

الصرف (٢)

LARB2073



المحتويات

تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد

عناصر الدرس

تعريف الاسم المجرد، وأقل أبنيته، وأقصاها

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمد بن عبد الله سيد العلماء العاملين، ورضي الله عن آله وأصحابه وأنصاره الغر الميامين، وبعد:

أ- الاسم المجرد:

هو ما كانت جميع حروفه أصلية، أو هو ما خلا من أحرف الزيادة، والأحرف الأصلية هي التي تثبت في جميع تصاريف الكلمة -في صورها المختلفة- مثلًا: الأحرف الفاء، والهاء، والميم، وهي الأحرف المكونة لكلمة "فهم" لو أننا قلبنا هذه الكلمة وأردنا أن نأتي منها بتصاريف مختلفة وصورٍ متعددة لوجدنا أن هذه الأحرف الثلاثة -الفاء، والهاء، والميم- ملازمة لهذه الكلمة لم تسقط في أي صورة من الصور، أو في أي تصريف من التصاريف المختلفة، نقول مثلًا: هو فاهم، وهما فاهمان، وهم فاهمون، وهي فاهمة، وهن فاهمات، والدرس مفهوم، وهذا عالم فهامة... إلى آخر هذه الصورة المتنوعة للكلمة نلحظ أنّ الأحرف الثلاثة لم تسقط من أي صورة من هذه الصور على الرغم من كونها صورًا متعددة متنوعة مختلفة، ولا يسقط الحرف الأصلي من الكلمة إلا لعلة طارئة، ربما تكون هذه العلة علة تصريفية، وربما تكون كذلك علة تخفيفية، والذي يسقط لإحدى هاتين العلتين كالثابت المذكور في الكلمة تمامًا.

ب- أقل أبنية الاسم المجرد في أصل وضعه:

أقل الأبنية الاسم المجرد في أصل وضعه ثلاثة أحرف، لم يضع العرب اسمًا على أقل من ثلاثة أحرف، فإن وجدنا اسمًا على أقل من هذه الأحرف الثلاثة أدركنا

أن هذا الحذف الذي حدث فيه إنما هو نتيجة علة تصريفية أو علة تخفيفه، فهذا الحذف كأن لم يوجد، فمثلًا بعض الأسماء قد وقع فيها حذف الفاء، قالوا: ودى يدي دية، وعد يعد عدة، وزن يزن زنة، فالأسماء دية، وعدة، وزنة مصادر، نلحظ أن هذه الأسماء اقتصر فيها على حرفين فقط، أما التاء فهي زائدة، وقد قلنا: إن أقل الأبنية في أصل وضعها على ثلاثة أحرف، فكيف جاءت هذه الأسماء على أقل من هذه الأحرف الثلاثة؟:

نقول: إن هذه المصادر أصلها على وزن "فَعْل" وَدْي، وَعْد، وَزْن بفتح الفاء فسكون العين، ولو ذهبنا إلى أفعالها لوجدنا أن أفعالها ثلاثية من باب "فَعَلَ يَفْعِلُ" وَدَى يَدِي، نلحظ أن فاء الفعل قد سقطت في الفعل المضارع، وعد يعد، أيضًا الفاء قد سقطت، وزن يزن الواو أيضًا قد سقطت في المضارع، السبب في هذا أن الأصل كان يودي، يوعد، يوزن، نلحظ في المضارع أن الواو قد وقعت بين عدوتيها الياء قبلها والكسرة بعدها يودِي، يوعِد، يوزِن؛ فحذفت الفاء لهذه العلة التصريفية؛ لأنها وقعت بين عدوتيها، فليس لها إلى البقاء سبيل، فقالوا في المضارع: يَدِي، يَعِدُ، يَزِنُ، ثم جاءت المصادر تارة تأتي على وزن "فعل" على الأصل ودى يدي وديًا، وعد يعد وعدًا، ووزن يزن وزنًا، ويجوز أن تأتي المصادر محمولة على الفعل المضارع -أي: أن يحذف منها الفاء- حذف الفاء في الفعل المضارع واجب لوقوع الواو بين عدوتيها، لكن حذف فاء الكلمة في المصدر جائز؛ ولذلك لما كان هذا الحذف في المصدر جائزًا كان لا بد من التعويض؛ لأنه لم يذهل عن المحذوف كلية في المصدر، بل عوض عن الفاء المحذوفة بالتاء المربوطة في آخر المصدر، فقالوا: ودى يدي دية، ووعد يعد عدة، ووزن يزن زنة.

إذن المصادر دية، وعدة، وزنة، على الرغم من أن العرب قد استعملوها على حرفين والتاء في هذه المصادر زائدة إلا أن هذا الحذف كأن لم يكن؛ لأنه حذف لعلة تصريفية وهي حمل المصدر على الفعل على سبيل الجواز.

ومثلًا بالنسبة لحذف العين من بعض الأسماء جاءت كلمات مثل قولهم: سهٌ وسهٌ لغة في الاست والاست هو العجُزُ، قالوا: إن كلمة سه جاءت مكونة من حرفين قد حُذِفَ منها أحد أصولها، ما الأصل المحذوف؟ ذهبوا إلى الجمع فقالوا: أستاه جمع تكسير، والتكسير مما يرد الأسماء إلى أصولها أستاه؛ إذن عين هذه الكلمة وهي التاء وُجِدَتْ ثابتة في جمع التكسير؛ فدل ذلك على أن كلمة سهي أصلها ستهٌ بالسين والتاء والهاء، وحُذِفَتْ هذه العين وهي التاء لعلة تخفيفية في بعض اللغات.

وأيضًا كلمة "مذ" تستعمل اسمًا، فإذا استعملناها اسمًا وجدناها على حرفين، وقلنا: إن أقل أبنية الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف، إذن أحد أصولها محذوف، ما الأصل المحذوف؟ نذهب إلى تصغير هذه الكلمة في حالة ما لو سمينا بكلمة مذ، ثم أردنا أن نصغر هذا الاسم وجدنا أن العرب قالوا في التصغير: مُنيذٌ، فأعادوا الحرف المحذوف في التصغير، فالتصغير مما يرد الأسماء إلى أصولها؛ إذن كلمة مذ أصلها منذ، وقد حذف العين في بعض الاستعمالات، وعلة حذف العين من كلمة مذ كعلة حذف العين من كلمة سهٍ، الغرض منها مجرد التخفيف، والحذف للتخفيف أيضًا شأنه شأن الحذف لعلة تصريفية، أي أن المحذوف لهذه العلة أيضًا كالثابت المذكور في الكلمة تمامًا.

ومن الحذف للتخفيف أيضًا حذف اللام من نحو كلمتي: أبٍ، وأخٍ، فهذان الاسمان كما نرى على حرفين، وقد قلنا: إن أقل أبنية الأسماء على ثلاثة

أحرف في أصل الوضع؛ إذن أحد أصول هاتين الكلمتين قد حذف، إذا أردنا أن نتعرف على الأصل المحذوف فلنذهب إلى التثنية مثلًا، نقول في تثنية: أبٍ أبوان، وفي تثنية أخٍ أخوان، ومن ثَمّ حكم العلماء على أن أصل هاتين الكلمتين أصل أبٍ أَبَوٌ على وزن "فَعَلٌ" أصل أخٍ أخو على نفس الوزن، وقد حذف من كليهما لام الكلمة وهو حرف الواو، وهذا الحذف أيضًا لعلة تخفيفية لكثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال في العربية تتطلب التخفيف، ومن ثَمّ نقول: إن هذه الكلمات سواء ما حذف منه الفاء، أو ما حذف منه العين، أو ما حذف منه اللام هذه الألفاظ كأن لم يحذف منها شيء، وينطبق عليها الأصل الذي يقول: إن أقل أبنية الاسم الثلاثي المجرد في أصل وضعه على ثلاثة أحرف، ولا عبرة بما حُذِفَ لعلة تصريفية أو لعلة تخفيفية.

سؤال: لم حكم العلماء على أن أقل أبنية الأسماء المجردة ثلاثة أحرف؟:

الجواب: ينبغي أن يكون أقل أبنية الأسماء الثلاثية المجردة ثلاثة أحرف، ولا تقل الأسماء المجردة عن هذه العدة في أصل وضعها، أقوى ما قيل في بيان الحكمة التي من أجلها جعل العرب أقل الأبنية على ثلاثة أحرف أنه لا بد في اعتدال الكلمة -المحافظة على اعتدالها- من حرفٍ يبتدئ به، ولا بد من حرف يوقف عليه، ولا بد من حرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه؛ لأن المبتدأ به ينبغي أن يكون متحركًا؛ لأن العرب لا يبدءون كلامهم بحرف ساكن، ولأن الموقوف عليه يجب أن يكون ساكنًا، فلما تنافيا بين حرف واجب التحرك وحرف واجب السكون كره العرب مقارنتهما والجمع بينهما في كلمة واحدة؛ ففصلوا بينهما بحرفٍ متوسط لا تجب فيه حركة ولا يجب فيه سكون، بل يجوز تحريكه ويجوز سكونه، وبهذا أحدث هذا الحرف الاعتدال في الكلمة، ومن ثَمّ كان

الاسم الثلاثي أكثر الأبنية استعمالًا ؛ لقلة أحرفه من ناحية، ولاعتداله بسبب حجز حشوه –أي : وسطه بين فائه ولامه- من ناحية أخرى.

جـ- أقصى ما يصل إليه الاسم المجرد:

أقصى ما يصل إليه الاسم الثلاثي المجرد أن يكون على خمسة أحرف، أي ينتقل من ثلاثي مجرد إلى رباعي مجرد إلى خماسي مجرد، ويقف الاسم المجرد عند هذا الحد، أقله ثلاثة في التجرد وأكثره خمسة، مثل كلمة "سفرجل" فهذه الأحرف تتكون من السين والفاء والراء والجيم واللام، كل أحرف هذه الكلمة أصلية، وما دام الاسم قد اقتصر على الأحرف الأصلية المكونة له فهو اسم مجرد وهو يتكون من خمسة أحرف؛ إذن نقول: إنه مجرد خماسي -يعني: يتكون من خمسة أحرف أصلية- والسفرجل شجر مثمر من فصيلة الورديات، وجمعه سفارج، قد يقال: وجدنا الجمع قد سقط منه أحد أحرفه الأصلية وهو اللام، وقد قلنا: إن الحرف الأصلي هو الذي لا يسقط في تصريفٍ ما من تصاريف الكلمة، فكيف حكمنا على اللام في كلمة سفرجل بالأصالة؟

نقول: إن الحذف في الجمع كان لعلة تصريفية أيضًا، كما حدث في الكلمات: دية، وعدة، وشية، وزنة، هنا أيضًا في الجمع قالوا: سفارج؛ لأنه هذا أقصى ما يصل إليه الجمع بالوزن، ووجود اللام في الجمع يحدث خللًا في بنية الجمع، فللتخلص من هذا الخلل اكتفي بالأحرف الأربعة الأصلية الأولى، وحذف الحرف الخامس؛ حتى لا يحدث إخلال ببنية الجمع، وهكذا كان حذف اللام وهو حرفٌ أصلي من الجمع كان لعلة تصريفية، وقد قدمنا أن المحذوف لعلة تصريفية كأن لم يكن، وأنه كالثابت المذكور في الكلمة تمامًا.

ومن أمثلة المجرد الخماسي أيضًا: كلمة فرزدق، وفرزدق علم على الشاعر المعروف كل أحرفه الخمسة أصلية، فهو اسم خماسي مجرد خلا من أحرف الزيادة، واقتصر على جميع أحرفه الأصلية، ولا يتجاوز الاسم المجرد تلك العدة -يعني: لا يتجاوز خمسة أحرف- وإلا تحول من مجرد إلى مزيد.

سؤال: لماذا لم يبنَ من الاسم المجرد السداسي؟:

الجواب: لئلا يتوهم أنه كلمتان؛ لأن أقل الأبنية في الأسماء ثلاثة، فإذا تصورنا أن هناك اسمًا يتكون من ستة أحرف الذي يتبادر إلى الذهن أنه ليس اسمًا واحدًا وإنما هو مؤلف من اسمين ثلاثيين، فلإزالة هذا التوهم اكتفينا فقط في الاسم المجرد بالبنية الخماسية، وبخاصة أن الاسم مما وُضِعَ على التخفيف، فهو أخف من الفعل، ومع ذلك كلما زاد عدد الأسماء المجردة كلما زاد عدد حروفها قل استعمالها؛ ولذلك قالوا: إن الاسم الخماسي المجرد أقل استعمالًا من الاسم الرباعي المجرد، وإن الاسم الرباعي المجرد أقل استعمالًا من الاسم الثلاثي المجرد لماذا؟ قالوا: لأنه كلما كثرت الأحرف كلما اشتد الثقل، والعرب يتطلبون التخفيف في الكلمات المفردة وفي التراكيب أيضًا.

أبنية الثلاثي المجرد التي يمكن تصورها

أبنية الاسم الثلاثي بحسب ما تقتضيه القسمة العقلية لا بحسب ما يقتضيه الاستعمال الوارد عن العرب:

وهي اثنا عشر بناءً؛ ذلك أن فاءه إما أن تكون مفتوحة، أو أن تكون مكسورة، أو أن تكون مضمومة، أي أن الفاء يتعاور عليها الحركات الثلاث، وعلى كل حركة من هذه الحركات فالعين يتصور فيها إما أن تكون ساكنة وإما أن تكون

محركة بحركة من الحركات الثلاث -إما أن تكون ساكنة، أو مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة- فأحوال الفاء ثلاث وأحوال العين أربع، لو ضربنا أحوال الفاء في أحوال العين لكان حاصل الضرب اثني عشر بناءً، هذا هو ما تقتضيه القسمة العقلية.

ب- ما يُستعمل من هذه الأبنية الاثني عشرة:

المستعمل من هذه الأبنية بالنسبة الاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية باتفاق، وإليكم الحديث عن هذه الأبنية العشرة:

البناء الأول: (فَعْلٌ) بفتح الفاء فسكون العين، يأتي هذا البناء اسمًا مثل الاسم سهمٌ، والاسم كعبٌ، كما يأتي صفة فيقال: سهلٌ، صعبٌ، ونلحظ أن هناك مقابلة بين الاسم والصفة في مصطلح الصرف العربي، ويختلف عن المصطلح النحوي أحيانًا.

البناء الثاني: (فَعَلٌ) بفتحتين، يأتي هذا البناء أيضًا اسمًا نقول: قمرٌ، جملٌ، ويأتي كذلك صفة مثل: بطلٌ، حسنٌ.

البناء الثالث: (فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين، يأتي هذا البناء اسمًا مثل: كتفٌ، كبدٌ، ويأتي أيضًا صفة مثل: حذرٌ فطنٌ.

البناء الرابع: (فَعُلٌ) بفتح الفاء فضم العين، يأتي اسمًا مثل: عضدٌ، والعضد هو ما بين المرفق إلى الكتف، ومثل رجلٌ، ويأتي هذا البناء أيضًا صفة مثل: ندسٌ، والندس هو الرجل الفهم والسريع الاستماع للصوت الخفي، ومثل أيضًا: يقظٌ في إحدى لغتيه يقظٌ، واليقظ هو الذكي الفطن النبيه.

البناء الخامس: (فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكون العين، يأتي هذا البناء كذلك اسمًا مثل: بئرٌ، جذعٌ، ويأتي كذلك صفة مثل: نكسٌ، تقول: هذا الرجل نكسٌ، والنكس هو الضعيف، ومثل: جلفٌ، والجلف هو الغليظ الجافي.

البناء السادس: (فِعَلٌ) بكسر ففتح، يأتي هذا البناء كذلك اسمًا مثل: عنبٌ، ضلعٌ، ويأتي صفة كقول العرب: ماشية زيمٌ، زيمٌ يعني متفرقة، وقالوا أيضًا: غارة زيمٌ أي: غارة منتشرة، وقالوا: عدى، فقالوا: قوم عدى على وزن (فِعَل) أيضًا أي: أعداء.

البناء السابع: (فِعِلٌ) بكسرتين، يأتي هذا البناء كذلك اسمًا مثل: إبطٌ، إبلٌ، كما يأتي صفة كقول العرب: هذه امرأة دلزٌ أي: ضخمة، وهذه أتان إبدٌ أي: ولود.

البناء الثامن: (فُعْلٌ) بضم الباء فسكون العين، يأتي هذا البناء أيضًا اسمًا مثل: قفلٌ بردٌ، كما يأتي صفة مثل: حلوٌ، مرٌّ.

البناء التاسع: (فُعَلٌ) بضم الفاء وفتح العين، ومن أمثلته: صردٌ، والصرد طائر فوق العصفور، وجمعه صردان، ومن أمثلته أيضًا: نغلٌ، والنغل طائر جميل كالعصفور له منقار أحمر يسميه أهل المدينة البلبلة، كما يأتي هذا البناء صفة كذلك مثل: حطمٌ، والحطم هو الراعي العنيف، كما قال الراجز وهو يصف راعيًا عنيفًا يسوقه إبله في الليل بعنفٍ وقسوة؛ فيحطم سيقان هذه الإبل فقال:

.... ❖ قد لفَّها الليلُ بسوّاقٍ حُطَم

بسواق حطم يعني بسواق عنيف، ومن أمثلة هذا البناء أيضًا في الصفة: لبدٌ كما قال تعالى في سورة البلد ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ [البلد: ٦] أي: أهلكت مالًا كثيرًا.

البناء العاشر: وهو آخر الأبنية الثلاثية المجردة المستعملة: (فُعُلٌ) بضمتين، ويأتي هذا البناء اسمًا ومن أمثلته: عنقٌ، طنبٌ، والطنب هو حبال الخباء والسرادق، كما يأتي هذا البناء أيضًا صفة من أمثلته: جنبٌ، نكرٌ، كما قال تعالى في سورة "القمر": ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦].

جـ- البناءان المهملان، وسر في إهمال العرب استعمالهما:

أما البناءان المهملان فهما:

البناء الأول: (فِعُلٌ) بكسر الفاء وضم العين، هذا البناء بناءٌ مهملٌ باتفاق، ما السر في إهماله؟ السر في إهماله هو كراهة الانتقال من الكسر -كسر الفاء- "فِـ" والكسر في حد ذاته ثقيل، ننتقل منه إلى أثقل منه وهو الضم فِعُلٌ، ونلاحظ أن هذا البناء بناء ثلاثي، والبناء الثلاثي بطبيعته بناء قُصِدَ منه جعله مبنيًّا على الخفة، بمعنى أن العرب تطلبوا فيه الخفة، فإذا انتقلوا في هذا البناء الذي يفترض فيه الخفة من حرفٍ ثقيلٍ إلى حرفٍ أثقل، فلا شك أن هذا البناء جدير بالإهمال؛ ولهذا لم يرد في الاستعمال العربي هذا البناء لا في فعلٍ ولا في اسمٍ على الرغم من أن الفعل بطبيعته ثقيل أثقل من الاسم، الفعل الثقيل؛ لأنه يطرد فيه، طبعًا زيادة أحرف المضارعة أحيانًا تتصل به الضمائر في آخره المتحركة والساكنة، كما أنه يدل على الفعل والفاعل معًا، أما الاسم فهو بناءٌ مبني على الخفة؛ ولذلك ينبغي أن يكون في غاية الخفة، لكن مع هذا وجدنا أن العرب لا يستعملون هذا البناء حتى في الفعل، وهو المبني على الثقل لشدة ما فيه من ثقل.

أما قول الله ﷻ في الآية السابعة من سورة "الذاريات": ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] فالقراءة المشهورة: ﴿الْحُبُكِ﴾ بضمتين، و﴿الْحُبُكِ﴾ على وزن

(فُعُل)، ومعناه: الطرائق في الرمل والماء إذا مرت بهما الريح، والمراد به في الآية الكريمة: طرق النجوم في السماء، و﴿ٱلْحُبُكِ﴾ جمع حباك كمثال ومُثُل، ومثل أيضًا كتاب وكُتُب قالوا: حباك وحُبُك، أو هو جمع حبيكة كما قالوا: طريقة وطرق، وكما قالوا: سفينة وسفن، فهو جمع حباك أو حبيكة، القراءة المشهورة: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ بضم الحاء والباء.

توجيه قراءة أبي السّمال: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ وإلقاء بعض الأضواء على تفرع بعض الأبنية على بعض:

هناك قراءة وهي القراءة التي نسبت إلى أبي السّمال في بعض المراجع، أو إلى الحسن البصري، أو إلى أبي مالك الغفاري، قال هذه القراءة: "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ" جاءت على بناء المهمل وهو وزن (فِعُلٌ) "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ"، اختلف العلماء في توجيه هذه القراءة على عدة آراء، أشهر هذه الآراء:

الرأي الأول: وهو رأي قوي لم يوجه إليه ضعف كغيره: إن هذه القراءة شاذة لم تثبت صحتها، ومن ثَمّ لا يعول عليها.

الرأي الثاني: نسب لأبي حيان: أن الحاء في "الحِبُكِ" إنما كسرت اتباعًا لكسرة تاء "ذاتِ" إذ الفصل أو الحاجز بينهما بين التاء المكسورة في "ذاتِ" والحاء المكسورة على هذه القراءة هو اللام الساكنة، وما دامت ساكنة فهي حاجزٌ غير حصين، وضُعِفَ هذا الرأي بأن الفاصل بين التاء المكسورة في كلمة ذاتِ والحاء المكسورة على هذه القراءة في كلمة الحِبُكِ، إنما هو كلمة "أل" وهو كلمة برأسها، فهي حاجزٌ حصين، بمعنى أنها تضعف الاتباع الذي ارتضاه أبو حيان.

وذكر ابن جني في (المحتسب) أن هذه القراءة "الحِبُك" يحسبها سهوًا من القارئ، أو -كما قال ابن جني- لعله من تداخل قراءتي "الحِبِكِ"، وهذه إحدى القراءات

في الآية الكريمة بكسرتين -بكسر الحاء والباء معًا- و﴿ٱلْحُبُكِ﴾ بضمتين وهي القراءة المشهورة، فكأن القراءة كسر الحاء يريد قراءة "الحِبِكِ"، وبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة، فقال: "الحِبُكِ".

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) موضحًا رأيه في هذا التوجيه: وهذا التوجيه -يعني: تداخل القراءتين- لو اعترف به من عُزِيَتْ إليه القراءة لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه؛ لإمكان عروض أمثال ذلك منه.

والخلاصة: أن هذه التوجيهات الثلاثة وجه إلى اثنين منها ضعف، وبقي الأول هو أقوى هذه التوجيهات، إذ لم يوجه إليه ما وجه إلى غيره من الضعف.

البناء الثاني: (فُعِلٌ) بضم الفاء وكسر العين عكس البناء السابق المهمل (فِعُلٌ) بضمٍّ فكسر، أكثر العلماء على أن هذا البناء أيضًا مهملٌ كسابقه؛ لأن فيه الانتقال من ضم الفاء والضم ثقيل إلى كسر العين والكسر أيضًا ثقيل، فكلاهما ثقيل غير أن ما في هذا البناء من ثقل أهون مما في قبله؛ ولهذا اختص هذا البناء بالفعل المبني للمجهول، واحتمل ثقله في هذا النوع من الأفعال لكونه بناء فرعيًّا عارضًا؛ إذ الأصل في الفعل أن يكون مبنيًّا للمعلوم، فالفعل المبني للمجهول فرعيٌّ على الفعل المبني للمعلوم، ولكنه مع ذلك مع كون هذا البناء في فِعُل وفُعِل فشا في قبيلة تغلب تخفيفه بتسكين عينه، ومن ذلك قول أبي النجم يصف امرأة بكثرة طيب شعرها، فقال:

.... ❖ لَو عُصرَ مِنهُ المِسكُ وَالبانُ انعَصَرْ

عصر أصل هذه الكلمة عُصِرَ فخففه بتسكين عينه، أكثر العلماء على أن هذا البناء -كما قلنا- بناءٌ مهملٌ في الأسماء الثلاثية المجردة كسابقه، إلا أن لابن مالكٍ رأيًا مخالفًا لهؤلاء العلماء، فهو يرى أن هذا البناء ليس مهملًا في الأسماء

لوروده عن العرب بقلة أو شذوذ، والدليل على ذلك قول العرب مثلًا: دُئِلٌ، ودُئِل على وزن (فُعِلٌ) وهو يستعمل علمًا وجنسًا، أما العلم فهو الدؤل بن بكر بن كنانة، ومن بنيه أبو الأسود الدؤلي الذي يُنسب إليه وضع علم النحو، واستعمل جنسًا فقالوا: دؤل اسم لدويبة شبيهة بابن عِرس، وأيضًا قال العرب: رُئِم، والرُّئِم هو اسمٌ للاست الذي هو العجز.

تفرع بعض الأبنية على بعض:

أولًا: اطراد ذلك في بعض اللهجات العربية لا في جميع اللهجات:

إن لهجات العربية التي يطرد عندها التفريع ليست كل القبائل العربية، ذلك أن التفريع عبارة عن الإتيان بالبناء على أكثر من صورة بغرض التخفيف والتيسير، لو تتبعنا بعض الكلمات الثلاثية لوجدنا أن بعضها قد ورد على أوزانٍ مختلفة، ومن أمثلة ذلك كلمة "فَخِذٍ"، فقد وردت هذه الكلمة على أربعة أوزان مختلفة - أربع صور متنوعة - قالوا مثلًا: فَخِذٌ بفتح الفاء وكسر العين، وقالوا: فَخْذٌ بفتح الفاء وسكون العين، وقالوا: فِخْذٌ بكسر الفاء وسكون العين، وقالوا: فِخِذٌ بكسر الفاء والعين معًا، قال العلماء: إن البناء الأصلي هو فَخِذٌ، أما الأبنية الثلاثة فقد تفرعت عليه، فالأصل بناءٌ واحدٌ هكذا قال علماء اللغة، أما الباقي فهو متفرعٌ عنه، والغرض من هذا التغيير الذي حدث في بنية الكلمة إنما هو التخفيف؛ ولذلك وجدناه في بعض الأبنية الثلاثية المجردة المستعملة التي يستشعرون ثقلها لا في جميع الأبنية الثلاثية المجردة، وإنما اختاروا التفريع في أبنية الثلاثي المجرد؛ لأنّ الثلاثي بطبيعته مبني على طلب الخفة على أقل الأبنية على ثلاثة، وهذه التفريعات والتغييرات في تلك البنى شائعة في قبائل معينة وليس في كل القبائل العربية، شائعة في قبائل: تميم، وبكر بن وائل، وتغلب، أما الحجازيون فلا يفرعون ولا يغيرون.

(تابع تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد)

عناصر الدرس

أوزان الأسماء الثلاثية التي يدخلها التفريع، وما يتفرع عليها

البناء الأول: (فَعِل) بفتحٍ فكسرٍ هذا البناء على الرغم من أنه ثلاثي إلا أن العرب قد استشعروا فيه بعد الثقل نتيجة كسر عينه، وجدوا أن العين في بناءٍ وُضِعَ أساسًا على الخفة؛ فأحدثوا فيه مزيدًا من التخفيف، ثم وجدناهم يقسمون هذا البناء قسمين:

القسم الأول: فهو هذا البناء ما ورد منه حلقي العين، وحروف الحلق: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء. هذه الأحرف تتطلب مزيدًا من الخفة ليتمكن المتكلم من النطق بها نطقًا كاملًا سليمًا؛ ولذلك وجدوا أن بناء فاعل إذا كانت عينه حرفًا من أحرف الحلق الستة، فقد زاد هذا البناء -من وجهة نظرهم- زاد ثقلًا على ثقلٍ؛ فأحدثوا فيه مزيدًا من التخفيف؛ ولذلك وجدنا أنهم فرعوا على هذا البناء ثلاثة أبنية أخرى.

أما مثال هذا البناء وهو حلقي العين ككلمتي: فَخِذٍ، ونَهِمٍ، أجازوا فيه ثلاثة تفريعات باطراد قالوا فيه (فَعْل) بفتح الفاء فسكون العين، فَخْذ، نَهْم في فَخِذٍ ونَهِمٍ، قالوا فيه أيضًا: (فُعْل) بكسر الفاء فسكون العين، بل أحدثوا فيه تخفيفًا آخر ثالثًا فقالوا فيه: (فِعِل) وكأنهم نقلوا كسرة العين إلى الفاء، أو كأنهم أبقوا للعين كسرتها، ثم كسروا الفاء اتباعًا بكسرة الفاء، والاتباع يُحدث شيئًا من الانسجام الصوتي والخفة في النطق واللفظ، فقالوا: (فِعِل) بكسرتين؛ ولذلك كلمة فَخِذ، وكلمة نَهِم جاءوا بها على أربعة أوجه:

الوجه الأول: وهو البناء الأصلي: فَخِذٌ ونَهِمٌ.

الوجه الثاني: فَخْذٌ ونَهْمٌ -بتسكين العين المكسورة.

الوجه الثالث: فِخْذٌ ونِهْمٌ، وكأنهم نقلوا كسرة العين إلى الفاء وسكنوا العين.

الوجه الرابع: فِخِذٌ ونِهِمٌ بكسر الفاء والعين معًا.

هذا بالنسبة للبناء على وزن (فَعِل) إذا كان حلقي العين.

فإذا لم يكن هذا البناء حلقي العين مثلًا كلمة كَبِدٌ وكلمة كَتِفٌ هاتان الكلمتان كل منهما على وزن (فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين، إلا أن العين ليست حلقية، أو ليست حرفًا من أحرف الحلق هذه أو هذا مثل هذه الكلمات ذكروا فيها تفريعين اثنين فقط؛ لأنها أخف من الكلمات الأخرى حلقية العين، فقالوا: أجازوا التفريع الأول والتفريع الثاني ولم يجيزوا فيه التفريع الثالث، التفريع الأول هو الفتح فالسكون قالوا في كَبِدٍ: كَبْدٍ، وقالوا في كَتِفٍ: كَتْفٍ، التفريع الثاني الذي أجازوه في مثل هذه الكلمات التي على وزن (فَعِلٍ) وليست حلقية العين الذي هو (فِعْلٌ) قالوا: كِبْدٌ وكِتْفٌ، ولم يذكروا التفريع الثالث؛ لأن هذه الكلمة من وجهة نظرهم قد اكتفت بهذين التخفيفين.

ونلحظ أيضًا عند حديثنا عن هذا البناء أنه على الرغم من أن هذه التفريعات الثلاثة التي حدثت في فعلٍ حلقي العين، والتفريعتين أو التفريعين الاثنين الذين حدثا في فعل وليس حلقي العين وجدنا أن هذه التفريعات أحيانًا قد تمتد إلى الأفعال التي على هذا البناء، وكأنهم كانوا يشعرون في هذه الأفعال على الرغم من أن الأفعال ثقيلة بذاتها كانوا يشعرون فيها أيضًا أنها تحتاج إلى شيء من التخفيف، فوجدناهم مثلًا في الأفعال التي على هذا البناء على وزن (فَعِلٌ) (فعلة) إذا كانت حلقية العين مثل: شهد، ومثل: فهم، وجدناهم يذكرون التفريعات الثلاثة التي أوردوها في الأسماء التي على هذا البناء يطبقونها أيضًا على هذه الأفعال، فيقولون في شهد: شَهْدَ وشِهْدَ وشِهِدَ، وفي فهم: فَهْمَ وفِهْمَ وفِهِمَ كما فعلوا في نحو: فَخِذٍ ونَهِمٍ من الأسماء.

والفعل الذي على وزن (فَعِل) وهو غير حلقي العين مثل: عَلِمَ أجازوا فيه التفريع الأول فقط، وهو فتح الفاء وتسكين العين فقالوا: عَلْمَ، هذا البناء يُعدُّ أشهر الأبنية التي أحدثت فيها هذه القبائل العربية شيئًا من التفريع.

بعض الأبنية الأخرى التي أحدثوا فيها شيئًا من التفريع لكنها أقل من هذا البناء:

١. الاسم الثلاثي المجرد ووزنه (فَعُلٌ) بفتح الفاء وضم العين مثل كلمة: رَجُلٌ، وعَضُدٌ، وكأنما استشعروا في هذا البناء شيئًا من الثقل لوجود العين مضمومة؛ فأجازوا فيه تفريعًا واحدًا فقط وهو إسكان عينه، فقالوا في رجل: رَجْل، وفي عضد عَضْد.

٢. الفعل الذي على وزن (فَعُلَ) مثل: كَرُمَ، فقالوا فيه: كَرْمَ فلانٌ أي كَرُمَ.

٣. الثلاثي المجرد على وزن: (فُعُلٌ) بضمتين مثل: عُنُقٌ، رُسُلٌ، أجازوا فيه تفريعًا واحدًا أيضًا، وهو إسكان عينه، فقالوا في الكلمتين السابقتين مثلًا ونحوهما: عُنْقٌ، رُسْلٌ.

٤. (فِعِلٌ) بكسرتين مثل: إِبِلٌ، إِبِطٌ، أجازوا فيه تفريعًا واحدًا وهو إسكان عينه كذلك، فقالوا في الكلمتين السابقتين ونحوهما: إِبْلٌ إِبْطٌ.

٥. (فَعْلٌ) بفتحٍ فسكون إذا كان حلقي العين، وهذا البناء قد اختلف فيه العلماء، أولًا أمثلته إذا كان حلقي العين وهو على وزن (فَعْل): نَهْرٌ، بَحْرٌ، فَخْرٌ، شَعْرٌ، وجد العلماء أن العرب قد أوردوا هذه الكلمات مفتوحة العين أيضًا، فقالوا: نَهَرٌ في نَهْر، وبَحَرٌ في بَحْر، وفَخَر في فَخْر، وشَعَر في شَعْر.

وقد اختلف العلماء حيال ذلك على رأيين:

البصريون: قالوا: إن هذين البناءين يعني نَهْر ونَهَر (فَعْل) و(فَعَل)، إنما هما أصلان وليس أحدهما متفرعًا عن الآخر.

الكوفيون: قالوا: إن مفتوح العين وهو نَهَرٌ، وبَحَرٌ، وفَخَرٌ، وشَعَرٌ، فرعٌ على ساكن العين، وكأن الأصل عند الكوفيين نَهْرٌ وفُرعَ على نَهَرٌ، بَحْرٌ وفُرعَ إلى بَحَرٌ، شَعْرٌ وفَرِعَ إلى شَعَرٌ، طبعًا الراجح إنما هو رأي البصريين أنهما لغتان وليس، أو أي بناء من هذين البناءين مفرعًا عن الآخر؛ لأن كون فتح العين فرعًا على ساكنها ينافي الغرض من التفريع أساسًا، فالغرض من التفريع هو إحداث تخفيف في بنية الكلمة التي بُنِيتْ أساسًا على شيء من الخفة وهو البناء الثلاثي، فكيف يتصور أن هذه الكلمات التي وُضِعَتْ ساكنة العين تُخفف بفتح العين؟! والمفترض إذا حدث فيها التخفيف أن يحدث التخفيف عكسيًّا كأن تكون هذه الأبنية وَضِعَتْ في بداية أمرها مفتوحة العين ثم خففت بتسكينها؛ ليتم التخفيف الذي يهدف إليه التفريع.

أوزان الاسم الرباعي المجرد المتفق عليها، والمختلف فيها

إن للاسم الرباعي المجرد خمسة أوزانٍ باتفاق علماء العربية وإجماعهم، كما أن له وزنًا سادسًا هو محل خلاف بين العلماء، وسنذكر أولًا الأوزان الخمسة المتفق عليها وهي الأوزان الآتية:

الوزن الأول: (فَعْلَل) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، أما الحرف الأخير وهو اللام الثانية، فهذا الحرف متروكٌ حركته أو متروكة حركته بحسب موقعه في الجملة العربية، وهذا يدخل في اختصاص علم النحو.

هذا الوزن (فَعْلَل) يأتي في العربية اسمًا وصفة، ومن أمثلة وروده اسمًا قولهم: جَعْفَر، والجعفر هو النهر الصغير والناقة الغزيرة اللبن، وقولهم: صَعْتَر، والصعتر هو نباتٌ سهليٌّ جبليٌّ أي: ينبت في السهول والجبال، وقولهم: دَفْتَر وهو جماعة الصحف المضمومة، ومن أمثلة مجيء هذا الوزن في الصفات قول العرب: سَلْهَبٌ، والسلهب هو الطويل، وقولهم: شَجْعَمٌ، والشجعم هو الجريء.

الوزن الثاني: (فُعْلُل) بضم أوله وثالثه، أما ثانيه -وهو العين- فحرفٌ ساكنٌ، وهذا الوزن كسابقه بمعنى أنه يأتي كذلك اسمًا وصفة، فمن أمثلة وروده في العربية اسمًا: قول العرب: بُرْثُنٌ، والبرثن هو للسبع والطير كالأصابع للإنسان، وقولهم: بُلْبُلٌ، والبلبل هو الطائر المعروف، ومن ورود هذا الوزن في الصفات: قول العرب: جُرْشُعٌ، والجرشع هو العظيم من الإبل والخيل، ومن الصفات على هذا الوزن بالتاء قولهم: الدُّمْلُحة في وصف المرأة الضخمة.

الوزن الثالث: (فِعْلِل) بكسر أوله وثالثه، أما ثانيه وهو العين فحرفٌ ساكنٌ، وهو أيضًا يأتي كذلك في العربية اسمًا وصفة، فمن أمثلة وروده في الأسماء: قول العرب: زِبْرِجٌ، والزبرج هو السحاب الرقيق والزينة من وشي أو جوهر والذهب، وقول العرب: قِلْفِع، والقلفع هو ما تفرق من الحديد إذا طبع، ومن مجيء هذا الوزن في الصفات قولهم في وصف المرأة بالحمق: خِرْمِلٌ، والخرمل هي المرأة الحمقاء، وقولهم: بِرْشِعٌ، والبرشع هو الأهوج الضخم الجافي والسيئ الخلق، وقولهم: دِلْقِمٌ، وهي العجوز، والناقة المسنة المتكسرة الأسنان، ودِفْنِسٌ، والدفنس هو الرجل الأحمق الدني، والمرأة الحمقاء، والمرأة الثقيلة، وقولهم: هذا الرجل دِرْدِحٌ بالأشياء الجميلة، دِرْدِحٌ والدردح هو المولع بالشيء.

الوزن الرابع: (فِعَلْل) بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه، ويأتي هذا الوزن أيضًا في العربية يأتي اسمًا وصفة، فمن مجيئه اسمًا قولهم لوعاء الكتب: قِمَطْرٌ، وقولهم للأسدي: هِزَبْرٌ، ومن مجيء هذا الوزن في الصفات قولهم: سِبَطْرٌ، والسبطر هو الطويل، وفِطَحْلٌ والفطحل هو السيل العظيم والضخم الممتلئ الجسم، والغزير العلم، والزمن القديم من زمن خروج نوح # من السفينة.

الوزن الخامس: (فِعْلَل) بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، كقولهم في مجيئه اسمًا: دِرْهَمٌ، وقولهم: قِلْفَعٌ في إحدى لغتيه، وقد برت اللغة الأولى في فِعْلِل فقالوا فيه: قِلْفِعٌ، فكأن هذه الكلمة لها في العربية لغتان، والقلفع هو ما يتفرق من الحديد إذا طبع كالقلفع أيضًا، ومن مجيء (فِعْلَل) في الصفات قولهم: هِبْلَعٌ، والهبلع صفة للأكول العظيم اللقم الواسع الحنجور، وقولهم: هِجْرَعٌ، والهجرع هو الأحمق والطويل الممشوق.

الوزن السادس المختلف فيه، وموقف العلماء منه:

الوزن السادس: فهو (فُعْلَل) بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، وهذا الوزن أثبته الكوفيون والأخفش من البصريين ذاكرين أنه قد ورد عن العرب، ومن أدلتهم على ذلك ما حكوه عن قول العرب: جُخْدَبٌ، والجخدب هو الجراد الأخضر الطويل الرجلين والأسد، وحكى الفراء عن العرب قولهم: طُحْلَبٌ، والطحلب هي الخضرة التي تعلو الماء إذا طال مكثه، وقولهم دليلًا على مجيء هذا الوزن حكى قول العرب: بُرْقَعٌ، والبرقع هو نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة، أما البصريون غير الأخفش فقد أنكروا هذا البناء وقالوا: إن ما سُمِعَ من الأسماء على (فُعْلَل) بفتح ثالثه وهي اللام الأولى الأصل فيه الضم، فأصله (فُعْلُلٌ)، أما الفتح فعارضٌ للتخفيف، وعلى ذلك فهم يرون أن وزن (فُعْلَل) بفتح ثالثه فرعٌ

على (فُعْلُل) بضم ثالثه وليس بناء أصليًّا من أوزان الاسم الرُّباعي المجرد، وكما استدل الكوفيون والأخفش على ورود هذا الوزن في العربية بمجيء الأسماء السابقة عليه، هو قول العرب: جُخْدَبٌ، وطُحْلَبٌ، وبُرْقَعٌ.

استدل البصريون -وهم الذين أنكروا ورود هذا الوزن في الاسم الرباعي المجرد على سبيل الأصالة استدلوا- بما يأتي:

الدليل الأول: قالوا: إن المشهور في الأسماء المذكورة هو ضم ثالثها وهو اللام الأولى لا فتح هذا الثالث، أي أن المشهور مجيء هذه الأسماء على (فُعْلُل) هذا هو المشهور في العربية؛ ولذلك أورد سيبويه الاسم الأول وهو جُخْدَبٌ بلفظ جُخْدُبٍ، كما أن المشهور في طُحْلَب طُحْلُبٌ، وفي بُرْقَع بُرْقُعٌ.

الدليل الثاني: استدل البصريون على أن مجيء هذا الوزن بفتح اللام الأولى، إنما هو على سبيل الفرعية لا الأصالة. بأن قالوا: إن كل ما سُمِعَ فيه من هذا الوزن فتح ثالثه كالكلمات جُخْدَب وطُحْلَب وبُرْقَع. سُمِعَ أيضًا بضم ثالثه ولم يرد العكس عن العرب، ووردت أسماء على هذا الوزن بضم ثالثها ولم يُسمع فيها الفتح مثل: بُرْثُنٌ، وبُرْجُدٌ والبرجد هو الكساء الغليظ، وعُرْفُطٌ، والعرفط هو شجرٌ من العضا، وهذا -كما قالوا- دليلٌ على أن وزن (فُعْلُل) بضم أوله وثالثه وهو اللام الأولى، هو الأصل لوزن (فُعْلَل) بضم أوله وفتح ثالثه؛ إذ لو كان مفتوح الثالث أصلًا لسُمِعَ عن العرب بعض الألفاظ بفتح ثالثها دون ضم هذا الثالث.

والحق: الذي رآه المحققون أن ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش هو الراجح في هذا الخلاف بأدلة نوردها فيما يأتي:

الدليل الأول: أن أئمة اللغة ومنهم الأخفش والفراء وغيرهما نقلوا عن العرب ما ورد من هذا الوزن بفتح ثالثه، وإن كان المشهور الضم، لكن النقل لا يُرد مع ثقة ناقله به وإن كان المنقول غير المشهور.

الدليل الثاني: القول بفرعية مفتوح الثالث وأصالة مضمومه هو ضرب من ضروب التكلف، ثم قالوا: إن مما يؤكد صحة ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش أن العرب قد ألحقوا بعض الأسماء بجُخْدَب، وهذه الأسماء هي: قُعْدَدٌ -نلاحظ فتح الثالث- والقعدد هو الرجل الجبان القاعد عن الحرب والمكاره، قال الشاعر:

دَعاني أخي وَالخَيلُ بَيني وَبَينَهُ ❖ فَلَمّا دَعاني لَم يَجِدني بِقُعدَدِ

ومن المُلحق أيضًا بهذا الوزن "جُخْدَب" قولهم: دُخْلَل -بضم الأول وفتح الثالث- والدخلل أو دخلل الرجل المعنى: دخيلة الرجل ونيته، ومن الملحق: سُؤْدَدٌ وهو مصدر ساد الرجل قومه، وعُوطَة وهو جمع عائط، والعائط هو اسم فاعل من قولك عاطت الناقة تعوط إذا لم تحمل في أول سنة يطلقها الفحل، فهذه الأسماء قعدد، ودخلل، وسؤدد، وعوطة، ملحقة بجخدب، والدليل على ذلك أن كل اسم من هذه الأسماء الأربعة ينتهي بمتماثلين متحركين، ومع ذلك فك إدغامهما للمحافظة على التماثل بين الملحق والملحق به، وفك الإدغام في الحرفين الأخيرين المتماثلين في هذه الأسماء دليلٌ على أن هذه الأسماء ملحقة بغيرها، إذ لولا الإلحاق لوجب إدغام المتماثلين في كل اسم من الأسماء الأربعة السابقة، وكون هذه الأسماء موجودة وهي ملحقة بدليل فك الإدغام فيها يدل على ثبوت الملحق به وهو جخدب؛ مما يدل على أن ما قاله الأخفش والكوفيون هو الراجح في هذا الخلاف.

أوزان الاسم الخماسي المجرد المتفق عليها، والمختلف فيها:

إن الاسم الخماسي المجرد له أربعة أوزان باتفاق علماء العربية وإجماعهم، وله وزنٌ خامسٌ زاده أبو بكر بن السراج المتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة، وهو من البغداديين الذين غلبت عليهم النزعة البصرية، وهذا الوزن الخامس لم يذكره سيبويه. نبدأ أولًا بذكر الأوزان الأربعة التي هي محل اتفاق بين العلماء:

الوزن الأول: (فَعَلْلَل) بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعة، ويأتي هذا الوزن اسمًا وصفة، ومن أمثلة وروده اسمًا قولهم: سَفَرْجَل -وقد مر معناه- وقولهم: فَرَزْدَقٌ، والفرزدق: قطع العجين واحدته فرزدقة، وبه لقب الشاعر المعروف، وقولهم: زَبَرْجَدٌ، والزبرجد حجرٌ كريمٌ يُشبه الزمرد، ومن مجيء هذا الوزن صفة قولهم: شَمَرْدَلٌ، وهو السريع من الإبل والطويل، وقولهم: سَبَحْلَلٌ: وهو الضخم من الضب والبعير.

الوزن الثاني: (فَعْلَلِل) بفتح فائه وسكون عينه وفتح لامه الأولى وكسر لامه الثانية، ومن أمثلته: جَحْمَرِشٌ: وهي المرأة العجوز الكبيرة والسمجة والأرنب المرضع، ومن الأفاعي الخشناء، وقولهم: قَهْبَلِسٌ، والقهبلس: هو المرأة الضخمة.

الوزن الثالث: (فِعْلَلْل) بكسر فائه وسكون عينه وفتح لامه الأولى وسكون لامه الثانية، ومن أمثلته قولهم: قِرْطَعْبٌ وهو الشيء القليل أو الحقير، وجِرْدَحْل: وهو الوادي والضخم من الإبل للذكر والأنثى.

الوزن الرابع: (فُعَلْلِل) بضم فائه وفتح عينه وسكون لامه الأولى وكسر لامه الثانية، ومن أمثلته: قُذَعْمَلٌ، والقذعمل هو الشيء القليل أو الحقير، وخُزَعْبَلٌ وهو الباطل، وخُبَعْثَنٌ: وهو الرجل الضخم الشديد والأسد.

هذه الأوزان الأربعة هي أوزان الاسم الخماسي المجرد التي ذكرها سيبويه والمتقدمون من العلماء.

الوزن الخامس: وهو الذي زاده ابن السراج: (فُعْلَلِل) بضم فائه وسكون عينه وفتح لامه الأولى وكسر لامه الثانية، ومثل له بالهُنْدَلِع قيل: هو اسم لبقلة، ولم يحفظ غيره على هذا الوزن،

قال الرضي في (شرح الشافية) موضحًا رأيه فيما زاده ابن السراج: والحق الحكم بزيادة النون؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارهما نادران، فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة.

المزيد من الأسماء:

المزيد: هو ما زِيد على حروفه الأصلية حرفٌ أو أكثر سواء أكانت الزيادة من حروف الزيادة العشر المجموعة في قولهم: "سألتمونيها" وهي: السين، والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون، والياء، والهاء، والألف، أم كانت الزيادة بتكرير حرف أصلي، وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف:

فالثلاثي: يزاد عليه حرفٌ واحدٌ مثل: ضارب أصله الضرب وهو زيد عليه الألف، وأكبر ثلاثي مزيد بالهمزة، وكبرى ثلاثي مزيد بالألف في آخره، ويزاد عليه حرفان كقولهم: مضروبٌ مزيد بالميم في أوله والواو قبل آخره، ومُعَلِّمٌ

مزيد بالميم في أوله مع تكرار اللام وهو الحرف قبل الأخير أي عين الكلمة، وقولهم: عطشان مزيد بالألف والنون في آخره، ويزاد عليه ثلاثة أحرف كقولهم: متعلّم مزيد بالميم والتاء وتضعيف اللام، وعنفوان وهو مزيد بالواو والألف والنون، ويزاد عليه أربعة أحرف كقولهم: اشهيباب والاشهيباب مصدر الفعل اشهاب يقال: اشهاب الشعر إذا غلب بياضه على سواده من الشهبة، وهي غلبة البياض على السود، فالمصدر اشهيباب مزيد بأربعة أحرف: همزة الوصل، الياء، الألف، تكرير الباء.

والرباعي: يزاد عليه حرفٌ واحدٌ كقولهم: مدحرج مزيد بالميم، وقولهم: سرداب، والسرداب بناء تحت الأرض مزيد بالألف قبل الآخر، ويزاد عليه حرفان كقولهم: متدحرج مزيد بالميم والتاء في أوله، وقولهم عقرباء مزيد بالألف والهمزة في آخره، ويزاد على الرباعي ثلاثة أحرف كقولهم: احرنجام، وهو مصدر احرنجم القوم والدواب إذا اجتمعت، واحرنجم فلان إذا أراد أمرًا ثم رجع عنه، واحرنجام مزيد بهمزة الوصل والنون والألف، وأصله من حرجم الإبل: رد بعضها إلى بعضٍ وجمعها.

وذكر ابن منظور في (لسان العرب) في مادة (عبثر) العين والباء والثاء والراء قول العرب: العبيثران، والعبوثران، قال: العبيثران والعبوثران نبات كالقيسوم في الغبرة إلا أنه طيب للأكل له قضبان دقاق طيب الريح، وأحرف الزيادة في العبيثران هي: الياء والألف والنون، وفي العبوثران هي: الواو والألف والنون.

والخماسي: يزاد عليه حرفٌ واحدٌ، وهذا الحرف الزائد إما أن يكون حرف مد قبل الآخر كقولهم: عضرفوت: وهو دويبة بيضاء ناعمة تشبه السحلية،

وكقولهم: سلسبيل، وهو اسم عين في الجنة، أو صفة هذه العين، كما يقال: شراب سلسبيل أي: سهل المدخل في الحلق، وقد يكون الحرف الزائد في الخماسي حرف مد بعد الآخر كقولهم: تبعثرا، وهو البعير الكثير الشعر والعظيم الشديد، وهو مزيد بالألف في آخره لتكثير البنية، ويزاد على الخماسي حرفان كقولهم: تبعثرات: وهي أنثى البعير السابق بزيادة الألف والتاء في الآخر، وقولهم: إصطفلين، والإصطفلين هو الجزر الذي يؤكل، وجردحلين وهو الوادي والضخم من الإبل بزيادة الياء والنون في الاسمين، وندر أن يزاد على خماسي الأسماء ثلاثة أحرف كقولهم: قرعبلانة: وهي دويبة عريضة عظيمة البطن، ومن كتاب معاوية > إلى قيصر عظيم الروم: "لأنتزعنك انتزاع الإصطفلينة، ولأردنك أريسًا من الأرارسة ترعى الدوبل"، والدوبل: ولد الخنزير.

(تقسيم الاسم إلى جامد ومشتق)

عناصر الدرس

تعريف الجامد والمشتق وأقسام المشتق

تقسيم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق إلى جامد ومشتق:

فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، وهو يدل على أحد أمرين:

الأمر الأول: ذات، والذات اسم من الأجسام تشغل حيزًا من الفراغ كأسماء الأجناس المحسوسة مثل: إنسان، رجل، شجر، بقر، أسد... إلى آخر هذه الأسماء.

والأمر الآخر: هو المعنى، وهو ما يُدرك بالعقل ولا يشغل حيزًا من الفراغ، وإنما تدرك آثاره كأسماء الأجناس المعنوية مثل: مصر، علم، شجاعة، قيام، قعود، وضوء، زمان... إلى آخر هذه الأسماء أيضًا أعني أسماء المعاني.

أما المشتق: فهو ما أخذ من غيره، وهو يدل على أمرين أيضًا على ذاتٍ وصفة معًا -أي: على ذات متصفة بصفة، ويشتق من أسماء الأجناس المعنوية مثل: ناصر، ومنصور، ونصير، ومنصر... إلى آخر هذه المشتقات، ومن النادر أن يشتق من أسماء الأجناس المحسوسة -أسماء الذوات- ومن أمثلة ذلك: أورقت الأشجار فهي مورقة، وأسبعت الأرض فهي مسبعة، فالكلمتان مورقة ومسبعة مشتقتان من الورق والسبع، وهما من أسماء الأجناس المحسوسة - أسماء الذوات- ومثل ذلك أيضًا: عقربت الصُّدغ، والصدُّغ هو جانب الوجه من العين إلى الأذن، ومعنى عقربت الصُّدغ جعلت شعره كالعقرب، كما يقال: عقرب المكان والأرض أي: كثرت عقاربهما، وكقولهما نرجست الدواء أي: وضعت فيه النرجس، وفلفلت الطعام أي: وضعت فيه الفلفل، فعقربت أُخذت من

العقرب، ونرجست من النرجس، وفلفلت من الفلفل، فهذه الأفعال أيضًا أخذت من أسماء الأجناس المحسوسة أي: أسماء الذوات.

كما صاغوا أيضًا وزن (مفعللة) من أسماء الأجناس، فقالوا: معقربة، ومثعلبة، ومطحلبة، للدلالة على كثرة هذه الأعيان فيها كأن يقولوا: أرض معقربة أي: كثيرة العقارب، ومثعلبة كثيرة الثعالب، وبحيرة مطحلبة أي: كثيرة الطحالب.

وقرر مجمع اللغة العربية المصري أن يُصاغ قياسًا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول وزن (مفعلة) للدلالة على الأماكن التي تكثر فيها هذه الأعيان، فقالوا: مأسدة، ومذأبة، ومذهبة، ومقطنة، ومقمحة، فإذا قلنا: أرضٌ مأسدةٌ معناها كثيرة الأسود، ومذأبة كثيرة الذئاب، ومذهبة كثيرة الذهب، ومقطنة كثيرة القطن، ومقمحة كثيرة القمح، وهكذا.

الاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى مع تناسبهما في المعنى والمادة الأصلية، واختلافهما في اللفظ -الضبط بالشكل والوزن- وقد ضرب له ابن جني في (الخصائص) مثلًا بقوله: كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقراه -أي: تتبعه- فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب السين واللام والميم، فإنك تأخذ منه -أي: من تركيب هذه الأحرف الثلاثة- معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم أي: اللديغ أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة، وهذا الذي ذكره ابن جني هو الاشتقاق الذي يُعنى به علماء الصرف، فالذي يعنى به علماء الصرف هو اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، فيكون بإزاء كل معنى لفظ يدل عليه؛ فتنفصل المعاني بالألفاظ ولا تلتبس، وطريق معرفته والوقوف عليه تقليب تصاريف الكلمة، بمعنى الإتيان بما يمكن الإتيان به من صور هذه الكلمة والأحرف التي تراها في كل

صورة من هذه الصور - بمعنى أنها لم تسقط في أي تصريفٍ من هذه التصاريف - هي الأحرف الأصول التي انبثقت منها هذه التصاريف المختلفة.

أقسام الاشتقاق:

وأقسام الاشتقاق ثلاثة: صغيرٌ، وكبيرٌ، وأكبر.

الاشتقاق الصغير: هو أخذ كلمة من أُخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ، كأن نأخذ مثلًا من النصر ناصر اسم فاعل، منصور اسم مفعول، هذا المكان منصر الجيش أي مكان النصر اسم مكان وهكذا.

والاشتقاق الكبير: ذكر صاحب (شذا العرف) -رحمه الله-: أنه ما اتحدت فيه الكلمتان حروفًا لا ترتيبًا، وهو ما يُعرف عند الصرفيين بالقلب المكاني، كقولهم: يئس وأيس، وقولهم: نأى وناء، وقولهم: اضمحل وامضحل... إلى آخر ما عرفته في مبحث القلب المكاني الذي درسته في المستوى الأول.

والاشتقاق الأكبر: هو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليده الستة معنًى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحدٍ منها عليه، نأتي بأصل من الأصول الثلاثية -بكلمة تتكون من ثلاثة أحرف أصلية- ونقلب هذه الكلمة مثلًا: ككلمة نصر التي تتكون من الأحرف الثلاثة: النون والصاد والراء، نقلب هذه الكلمة بأحرفها بمعنى أن نأتي مثلًا بالحرف الأول وهو النون الصورة الأولى النون مع الصاد والراء، الصورة الثانية النون مع الراء والصاد؛ إذن هنا صورتان تبدأ كل منهما بالنون، ويليها بعد ذلك الصاد مرة وتثلث بالراء، وتليها الراء مرة أخرى وتثلث بالصاد، فإذا بدأنا بالنون وقلبناها مع الصاد والراء نتج منها هذا صورتان، ثم نبدأ بالصاد نقلبها مع النون والراء

نجعل بعدها النون مرة ونثلثها بالراء، ونجعل بعدها الراء مرة أخرى ونثلثها بالنون؛ فينتج إذا قدمنا الصاد وقلبناها مع النون والراء تكون النتيجة صورتين، ثم نبدأ بعد هذا بالراء لنقلبها مع الصاد والنون نقدم بعدها الصاد مرة والنون مرة أخرى؛ فتكون النتيجة أيضًا صورتين؛ وبهذا تكون الأصول الثلاثية إذا قلبنا بعضها مع بعض تكون نتيجة هذا التقليب ست صور، هذه الصور تجتمع حول معنى واحد على الرغم من كونها تتغير أوزانها أو تتغير صورتها وشكلها، ولكنها في النهاية تجتمع على معنى واحد، وهو ما يسمى دوران المادة حول معنى واحد.

قال الإمام السيوطي -رحمه الله تعالى- في (المزهر) الجزء الأول الصفحة السابعة والأربعين بعد الثلاثمائة عن هذا الاشتقاق: وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني.

فإذا تركنا (المزهر) ورجعنا إلى (الخصائص) لابن جني وجدناه قد عقد في (الخصائص) بابًا كاملًا عنوانه: باب في الاشتقاق الأكبر، وفي الجزء الثاني من (الخصائص) في الصفحة الثالثة والثلاثين بعد المائة وما بعدها، ومن أمثلة ما ذكره في هذا الباب: مادة القاف والواو واللام، وتقاليب هذه المادة، وذكر أن هذه المادة بتقليباتها الستة تفيد معنى السرعة والخفة، فإذا رجعنا إلى القواميس فوجدنا مثلًا الوقل معناه الصعود في الجبل، والصعود في الجبل فيه شيء من السرعة والخفة، ونجد الولق -الواو واللام والقاف- معناه الإسراع في السير والإسراع في السير أيضًا فيه معنى السرعة والخفة، ونجد اللقوة، واللقوة هي العقاب السريعة -العقاب وهو طائر يشبه الحدأة العقاب السريعة- الخفيفة الاختطاف؛ وفيها معنى الخفة والسرعة، ونجد اللوق معناه اللين في الكلام، واللين في الكلام فيه

شيء من السرعة والخفة، ونجد القلو وهو الخفيف من كل شيء والدابة القوية على السير، وفي هذا المعنى أيضًا شيء من الخفة والسرعة، ونجد القول ومعناه الكلام، وكثيرًا ما يكون الكلام فيه شيء من الخفة والسرعة، وهو ما يعرف بدوران المادة حول معنى واحد، وهو ما عناه أبو الفتح ابن جني -رحمه الله- في الاشتقاق الأكبر.

والذي يعني الصرفي من هذه الأنواع الثلاثة إنما هو الاشتقاق الصغير: وهو أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى واختلاف في اللفظ، ويعنيه أيضًا الاشتقاق الكبير بمعنى القلب المكاني، يتناوله في مبحثٍ من مباحثه بشيءٍ من الإسهاب والتوصيل؛ ليعرف المقلوب، والمقلوب عنه، ووزن المقلوب، ووزن الأصل المقلوب عنه، ويعرف ما حدث عند القلب من تغيير إن وجد هذا التغيير، وهكذا فهذان النوعان يدخلان في اهتمام عالم الصرف والمتخصص في الصرف.

أما النوع الثالث والأخير وهو الاشتقاق الأكبر، فهو يعني بالدرجة الأولى والمقام الأول عالم اللغة، هو الذي يوجه إلى هذا النوع اهتمامه ليعرف أسراره وما فيه.

أصـــل المـــــشتق

إن هناك خلافًا بين علماء البصرة وعلماء الكوفة، فالبصريون يرون أن أصل المشتقات إنما هو المصدر، والكوفيون يرون أن أصل المشتقات هو الفعل، ولكلٍّ من الفريقين أدلته وحججه على ما ذهب إليه.

نبدأ أولًا بأدلة البصريين: استدل البصريون بأدلة كثيرة ذُكرت في كثير من كتب الخلاف (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري، و(التبيين عن

مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) و(في أسرار العربية) وفي غيرها من الكتب التي عُنيت بالحديث عن هذا الخلاف، وبذلك نكتفي هنا بذكر أهم أدلة البصريين على أن المصدر هو أصل المشتقات:

الدليل الأول: أن الاشتقاق إنما يراد لتكثير المعاني، وهذا المراد لا يتحقق إلا في فروع، فالفضة مثلًا من حيث هي فضة لا صورة لها، فإذا صيغ منها خاتم، أو مرآة، أو حلية ما كانت تلك الصورة مخصوصة، وفيها ما في الأصل وزيادة، ففيها مادة الفضة وزيد على هذه المادة الصورة الجديدة التي ظهرت في هذه الصيغة، فهي فرع على المادة المجردة؛ إذن الفرع فيه الأصل وزيادة، والمصدر يدل على مجرد الحدث، أما الفعل فدلالته مركبة، فهو يدل على الحدث والزمان معًا، البسيط -الذي هو المصدر- أصلٌ للمركب؛ لأن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر وزيادة، وهذا دليل فرعيته على المصدر.

الدليل الثاني: أن المصدر من قبيل الأسماء، وهو يستغني عن الفعل، أما الفعل، فلا بد له من مصدر، وما يكون مفتقرًا إلى غيره ولا يقوم بنفسه أولى بالفرعية على ما لا يكون مفتقرًا إلى غيره. هذه هي أهم أدلة البصريين.

أما الكوفيون: فذهبوا إلى أن الفعل هو الأصل للمصدر وغيره، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة:

الدليل الأول: أن المصدر يُحمل على الفعل في الصحة وفي الاعتلال، فيصح المصدر إذا صح فعله مثل قولهم: جاور جوارًا، فالمصدر جوار على الرغم من أن الواو فيه وهو الحرف الثاني بعد الجيم، هذه الواو قد سُبقت بالكسرة قبلها والألف بعدها، وكلاهما عدوة للواو الكسرة من جانب والألف من جانب آخر، ومع ذلك جوار صح في هذا الاسم صحت فيه الواو لماذا؟ لأن الفعل واوه

أيضًا لم تعتل، فقالوا: جاور وكأن الواو في المصدر إنما صحت ولم تغير؛ لأن الواو في الفعل كانت كذلك، فكأن المصدر حُمِلَ على فعله في الصحة، وأيضًا قالوا: لاوذ لواذًا أي: لاذ بعضهم ببعض، لاوذ الواو في الفعل سلمت من الإعلال، فإذا ذهبنا إلى المصدر وجدناه لواذًا، أيضًا الواو في المصدر سلمت من الإعلال على الرغم من أنها سُبقت بكسرة ولُحقت بألف، وكلاهما يعد عدوا للواو، ومع ذلك سلمت في المصدر وصحت فيه حملًا على سلامتها -صحتها- في الفعل، وأيضًا المصدر يعتل لاعتلال فعله مثل قولهم: قام قيامًا، فالمصدر قيام أصله قوام، وهنا أُبدلت الواو ياءً لوقوعها عينًا لمصدر فعل أُعلت فيه، فالفعل قام أصله قوم تحركت فيه الواو وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا، فكأن الواو لم تسلم في الفعل؛ ولذلك لم تسلم في المصدر أيضًا، وهكذا حُمِلَ المصدر على فعله في الاعتلال.

وقالوا: صام صيامًا، أيضًا كلمة صيام أصلها صوام وقعت الواو عينًا لمصدر فعل أُعلت فيه -أي: أعلت في الفعل- وقبلها في المصدر كسرة وبعدها في المصدر ألف، قالوا: إن الواو في المصدر قد أُعلت -أي: غُيرت- بإبدالها ياءً حملًا على إعلالها في الفعل بإبدالها ألفًا؛ لأن الفعل صام أصله صوم، أيضًا تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فكون المصدر يُحمل على فعله في الصحة والاعتلال دليل على أن الفعل إنما هو الأصل.

والدليل الثاني: الذي استدل به الكوفيون على أصالة الفعل للمشتقات عمل الفعل في المصدر، فالفعل يعمل في المصدر، يقول مثلًا: صبر صبرًا فصبرًا هنا مفعول مطلق قالوا: إنه منصوبٌ على المصدرية وعامله الفعل، قالوا: ومن المعلوم أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، والعامل هو الفعل والمعمول -أي المعمول فيه- إنما هو المصدر مما يدل على أن الفعل إنما هو أصلٌ لهذا المصدر،

قالوا أيضًا: إن المصدر يُذكر أحيانًا لتوكيد الفعل، تقول: قمت قيامًا، وفهمت فهمًا، فقيامًا وفهمًا مصدران كل منهما جاء مؤكدًا لفعله، قالوا: ولا شك أن رتبة المؤكَد قبل رتبة المؤكِد.

والصحيح: ما ذهب إليه البصريون لقوة حججهم وضعف حجج الكوفيين، ومن هنا رد البصريون حجج الكوفيين الثلاثة:

فبالنسبة للدليل الأول: ذكروا أن متابعة المصدر للفعل صحة واعتلالًا ليس للأصالة والفرعية، إنما هو لطلب التشاكل؛ ليسير الباب على سنن واحد وليطرد على وتيرة واحدة؛ حتى لا تختلف تصاريف الكلمة، قال البصريون: قد يحدث هذا بين الأفعال نفسها بعضها ببعض والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلًا قال: العرب: أعد، أعد مضارع الفعل وعد، ونعد أيضًا مضارع الفعل وعد، وتعد مضارع الفعل وعد، نلحظ هنا أن الواو التي هي فاء الكلمة قد سقطت في هذه الأفعال ثلاثة المضارع المبدوء بالهمزة، وفي المضارع المبدوء بالنون، وفي المضارع المبدوء بالتاء، فإذا أردنا أن نعرف ما سر حذف فاء الماضي في المضارع في هذه الأفعال، لعرفنا أن السر ينبع أساسًا من الفعل يعد، فوعد مضارعها المبدوء بالياء يعد أصله يوعد، هنا حدثت علة تصريفية تقتضي حذف الفاء؛ لأن يوعد وقعت الواو بين عدوتيها -كما قالوا- سبقتها الياء ولحقتها الكسرة، وقعت بين الياء من جانب والكسرة من جانب آخر -الياء قبلها والكسرة بعدها- ومن ثَمّ وجب حذفها في المضارع يوعد؛ فيقال: يعد، ثم وجدناهم يطردون ذلك في الأفعال المضارعة الأخرى المبدوءة ببقية أحرف "أنيت" وهي: الهمزة، والنون، والتاء، فأعد أصلها أوعد حذفت فيها الواو أيضًا على الرغم من أنها لم تقع بين عدوتيها؛ لأنها مسبوقة بهمزة مفتوحة، والمضارع نعد أصله نوعد حُذفت فيه الواو أيضًا على الرغم من أنها لم تقع بين عدوتيها؛

لأنها مسبوقة بالنون المفتوحة، والمضارع تعد أصله توعد حُذفت فيه الواو أيضًا على الرغم من أنها لم تقع بين عدوتيها؛ لأنها سبقت بالتاء المفتوحة، حذفت الواو في هذه الأفعال الثلاثة المبدوءة بالهمزة، والمبدوءة بالنون، والمبدوءة بالتاء لحمل هذه الأفعال على الفعل المضارع المبدوء بالياء، وهكذا حُملت الأفعال على فعل، ولا يقال في مثل هذا مثلًا: إن الفعل يعد هو أصل هذه الأفعال الثلاثة على الرغم من هذا الحمل، وإنما فعلوا ذلك ليسير الباب على سنن واحد وليطرد على وتيرة واحدة.

وكما قال العرب أيضًا: يكرم، ونكرم، وتكرم، وهذه الأفعال الثلاثة ماضيها أكرم، وهو فعل ثلاثي مزيد بهمزة، وجدنا أن همزة الماضي قد سقطت في الأفعال الثلاثة المضارعة يكرم، ونكرم، وتكرم، قالوا: إن الأصل يؤكرم ونؤكرم وتؤكرم، فإذا سألنا لماذا سقطت الهمزة -أي: همزة الماضي- في هذه الأفعال المضارعة الثلاثة؟ لو سألنا لعرفنا أن الجواب: إنما حذفت الهمزة في هذه الأفعال الثلاثة حملًا على حذفها في أكرم، وأكرم أيضًا فعل مضارع، قالوا: لأن أصل أكرم أؤكرم، استثقل العرب اجتماع همزتين في بداية هذا الفعل؛ فحذفوا همزة الفعل الماضي استثقالًا لاجتماع همزتين في أوله، ثم طردوا ذلك في بقية أنواع الفعل المضارع المبدوءة بأحرف أخرى غير حرف الهمزة على الرغم من أن الهمزة في هذه الأفعال لم تجتمع مع همزة أخرى، وإنما كان حذف الهمزة في بقية الأفعال المضارعة حملًا على حذف الهمزة في المضارع المبدوء بهمزة، وهكذا حُمل الفعل على الفعل، ولم يقل أحد: إن الفعل المبدوء بهمزة -أي: المضارع المبدوء بالهمزة- هو أصل لهذه الأفعال الثلاثة، وإنما كان هذا الحمل أيضًا ليسير الباب على سنن واحد وليطرد على وتيرة واحدة؛ حتى لا يحدث اختلال في تصاريف هذه الكلمة أو هذه الكلمات.

وبالنسبة للدليل الثاني: قالوا: إن عمل الفعل في المصدر لا يدل على أصالة الفعل، فمثلًا الحروف تعمل في الأسماء وتعمل في الأفعال، ولم يقل أحد: إن هذه الحروف العاملة في الأسماء أو إن هذه الحروف العاملة في الأفعال هي أصل للأسماء أو أصل للأفعال.

وبالنسبة للدليل الثالث: قالوا: إن توكيد المصدر لفعله لا يدل على أصالة الفعل وفرعية المصدر، فمثلًا لا يقال في نحو: جاءني زيدٌ زيدٌ، قد تكرر ذكر زيد والثاني قالوا: إنه توكيد لفظي، ولم يقل أحد: إن الاسم الأول هو زيد الأول هو أصل لزيد الثاني، أو تقول: رأيت زيدًا زيدًا، لم يقل أحد: إن الثاني فرع على الأول.

والراجح في هذا الخلاف هو ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو الأصل للمشتقات جميعها، وليس الأمر كما قال الكوفيون: إن أصل المشتقات هو الفعل.

(المصادر)

عناصر الدرس

المصدر والفرق بينه وبين اسم المصدر

المصدر: هو الاسم الدال على مجرد الحدث، قال ابن مالك: المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمنٍ من أمن، فالفعل يدل على أمرين، فمثلًا أمن يدل على أمنٍ وقع في الزمن الماضي قبل زمن التكلم؛ فهو يدل على حدث -وهو الأمن- اقترن بزمن هو الزمن الماضي بالنسبة للفعل الماضي، ويأمن المضارع الزمن الحال أو الاستقبال، وفعل الأمر يدل على طلب حدوث فعل في المستقبل، فالأفعال الثلاثة كل منها يدل على حالة وزمن، أما المصدر فهو يدل على مجرد الحدث، فهو يدل على شيءٍ واحدٍ، أما الفعل فهو يدل على أمرين اثنين، فالمصدر هو الاسم الدال على مجرد الحدث الجاري على حروف فعله.

المراد بالحدث:

الحدث: هو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كضرب ومشي، أو لم يصدر عنه مثل: طول، أو قصر، أو بياض، فالمصدر هنا يدل على مجرد الحدث، يدل على الضرب من ضرب، والمشي من مشى، أو يدل على مجرد القصر من قصر، أو على مجرد البياض ابيض وهكذا، ومعنى كون المصدر جاريًا على حروف فعله أن حروفه لم تنقص عن حروف فعله لفظًا أو تقديرًا من غير تعويض أي: أنه اشتمل على جميع حروف فعله لفظًا وتقديرًا، وتزيد حروفه عن حروف فعله، كقولهم: أكرم إكرامًا، ربما تساوي حروف فعله ضرب ضربًا، وقد يتساوى مع فعله تقديرًا نحو: قاتل قتالًا، فقاتل تتكون من أربعة أحرف، نلحظ أن فيه ألفًا ثانية، وأن هذه الألف لم تُذكر في المصدر وهو كلمة قتال؛ إذ الألف الموجودة في

قتال ليست هي الألف المذكورة في الفعل قاتل، وإنما يقال عنها إنها ألف المصدر، أين ألف الفعل إذن وقد قلنا: إن المصدر ينبغي أن يشتمل على جميع حروف فعله؟. قالوا: إن قاتل قتالًا كلمة قتال هذه قد اشتملت على الحروف التي اشتمل عليها الفعل، كل ما هنالك أن الألف في المصدر -الألف الثانية التي وجدت في الفعل- هي موجودة في المصدر ولكنها مقدرة؛ لأن أصل قتال قيتال؛ ولذلك تظهر أحيانًا، فيقال: قيتال، وكأنه قد اكتفي في المصدر بكسرة القاف للدلالة على هذه الياء المحذوفة لفظًا الثابتة تقديرًا، فالمصدر هو الذي لم تنقص حروفه عن حروف فعله لفظًا وتقديرًا، وإن سقطت حروفه عن حروف فعله فينبغي أن يكون هناك عوض منها في المصدر؛ ولذلك قد تسقط لفظًا وتقدر، وقد تسقط لفظًا وتقديرًا وتعوض مثل: كلمة عدة، فهذا المصدر هو مصدر الفعل وعد، فعله مبدوء بواو، والواو في الفعل هي فاء الكلمة، وجدنا أن هذه الواو قد سقطت في عدة لفظًا وتقديرًا، ولكن جاءت التاء عوضًا من الفاء المحذوفة، ومثل ذلك: زنة، وشية، وأيضًا كرم تكريمًا، فكرم الفعل هنا عينه مضعفة، وقد حُذِفَ هذا التضعيف من المصدر وهو تكريم، ولكن جاءت التاء لتكون عوضًا عن هذه الراء المحذوفة، فإن دل الاسم على مجرد الحدث ونقصت حروفه عن حروف فعله لفظًا وتقديرًا ومن غير تعويض، فلا يقال عنه: إنه مصدر، وإنما هو اسم مصدر، فاسم المصدر هو الاسم الذي يدل على ما يدل عليه المصدر، ولكن نقصت حروفه عن حروفه فعله لفظًا وتقديرًا من غير تعويض.

وله أمثلة كثيرة من هذه الأمثلة: اغتسل غسلًا، اغتسل اغتسالًا مصدر، اغتسل غسلًا اسم مصدر، أنبت نباتًا، أنبت نباتًا لم توجد فيه الهمزة كلمة نبات لم توجد فيه الهمزة الموجودة في الفعل، لكن أنبت إنباتًا كلمة إنبات هي المصدر

توضأ وضوءًا، أيضًا هنا وضوء نقصت عن حروف فعلها وهو توضأ، ويقال: أطاع إذا قلنا: إطاعة هذا مصدر، وطاعة هذا اسم مصدر؛ لأنه الطاعة إطاعة الهمزة الموجودة في الفعل أطاع لم توجد في كلمة طاعة؛ ولذلك يقال: إن طاعة هو اسم مصدر وليس مصدر، أما مصدر أطاع فهو إطاعة، وفي الحديث الشريف قول الرسول -الأكرم ﷺ: ((من قبلة الرجل امرأته الوضوء)) فكلمة قبلة فعلها قَبّلَ مصدرها تقبيل، أما كلمة قبلة هي اسم مصدر وليست مصدرًا.

المصادر في اللغة العربية بين السماع والقياس وأوزانها

الأفعال إما مجردة وإما مزيدة، فشأنها شأن الأسماء، والمجردة نوعان: أفعال مجردة ثلاثية يتألف كل فعل منها من ثلاثة أحرف أصلية، وهذه العدة -وهي الثلاثة الأحرف- هي أقل ما يبنى عليه الفعل، شأنه في ذلك شأن الأسماء الثلاثية المجردة كما مر، وأقصى ما يصل إليه الفعل بالتجرد أربعة أحرف، ولم يرد فعل خماسي مجرد؛ لأن الفعل ثقيل لما يلحقه من أحرف المضارعة في أوله: الهمزة، والنون، والياء، والتاء، وما يتصل به باطراد من الضمائر المرفوعة المتصلة في آخره، وهي: تاء الفاعل، وناء الفاعلين، ونون النسوة، وهي ضمائر الرفع المتحركة؛ وألف الاثنين، واو الجماعة، وياء المخاطبة، وهي ضمائر الرفع الساكنة.

وهذه الضمائر -ضمائر الرفع- سواء أكانت متحركة أم ساكنة تعد جزءً من الكلمة، ولذلك نجد أن الفعل الماضي مثلًا "كتب" مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، فإذا اتصل به ضمير من ضمائر الرفع المتحركة نجد أن هذا الفتح يتحول إلى سكون، فنقول: كتبتُ كتبتَ كتبتِ.

تحولت حركة البناء الأصلية -وهي الفتح بالنسبة للفعل الماضي- إلى سكون؛ وذلك لكراهة العرب توالي أربع متحركات فيما يعد كالكلمة الواحدة، فلو بقي الفعل على حركته الأصلية -وهي الفتح- لقيل في الفعل السابق عند اتصال تاء الفاعل به: ضربَتُ أو ضربَتَ أو ضربَتِ، فتتوالى أربعة متحركات، والعرب يكرهون توالي أربع متحركات فيما يعد كالكلمة الوحدة، وهذا دليل على: أنه معد هذا الضمير جزءً أو كالجزء من الفعل.

وضمائر الرفع الساكنة أيضًا بهذه المنزلة، فالفعل مثلًا "يكتبون أو يكتبان أو تكتبين" نقول: إن هذه الأفعال من الأفعال الخمسة، وعلامة رفعها ثبوت النون.

ومن المعلوم: أن حركة الإعراب إنما تكون على آخر حرف في الكلمة، فمعنى هذا: أن النون عدت كأنها آخر حرف في الفعل "يكتبون وتكتبون وتكتبين" مع أن هذه النون قد سبقت بضمائر الرفع الساكنة: ألف الاثنين، واو الجماعة، وياء المخاطبة.

ومعنى هذا: أن العرب كأنهم لم يعتبروا هذه الضمائر جسمًا غريبًا عن الفعل بدليل أنها سبقت علامة الإعراب بالنسبة لهذه الأفعال، وهذا كله يدل على أن ضمائر الرفع الساكنة أو المتحركة تعد كالجزء من الفعل، فاتصال هذه الضمائر بالفعل يزيد من ثقل هذا الفعل، فضلًا -بالإضافة إلى هذا كله- أننا نجد أن الأفعال تتضمن فاعلًا ومفعولًا، لا بد من احتياجها إلى إمكان الفعل المتعدية أو تتضمن أو تحتاج أو تفتقر افتقارًا أصليًّا إلى الفاعل إذا كان الفعل لازمًا.كل هذه الأشياء تثقل من كاهل الفعل.

ومن هنا: وجدنا الفعل لم يرد عن العرب مجردًا خماسيًّا، أقصى ما يصل إليه الفعل بالتجرد هو أربعة أحرف، وأقصى ما يصل إليه الفعل بالزيادة هو ستة أحرف.

ولذلك: فالفعل الثلاثي قد يزاد بحرف، مثل أكرم، وقد يزاد بحرفين، مثل انكسر، وقد يزاد بثلاثة أحرف، مثل استخرج، وهذا أقصى ما يصل إليه هذا الفعل الثلاثي المزيد.

فإذا انتقلنا إلى الفعل الرباعي نجد أنه: يزاد بحرف واحد، مثل: تدحرج، أو يزاد بحرفين، كقولهم: اطمأن، هذا أقصى ما يصل إليه الفعل، سواء كان هذا الفعل من مزيد ثلاثي أو من مزيد رباعي.

وعلى ذلك: الفعل المجرد: ثلاثي مجرد يتكون من ثلاثة أحرف أصلية، أو رباعي مجرد يتكون من أربعة أحرف أصلية، والفعل المزيد إن كان من الثلاثي فقد يزاد بحرف واحد يصل إلى أربعة أحرف، وقد يزاد بحرفين اثنين فيصل إلى خمسة أحرف، وقد يزاد بثلاثة أحرف فيصل إلى ستة أحرف، وهذا أقصى ما يصل إليه مزيد الثلاثي.

والرباعي: قد يزاد بحرف واحد فيصل إلى خمسة أحرف، وقد يزاد بحرفين اثنين فيصل إلى ستة أحرف، وهذا أقصى ما يصل إليه مزيد الرباعي.

لكل فعل من هذه الأفعال -الثلاثية المجردة، والرباعية المجردة، والثلاثية المزيدة، والرباعية المزيدة- لها مصدر.

آراء العلماء بالنسبة لمصادر الأفعال الثلاثية

موقف مصادر الأفعال من السماع والقياس:

أجمع علماء اللغة العربية على أن مصادر الأفعال غير الثلاثية قياسية، هي قياسية باتفاق، ولكنهم مع اتفاقهم بالنسبة لمصادر الأفعال غير الثلاثية اختلفوا في مصادر الأفعال الثلاثية: أسماعية هي أم قياسية؟:

وللعلماء في ذلك ثلاثة آراء:

الرأي الأول: إن مصادر الأفعال الثلاثية قد جاءت على أوزان مختلفة، وصور متباينة، ولذلك باستقراء هذه المصادر -مع كثرتها وتنوعها واختلافها وتعددها- لم يتمكن العلماء من وضع قواعد تضبطها، والوصول إلى أقيسة تندرج تحتها هذه المصادر، فمثلًا: حينما يقول ابن مالك -رحمه الله-:

فَعلٌ قِيَاس مَصدَرِ المُعَدَّى ❖ من ذِي ثَلاثَةٍ كَرَدَّ ردًا

قال العلماء: إن وزن "فَعْل" هو المصدر القياسي للأفعال الثلاثية المجردة إذا كان الفعل الثلاثي متعديًا، سواء أكان على وزن "فَعَل" مثل كتب أم كان على وزن "فَعِل" مثل فهم.

وقال بعض العلماء -كما ورد في (همع الهوامع) للسيوطي-: لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع، فلا قياس على "فعْل"، ولو عدم السماع، ومعنى هذا: أنه لا يقال: إن "فَعْلًا" هو المصدر القياسي للثلاثي المتعدي ولو عدم السماع، ومعنى هذا: أن مصادر هذه الأفعال تدخل في باب السماع فقط ولا تدخل في باب القياس.

وجد كثير من العلماء في هذا الرأي الشيء الكثير من العنت والتعويق والتضييق من إطار استعمال اللغة العربية، وقالوا: إن هذا الرأي يقف سدًّا حاجزًا بين اللغة والانتفاع بها على خير وجه.

وعلى حسب مقتضيات الأزمان: هذا الرأي يعوّق اللغة عن بلوغ حد الكمال والوفاء بحاجات الإنسان المتجددة مع تجدد الأزمنة.

الرأي الثاني: وهو رأي الفراء -وهو علَم كبير من أعلام مدرسة الكوفة، توفي في العام السابع بعد المائتين من الهجرة، تلميذ الكسائي، يقال عنه: أمير المؤمنين في النحو- حيث يرى: أن مصادر الأفعال الثلاثية قياسية ينبغي أن يقاس عليها.

والقياس: هو حكم عام مستنبط من تتبع الكثير الوارد عن فصحاء العرب، وهو ضابط منتزع من الاستعمال الغالب، فكثرة استعمال وزن أي مصدر لأي فعل مصححة للقياس عليه، فيسوغ لك في كل فعل ثلاثي أن تأتي بمصدره على الوزن الغالب في أمثاله، حتى وإن سمع له مصدر على خلاف هذا الوزن؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، والمقاييس العربية تُبنى على وجود الكثرة.

فمثلًا: "علم" هذا فعل ثلاثي مجرد متعدٍّ، يجوز أن يكون مصدره على "فَعْل" وهو المصدر القياسي للفعل الثلاثي المتعدي، على الرغم من أنه سُمِع له مصدر آخر مغاير للمصدر القياسي، فقالوا: فيه عِلْم عَلِمَ يعْلَمُ عِلْمَا، لكن يجوز مع هذا المسموع المخالف للمصدر القياسي أن نستعمل المصدر القياسي على الرغم من وجود هذا المسموع المخالف.

و"شكر" مثلًا يأتي متعديًّا: شَكَرَ فلان ربه، المصدر المسموع له شُكْرًا وشُكْرانًا، ومع ذلك يجوز أن نخالف هذا المسموع ونستخدم المصدر القياسي فنقول شَكَر شكْرًا، هذا هو رأي الفراء ومن وافقه من العلماء.

رأي قال عنه الكثير: إن فيه رفقًا وحكمة ومسايرة لطبائع الأشياء يحاول أن يوسع من إطار استعمال اللغة العربية، وهو على عكس الرأي الذي أورده السيوطي في (الهمع).

الرأي الثالث: رأي سيبويه: وموقفه من هذه القضية موقف وسط، فلا هو يغلق الباب ألبتة، ولا هو يفتحه على مصراعيه كما فعل الفراء ومن وافقه.

سيبويه -وهو عالم علماء المدرسة البصرية، المتوفى سنة ثمانين بعد المائة من الهجرة- يرى أن مصادر الأفعال الثلاثية قياسية، لكن بشرط إذا لم يُسمع ما يخالف قياسها، وإلا عمل بالمسموع، هي قياسية إلى حد ما، إذا لم يرد سماع

يخالف هذا القياس، أما في حالة ما إذا ورد سماع مخالف للقياس فينبغي إذن في هذه الحالة أن نترك القياس وأن نستعمل ما سُمِع عن العرب.

هذا الرأي رأي وقف وسطًا بين مانعٍ للقياس، وبين متيح للقياس.

رأي العلماء في موقف سيبويه من مصادر الأفعال الثلاثية:

إن هذا الرأي قد ارتضاه الأخفش المتوفى سنة خمسة عشرة بعد المائتين من الهجرة، وهو تلميذ من تلاميذ سيبويه، كما ارتضاه أيضًا جمهور العلماء، لماذا؟ لتوسطه واعتداله، ولاحترامه المسموع في الوقت الذي لم يغفل فيه فتح الباب أمام القياس، وإن كان كثير من المحدثين يرون فيه نوعًا من التشديد والتضييق من إطار الاستعمال اللغوي، كالرأي الأول الذي أورده السيوطي في (الهمع).

ومع ذلك فنحن نرى هذا الرأي من الاعتدال بمكان، وقد قال عنه الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- في (التصريح بمضمون التوضيح): والمراد بالقياس هنا: أنه إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، أي: على هذا الكثير المسموع لا أنك تقيس مع وجود السماع، قاله سيبويه والأخفش والجمهور.

أوزان مصادر الأفعال الثلاثية

أوزان مصادر الثلاثي المجرد (المتعدي، واللازم):

الفعل الثلاثي يأتي على ثلاثة أوزان:

١- "فَعَلَ" بفتح الفاء والعين، وهذا الفعل يأتي متعديًا، كالأفعال: ضَرَبَ، كَتَبَ، أَكَلَ، ردّ هو فعل مضعف ثلاثي عينه ولامه من جنس واحد، وَعَدَ هو

فعل معتل الأول ويسمى الفعل المثالِ، باع فعل ثلاثي معتل الوسط ويسمى الأجوف، وباع أجوف واوي، قال أيضًا كباع في كونه فعلًا ثلاثيًا معتلًا ويسمى الفعل الأجوف إلا أنه أجوف واوي، رمى فعل ثلاثي مجرد، وهو متعدٍّ ومعتل الآخر ويسمى الناقص، هذا الفعل ناقص يائي، غزى فعل ثلاثي متعدٍّ وهو ناقص أيضًا إلا أنه ناقص واوي، وعى فعل ثلاثي مجرد متعدٍّ وهو فعل معتل الأول والآخر ويسمى اللفيف المفروق، غوى فعل ثلاثي مجرد متعدٍّ، وهو معتل أيضًا، المعتل العين واللام ويسمى اللفيف المقرون.

هذه كلها أفعال ثلاثية مجردة متعدية، وكلها على وزن "فَعَل" بفتح الفاء والعين.

يأتي هذا الوزن أيضًا في الأفعال اللازمة، مثل: قَعَدَ، جَلَس، خَرَج.

٢- "فَعِل" بفتح الفاء وكسر العين، وهذا الوزن أيضًا يأتي متعديًا ويأتي لازمًا، مثل الوزن الأول "فَعَل" ومن أمثلة "فَعِل" المتعدي فَهِم، سَمِع، أمِن، مسّ وأصله مسس، وطئ، خاف وأصله خوف، فني، قالوا: فني خباءه فنيًا بمعنى لزمه؛ فالفعل فني على وزن فعل، وهو فعل متعدٍّ بمعنى: لزم، بخلاف فني الشيء بمعنى: باد، فهو لازم.

ويأتي فعل أيضًا لازمًا مثل: فرِح طرِب شلِل.

٣- "فَعُل" وهذا الوزن لا يأتي إلا لازمًا، حسُن، غرُف، شرُف ... إلخ.

النوعان الأولان الوزنان الأول والثاني "فَعَل وفَعِل" يأتي كل منهما متعديًا ولازمًا.والوزن الأخير "فَعُل" لا يأتي إلا لازمًا.

وفي وزن الفعل الثلاثي المتعدي وهو الذي يأتي على وزن "فَعَل" أو يأتي على وزن "فَعِل" ولا يدخل في هذا الباب فَعُل قالوا -كما قال ابن مالك- :

فَعلٌ قِيَاس مَصدَرِ المُعَدَّى ❖ من ذِى ثَلاثَةٍ كَرَدَّ ردَّا

أي: أن الفعل الثلاثي المتعدي -سواء أكان على وزن "فعَل" أم كان على وزن "فَعِل" فالمصدر القياسي منه يأتي على وزن "فعْل"، ولذلك نقول في الأفعال السابقة وزن "فَعَل" أولًا: ضرب ضربًا، أَكَل أكْلًا، رد ردًّا، وعد وعدًا، باع بيعًا، قال قولًا، رمى رميًا، غزى غزوًا، وعى وعيًا، غوى غيًّا.

و"فَعِل" المتعدي: فهِم فهمًا، سمِع سمعًا، أمِن أمنًا، مس -وأصله مسس- مسّ مسًّا، وطئ وطئًا، خاف خوفًا، فني فنيَا.

ولكنهم قالوا: يستثنى منه ما دل على حرفة وصناعة، فقياس مصدره "فِعَالة" بكسر الفاء، حاك الثوب حياكة، وخاطه خياطة، وحجم الرأس حجامة، قيل: وعبر الرؤيا عبارة، وحرس المكان حراسة، وحماه حماية، وسقى الحاج سقاية، ونجر الخشب بالقدوم نجارة.

مصادر الأفعال الثلاثية المجردة اللازمة:

أولًا: مصدر "فَعِل" اللازم:

وإنما نبدأ به أولًا قبل الحديث عن مصدر "فعَل" اللازم لقلة الحديث في مصدر "فَعِل" اللازم وكثرته في "فعَل" اللازم، وتفرعه وتنوعه، وفي الوقت مسايرة لنسق ترتيب ألفية ابن مالك، فقد قال -رحمه الله-:

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بابُهُ فَعَل ❖ كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَل

يعني: أن الفعل الثلاثي المجرد إذا كان لازمًا وعلى وزن "فَعِل" فإن مصدره القياسي الغالب يأتي على وزن "فَعَل" بفتحتين، والأمثلة: فرح فرحًا، طرِب

طرَبًا، أشِر أشَرًا، وأشر -كبطِر وزنًا ومعنىً- والأشر، والبطر شدة الفرح، وشلِل شللًا، ووجِع وجعًا، وعوِر عورًا، وعمِي عمًى، وجوِي جوًى.

إلا أنهم قد استثنوا من هذا المصدر:

- ما دل على لون، فقالوا: إن الفعل إذا دل على لون وكان على وزن "فَعِل" اللازم فقياس مصدره "فُعْلة" مثل: سمِر سمرة، حمِر حمرة، خضِر خضرة، صفِر صفرة، كدِر كدرة، غبر غبرة والغبرة هي اللون الشبيه بالغبار، أدم أدمة: وهي السمرة، دهم دهمة: وهي السواد.

- ما دل على ولاية: قال ابن هشام -رحمه الله- في (أوضح المسالك): إلا إن دل -أي "فَعِل" اللازم- على حرفة أو ولاية فقياسه "الفعاله" كولي عليهم ولاية.

وجاء في (حاشية الصبان): أن ابن هشام -رحمه الله- لم يمثل للحرفة بغير هذا المثال الذي أورده للولاية؛ لعدم سماع يخص الحرفة أو للاستغناء بالتمثيل للولاية، فإن الولايات في معنى الحرف.

- ما دل على علاج، والعلاج معناه: مزاولة أمر فيه جهد وعمل، فإذا دل الفعل على علاج وكان وصفه على وزن "فَعِل" فقياس مصدره "الفعول"، مثل: قدم من سفره قدومًا، صعد في الجبل صعودًا، عسل بالشيء -بمعنى: لزمه- عسولًا، لصق به لصوقًا.

ما دل على معنى ثابت، أي: معنى ملازم، هذا الفعل اللازم على وزن "فعِل" إذا كان دالا على معنى ثابت، فقياس مصدره "فعولة" مثل يبس يبوسة، رطِب رطوبة.

فكأن المستثنى من عموم المصدر الذي يأتي على وزن "فَعَل" بالنسبة للفعل الثلاثي الذي على وزن "فعِل" أربعة أشياء، فإن دل على لون فقياسه فعلة، وإن

دل على حرفة أو ولاية فقياسه على الفعالة، وإن دل على علاج وكان وصفه على وزن "فعِل" فكان وزنه الفعول، وإن دل على وزن ثابت فقياس مصدره فعولة.

ثانيًا: مصدر "فَعَل" اللازم:

قال ابن مالك -رحمه الله-:

وَفَعَلَ اللازِمُ مِثلَ قَعَدَ ❖ لهُ فُعولٌ باطِّرادٍ كغَدا

ومعنى هذا: أن الفعل إذا كان على وزن "فَعَل" وكان لازمًا يأتي مصدره قياسًا غالبًا على وزن "فعول"، والأمثلة: بكر بكورًا، جلس جلوسًا، قعد قعودا، خرج خروجا، مر مرورا، غدا غدوًّا، وأصله مر غدووا إلا أنه أدغمت الواو الساكنة في الواو الأخيرة، سما سموًّا أيضًا على وزن فعول، سمو على وزن فعول وأصله سمووٌ أدغمت الواو الساكنة في الواو.

دنا دنوًّا أيضًا، دنوو هذا هو الأصل، وأدغمت الواو الساكنة في الواو. ثوى في المكان ثويًّا، وثُويا بمعنى أقام بالمكان إقامة، ثويًّا أصلها: ثُوُويٌ، ثُوُويٌ على وزن "فعول"، كل ما هنالك: أنه قد اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فأبدلت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصارت: ثُويا، ثُويا ثم كسرت الواو السابقة للياء المشددة لمناسبة الياء، فقيل: ثُوِيًّا.

قيل: إذا كان الفعل اللازم الذي على وزن "فعَل" معتل العين فإنهم يفرون من "فعول" إلى مصدر من مصادر ثلاثة: "فعْل" كصام صومًا، وعاد عودا، وآب أوبًا، وحاضت المرأة حيضًا، وغامت السماء غيمًا، ومات الإنسان موتا.

وإما وزن "فِعَالٍ" قام قيامًا، صام صيامًا، وإما وزن "فِعَالة" ناحت الحمامة نياحة، والنياحة بالنسبة للحمامة، معناه: أنها سجعت سجع الحمامة، وناحت المرأة

كذلك نياحة بمعنى: أنها صوتت أو بكت، والنياحة أصلها النواحة، وقعت الواو إثر كسرة عينًا لمصدر مسبوقة بكسرة وبعدها الألف، فكأنها وقعت بين عدوتيها فأبدلت الواو ياءً، تحولت النواحة إلى النياح.

استثناءات مصدر الفعل اللازم على وزن "فعَل":

ذكر ابن مالك وتبعه كثير من العلماء: أن فعل اللازم يأتي مصدره على "فُعول"، إلا أنه يستثنى من ذلك ما دل على معنى من معانٍ سبعة، وهذه المعاني هي الامتناع، التقلب، الداء، الصوت، السير، الحرفة، الولاية.

فإن كان الفعل اللازم على وزن "فَعَل" ودل على امتناع وإباء فقياس مصدره "الفِعَال" بكسر الفاء "الفِعَال"، مثل: أبى الرجل إباءً بمعنى امتنع، أبى عن الشيء أو من الشيء بمعنى امتنع؛ لأن هذا الفعل يأتي أيضًا متعديًا بمعنى كره الذي يدخل معنا.

ونحن نتحدث عن الفعل الذي على وزن "فَعَل" وهو لازم، هو أبى الذي بمعنى امتنع، يأتي مصدره على وزن "فِعَال"، فيقال: أبى إباء، قال تعالى: ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٣٤] وقال بشر بن أبي خازم:

يَراهُ الناسُ أخضَرَ مِن بَعيدٍ ❖ وَتَمنَعُهُ المَرارَةُ وَالإِباءُ

ومن الفعل الدال -أيضًا- على امتناع، وهو على وزن "فعَل" وهو لازم، ومصدره يأتي على وزن "فعال" قالوا: نفرت الدابة "نفارًا"، جمح الفرس "جماحًا"، "أبق" العبد "إباقا"، "حرنت" الدابة "حرانًا"،

بمعنى: أنها وقفت حين طلب جريها.

وإذا دل الفعل اللازم الذي على وزن "فعَل" إذا دل على تقلب واضطراب واهتزاز فقياس مصدره "الفَعَلان"، "الفَعَلان" بفتح الفاء والعين معًا، مثل: جال جوالانًا، دار دوارنًا، غلت القدر غليانًا، خفق القلب خفقانًا، طار الطائر طيرانًا.

وإذا دل الفعل على داء فقياس مصدره "الفُعال"، "الفعال" بضم الفاء، مثل: مشى بطنه مُشاء، سعل سُعالًا، عطس عُطاسًا.

وإذا دل الفعل اللازم الذي على وزن "فعَل" على سير فقياس مصدره "فعيل"، مثل: رحل رحيلًا، زمل الجمل زميلًا، ورسم رسيمًا، والزميل والزميل ضرب من عير الإبل فيه لين ورفق، فإذا ارتفع عن ذلك فهو رسيم، فالزميل والرسيم ضربان من ضروب سير الإبل.

وإذا دل هذا الفعل على صوت فقياس مصدره "الفُعال أو الفعيل" وقد يجتمع للفعل الواحد -الدال على صوت- يجتمع الوزنان، وقد ينفرد المصدر بوزن من هذين الوزنين، فمثلًا: نعق الراعي بغنمه -ومعناه: صوَّت وزجَرها- "نُعاقًا" و"نعيقًا" جاء على الوزنين، و"نهق" الحمار ينهِق "نهيقا"، ونهق ينهَق "نُهاقًا".

إذن: مصدره جاء دل على صوت، فجاء على "الفُعال والفَعيل" معًا، وصرخ صراخًا وصريخًا، وأزت القدر أُزازًا وأَزيزًا، وصهل الفرس صهالًا وصهيلًا، ونعب الغراب نعابًا ونعيبًا.

وقد يأتي مصدر الفعل الدال على صوت، وهو على وزن "فُعَل" لازمًا قد ينفرد مصدره بالفُعال، بمعنى المصدر الغالب فيه، فيقال مثلًا: عوى الذئب عواءً، بغم الظبي بُغامًا، والبُغام هو التصويت بلين ورفق، صدح الطائر صُداحًا، والصداح هو رفع صوت الطائر بالغناء، ضبح الثعلب ضُباحًا.

وقد ينفرد مصدر الفعل الدال على صوت أو على وزن "فعَل" لازمًا بالفعيل، فيقال: زأر الأسد زئيرًا، أنَّ المريض أنينًا.

فقد يأتي مصدر الفعل الدال على صوت، وهو على وزن "فعَل" لازمًا قد يجمع بين الفُعال والفَعيل، ويكون هذان الوزنان بالنسبة للمصدر وزنين قياسيين غالبين.

وقد يكون المصدر الغالب بالنسبة لهذا الفعل أحد هذين الوزنين.

المعنى السادس: إذا دل على حرفة، والسابع: إذا دل على ولاية، والفعل إذا دل على حرفة أو ولاية، وهو على وزن "فعَل" وكان لازمًا فقياس مصدره الفِعالة بكسر الفاء، مثل: تجِر تجارة، سفِر بينهم سفارة، أمِر عليهم إمارة.

مصادر الثلاثي السماعي:

ذكر بعض العلماء -بالنسبة للفعل الذي على وزن "فَعُل" وهو لازم- ذكروا له مصدرين -بالإضافة إلى المصدرين القياسيين السابقين، وهما "فَعَالة" و"فعولة"- فقالوا: إنه أيضًا يرد مصدره على وزن "فُعْل" كما قالوا: حسن حسنًا، وقبح قبحا، كما يأتي أيضًا مصدره بكثرة على وزن "فَعَال" بفتح الفاء والعين، فقال جمُل جمالا، وبهو الوجه بهاء.

وهذه الأقيسة التي مضت بالنسبة لمصادر الأفعال الثلاثية هي الأقيسة الغالبة، التي اجتهد علماء الصرف في الوصول إليها في ضوء المسموع الكثير مما ورد عن العرب، وما عداها يعد سماعيًّا، لا يحصره ضابط ولا يجمعه قياس، وهو كثير أيضًا لكنه لا يبلغ المسموع الذي قيس عليه في الكثرة.

ومن هذا السماعي الذي خالف الأقيسة السابقة فلم يخضع لها -مثلًا- من مصادر "فَعَل" المتعدي وقد قالوا: إن قياس "فَعَل"المتعدي أن يكون على وزن "فُعْل" مثل الفعل شكر، شكر الإنسان ربه قالوا فيه: شكر ربه شكرًا، شكرًا على وزن "فُعْلًا"، و"شكران" على وزن "فُعْلان" وطلب الشيء طَلَبًا، وجحد الأمر جحودًا، وكتب كتابًا، وقرأ قراءة، وذكر ذكرًا، وغفر غفرانًا، وسأل سؤالًا، وغلب غلبة، وعصى عصيانًا، ورأى رؤية، وقضى قضاء، وكتم كتمانًا، وكذب كذبًا.

والقياس في كل ذلك "فَعْلٌ"، "فَعْلٌ" قياس المصدر المعدى.

لم يقولوا: شكرًا، ولم يقولوا في مصدر طلب: طلبا... إلى آخر ما ذكرناه من أفعال الثلاثية من مصادر هذه الأفعال السماعية.

ومن مصادر "فعَل" اللازم، وقد قالوا: إن مصدره كمصدر "فعَل" المتعدي الثلاثي -أيضًا له مصدر قياسي- على وزن "فعول" "فعل فعولًا" ومع ذلك جاءت بعض المصادر مخالفة لهذا المصدر القياسي، فقالوا مثلًا: شاخ شيخوخة، ذهب ذهابًا، مات موتًا، فاز فوزًا، كان كينونة.

والقياس في الأفعال هذه -في مصادرها- أن يكون على وزن "فُعُول" والمسموع من مصادر فعل المتعدي -وقياسه كما سبق "فَعْل". المسموع من المصادر التي تخالف هذا القياس: علم علمًا، كره كراهية، قبل قبولًا، رحم رحمة، رضيه رضًا، سخطه سخطًا.

والمسموع من مصادر "فعِل" اللازم وقياس مصدره "فَعَل" قوي قوة، بخل عليه بخلًا، زهد فيه وزهد عنه زهدًا، وسلم سلامة.

والمسموع من مصادر "فعُل" ومصادره القياسية "فُعُولة" و"فَعَالة" سمع بخلاف هذين المصدرين فقالوا: كرم كرمًا، شرف شرفًا، عظم عظمًا، مجد مجدًا.

سجل ابن مالك -رحمه الله- مصادر الأفعال الثلاثية في ألفيته فقال:

فَعلٌ قِيَاس مَصدَرِ المُعَدَّى ❖ من ذِى ثَلاثَةٍ كَرَدَّ ردَّا
وَفعِلَ اَللازِمُ بابُهُ فَعَل ❖ كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَل
وَفَعَلَ اللازِمُ مِثلَ قَعَدَا ❖ لهُ فُعولٌ باطِّرادٍ كغَدا
ما لَم يَكن مُستَوجِباً فِعَالاَ ❖ أو فَعَلاَناً فَادرِ أو فُعالاَ
فَأَوَّلٌ لِذِى امتِناعٍ كأبَى ❖ وَالثَّانِ لِلَّذِى اقتَضى تَقَلُّبَا
لِلدَّا فَعَالٌ أو لِصَوتٍ وَشمل ❖ سَيراً وَصَوتاً الفَعِيلُ كَصَهَل
فُعُولَةٌ فَعالَةٌ لِفَعُلا ❖ كسَهُلَ الأمرُ وَزَيدٌ جَزُلا

ثم أشار إلى أن هذه المصادر قد تسمع عن العرب بعضها يأتي مخالفًا لهذه الأقيسة التي قيل: إنها مستنبطة من المسموع، لكن مستنبطة من أغلب ما سمع، لكن هذا لا يمنع أن هناك بعض المصادر قد جاءت مخالفة لهذه الأقيسة، وهذه تحمل على أنها مصادر سماعية، فقال:

وَمَا أتى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى ❖ فَبَابُهُ النَّقلُ كَسُخطٍ وَرِضَا

مصادر الأفعال غير الثلاثية

- مصادر الأفعال الرباعية.
- مصادر الأفعال الخماسية.
- مصادر الأفعال السداسية.

وحينما نتحدث عن مصادر الأفعال الرباعية نتناول الرباعي المجرد، والمزيد من الثلاثي.

بالنسبة لهذه المصادر: ذكر العلماء أنها قياسية، فقد ذكر ابن يعيش في شرحه على (مفصل الزمخشري): اعلم أن ما جاوز من الأفعال الماضية ثلاثة أحرف، سواء ما كانت هذه المجاوزة أو بغير زيادة، فإن مصادرها تجرى على سنن واحد.

يعني: سواء كانت الأفعال التي تجاوزت ثلاثة الأحرف مجردة فكانت هذه الأفعال مجردة رباعية.

أما كانت هذه الأفعال مزيدة؛ فإن مصادرها تجري على سنن واحد لا يختلف، وقياس مطرد في غالب الأمر وأكثره؛ وذلك لأن الفعل بها لا يختلف.

أما الأفعال الثلاثية فمختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلاختلاف الأفعال الثلاثية اختلفت مصادرها، ولعدم اختلاف الأفعال الزائدة على الثلاثة جرت مصادرها على منهاج واحد لم يختلف.

أوزان مصادر الأفعال غير الثلاثية:

أولًا: وفق منهج (أوضح المسالك) لابن هشام؛ حيث يسير على نسق ترتيب (ألفية ابن مالك)؛ بدأ أولًا بالحديث على مصادر الأفعال التي على وزن "فعَّل" تبعًا لما قال ابن مالك:

وَغَيرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ ❖ مَصدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقدِيسُ

بدأ ابن مالك بالحديث عن مصدر الفعل الذي على وزن "فعّل" وهو فعل رباعي مزيد بتضعيف العين، هذا الفعل يأتي مصدره القياسي إذا كان صحيح اللام على وزن "التفعيل"، مصدره القياسي "التفعيل" مثل: سلّم تسليمًا، كلم تكليمًا؛ قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] وقالوا: طهّر تطهيرا، ووحّد توحيدًا، ويسّر تيسيرًا، وحوّل تحويلًا، وصيّر تصييرًا، وقوّم

تقويمًا، وكرم تكريمًا، وعلم تعليمًا، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٥٦] ﴿ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ جاء مصدر الفعل الذي على وزن "فعّل" سلّم على وزن "التفعيل" التسليم.

وهذه الأفعال جميعها التي مضت على هذا الوزن نلاحظ أن لامها حرف صحيح، فإذا كانت على وزن "فعَّل" ولامها حرف علة، مثل: وصّى زكّى ولّى سمّى عزّى، هذه أفعال رباعية -أي ثلاثية مزيدة بتضعيف العين- وجميعها معتلة اللام، مصدرها القياسي أيضًا على وزن "التفعيل" كمصادر الأفعال السابقة صحيحة اللام، إلا أنها نظرًا لاعتلال لامها أحدث العرب فيها شيئًا من التغيير، فحذفوا ياء التفعيل، أي الياء الواقعة بعد العين وقبل اللام، حذفوا هذه الياء على سبيل الوجوب، وعوضوا منها التاء في آخر المصدر، وإذا حاولنا أن نعرف لماذا حذفوا هذه الياء الواقعة قبل الآخر وبعد العين وعوضوا منها التاء في آخر الكلمة؛ فمثلًا لو جاء الفعل "وصى" لو أردنا أن نأتي بمصدره على "التفعيل" كما هو المصدر القياسي فسيقال: توصيي، الوزن: "تفعيل" ثم بعد ذلك تدغم الياء الساكنة في الياء الأخيرة، فيتحول إلى "توصيٌّ" العرب استثقلوا الياء المشددة في الآخر هذه من ناحية فحذفوا الياء الزائدة قبله إحدى الياءين وهي الياء الزائدة قبل اللام، وعوضوا منها التاء، لكون التاء أقوى من الياء الأخيرة، وهي لام الكلمة أقوى على قبول الحركات من حرف العلة، فقالوا: توصية، فلو جاء المصدر على "التفعيل" كما هو المصدر القياسي في الأصل لقيل: توصيي، ثم تدغم الياء -ياء التفعيل- في لام الكلمة، فحول إلى: توصيٌّ، استثقلوا الياء المشددة في الآخر، فحذفوا إحدى الياءين وهي الياء الزائدة قبل اللام، وهي ياء التفعيل، ولم يتركوا اللام وهي حرف علة لتكون محلًّا لحركات الإعراب، بل

عوضوا من الياء التي حذفوها تاء التأنيث الساكنة أو التاء الدالة على التأنيث ؛ لكونها أقوى من حرف العلة بالنسبة لقبول الحركات بعد الحذف والتعويض ، أصبح المصدر : توصية ، على وزن "تفعيلة" وهكذا بقية الأفعال التي على وزن "فعّل" وهي معتلة اللام ، فيقال : سمى تسمية ، زكى تزكية ، ولى تولية ، عزى تعزية ، أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ... . ❖ ....

وربما حدث هذا التغيير في "فعّل" وهو صحيح اللام ولكن بقلة ، نحو : ذكّر تذكرة ، وجرّب تجربة ، وبصّر تبصرة ، وفرق تفرقة ، وكمل تكملة.

وربما يستغنون عن "التفعيل" بـ"تفعلة" في حالة ما إذا كانت لام الفعل التي على وزن "فعّل" همزة ولأنهم يفعلون ذلك في الغالب الكثير فيقولون : خطأ تخطئة ، وهنأ تهنئة ، وجزأ تجزئة ، هذا بالنسبة للفعل الذي على وزن "فعّل" وهو معتل اللام واجب.

بالنسبة للفعل إذا كان على وزن "فعّل" وهو مهموز اللام كثير عند بعضهم ، وواجب كمعتل اللام أيضًا عند بعضهم الآخر ، وقالوا في توجيه تحويل مهموز اللام من "فعّل" تحويل مصدره عن "التفعيل" إلى "تفعله" بأنه مثلًا : لو قيل مثلا في مصدر "خطأ" : "خطأ تخطيئًا" ، كلمة "التخطيء" نجد أنها تنتهي بهمزة متحركة مسبوقة بياء زائدة ، فهي مثل كلمة "خطيئة" ، "خطيئة" التي تنتهي بهمزة متحركة مسبوقة بياء زائدة اطرد فيها إبدال همزتها ياءً فقالوا فيها "خطية" ومثل هذا : أحدثوه في المصدر "التخطيء" ففعلوا أي : جعلوا هذه الهمزة شأنها شأن حرف العلة ، فأبدلوها ياء كما حدث في : خطية ، فلما أبدلت ياء صارت أشبه ما تكون بانتهاء المصدر بحرف مشدد ، ففعلوا فيه من التغيير ما فعلوا في : التوصية والتولية والتعزية والتسمية وغير ذلك.

ومن غير الغالب: أن يأتي الفعل الذي على وزن "فعّل" أن يأتي مصدره وهو مهموز اللام على وزن "التفعيل" من غير التحويل إلى وزن "تفعلة" فمن غير الغالب قولهم: خطأ تخطيئا وهنأ تهنيئًا، وجزء تجزيئًا، وهذا جائز عند غير سيبويه.

أما سيبويه: فلم يرد عنده إلا تحويل "تفعله" من "التفعيل" أو تحويل "التفعيل" إلى "تفعله" بالنسبة للفعل، إذا كان على وزن "فعّل" وهو مهموز اللام، شأنه في ذلك شأن الفعل إذا كان على "فعّل" وهو معتل اللام.

قياس وزن الفعل الذي على وزن "أفعل" وهو ثلاثي مزيد بالهمزة:

"أفعل" قد يكون هذا الفعل صحيح العين، مثل: أكرم، أحسن، أبعد، أعطى، أوجز، أيقن، فهذه الأفعال كلها على وزن "أفعل" أي: أنها رباعية أصلها ثلاثي مزيد بالهمزة، وهي أفعال صحيحة العين، هذه الأفعال التي على وزن "أفعل" وهي صحيحة العين يأتي مصدرها القياسي على "الإفعال"، فيقال: أكرم إكرامًا، أحسن إحسانًا، أبعد إبعادًا، أعطى إعطاءً وأصل كلمة إعطاء، أصلها: إعطاو -من عطا يعطو- تطرفت الواو إثر ألف زائدة فأبدلت همزة، فيقال: أعطى إعطاءً، والأصل أعطى إعطاوًا، وقالوا. أوجز إيجازا، الأصل: أوجز إوجازًا وقعت الواو ساكنة إثر كسرة فأبدلت ياء، فقالوا: أوجز إيجازًا، وقالوا: أيقن إيقانًا.

فقياس مصدر الفعل الذي على وزن "أفعل" إذا كان صحيح العين يأتي وزنه مطردًا على وزن مصدره، على وزن "إفعال"، قال ابن مالك:

... . وَأَجمِلاَ ❖ إجمَال ....

أي أن "أفعل" صحيح العين يأتي على وزن "إفعال" كأجْمِل إجمالًا، وأجمَل إجمالًا. أجمَل إجمالًا فعل ماضٍ، وأجمِل إجمالًا هو أجمل فعل أمر.

الفعل الذي على وزن "أفعل" إذا كان معتل العين، فما قياس مصدره؟:

وأيضًا قياس مصدره "الإفعال" كقياس صحيح العين، لكن يحدث في المصدر نظرًا لاعتلال عينه بعض التغيير، فنأتي إلى عينه فننقل حركتها إلى الفاء الساكنة قبلها، فتقلب العين ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فيلتقي ساكنان الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر.

وبالمثال يتضح هذا الكلام، فمثلًا الفعل أقام: أقام فعل ثلاثي مزيد بالهمزة، فهو على وزن "أفعل" لو أتينا بمصدره على أصل القياس فيه وهو الإفعال لكان المصدر "إقوام"، "إقوام" على وزن "إفعال" نلحظ أن العين هنا حرف علة هي حرف الواو "إقو" "إفع" القاف فاء الكلمة الواو عين الكلمة الميم لام الكلمة، "إقوام" تلحظ أن: القاف وهي حرف صحيح حرف ساكن "إقْ" "إفْ" الواو هو حرف علة حرف متحرك العرب كانوا لا يتركون الأمر هكذا، بل أنهم كانوا ينزلون الحروف منازلها، فالحرف الصحيح أولى به الحركة لقوته، وحرف العلة أقوى أو أولى به السكون لأن حرف الصحة أشرف منه، والحركة أشرف من السكون؛ لأن السكون عدم الحركة، فمثل هذه الكلمة ينبغي أن ينقل فيها - الحركة التي فوق الواو فوق حرف العلة- ينقل هذا الفتح إلى الساكن الصحيح قبل الواو، وهو حرف القاف، فتتحول القاف من ساكنة إلى متحركة بالفتحة "إيقاف" والواو بعد أن كانت محركة في الأصل، ستصير بعد نقل حركتها ساكنة، ولكن يقال: إن تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها -الآن- بعد نقل حركتها إلى القاف إلى الساكن الصحيح قبلها، وإذا تحركت الواو في الأصل أو في الحال وانفتح ما قبلها وجب قلبها ألفًا فتصير القاف مفتوحة وتصير الواو ألفًا والألف

ساكنة، الألف لا تقبل الحركة، وبعد هذه الواو التي انقلبت ألفًا يوجد ألف وهي ألف المصدر "إقوام" "إفعال" هنا ألف قبل الآخر تسمى ألف المصدر، فالتقى ألفان: الألف التي كان أصلها الواو والألف التي هي ألف "الإفعال" ألف الإفعال ساكنة، والألف المنقلبة عن العين -الواو - أيضًا ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين في العربية، لأنه من المواضع التي لا يجوز فيها التقاء الساكنين، وفي هذه الحالة ينبغي أن نتخلص من أحد الحرفين الساكنين، إما أن نتخلص من الساكن الأول -وهي الألف المنقبلة عن العين- أي: عن الواو، وإما أن نتخلص من الساكن الثاني وهي الألف الزائدة -ألف المصدر- ألف "الإفعال".

وهنا انقسم العلماء إزاء ذلك قسمين:

الخليل وسيبويه من ناحية، والأخفش والفراء من جانب آخر.

الخليل وسيبويه: يريان أن الألف التي حذفت وعوض منها التاء في الآخر لتصير الكلمة من "إقوام" إلى "إقامة" -أقام إقامة- فالتاء الأخيرة جاءت عوضًا عند إحدى الألفين المحذوفة.

وبذلك يريان أن الألف التي حذفت وعوض منها التاء التي تدل على التأنيث في آخر الكلمة إنما هي ألف "الإفعال" أي: ألف المصدر الزائدة.

وعلى ذلك أقام إقامة -بالنسبة لهذا الرأي وهو رأي الخليل وسيبويه- كلمة "إقامة" على وزن "إفالة" أقام إقامة، أفعل إفالة، أعان إعانة، المصدر إعانة على وزن "إفالة".

أما الأخفش والفراء: فيريان أن الألف التي حذفت هي الألف المنقلبة عن العين، وهي التي عوض منها التاء، ومعنى هذا: أن المصدر إقامة والمصدر إعانة قد حذف من كليهما عين الكلمة، وعلى ذلك فوزن إقامة وإعانة عند الأخفش والفراء: "إفالة".

فلو وزنا إقامة وإعانة بكل وجه جائز، قلنا: "إقامة وإعانة" كل منهما عند الخليل وسيبويه وزنهما "إفعلة" وعند الأخفش والفراء وزنهما "إفالة".

والآن نريد أن نوازن بين الرأيين؛ لمحاولة الوصول إلى الراجح من هذين الرأيين:

صورة المصدر في النهاية واحدة، ولكن الوزن سيختلف، العلماء المنصفون رجحوا مذهب الخليل وسيبويه، قالوا: إن مذهب الخليل وسيبويه الذي قال: إن الألف المحذوفة بالنسبة لمصدر الفعل الذي على وزن "إفعلة" وهو معتل العين، إنما هي ألف المصدر الزائدة، فكلمة إقامة وإعانة كل منهما على وزن "إفعلة" حذف الزائد أفضل بكثير من حذف عين الكلمة، فهذا مما يرجح مذهب الخليل وسيبويه.

وقياسًا أيضًا على حذف مادة التاء نحو: تعزية، ولكونها زائدة، فهذا يعني بالإضافة إلى أن الثقل نشأ من فهي زائدة، وهي قريبة من الطرف، والثقل نشأ منها، كل هذه الأشياء ترجح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه حذف الألف الزائدة ألف المصدر نظرًا لزيادتها من ناحية، وقربها من الطرف من ناحية أخرى، لأنها لم تسبق إلا التاء التي جاءت عوضًا، وهي مصدر الثقل؛ لأنها هي الألف الثانية وليست الألف الأولى.

وبعد أن تحدثنا عن هذا الخلاف نقول: إن التاء التي تأتي عوضًا من حذف إحدى الألفين هذه التاء قد تحذف عند الإضافة، كما قال ابن مالك:

قال تعالى: ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [الأنبياء: ٧٣] ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ بفتح الميم وقد أتت ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [النور: ٣٧] وورد في الحديث الشريف: ((كاستنار البدر)) فـ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ أصلها: وإقامة الصلاة، فحذفت التاء التي جاءت عوضا من حذف الألف، وكأنه قد جمع في ذلك بين حذف العوض

والمعوض منه، وما جاء في الحديث: ((كاستنارة البدر)) هو الأصل كاستنارة البدر بالتاء فحذفت التاء، وبذلك جمع في الحذف بين المعوض والمعوض منه، وهذا جزء من الحديث ورد في (سنن الترمذي) وفي (مسند الإمام أحمد).

مصدر ما أوله همزة وصل:

وهو لا يكون إلا ماضيًا خماسيًّا أو سداسيًّا، فهمزة الوصل تأتي في أول الماضي الخماسي، وفي أول الماضي السداسي.

وهذه الأفعال كلها أولها همزة وصل، بعضها خماسي مثل: اقتدر، وارتمي، واصطفى، وانطلق، وانكسر، وانقاد، وانقضى، وبعضها سداسي: استخرج، واستعلم، واستفهم، إلى آخر هذه الأفعال.

وهذه الأفعال التي همزتها همزة وصل إذا أردنا أن نأتي بمصادرها القياسية فما علينا إلا أن نقوم بإحداث عملين:

الأول: أن نكسر الحرف الثالث من الفعل: اقتدر "اقتِ".

الثاني: أن نزيد قبل الآخر ألفًا، وهي ألف المصدر، اقتدر اقتدارًا، ارتمى ارتماء أصله من الرمي وأصله ارتمايًا تطرفت الياء إلى ألف زائدة فأبدلت همزة، واصطفى اصطفاء كسر الثالث وزيد ألف قبل الآخر واصطفاء اصطفى اصطفاء، أصله اصطفى اصطفاوًا؛ لأنه من الصفوة صفى يصفو، وقعت الواو متطرفة إلى إثر ألف زائدة فأبدلت همزة.

انطلق انطلاقًا، كسرنا الثالث وزدنا ألفًا قبل الآخر تحول الفعل من فعل إلى مصدر انكسر انكسارًا انقاد انقيادًا، والأصل من قاد يقود فأصل انقيادًا: انقاد انقوادًا فوقعت الواو عينًا لمصدر فعل أعلت فيه، وقبلها في المصدر كسرة وبعدها فأبدلت ياءً، انقاد انقيادًا، انقضى انقضاءً.

الأفعال السداسية: استخرج استخراجا أحدثنا نفس التغيرين كسرنا الحرف الثالث وزدنا ألف قبل الآخر، استعلم استعلاما استفهم استفهاما. قال ابن مالك: وما يلي الآخر مد وافتح يعني ما يليه الآخر:

وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافتَحَا ❖ مَع كَسرِ تلوِ الثَّانِ مِمَّا افتُتِحَا
بهمزِ وَصلٍ .... ❖ ....

قالوا: لكن ينبغي أن نقيد ما أوله همزة وصل بألا يكون أصل الفعل على وزن "تفاعل" مثل مثلًا "تطاير" فهنا يمكن أن يقال فيه "اطَّاير" بإبدال التاء الزائدة في بداية الفعل طاء وإدغام الطاء في الطاء وفي هذه الحالة الحرف المدغم بحرفين أوله ساكن والثاني متحرك بعد الإدغام تصير الطاء الأولى ساكنة وتدغم في الطاء الثانية وهي فاء الكلمة ولا يمكن للعرب أن يبدءوا كلامهم بساكن، ومن ثم تجتلب همزة وصل فتتحول الكلمة من تطاير إلى "اطَّاير".

وأيضًا: إذا كان الفعل على وزن "تفعل" كتطير يحدث فيه ما حدث في تطاير وهذا شيء جائز تطاير، تبدل التاء طاء ثم تدغم الطاء في الطاء ثم تجتلب همزة وصل لإمكان النطق بالساكن أو البدء بالساكن، فيقال: اطَّير الفعل الأول اطَّاير، ويقال في المضارع: هي يطَّاير اطَّايرًا، واطَّير يطَّير اطَّيرًا، وفي هذه الحالة نحن لا نحدث التغيرين اللذين أحدثناهما في الأفعال السابقة التي ليست على وزن "تفاعل" أو "تفعل" فنحن لا نكسر الثالث، وإنما نقول: اطَّاير اطَّايرًا، واطَّير اطَّيرًا.

ثم إذا أردنا أن نزن الأفعال هذه التي أحدثنا فيها هذه التغيرات ومصادرها التي كانت في الأصل على وزن تفعل وتحولت إلى الجلب همزة وصل في البداية أو تفعل تحولت إلى جلب همزة وصل في البداية أصلًا، نزن الأفعال والمصادر على

حسب الوزن الأصلي فاطَّير التي أصلها تطاير اطَّاير إذا قيل لك: زن، هو على وزن "تفاعل" على حسب الأصل، والمصدر اطَّاير اطَّايرًا.

و"اطَّير" على اطيّرًا على وزن "تفعّل تفعلا" كما هو الأصل.

قالوا: إن المصدر الفعل الذي على وزن "استفعل" إن مصدره إذا كان معتل العين المصدر الأصلي القياسي أن يأتي على وزن "استفعال" كما حدث في استخرج استخراجًا، واستفهم استفهامًا، واستعلم استعلامًا، لكن ماذا لو كان الفعل استقام، استقام على وزن استفعل أيضًا كاستخرج واستفهم واستعلم، إلا أنه معتل العين لو أردنا أن نأتي بمصدره على استفعال؛ لوجدنا الأصل أن يقال: استقام استقوامًا، كلمة استقوام نجد حرف العلة وهو الواو حرف متحرك وقبله القاف وهو حرف صحيح، فالعرب يفعلون فيه ما فعلوا في إقوام حينما حولوه إلى إقامة، وإعوان حينما حولوه إلى إعانة بمعنى: أنه تنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن، وإذا تحركت الواو في الأصل أو في الحال وانفتح ما قبلها تبدل ألفًا، فيلتقي في المصدر ألفان: الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر فلا بد من حذف أحد الألفين، ويجري هنا أيضًا الخلاف الذي جرى في مصدر الفعل أقام وأعان.

الخليل وسيبويه يقولان: إن المحذوف المعوض منه بالتاء هو الألف الزائدة ألف المصدر، وهو وزن استقامة واستعاذة استعاذ استعاذة استِفَعْلَة، استعادة استقامة استِفَعلة، والأصل: استقوامًا واستحواذًا وقد حدث في كليهما ما حدث من قبل في إقامة وإعانة.

والأخفش والفراء يقولان: إن نحو استقامة واستعادة الوزن استفالة لأن المحذوف عندهم إنما هو العين، أي: الألف المنقلبة عن العين، قال ابن مالك مشيرًا إلى هذا:

واستَعِذِ   استِعاذَةً   ....   ❖   ....

ثم إن بعض الأفعال خارجة عن القياس قالوا: إن ذلك وارد تنبيهًا على الأصل فقالوا: أغيمت السماء إغيامًا، أغيم على وزن "أفعل" والفعل معتل العين، فكان ينبغي أن يحدث فيه التغيير الذي حدث من قبل، ولكنهم أتوا به على وزن "إفعال" شأنه في ذلك شأن الفعل صحيح العين، فقالوا: أغيمت السماء إغيامًا، استحوذ الشيطان استحواذًا بتصحيح العين، قال تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١٩].

مصدر الفعل إذا كان على وزن "تفعلل" الرباعي المزيد بحرف:

تفعلل" هو مزيد بالتاء هنا في أوله، مصدره على وزن فعله كل ما هنالك أن نضم رابعة فيتحول الفعل إلى مصدر: تدحرج تدحرُجًا، تجمل تجمُلًا، تشيطن تشيطُنًا، تمسكن تمسكُنًا.

وإذا كان الفعل مثل: توانى مصدره: التواني، والأصل: توانى توانيًا، يستحيل أن تنطق بياء مسبوقة بضمة، يجب إبدال الضمة كسرة ما دامت اللام ياء، وفي هذه الحالة تتحول إلى: توانى توانيًا.

نتحدث الآن عن مصدر الفعل الذي على وزن "فعلل" وما ألحق به:

فنقول: إن الفعل الذي على وزن "فَعْلَل" بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين، وهو المجرد الرباعي وما ألحق به من الثلاثي الذي زيد عليه حرف واحد، وجعل مماثلًا لهيئته -لهيئة "فعلل"- في صورته، وتصاريفه المختلفة -من الماضي والمضارع والأمر- واسم الفاعل، واسم المفعول، وفي المصدر كذلك. ومن المعلوم: أن هذا الإلحاق إنما هو لضرب من التوسع في اللغة، مصدر هذه الأفعال

كلها التي على وزن "فعلل" وبقية الأفعال الملحقة به أشار ابن مالك -رحمه الله- في ألفيته إلى ما ينقاس مصدرًا لهذه الأفعال فقال:

فِعلاَلٌ أو فَعلَلَةٌ لِفَعللاَ ❖ وَاجعَل مَقِيساً ثَانِياً لاَ أوَّلاَ

"فِعلاَلٌ أو فَعلَلَةٌ لِفَعللاَ" ذكر هنا وزنين لفعلل، أي: وما ألحق به، ثم قال: "وَاجعَل مَقِيساً ثَانِياً لاَ أوَّلاَ" أي: الوزن الثاني من الوزنين اللذين ذكرهما في هذا البيت هو فقط الذي يعده ابن مالك قياسيًّا لوزن "فعلل" وما ألحق به، فابن مالك -رحمه الله- ذكر لهذا الوزن من الأفعال غير الثلاثية مصدرين: الأول "فِعلال" بكسر الفاء وزيادة ألف قبل الآخر "فِعلال" والثاني "فعللة" بزنة الفعل الرباعي المجرد نفسه، نفس الزنة مع زيادة تاء مربوطة في آخره، ثم قال: وَاجعَل مَقِيساً ثَانِياً لاَ أوَّلاَ.

وتفصيل الأمر: أن وزن "فعللة" يأتي مصدرًا قياسيًّا، وهو المصدر الثاني الذي ذكره ابن مالك في البيت السابق، هذا الوزن يأتي مصدرًا قياسيًّا مضطردًا في جميع الأفعال التي على وزن "فعلل" من الرباعي المجرد، وكذلك في الأفعال الملحقة بهذا الوزن، وسواء أكانت الأفعال الرباعية التي على وزن "فعلل" من قبيل المضعّف الرباعي أو المضاعف الرباعي أما كانت غير مضعفة.

والمضعّف الرباعي أو المضاعف الرباعي هو: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد كذلك.

في كل هذه الأنواع والأوزان يطرد في مصدرها أن يأتي على وزن "فعللة".

ففعللة إذن: قياس مصدر هذه الأفعال جميعها باتفاق، فيقال: عربد عربدة، ودحرج دحرجة، وبعثر بعثرة، وزخرف زخرفة.

لاحظوا: هذه الأفعال هي من قبيل الرباعي المجرد، وقد جاءت مصادرها بزنة الأفعال فقط مع زيادة تاء مربوطة في الآخر، كما يقال في المضعّف الرباعي من هذا الوزن: زلزل زلزلة، ووسوس وسوسة، ووشوش وشوشة، والوشوشة كلام فيه اختلاط، وعسعس الليل -أي: أقبل بظلامه عسعسة- قال تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴾ [التكوير: ١٧].

فالأفعال: زلزل، وسوس، وشوش، عسعس، زلزل، فاء الفعل هو حرف الزاي وهو من جنس اللام الأولى، فاللام الأولى زلز هي اللام كذلك، ونلاحظ العين زلز اللام وهي من جنس اللام الثانية، وهذا هو معنى المضعف الرباعي، زلزل وكأنه مقطع ثنائي كرر مرتين.

كما يطرد وزن "فعلل" في مصادر الأفعال الملحقة "بفعلل" مثل: بيطر الدابة، بيطر الدابة، أي: عالجها مصدره بيطرة، حوقل الرجل حوقلة، جلببه -أي: ألبسه الجلباب- جلببة، سلقى الرجل إذا ألقاه على قفاه سلقية، جهور جهورة، والجهورة هي رفع الصوت، قلنسه -أي ألبسه القلنسوة- وهي لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال، قلنسه قلنسة.

وزن "فِعلال":

"فِعلال" بكسر الفاء وزيادة ألف قبل الآخر، هذا الوزن لا يعد مصدرًا قياسيًّا إلا في نوع واحد فقط من الأفعال السابقة، وهو المضعّف أو المضاعف الرباعي، فنقول: زلزل -كما قلنا- زلزالًا نقول: زلزلة، ونقول: وسوسة وِسواسًا وسوسة، وشوش وِشواشًا وشوشة، فنحن نلحظ: أن الرباعي المضعف الذي فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد، جاء

مصدره على وزنين قياسًا مضطردًا على وزن الأول، وهو "فعلل" وعلى الوزن الثاني وهو "فِعلال"، ولا يطرد "فِعلال" إلا في هذا النوع من الأفعال، وهي التي من قبيل المضعف الرباعي.

وإذا وجدنا هذا الوزن -وهو وزن "فعلال"- لو وجدناه في غير هذا النوع من الأفعال، أي: لو أننا وجدناه في غير المضعف الرباعي من الأفعال لعددناه -كما قال علماء الصرف- من المصادر السماعية، وليس من المصادر القياسية، ولذلك ابن مالك قال: فعلال وفعللة، ذكر هذا الوزن أولًا، وثنى "بفعللة" ثم قال: واجعل مقيسًا ثانيًا -أي: فعللة- لا أولًا -أي فعلالًا، بمعنى: أن هذا المصدر وهو وزن "فعلال" لا يأتي قياسًا مضطردًا إلا في نوع واحد فقط، أما "فعللة" فهو يأتي قياسًا مطردًا في كل ما كان على "فعلل" وما ألحق به.

بعض ما جاء على وزن "فعلال":

وهو من غير المضعف الرباعي، ولذلك عده علماء الصرف سماعيًّا، مثلا قالوا: سرهف الصبي، سرهف الصبي إذا أحسن غذاءه سرهافًا ومن الطبيعي أنه جاء على سرهفة أيضًا وهو وزن المصدر القياسي ولم يسمع "فعلال" مثلًا: في دحرج كما قال الصيمري: لم يقل أحد من العرب ولم يسمع عنهم أن أحدا منهم قال: دحراج، وسمع في حوقل الرجل إذا كبر وعجز عن الجماع حيقالًا، قال ابن يعيش في (شرح المفصل): وربما جاء على "فيعال" أي جاء "فعلال" على "فيعال" نحو "حيقال" قال الشاعر:

يا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتْ ❖ وَشَرُ حَيْقالِ الرِجالِ الموْتْ

الخلاصة: أن المضعف الرباعي يطرد في مصدره وزنان هما "فعلال" و"فعللة" أما غيره من الأفعال التي على وزن "فعلل" وما ألحق به فمصدرها القياسي "فعللة" لا "فِعلال".

وما كان للمضعف الرباعي مصدران قياسيان ؛ لأن العلة في ذلك : تخفيف للثقل الحاصل بالتضعيف ، ولذلك رأينا العرب لمزيد من التخفيف في هذا النوع بالذات -وهو المضعف الرباعي- يجوزون فتح فاء مصدره المكسورة ، فيتحول "فِعلال" إلى "فعلال" للتخفيف أيضًا ، لكن الأكثر أن يكون معنى مفتوح الفاء معنى اسم الفاعل لا معنى المصدر ، فقد قال العرب : الزلزال ، الزَلزال بفتح الزاي الأولى ، بمعنى المزلزل ، والقَلقال بفتح القاف الأولى ، يقال : قلقل الشيء قلقلة وقَلقالًا وقِلقالًا ، أي : حركه فالقَلقال بفتح القاف الأولى بمعنى المقلقل ، قال تعالى في سورة الناس في الآية الرابعة : ﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ﴾ [الناس: ٤] أي : الموسوس ، ولهذا وصف بالخناس وما بعده ، وهما من صفات الذوات لا من صفات المعاني.

قياس مصدر الفعل الذي على وزن "فاعل" :

وهو ثلاثي المزيد بالألف الثانية ، والفعل إذا كان على وزن "فاعل" ولم يكن فاؤه ياءً ، أشار ابن مالك -رحمه الله تعالى- إلى ما يأتي قياسًا مصدرًا له بقوله :

لِفَاعَلَ الفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَه .... ❖ ....

ومعنى ذلك: أن مصدر هذا الفعل الذي على "فاعل" يأتي قياسًا مطردًا على وزنين ، هما : "الفِعال" و"المفاعلة" ، ومن أمثلة ذلك : ضارب ضِرابًا ومضاربة ، نلاحظ أن الفاء ليست ياءً ، وهذا شرط أساسي : ضارب ضرابًا ومضاربة ، وقاتل قتالا ومقاتلة ، وخاصم خصاما ومخاصمة ، وكاتب كتابًا ومكاتبة ، ونادى نِداء ومناداة ، ونداءً أصله : نداوًا ، فهذا المصدر فعله -كما قال علماء اللغة- : وكما قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : إنه مشتق من قولهم ندى القوم إذا اجتمعوا فتشاوروا وتحدثوا ندوًا ، ندى القوم ندوًا ، وكانت لقريش في الجاهلية دار تسمى "دار الندوة".

وجمهور العلماء على أن وزن "الفعال" مصدر سماعي لا قياسي، قال ابن مالك في (الألفية): "لفاعل الفعال والمفاعلة" ومعنى هذا: أنه يرى: أن هذا الوزن الذي قال عنه جمهور العلماء -وهو الفعال- شأنه شأن "مفاعلة" في كونه مصدرًا قياسيًّا للفعل "فاعل" بيد أن الجمهور قالوا: إن هذا الوزن يعد مصدرًا سماعيًّا لا قياسيًّا، لماذا؟ قالوا: لأنه لم يسمع في كثير من الأفعال التي على وزن "فاعل" فلم يرد مثلًا: جالس جلاسًا، ولم يرد قاعد قعادًا، وكون الفاعل مصدرًا سماعيًّا لا قياسيًّا هو ظاهر كلام سيبويه أيضًا، وليس مجرد كلام الجمهور، فقد قال في (كتابه) الصفحة الثامنة من الجزء الرابع: وأما فعلت فإن المصدر منه لا ينكسر الذي لا ينكسر أبدًا "مفاعلة".

وهذا كله إذا كان الفعل الذي على وزن "فاعل" ليس يائي الفاء، فكل الأفعال التي ذكرنا أمثلتها لم تكن يائية الفاء، فإن كان الفاء حرف الياء -مثل يامن وياسر- تعين عند جميع العلماء في مصدره أن يكون فقط "المفاعلة" فنقول: يامن ميامنة وياسر ميسرة، ولا يجوز أن يقال: يامن يمانًا، ولا ياسر يسارًا، لثقل الكسرة على الياء في أول الكلمة.

قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- في (التصريح بمضمون التوضيح): ويمتنع "الفعال" فيما فاؤه ياء نحو: ياسر ويامن، فلا يقال: ياسره يسارًا ولا يامنه يمانًا باستثقال الكسرة على الياء، حتى قال بعضهم: إنه لم يوجد منه -أي من الفعال- لم يوجد منه اليسار، اليسار -لغة في اليسار- وإلا اليعار جمع يعر، وهو الجدي، وإنما يقال: مياسرة وميامنة وشذ: ياومه يوامًا، حكاه ابن سيده.

إن الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- يريد أن يقول: إنه لم يرد على وزن "الفعال" عن العرب إلا ثلاث كلمات: اليسار، اليعار، اليوام.

- اليسار: هي لغة في اليسار، واليسار بمعنى الجهة اليسرى، وبمعنى: الثروة والسعة والرخاء، وليس مصدرًا للفعل ياسر، إذن: نستبعد كلمة اليسار من الكلمات الثلاثة المسموعة عن العرب فهي ليست مصدرًا؛ وإنما إما أن تكون بمعنى الجهة وإما أن تكون بمعنى الثروة والسعة والرخاء.

- اليعار: هي على وزن "الفعال" وفاء الكلمة حرف ياء، قالوا: إن اليعار جمع يعر، واليعر هو الجدي أو الشاة يربط ويشد عند ظبية الأسد أو الذئب أو نحوهما، والظبية حفيرة في موضع عال تغطي فوهتها فإذا وطئها الأسد أو أي حيوان مفترس وقع فيها، فهي ليست مصدرًا كذلك؛ لذلك فنحن نستبعدها من حيز المصادر.

- المصدر الوحيد الذي ورد على هذا الوزن، وهو وزن "الفعال" وفاؤه حرف الياء هو حكاه ابن سيده من قول العرب: ياومه يوامًا، أي: عامله بالأيام، أي: جعل أجره بالأيام على حسب الأيام، ياومه يوامًا كلمة يوام هي الكلمة الوحيدة التي جاءت عن العرب على وزن "الفعال"، وهي مكسورة الفاء مع أن الفاء حرف الياء فجاءت مخالفة للقياس، ومن ثم حكم العلماء على هذا المصدر وهو اليوام بالشذوذ، لكن ورد مياومة وهي على وزن مفاعله وهو المصدر القياسي الذي لم يتخلف.

وزن "الفعال" إذا ورد مصدرًا لفعل على وزن "فاعل" ليس يائي الفاء:

أن هذا الوزن أصله "الفيعال" بياء بعد الفاء، وهذه الياء هي التي تقابل الألف الزائدة في فاعل، لماذا" لأن المصدر ينبغي أن يشتمل على جميع حروف فعله، وإن نقص عن حروف فعله فلا ينقص إلا في إحدى حالتين: إما في حالة تعويض هذا الناقص في المصدر، كما قالوا في "وعد" "عدة" بحذف الواو والتعويض عنها

بالتاء المربوطة، وهذه هي الحالة الثانية ينقص المصدر عن حروف فعله لفظًا؛ ولكنه ينبغي أن يراعى وجوده في التقدير، وعلى ذلك قالوا: إن قاتل قتالًا أصله: قيتال؛ فلو نطق العرب قتالًا بدون الياء فالياء مقدرة، ولذلك قالوا: إن هذه الياء إذا لم تكن في اللفظ فهي موجودة في التقدير، فالياء ثابتة في المصدر لفظًا أو تقديرًا.

قال الرضي في (شرحه على شافية ابن الحاجب): و"فعال" في "فاعل" مكسور "فيعال" والياء في مكان ألف فاعل.

مصادر غير الثلاثي السماعية:

ومن بعض ما ورد مسموعًا عن العرب مخالفًا للأقيسة السابق ذكرها، سنورد هذا المسموع بحسب ترتيب ما أوردناه في المصادر القياسية السابقة، وقد أشار إليه ابن مالك على الجملة فقال:

... ... ❖ وَغَيرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَه

ومعناه: أن ما ورد من مصادر غير ثلاثية على خلاف ما مر من الأوزان السابقة يحفظ ولا يقاس عليه، ومعنى قوله: "السماع عادله" أي: كان السماع له عديلًا كما قال ابن عقيل -رحمه الله- في شرحه على الألفية، والعديل هو المثيل والنظير.

- وما ورد في مصدر الفعل "كذّب" وهو على وزن "فعّل" وهو صحيح اللام، وقياس مصدره "التكذيب" كما قال ابن مالك:

وَغَيرُ ذِى ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ ❖ مَصدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقدِيسُ

وقد جاء على هذا القياس، فقالوا: كذب تكذيبًا، كما جاء فيه مسموعًا قولهم كذّب كذابًا، قال تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٢٨] وقال ﷻ في السورة الكريمة نفسها: ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴾ [النبأ: ٣٥] على ذلك فهو مخالف للقياس، ولكنه فصيح في الاستعمال ما دام قد ورد في القرآن الكريم.

- وأيضًا ورد في مصدر الفعل "نزّى" وهو على "فعّل" كذلك إلا أنه معتل اللام، وثلاثي مزيد بتضعيف العين كسابقه، إلا أن الفرق بينه وبين سابقه: أن سابقه كان صحيح اللام، فجاء على التفعيل في القياس، وأن هذا على وزن "فعّل" إلا أنه معتل اللام، فينبغي -كما قال العلماء- أن تحذف من مصدره ياء التفعيل، وأن يعوض عنها بالتاء المربوطة، فيقال في المصدر القياس "تنزية" وأصله من نزا الفعل ينزو بمعنى: وثب يثب، ونزّى معناه: أنزاه، فالتضعيف قائم مقام همزة التعدية أو الجعل أي جعله ينزو، أي: جعله يثب ويقفز، يقال كما قلنا: نزّى تنزية هذا هو القياس، كقولهم وصى توصية، وولى تولية بحذف ياء التفعيل والتعويض منها بالتاء، إلا أنه وقد ورد مسموعًا نزى تنزيًا، قول الراجز:

باتت تنزي دلوها تنزيّا ❖ كما تنزي شهلة صبيَّا

يصف امرأة بالضعف، وهي تجذب دلوها من البئر، فيقول: إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك شهلة -أي: تحريك امرأة عجوز- لطفل تداعبه وترقصه.

والشاهد في قوله "تنزيًّا" حيث أورده الراجز على وزن "التفعيل" من غير أن يحذف ياء التفعيل ويعوض منها التاء، وقياسه "التفعلة" لكنه حمله على ما هو بمعناه، حمله حمل "نزى" على حرك، وكلاهما بمعنى واحد، ووزن واحد، وكما يقال: حرك تحريكًا قال: نزى تنزيًا.

- وقولهم: اقشعر جلده قشعريرة، بضم القاف وفتح الشين "قشعريرة" والقشعريرة هي الرعدة، فالفعل "اقشعر" فعل خماسي مبدوء بهمزة وصل،

والفعل إذا كان خماسيًا أو سداسيًا مبدوءًا بهمزة وصل كان مصدره القياسي بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، فمصدر هذا الفعل القياسي "اقشعرار"، اقشعر اقشعرارًا، وقد جاء على هذا القياس عند العرب كما جاء أيضًا "قشعريرة" فدخل الأخير -وهو قولهم "قشعريرة"- في باب المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

- ما سمع عن العرب من قولهم: ترامى القوم رميًا: ترامى القوم رِمِّيًّا بكسر الراء والميم المشددة والياء المشددة، فالفعل ترامى فعل خماسي مبدوء بتاء زائدة ولامه معتلة، ومصدره القياسي مع صحة اللام هو وزن الماضي مع ضم ما قبل آخره، يقال: تعلم تعلمًا وتفهَّم تفهما، ومصدره القياسي مع اعتلال لامه كالفعل ترامى هو الإتيان بصيغة الماضي كذلك لكن مع كسر ما قبل آخره؛ لتسلم اللام إن كانت ياءً من قلبها واواً فيما لامه ياء، مثل توانى توانيًا، ولتقلب اللام ياء إن كانت واوًا، نحو: تدانى تدانيًا من الدنو؛ لأن لو لم تبدل الضمة كسرة لأبدلت الواو الواقعة طرفًا بعدها، أي: بعد الضمة لأبدلت واوًا، وقيل: توانوًا وتدانوا، ولا يوجد في الأسماء اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة، فقول العرب: ترامى القوم تراميًا بإبدال الضمة قبل الآخر كسرة جاء المصدر فيه على القياس.

أما قولهم ترامى القوم رِميّا؛ فقد جاء المصدر فيه مسموعا مخالفًا القياس.

- الفعل "تحمّل": وهي كلمة جاءت مبدوءةً بالتاء الزائدة، وهي غير ثلاثية وجاء المصدر مخالفًا للقياس كذلك، القياس تحمل تحمُّلًا والفعل تملق تملقًا ولكن سمع تحمل تحمّالًا وتملق تملّاقا، ونحن نلاحظ: أن كل ما ورد عن العرب من المصادر غير الثلاثية مسموعًا مخالفًا للقياس ورد كذلك موافقًا للقياس.

(المصدر الميمي، والمصدر الصناعي، واسم المرة واسم الهيئة)

عناصر الدرس

المصدر الميمي

باستقراء علماء اللغة وتتبعهم ما ورد عن العرب، وجدوا: أن هناك نوعًا من الأسماء تدل على مجرد الحدث وتجري على أفعالها، بمعنى: أنها تشتمل على جميع حروف أفعالها، شأنها في ذلك شأن المصادر العامة التي سلف بيانها، إلا أن هذه الأسماء الدالة على مجرد الحدث الجارية على أفعالها مبدوءة بميم زائدة وليست على وزن "مفاعلة" كما هو أحد أوزان المصدر العام، فدلالته على الحدث -مجرد الحدث- وجريانها على أفعالها أدخلها باب المصادر، وكونها مبدوءة بميم زائدة غير الميم التي تكون في المصادر وهي ميم "المفاعلة" جعلهم يطلقون على هذا النوع المخالف للمصدر العام اسم "المصدر الميمي".

والمصدر الميمي: هو الاسم الدال على مجرد الحدث، الجاري على فعله، المبدوء بميم زائدة لغير "مفاعلة".

بعض أمثلته:

قالوا: مثل مرد، ومثل متاب، ومثل مطلع، نجد أن هذه المصادر المبدوءة بميم زائدة تخالف المصدر العام الذي يبدأ بهذه الميم، والذي يكون على وزن "مفاعلة" كالمجادلة، والمساعدة، والمجاهدة، والمعاونة، وهي مصادر الأفعال التي على وزن "فاعل".

طريقة صوغه:

إن المصدر الميمي يصاغ من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي.

يصاغ من الثلاثي قياسًا مطردًا على أحد وزنين:

الأول: وهو الوزن العام الذي يشمل أغلب الأفعال الثلاثية يكون المصدر الميمي منها على وزن "مفعل" "مَفْعَل" بفتح الميم والعين سواء أكان مضارع هذه الأفعال مضموم العين أم مفتوحها، أم مكسورها، وسواء أكانت العين أو اللام صحيحة أم معتلة، أم كانتا صحيحتين أم معتلتين، فقياس المصدر الميمي من ذلك كله على وزن "مفعل" بفتح العين.

وبالأمثلة تتضح القاعدة قالوا: "رد يرد مردًّا" أي: ردًّا فجاء المصدر الميمي "مردًّا" بمعنى المصدر العام "ردًّا" إلا أنه مبدوء بميم زائدة؛ ولذلك قال بعض علماء الصرف: إن المصدر الميمي كما يفيد التنويع، فهو يؤدي معنى المصدر العام تماما، فهو أيضًا في أغلبه زيادة على مبنى المصدر العام، وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فكأن فيه شيئا من التأكيد والمبالغة في المعنى.

ومن ذلك أي: من المصادر الميمية قول الله تعالى: ﴿ وَأَنَّ مَرَدَّنَآ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [غافر: ٤٣]: ﴿ مَرَدَّنَآ ﴾ والمعنى كما قال المفسرون: وأن ردنا إلى الله.

وقالوا: طلع يطلع مطلعًا أي: طلوعا هو أيضًا بمعنى المصدر العام، إلا أنه مبدوء بميم زائدة، كما قال تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥] أي: حتى طلوع الفجر، وقال تعالى: ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان: ٧١] " أي: توبًا، من تاب يتوب.

وإلى نوع آخر من أنواع الفعل الثلاثي، إلا أنه كما سنرى نجد فيه اعتلالًا، قالوا: "المحيا" بزنة "المفعل" حيّ فلان يحيا حياة ومحيا.

فالمحيا مصدر ميمي أنه بمعنى المصدر العام، إلا أنه مبدوء بميم زائدة، من حيي يحيى حيي، فعله ثلاثي معتل العين، واللام معا.

وقالوا: مات يموت موتًا ومماتًا. مماتًا أيضًا مصدر ميمي من فعل ثلاثي، والمحيا والممات، والمتاب، والمطلع، والمرد كل هذه المصادر الميمية جاءت على وزن "مفعل"

وإلى آية أخرى فيها مثالان لمصدرين من المصادر الميمية، قال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١].

﴿ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ مصدران ميميان، وهما في الآية الحادية والعشرين من سورة الجاثية، وقالوا: أيضًا "فر يفر مفرًّا" أي: فرارا كما قال بعض المفسرين في قول الله تعالى: ﴿ يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ ﴾ [القيامة: ١٠] قالوا: المفر مصدر بمعنى الفرار.

وقالوا: نام ينام منامًا أي: نومًا كما قال الله ﷻ: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [الروم: ٢٣] ﴿ مَنَامُكُم ﴾ منام على وزن "مفعل".

وهناك نوعان من أنواع الفعل الثلاثي يأتي مصدرهما الميمي على وزن "مفعل" بكسر العين، وبذلك يخرج هذان النوعان من حيز الوزن العام للمصدر الميمي من الفعل الثلاثي:

الأول: هو الفعل الثلاثي المثال أي: المبدوء بحرف علة الواوي أي: أن فاءه حرف الفاء، الصحيح اللام، الذي تحذف فاؤه في المضارع، وذلك مثل "وصل "يصل" ووعد يعد، ووضع يضع، فإن المصدر الميمي من هذه الأفعال يأتي على وزن "مفعل" بكسر العين.

فيُقال: وصل موصلًا، ووعد موعدًا، ووضع موضعًا، وهكذا، وأنت تلاحظ أن حركة عين المصدر الميمي في هذا النوع، قد جاءت مكسورة مماثلة لحركة عين مضارعه - كما قالوا.

هـذا يتحقـق في موصـل ؛ لأن المـضارع يـصل ، فعـين الكلمـة هـي الـصاد ، وفي موعد ؛ لأن المضارع يعد ؛ لأن العين هي حرف العـين ، وقـد جـاءت مكسورة في المضارع ، والمصدر الميمي.

لكنها جاءت أيضًا مكسورة في "وضع موضعا" مع أن المـضارع يـضع يـضع الـضاد في المضارع مفتوحة ، ومع ذلك وردت في المصدر الميمي مكسورة ، فكيـف يقـال : إن حركـة عـين المـصدر الميمـي في هـذا النـوع تـأتي مكسورة ؛ لتماثـل حركـة عـين المـضارع؟! فالمـضارع هنـا عينـه مفتوحـة والمـصدر الميمـي "موضـعا" جـاءت العـين مكسورة ، فهناك اختلاف في حركة العينين.

قالوا : إن الفعل يضع جاءت عينه مفتوحة في المضارع على خلاف الأصل ، ذلك أنه كان يستحق أن يكون المضارع "يضع" مثل "يصل" و"يعد" كبقيـة أخواتـه معتلـة الفاء من النوع المسمى بالمثال ، إلا أنه جاء هكذا بفتح العين يضع ، مـع أن العـرب يحبون أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ؛ لأن هذا بنـاء ، وذاك بناء ، الماضي بنـاء مـستقل ، والمـضارع بنـاء مـستقل ، فكمـا قـال العلمـاء أرادوا أن يوضحوا أن هذين بناءان ، وليسا بناء واحدًا ، فخالفوا بين حركتي العينين ، عـين الماضي تخالف عين المضارع.

فالأصل الذي كان يستحقه الفعل المضارع يضع وأمثالـه هـو يوضـع ؛ لتقـع الـواو بين عدوتيها الياء قبلها ، والكسرة بعدها ، ثم تنتقل إلى "يضع" كما قالوا : يـصلوا ويجـدوا ويعـدوا ، بحـذف الفـاء ، لكـن نظـرا لأن لامـه مـن حـروف الحلـق "يـضع" حرف العين اللام حرف العين ، وحروف الحلق إذا كن لامـات الفعـل ، فـتح لهـن موضع العين.

حروف الحلق إذا وقعن لامات للفعل فتح لهن موضع العين في المـضارع ، "يفعـل" كما ذكر ابن جني في (المنصف).

وكما جاء في (شرح الشافية) للرضي: ومن هنا حذفت الفاء في الفعل "يضع" وهي حرف الواو؛ مراعاة للأصل الذي كان يستحقه، كما جاءت حركة عين مصدره الميمي مكسورة؛ مراعاة للأصل التي كان يستحقه كذلك.

النوع الثاني: المصدر الميمي فيه على وزن "مفعل" بكسر العين أيضًا، وذلك إذا كان الفعل مثالًا كذلك كالنوع السابق أي: معتل الأول واويًّا أي: أن فاءه أيضًا حرف الواو، من باب فعل يفعل، أي: إذا كان مكسور العين في الماضي، مفتوحها في المضارع، وذلك نحو وجل، يوجل، ووحل يوحل، قال سيبويه في (الكتاب): وقال أكثر العرب في وجل يوجل، ووحل يوحل، موجل وموحل.

والسر في مجيء المصدر الميمي هنا مكسور العين، مع أن المضارع مفتوحها، ولم تحذف فاؤه كالنوع الأول، أسعفنا به سيبويه -رحمه الله- في الموضع السابق نفسه من كتابه، فبين أن العلة في كسر عين المصدر الميمي هنا هو أن يوجل ويوحل، وأشباههما في هذا الباب، وهو باب فعل يفعل، قد تقلب فيها الواو الواقعة فاء لها عند بعض العرب، ألفا أو ياء.

فيقولون: "ياجل" لغة في "يوجل" فيجعلون الواو الساكنة ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، فالقاعدة تقول: إن الواو إذا تحركت، وانفتح ما قبلها، هنا ما يسمى بالاجتزاء، أو الاكتفاء بجزء القاعدة، يعني يشترطوا لقلب الواو ألفا في هذا الموضع أن تتحرك الواو، وأن تنفتح ما قبلها، لكن وجدنا أن بعض العرب أحيانا يكتفون بجزء العلة، فيقلبون الواو ألفا؛ لمجرد انفتاح ما قبلها مع سكونها وعدم تحركها.

كما قالوا: ياجل في يوجل، وياحل في يوحل، وسمى ذلك الاكتفاء بجزء العلة، وأحيانا يقلبون الواو الواقعة فاء لمثل هذه الأفعال يقلبونها ياء، فقالوا مثلًا في يوجل: ييجل، بإبدال الواو بعد الياء ياء؛ لاستثقالهم واوًا ساكنة بعد ياء، بل إنهم قالوا أيضًا "يجل" فيكسرون ياء المضارعة لتنقلب الواو الساكنة بعدها ياء.

وكذا وجدناهم يخففون مثل هذه الأفعال، بقلب الواو تارة ألفا، وبقلبها تارة ياء، وبكسر ياء المضارعة، كل هذا من أجل التخفيف "يوجل" لغة، وياجل لغة، وييجل لغة، و"يجل" لغة.

والتغيير يؤنس بالتغيير هكذا ذكر سيبويه في غير موضع في (الكتاب)، فلما تغيرت الواو في هذه الأفعال، شبهوا هذا الباب بالباب الأول الذي جاء على وزن "مفعل" والذي حذف فاؤه في قالوا: في وصل موصل، ووعد موعد، فنظرًا لتغير الواو في هذا الباب الثاني أيضًا، شبهه بالباب الأول، فجاء أكثر العرب بالمصدر الميمي هنا مكسور العين، كسابقه لما أعلوه بالقلب والتغيير.

وكان للعرب الذين لا يغيرون الفاء في هذا النوع -أي: في مضارع "وجل" ونحوه يقولون: وجل يوجل، دون تغيير للفاء وهي الواو الساكنة- موقف؛ حيث إن المصدر الميمي على لغة هؤلاء يجيء على قياسه المطرد في الفعل الثلاثي، وهو وزن "مفعل" فالمصدر موجل وموحل.

صوغ المصدر الميمي من بقية أنواع الفعل الثلاثي المثال من غير الموضعين السابقين:

إن ما عدا النوعين المذكورين اللذين قلنا فيهما: إن المصدر الميمي يأتي منهما على مثال "مفعل" من المثال الثلاثي قياس مصدره الميمي أن يكون بزنة "مفعَل" بفتح العين، وهو القياس المطرد العام للأفعال الثلاثية ما عدا النوعين المستثنيين اللذين ذكرناهما.

فإذا كان المثال واوي الفاء، ولكنه معتل اللام، ويسمى حينئذ باللفيف المفروق مثل: ولي فهو مثال؛ لأن أوله حرف علة، وهو أيضًا ناقص لأن آخره حرف

علة، فما دام أوله علة وآخره علة، وقد فرق بين الحرفين العليلين حرف صحيح، فالصرفيون يسمون هذا النوع اللفيف المفروق.

لكنه يعد في هذا النوع، أو في هذا الباب وهو المصدر الميمي، يعد يأخذ حكم المثال، وهو مغاير للنوعين الذين يأتي كل منهما على وزن مفعل المصدر الميمي، وكذلك إذا كان المثال يائي الفاء، وذلك مثل يسر، فإن المصدر الميمي يأتي على وزن "مفعل" وهو الوزن العام للمصدر الميمي من الأفعال الثلاثية.

فيقال في الفعلين المذكورين: ولي ويسر، مولى وميسر بالفتح، بعض ما ورد من المصدر الميمي المصوغ من الفعل الثلاثي مسموعا مخالفا للقياس، بعد أن عرفنا أن المصدر الميمي من الثلاثي، إما على وزن "مفعل" وهو المصدر العام، وإما على وزن "مفعل" فقط في النوعين الذين ذكرناهما.

المثال واوي الفاء، صحيح اللام الذي تحذف فاؤه في المضارع وصل، موصل.

والنوع الثاني: الذي يأتي على وجل يوجل أي: من باب فعل يفعل المثال واوي الفاء صحيح اللام، عند العرب الذين يغيرون فاءه بالقلب، وأحيانًا يغيرون حركة المضارع.

ما عدا هذين النوعين يأتي المصدر الميمي من الثلاثي بصفة عامة على وزن "مفعل" هناك بعض المصادر الميمية وردت مخالفة للقياس، فحكم عليها الصرفيون بالسماع أو بالشذوذ.

فمثلًا نبدأ بالفعل الثلاثي الناقص نحو "عصى" "يعصي" و"حمى" "يحمي" فقد يجيء المصدر الميمي من هذا النوع من الأفعال بزنة "مفعل" على الرغم من أنه ليس أحد النوعين السابقين، لكن يجيء على وزن "مفعل" لكن بشرط أن يختم بالتاء، فيقال: "عصى يعصي معصية" أي: عصيانًا، فمعصية بمعنى المصدر

العام، والبدء هنا بميم زائدة لغير المفاعلة إذن هو مصدر ميمي، وليس مصدرًا عامًّا، وحمى يحمي محمية أي: حماية كذلك محمية هو مصدر ميمي؛ لأنه مبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة.

قال سيبويه عن هذا النوع: وهو على غير قياس، كما أوضح أن العلة في الإتيان بالتاء المربوطة في آخره، عند مجيء مصدره الميمي بزنة "مفعل" بكسر العين، هي أنه لو لم يختم بالتاء حينئذ؛ لدخل في حيز الاسم المنقوص، وحينئذ يعل إعلال "قاضٍ" في حالة الرفع والجر بحذف يائه، وتنوينه فيهما أي: في الحالتين المذكورتين الرفع والجر.

فعدلوا إلى الأخف بإبقاء الياء، وزيادة التاء؛ لحماية الياء، وبالتالي لحماية المصدر من هذا الإعلال.

بعض ما ورد من المصدر الميمي المصوغ من الثلاثي مسموعًا بخلاف ما سبق:

فمن ذلك قولهم: المكبر بزنة المفعل، بمعنى الكبر، والميسر بزنة المفعل، وهو القمار والمجيء بزنة المفعل أيضًا، بمعنى الجيء: وهو الإتيان، والمكيل وأصله: المكْيِلُ، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت المكيل بمعنى الكيل، والمصير كذلك الأصل المَصْيِر على وزن المفعل أيضًا نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

جاء ذلك كله على وزن مفعل مع أن القياس فيه "مفعل" بفتح العين فحكم الصرفيون على ذلك كله بالشذوذ.

وهناك نوع جاء بالفتح، والكسر معا، مثل: محمِدة ومحمَدة ومذمِة ومذمَة محمِدة بزنة مفعِلة بكسر العين مع زيادة هاء مربوطة، ومحمَدة بزنة مفعَلة بفتح العين إلا

أن فيه تاءً مربوطة في الآخر، والرضي في (شرح الشافية) يعد ذلك مخالفًا للقياس كذلك على الرغم من أنه جاء على "مفعل" بفتح العين، إلا أن وجود التاء تدخل هذه الأسماء في حيز المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

ومذمَّة مفعلة، فهو شاذ من وجهين، جاء بكسر العين من ناحية، وجاء منتهيًا بتاء مربوطة من ناحية أخرى، وأصل مذمة مذْممة، على وزن مفعلة "مذممة" نقلت حركة الميم الأولى إلى الذال؛ لتدغم الميم في الميم، فأصبحت الكلمة هكذا تنطق مذمة بإدغام الميم في الميم وكسر الذال، ومذمة.

- وأنتقل إلى نوع آخر من الذي جاء مسموعًا، وحكم عليه الصرفيون بأنه يحفظ ولا يقاس عليه، جاء بضم العين وكسرها، مع وجود تاء مربوطة المعذُرة والمعذِرة المعذُرة والمعذِرة ومعناهما العذر، أي: الحجة التي يعتذر بها.

وجاءت بعض المصادر بتثليث العين مثل: "مهلِك ومهلَك ومهلُك" القياس: مهلَك؛ أما مهلِك ومهلُك فمسموعان يحفظان، ولا يقاس عليهما، وجاء مهلِكة ومهلَكة ومهلُكة، عند الرضي تعد الكلمات، أو المصادر الثلاثية الثلاثة داخلة في المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه، بانتهائها بتاء مربوطة، أما التي جاءت مفتوحة العين، وهي مهلكة، فهي أيضًا تدخل في هذا الباب؛ لكونها مختومة بالتاء المربوطة، ولولا التاء لكانت قياسية.

وذلك كله بمعنى الهلاك من هلك يهلك، كضرب يضرب، والقياس المصدر الميمي القياسي مهلك، وجاءت أيضًا مقدِرة ومقدَرة ومقدُرة لتثليث الدال، ومعنى ذلك كله قدرة، وهذا عند الرضي يدخل أيضًا في باب المسموع الذي يحفظ، ولا يقاس عليه، حتى ولو كان مفتوح العين؛ لكونه مختومًا بالتاء المربوطة.

طريقة صوغ المصدر الميمي من غير الثلاثي :

إن قياس المصدر الميمي من غير الثلاثي أن يكون على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي ، أي : بزنة مضارع الفعل غير الثلاثي ، مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر.

فالمصدر الميمي من "علّم" "معلّم" ومن "أعلم" "معلم" ومن جاهد مجاهد ومن دحرج مدحرج ، ومن انتصر منتصر ، ومن استخرج مستخرج ، وبهذا تتفق صيغته مع صيغ اسم المفعول ، وأسماء الزمان ، وأسماء المكان من غير الثلاثي ، بل ومع صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي أحيانًا ، كاسم الفاعل من اختار مختار ، ومن انقاد منقاد ، فكيف يفرق بين المصدر الميمي ، وهذه الأسماء ، يفرق بينه وبين بقية هذه الأسماء بقرينة المعنى ، فما جاء من غير الثلاثي بزنة اسم المفعول ، ومعناه معنى المصدر العام للفعل ، فهو مصدر ميمي ليس غير.

وذلك نحو "منتصر" في قولك : انتصر جيش المسلمين في معركة القادسية منتصرًا عظيمًا أي : انتصارا عظيما ، ونحو مدخل من أدخل ومخرج من أخرج في قوله تعالى : ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِى مُدۡخَلَ صِدۡقٍ وَأَخۡرِجۡنِى مُخۡرَجَ صِدۡقٍ ﴾ [الإسراء : ٨٠].

والمعنى : إدخال صدق ، وإخراج صدق ، ومن ذلك "مكرَم" بفتح الراء من أكرم كما قرئ في الشواذ من الآية الثامنة عشرة من سورة الحج : ﴿ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكۡرِمٍ ﴾ [الحج : ١٨] بفتح الراء أي : فماله من إكرام ، وهي قراءة ابن أبي عبلة ، ومن ذلك مصاب في قول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلًا ❖ أهدى السلام تحية ظلم

أي : أن إصابتكم ، ومثل : مجرب في قول آخر :

وقد ذقتمونا مرة بعد مرة ❖ وعلم بيان المرء عند المُجَرّب

أي: عند التجربة.

المصدر الصناعي، ومدى قياسيته

نبدأ الآن في الحديث عن نوع آخر من المصادر، يسمى بالمصدر الصناعي، والمصدر الصناعي كل اسم جامد أو مشتق زِيد في آخره ياء مشددة، وهي ياء النسب بعدها تاء تأنيث مربوطة، يفيد الاسم بهاتين الزيادتين ياء النسب، والتاء المربوطة الدلالة على الخصائص، ومجموعة الصفات، والأحوال التي لم يكن الاسم دالا عليها قبل الزيادتين.

وذلك مثل كلمة إنسان، فهذا الاسم معناه الأصلي الحيوان الناطق، ولا يدل على شيء من خصائص المسمى به، ولا على شيء من صفاته وأحواله، فإذا زيد في آخره ياء النسب، وتاء التأنيث المربوطة، فقيل: إنسانية تغيرت دلالة الاسم تغيرًا كبيرًا، وصار يدل في وضعه الجديد على معنى مجرد يشتمل على مجموعة من الخصائص، والصفات المختلفة التي يختص، ويتصف بها الإنسان ككونه يألف، ويؤلف، وكونه مأمون الجانب، كريم النفس، حليمًا رحيمًا مشفقًا، إلى آخر هذه الخصائص، والصفات.

فدلالة الاسم بعد الزيادة على شيئين على المعنى المجرد، وهو الشيء الأول، أدخلت هذا الاسم في حيز المصادر، والأمر الآخر اكتسابه هذا الوضع الذي تم بطريقة الزيادتين، وهي الطريقة الصرفية أو طريقة الصناعة الصرفية، الزيادة المعينة بياء النسب وتاء التأنيث، أطلق على هذا النوع من المصادر المصدر الصناعي، دلالته على المعنى المجرد؛ أدخلته في حيز المصادر.

واكتساب هذا الوضع الجديد بطريقة الصناعة الصرفية، وهي الزيادة التي حدثت في آخره جعلته يتصف بكونه صناعيًّا، فهو مصدر لكونه دالًّا على معنى مجرد، وصناعي لكونه دل على هذا المعنى الجديد بطريقة الصناعة الصرفية.

ومن أمثلته كذلك الوطنية، فالاسم قبل الزيادة، هو الوطن لا يفيد أكثر من معنى مكان الإنسان، ومقره، فإذا قيل الوطنية، دل على معاني ارتباط القلوب، وتعلقها والتضحية بالنفس والنفيس من أجلها، وبذل أقصى الطاقة والمستطاع في سبيل خدمتها، وغير ذلك من المعاني النبيلة، والقيم الرفيعة العالية التي ترتبط بهذا الاسم الوطنية.

ونتناول الوقوف على سر هذه الدلالة الجديدة، بهاتين الزيادتين:

إن ياء النسب التي تربط بين المنسوب والمنسوب إليه، أفادت انتساب الاسم إلى خصائص المنسوب إليه، وصفاته وأحواله.

أما تاء التأنيث، فقد كان الاسم قبل مجيئها مختوما بياء النسب، التي تجعله في حكم المشتق أي: في حكم الصفة، فجاءت التاء، فنقلته من الوصفية إلى الاسمية المحضة، وخلصته للدلالة على الحدث أي: على المعنى المجرد، وهو المعنى المصدري، أو المعنى الحاصل بالمصدر؛ ولذلك تسمى تاء النقل.

القول بأن هذا النوع من المصادر يصاغ كذلك من المشتقات:

مثل: قابلية، وعالمية، ومفهومية، ومعلومية.

فالقابلية من قابل، والعالمية من عالم، والمفهومية من مفهوم والمعلومية من معلوم، معنى هذا أنه أصيغ من اسمي الفاعل والمفعول، كما أن المصدر الصناعي، ورد بقلة في كلام العرب، وذلك مثل الفروسية، ومثل العنجهية:

وهي الكبر والجفاء، وخشونة المطعم وغيره، ومثل اللصوصية، ومثل الرهبانية، وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧].

ومن ذلك أيضًا الجاهلية، وقد ورد هذا المصدر الصناعي في القرآن الكريم في أربعة مواضع في قوله تعالى: ﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وفي قوله ﷻ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] وفي قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣] وفي قوله تعالى: ﴿حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [الفتح: ٢٦].

إن المصدر الصناعي قد كثر في كلام العلماء بعد القرن الثاني الهجري، حين ترجمت العلوم، وتشعبت المعارف، وتعمق العلماء في البحث، واضطروا إلى وضع سير جديدة تفي بالمستحدثات من العلوم، والمعارف، والمصطلحات، والمعاني، فصاغوا هذه المصادر من أسماء الأجناس، ومن بعض المشتقات، بل ومن بعض الأسماء التي تقوم مقام الأدوات، وذلك مثل كم وكيف، وما قالوا: مثلًا ذهبية وقالوا: فضية وخشبية، ومعدنية، وفاعلية، ومفعولية، وكمية، وكيفية وماهية، وهذه الصيغ لم تعرف بالمصادر الصناعية، إلا عند المتأخرين من العلماء، وبعض المتقدمين كان يسميها نظائر.

مدى قياسية هذا النوع من المصادر:

لما كانت الحاجة ماسة إلى استعمال المصدر الصناعي، بعد استحداث كثير من العلوم، والمعارف، ونظرًا إلى استعمال العرب الخلص هذا النوع من المصادر، وروده في القرآن الكريم، وإن كان الوارد قليلًا إلا أن ذلك كله شجع العلماء على القول بقياسية المصدر الصناعي.

وبخاصة أن صوغه سهل ميسور، فهو يفترض بزيادة ياء النسب وتاء النقل؛ ولهذا انتهى مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى القرار الآتي: إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب، والتاء.

ومعنى هذا أن صوغ المصدر الصناعي قياسي مطرد بهاتين الزيادتين.

اسم المرة

تعريفه:

عرفنا مما سبق أن المصدر العام أي: المصدر الأصلي، هو الاسم الدال على مجرد الحدث، دون الدلالة على شيء آخر، فهو لا يدل إلا على مجرد الحدث، ونظرًا إلى تعدد أنواع الأحداث التي يريد العرب أن يعبروا عنها، وجدناهم يوسعون من إطار استعمال المعنى المصدري، ومن هنا صاغوا من المصدر العام نوعين آخرين من المصادر، يدل كل منهما على معنى زائد على مجرد الدلالة على الحدث، الذي يدل عليه المصدر العام؛ فهما مصدران مصوغان من المصدر العام، إلا أن كل واحد منهما، يدل على الحدث، وعلى شيء آخر، أي: يدل على أمرين، لا على أمر واحد.

أحدهما: يسمى اسم المرة.

والآخر: يسمى اسم الهيئة.

والآن نلقي الضوء على اسم المرة؛ لنقف على معناه، وطريقة صوغه.

أما معناه: فهو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على وقوع الحدث مرة واحدة، لا يكتفي بالدلالة على مجرد الحدث، وإنما يضيف إلى هذه الدلالة دلالة أخرى، وهي الدلالة على أن الحدث وقع مرة واحدة، ومن ثم أطلق عليه اسم المرة.

وهو يصاغ من مصدر الثلاثي المجرد، وغيره، فيصاغ من مصدر الفعل الثلاثي المجرد قياسًا مطردًا على وزن "فعلة" "فعلة" بفتح الفاء واللام، وسكون العين نحو "أكل" "أكلة" و"ضرب" "ضربة" و"لبس" "لبسة" و"جلس" "جلسة" و"قعد" "قعدة" لا فرق فيه بين أن يكون المصدر الأصلي المصوغ منه اسم المرة، لا زيادة فيه على حروف الفعل كـ"أكلة" من الأكل وضربة من الضرب ولبسة من اللبس، وبين أن يكون فيه زيادة على حروف الفعل كـ"جلسة" من الجلوس، و"قعدة" من القعود.

غير أن علماء الصرف، قالوا: لا بد في بناء فعلة للمرة من تحقق شرطين:

أولهما: أن يكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة، كالأمثلة التي ذكرناها "أكلة" و"ضربة" و"لبسة" و"جلسة" و"قعدة" لا لم يدل على الفعل الباطني، فما يدل على الفعل الباطني، لا يصاغ منه اسم مرة كالعلم والجهل والذكاء والنبوغ، فمثل هذه المصادر لا يصاغ منها اسم المرة.

الثاني: أن لا يصاغ من الأوصاف الثابتة، كالحسن والقبح والظرف والطول والقصر، وفوق هذين الشرطين شرط الشيخ خالد الأزهري في (التصريح) أن يكون فعل المصدر الثلاثي، الذي يراد صوغ اسم المرة منه متصرفًا تامًّا.

سؤال: كيف يصاغ اسم المرة من المصدر الأصلي لو كان على وزن "فعل"؟:

والجواب: أن المصدر الأصلي إذا كان على وزن "فعلة" نحو "رحم" رحمة و"دعا" دعوة دل المتكلم على المرة في هذه الحالة، بالوصف بواحدة فيقول: "رحم" رحمة واحدة، ودعا دعوة واحدة، حتى يفرق بين المصدر العام الذي يدل على مجرد الحدث، واسم المرة.

صوغ اسم المرة من مصدر غير الثلاثي:

إذا أريد بيان المرة من مصدر فعل غير ثلاثي، سواء أكان رباعيًّا أم كان غير رباعي، أتينا بالمصدر القياسي العام، على النحو الذي سبق بيانه في المصادر، وزدنا على المصدر العام تاء التأنيث المربوطة.

فمثلًا: حينما نريد أن نصوغ من الفعل "أكرم" اسم مرة مصدره العام: إكرام، نضيف إلى هذا المصدر تاء مربوطة؛ فيتحول المصدر العام إلى اسم مرة، فنقول أكرم إكرامة، وانطلق انطلاقة، واستخرج استخراجة؛ ولذلك هذه التاء في مصدر غير الرباعي، هذه التاء المربوطة التي في آخر المصادر الرباعية، أو الخماسية أو السداسية، التي لا توجد في المصدر العام، تسمى تاء المرة، التي لا توجد في المصدر العام؛ لأن هناك بعض المصادر العامة الأصلية، تكون منتهية بتاء تأنيث مربوطة فلو أردنا أن نصوغ من أفعالها اسم مرة، و كانت على وزن "فعل" أضفنا قرينة نستطيع أن نميز بها اسم المرة من المصدر العام.

كذلك نفعل هنا في مصادر الأفعال غير الرباعية، فإذا كانت المصادر الأصلية العامة لهذه الأفعال الرباعية، أو الخماسية، أو السداسية تنتهي بتاء مربوطة، أو بمعنى آخر إذا كانت هذه المصادر مبنية على التاء، دل المتكلم على المرة من هذه الأفعال غير الثلاثية بالوصف بالوحدة، كما حدث في مصادر الأفعال الثلاثية التي كانت على وزن "فعل".

فمثلًا لو كان الفعل على وزن "أفعل" أو على وزن "استفعل" وكان هذا الفعل معتل العين، كالفعل "أقام" على وزن "أفعل" وعينه معتلة، والفعل استقام على وزن "استفعل" وعينه معتلة، لو أردنا أن نأتي بالمصدرين العامين لهذين الفعلين؛ فسنجدهما منتهيين بتاء مربوطة "أقام" إقامة "استقام" استقامة.

وكذلك لو ذهبنا إلى فعل على وزن "فعللة" أو على أي وزن من الأوزان الملحقة بـ"فعللة" مثل "جورب" و"جلبب" و"بيطر" و"شريف" إلى آخر ما ذكرناه، سنجد

أيضًا مصادر هذه الأفعال الأصلية مبنية على التاء -منتهية بهذه التاء المربوطة- فإذا أردنا أن نأتي منها باسم المرة لا نفعل كما فعلنا في مصادر الثلاثية التي على وزن "فعل" بل نأتي بالمصدر العام المنتهي بتاء مربوطة، ونضيف إليه الوصف بالوحدة، فنقول: "أقمت إقامة واحدة" و"دحرجت الكرة دحرجة واحدة" وهكذا نفعل في بقية الأفعال غير الثلاثية الرباعية، فما فوق إلى سداسية التي نجد مصادرها العامة مبنية على التاء.

اســـــــم الهيئـــــــــة

هذا النوع من المصادر، يدل فوق دلالته على الحدث، على هيئة الحدث، وكيفيته وشكله، أو يدل على نوع من الحدث، وضرب منه، وهو كـ"اسم المرة" يصاغ من مصدر الثلاثي.

لكن على وزن "فِعْلَة" بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام، ولا يصاغ ألبتة من غير الثلاثي، وزنه فِعلة بكسر الفاء، أيضًا لا يصاغ إلا من مصدر الثلاثي، فلا يصاغ من مصدر الرباعي، أو الخماسي أو السداسي، ومن أمثلته "جلست على المقعد جلسة" و"ركبت الدابة ركبة" و"ضربت اللص ضربة" أو نقول: "فلان حسن الركبة" و"فلان سيئ الميتة" أو نقول: جلس فلان جلسة حسنة، أو "جلسة الأمير" وهكذا.

فإن كان بناء المصدر العام على هذا الوزن، على وزن فعلة، ندل على اسم الهيئة في هذه الحالة بالصفة أو بالإضافة نحو "نشدت الضالة" أي: طلبتها نشدة عظيمة؛ لأن الفعل "نشد" مصدره العام، أو الأصلي "نشدة" ونحن نريد أن نجعله يدل على الهيئة، نضيف إليه وصفًا أو نقول: "نشدت الضالة نشدة الملهوف" بالإضافة، وبهذا يتحول المصدر العام إلى اسم هيئة.

- بعض ما ورد شاذًّا من ذلك قول العرب: "اختمرت المرأة خمرة":

أي: غطت رأسها بالخمار، و"انتقبت نقبة" "غطت وجهها بالنقاب" ونقول: "تعمم الرجل عمة" أي: غطى رأسه بالعمامة، و"تقمص قمصة" أي: غطى جسده بالقميص.

حكم الصرفيون على أسماء الهيئة في العبارات السابقة بالشذوذ؛ لأنها صيغت من غير الثلاثي فـ"خمرة" مصوغة من "اختمر" وهو فعل خماسي، و"نقبة" مصوغة من انتقب، وهو أيضًا فعل خماسي، و"تعمم" كذلك صيغت منه عمة، و"تقمص" أيضًا كذلك صيغت منه قمصة، فلما صيغ أسماء الهيئة هذه المسموعة عن العرب من مصادر غير الثلاثي، حكم عليها بالشذوذ؛ لأنه ترتب على صياغة هذا الوزن الثلاثي، ترتب عليه هدم بنية الكلمة، فالكلمة خماسية، فحينما أصوغها على وزن من أوزان الثلاثي، فكأنني أهدم بنيانها، بحذف ما قصد إثباته فيها، ومن هنا كان القياس اجتناب صوغ الهيئة من غير الثلاثي.

قال ابن مالك -رحمه الله- مشيرًا إلى اسمي المرة والهيئة في ألفيته:

وَفَعلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلسَه ❖ وَفِعلَةٌ لِهَيئَةٍ كَجِلسَه

فِى غَيرِ ذِى الثَّلاثِ بِالتَّا المَرَّه ❖ وَشَذَّ فِيهِ هَيئَةٌ كَالخِمرَه

(المشتقات من الأسماء: اسم الفاعل وصيغ المبالغة تابع المشتقات من الأسماء: اسم المفعول والصفة المشبهة)

عناصر الدرس

اســـــم الفاعـــــل

يشتق من المصدر سبعة أنواع من الأسماء، وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، هذه الأنواع السبعة تسمى في الصرف بالمشتقات، وسنبدأ أولًا بإلقاء الأضواء الكاشفة على النوع الأول منها، وهو اسم الفاعل.

أولًا: تعريف اسم الفاعل: عرفه الصرفيون بأنه الاسم المصوغ من المصدر، للدلالة على من وقع منه الفعل، أو من قام به على جهة الحدوث.

الاسم المصوغ من المصدر، للدلالة على من وقع منه الفعل، أو من قام به على جهة الحدود، فقولهم الاسم المصوغ، من المصدر، جنس يشمل المشتقات السبعة، وقولهم للدلالة على من وقع منه الفعل أخرج اسم المفعول، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة.

وقولهم: "على جهة الحدوث" أخرج الصفة المشبهة، لأنها تدل على الثبوت والدوام، ومن تعريف هذا النوع من المشتقات، وهو اسم الفاعل عرفنا أنه يدل على أحد أمرين، للدلالة على من وقع منه الفعل، أو للدلالة على من قام به الفعل، فمن أمثلة اسم الفاعل، الدال على من وقع منه الفعل فهم الطالب، فهو "فاهم" وضرب فهو "ضارب" وأخذ فهو "آخذ" وانطلق فهو "منطلِق".

فاسم الفاعل "فاهم" دل على الذات التي وقع منها الفهم، و"ضارب" دل على الذات التي وقع منها الضرب، و"آخذ" دل على الذات التي وقع منها الأخذ، و"منطلق" دل على الذات التي وقع منها الانطلاق.

ومن أمثلة اسم الفاعل الدال على من قام به الفعل، فني الإنسان فهو فانٍ، وانكسر الزجاج فهو منكسر، الكلمتان فانٍ ومنكسر لا نستطيع أن نقول: إن كلًّا منهما ذات وقع منها حدث، بل يقال: قام بها حدث من الأحداث.

كيفية صوغ اسم الفاعل:

إن اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي، وغيره.

أولًا: بصوغه من الثلاثي: إن اسم الفاعل يصاغ من الثلاثي المجرد على وزن فاعل، بزيادة ألف بعد الفاء، وكسر العين فاعل، ويأتي بكثرة على هذا الوزن من مصدر الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم، إذا كان الفعل على وزن "فعل" بفتح الفاء والعين، سواء أكان متعديًا أم لازمًا، أو كان على وزن "فعِل" بفتح الفاء وكسر العين، إذا كان متعديًا.

ويقل صوغه من مصدر الفعل الذي على وزن "فعل" ففي الفاء وكسر العين، إذا كان لازمًا، وكذلك يقل صوغه من مصدر الفعل الذي على وزن "فعُل" بفتح الفاء وضم العين، وهو لا يكون إلا لازمًا، ومن أمثلة صوغه بكثرة ضربه، فهو ضارب، وقرأ فلان القرآن فهو قارئ، وغذا الطعام الصبي فهو غاذٍ، وغذوته أنا باللبن، فأنا غاذٍ، لاحظ أن اسم الفاعل هنا أعل إعلال قاضٍ.

فالأفعال ضرب وقرأ وغذا أفعال متعدية، وكل فعل منها على وزن "فَعَل" غذا في المثالين اللذين أوردناهما، جاء متعديًا، غذا الطعام الصبي، وغذوته، وهذا الفعل يستعمل متعديًا ويستعمل أيضًا لازمًا.

هنا جاء متعديًا كالفعلين "ضرب" و"قرأ" وكل هذه الأفعال الثلاثة ضرب وقرأ وغذا، وزنها فعل المتعدية يصاغ من هذه الأفعال ونظائرها اسم الفاعل بكثرة،

ومن أمثلة صوغه من "فَعَلَ" أيضًا اللازم ذهب فهو ذاهب، وخرج فهو خارج، ويقال: سنستعمل هذه المرة الفعل "غذا" لازمًا يقال: غذا الماء بمعنى "سال" وغذا العرق إذا سال دمًا، وغذا البول، إذا انقطع، وغذا الشيء، إذا أسرع.

فاسم الفاعل من الفعل غذا قد استعمل لازمًا في هذه الأمثلة، وأسماء الفاعلين في الأمثلة السابقة، ذهب خرج غذا، ذهب فهو ذاهب، وخرج فهو خارج، جاء اسم الفاعل من هذه الأفعال اللازمة على وزن فاعل أيضا، ومعنى هذا أن اسم الفاعل يكثر صوغه من الفعل الثلاثي، إذا كان على وزن فعل متعديًا، أو لازمًا.

صوغ اسم الفاعل من فعل المتعدي:

أمنه فهو آمن، وشربه فهو شارب، وركبه فهو راكب، وفهمه فهو فاهم.

أمثلة لاسم الفاعل المصوغ بقلة من مصدر "فعل" اللازم:

وفعل وهو كما قلنا لا يكون إلا لازمًا، مثل سلم، فهو سالم، قدم فهو قادم، نعم البال فهو ناعم، فره الرجل بمعنى حذق ومهر، فهو فاره، حمض اللبن فهو حامض.

ونلحظ أن الصرفيين نصوا على أن صوغ اسم الفاعل من الثلاثي الذي على فعل اللازم، أو على فعل، وهو لا يكون إلا لازمًا، يكون هذا الصوغ قليلًا، والسبب في قلة صوغ اسم الفاعل من مصدري هذين النوعين من الأفعال الثلاثية المجردة، أن صفة المشبهة هي القياسية فيهما، لأنهما لازمان؛ ولأن معانيهما يغلب عليها الثبوت والاستمرار، والمعنى الذي يغلب عليه الثبوت، والاستمرار بالصفة المشبهة أولى؛ لأن اسم الفاعل يدل على الحدوث، والتجدد، والانقطاع، والصفة المشبهة هي التي تدل على الثبوت والدوام والاستمرار.

قال ابن مالك -رحمه الله- في (الألفية) متحدثًا عن صوغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد بكثرة، وبقلة:

كَفَاعِلٍ صُغِ اسمَ فاعِلٍ إذَا ❖ مِن ذِى ثَلاَثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا
وَهوَ قَلِيلٌ فِى فَعُلتَ وَفَعِل ❖ غَيرُ مُعَدَّى ....

فأوضح في البيت الأول أنه يصاغ بكثرة على وزن فاعل من مصدر الثلاثي المجرد، إذا كان فعله كـ"غذا" وقد علمت أن هذا الفعل ثلاثي، وهو يأتي متعديًا ولازمًا، وهو على وزن فعل، ومعنى هذا أن اسم الفاعل يصاغ على فاعل من الثلاثي المجرد بكثرة، إذا كان الفعل على وزن فعل متعديًا ولازمًا.

ثم أوضح في البيت الثاني، أن صوغه قليل من مصدر فعل، وهو قليل في فعلت أي: من مصدر الفعل الذي على وزن فعل، وهو لا يكون إلا لازمًا كما علمت، و"فعل" غير معدى أي: يفهم من هذا أن الفعل إذا كان على وزن فعل، وكان لازمًا، فصوغ اسم الفاعل منه قليل.

أما إذا كان على وزن "فعل" وكان متعديًا فإنه يكثر صوغ اسم الفاعل من مصدره.

كيفية صوغ أسماء الفاعلين التي يكثر صوغها على وزن فاعل، إذا كانت المصادر التي تصاغ منها، مصادر أفعال ثلاثية مجردة كالأفعال السابقة، لكنها أفعال معتلة، كما إذا أردنا أن نصوغ أسماء الفاعلين من القول، وفعلهم طال، وهو أجوف واوي، ومن البيع، وفعله باع، وهو أجوف يائي، ومن الخوف، وفعله خاف، وهو أجوف واوي أيضا.

قال: فعل ثلاثي متعد على وزن "فعل" باع فعل ثلاثي متعد على وزن فعل، وهذا مما يكثر صوغ اسم الفاعل منه، خاف فعل ثلاثي متعد على وزن فَعِل، و هناك فرق بين "قال" و"خاف".

ونحن نعرف عين الماضي من عين المضارع، فقال مضارعه يقول، ويقول أصله يقْول بسكون القاف وضم الواو، ثم حدث في المضارع إعلال بالنقل، نقلت حركة الواو إلى القاف، والحرف الساكن الصحيح قبلها، ثم يقول: صارت الواو ساكنة بعد نقل حركتها، وإذا أردنا أن نزن يقول نزنه باعتبار الأصل، قبل حدوث، هذا الإعلال، فنقول: إن الفعل يقول على وزن يفعل، والفعل الذي على وزن يفعل، وهو متعد ففعله الماضي على وزن "فعل"؛ ولذلك قلنا: إن قال فعل ثلاثي متعد على وزن "فعل" وأصله "قول" تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا؛ قال يقول من باب فعل يفعل، أما خاف يخاف، فهو من باب فعِل يفعل، العرب جعلوا عين الماضي تخالف عين المضارع؛ لأن هذا البناء له معنى، وذاك بناء آخر له معنى آخر، فدلوا على هذا التغاير بالمخالفة بين العينين؛ ولذلك الصرفيون قالوا: إنه إذا كان الفعل الماضي على وزن "فعل" يأتي مضارعه على وزن "يفعل" ويخاف عرفنا أن يخاف على وزن "يفعل"؛ لأننا وجدنا أن فاء الكلمة متحركة بالفتح، وحرف الخاء يخاف، الفتحة هذه أصلا كانت حركة العين، والأصل في يخاف "يخوف" حدث فيه إعلال بالنقل الخاء حرف صحيح، وهو ساكن، الواو حرف علة وهو متحرك، تنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها، فتنقل حركة الواو وهي الفتحة إلى الخاء، "يَخَا".

ثم يقال: إنّ الواو وإن تحركت في الأصل، وانفتح ما قبلها الآن، وإذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها تقلب ألفًا، فصار الفعل يخاف، حدث في الفعل يخاف تغييران أي: إعلالان؛ لأن الإعلال هو التغيير الذي يحدث في حرف العلة أي: التغيير يحدث في حرف العلة يسميه الصرفيون إعلالا.

فالفعل يخاف حدث فيه إعلالان، إعلال بالنقل، حيث نقلت حركة الواو يخوف إلى الخاء قبلها، ثم إعلال بالقلب، حيث قلبت الواو ألفا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد نقل حركتها إلى الخاء.

إذن الفعل يخاف على وزن يفعل، وهذا على أن "خاف" وزنه "فعل" يعني: أصله "خوِف" تحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وخاف يخوف من باب فعل يفعل.

والخلاصة: أن فعل خاف ثلاثي متعد على وزن فعل، والأفعال الثلاثة قال وباع وخاف، أفعال معتلة العين، كيف نأتي بأسماء الفاعلين منها، وهي أفعال ثلاثية، ونحن قلنا: إن وزن فاعل في اسم الفاعل من الثلاثي قياس مطرد.

فنقول: إن الأصل قاول على وزن فاعل، وبايع على وزن فاعل، وخاوف، ثم نجد أن العرب قد أحدثوا في أسماء الفاعلين هذه تغييرات.

فقالوا: وهي القاعدة التي استنبطها الصرفيون في ضوء المسموع عن العرب: إن الواو أو الياء إذا وقعت أي منهما عينا لاسم فاعل فعل؛ أعلت فيه، وجب إبدالها في اسم الفاعل همزة؛ ولهذا تتحول قاول إلى قائل، وبائع نحولها إلى بائع، وخاوف نحولها إلى خائف، فأسماء الفاعلين من هذه الأفعال، قائل، وخائف، وبائع.

كيفية صوغ اسم الفاعل من الأفعال الثلاثية المجردة الناقصة:

والمجردة الناقصة، أي: المعتلة الآخر، مثل الأفعال: دعا، غزا، هدا، قضى، كيف نصوغ أسماء الفاعلين من هذه الأفعال، وهي أفعال معتلة الحرف الآخر ويسمى هذا الإعلال في الأفعال بالأفعال الناقصة.

يقولون: إن اسم الفاعل من دعا داع، ومن غزا ومن غاز، ومن هدى هاد، ومن قضى قاض.

الأصل في أسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد أن تكون على وزن فاعل: داعٍ، قالوا: إن الأصل داعو؛ لأن حرف العلة أصله واو، إذ الفعل نأخذه من الدعوة دعا يدعو دعوة، وغزا يقال عنه أيضًا كدعا ناقص واوي لأنه من الغزو غزا يغزو غزوًا.

فالأصل في داع، وغاز، داعو وغازو، تطرفت الواو إثر كسرة، والواو إذا تطرفت إثر كسرة يجب إبدالها ياء، فاسم الفاعل صورته في هذه الحالة داعي غازي، في حالة الرفع، وداعي وغازي في حالة الجر داعي تلحظ أن اسم الفاعل هنا ينتهي بنون ساكنة، وهي نون التنوين، وقبلها لام اسم الفاعل، وهي الياء حرف الياء، وعليها ضمة، وداعي في حالة الجر الياء مكسورة، تستثقل الضمة على الياء في حالة الرفع، والكسرة عليها في حالة الجر، وفي هذه الحالة تحذف الضمة، كما تحذف الكسرة، فتصير الياء في داعي بعد حذف حركتها ساكنة، وداعي أيضًا تصير الياء بعد حذف حركتها الساكنة.

تلتقي الياء بسكونها مع نون التنوين بسكون، فيلتقي ساكنان فلا بد من التخلص من أحدهما، فنتخلص من الساكن الأول، وهو الياء؛ فتصير الكلمة داعٍ وغازٍ في حالتي الرفع والجر.

الحالة الوحيدة التي تبقى الياء هي حالة النصب؛ لأن الفتحة تظهر على الياء لخفتها تقول: رأيت داعيًا وغازيًا.

ونفعل ما فعلنا أيضًا في اسم الفاعل من "هدى" نقول: هادٍ في حالتي الرفع والجر، وهاديًا في حالة النصب، وفي قضى: قاضٍ في حالتي الرفع والجر، وقاضيًا في حالة النصب.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٧] وقال سبحانه: ﴿ يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: ٣١].

الفتحة تظهر على الياء؛ لخفتها

وقال ﷻ: ﴿ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٦].

كيفية صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي:

إن اسم الفاعل من غير الثلاثي، كما أن له صورة واحدة من الثلاثي، وهو اسم فاعل، سنجد أيضًا أنه من غير الثلاثي له صورة واحدة، وهو أن نأتيَ بالمضارع، ثم نبدل حرف المضارعة ميمًا مضمومة، مع كسر ما قبل الآخر؛ تحقيقًا أو تقديرًا، قال ابن مالك -رحمه الله-:

وَزِنَةُ المُضَارِعِ اسمُ فَاعِلِ ❖ مِن غَيرِ ذِي الثَّلَاثِ كالمُوَاصِلِ
مَع كسرِ مَتلُوِّ الأخِيرِ مُطلَقاً ❖ وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَد سَبَقَا

عرفنا أن صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي، يكون بإتيان مضارع الفعل مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، وحينما يكون مع كسر متلو الأخير مطلقًا، يعني: مع كسر الحرف الذي يتلوه أي: يقع بعده الحرف الأخير.

وأراد بالإطلاق في قوله: "مطلقًا" أي: سواء أكان ما قبل الحرف الأخير في المضارع مكسورًا، أم كان مفتوحًا، فتقول: واصل يواصل فهو مواصل، هذا هو اسم الفاعل، ودحرج يدحرج فهو مدحرج، وانطلق ينطلق فهو منطلق، لاحظ أن ما قبل الآخر في مضارع الأفعال السابقة يواصل، يدحرج، ينطلق، كان مكسورًا.

وتقول: تدحرج يتدحرج، فهو متدحرج، وتعلم يتعلم، فهو متعلم والمضارع "يتدحرج" و"يتعلم" ما قبل آخرهما مفتوح، فكسر أيضًا في اسم الفاعل، وأنت تلاحظ أن كسر ما قبل الآخر في أسماء الفاعلين مواصل ومدحرج ومنطلق، ومتدحرج ومتعلم، تجد أن كسر ما قبل الآخر ظاهر في اللفظ.

اسم الفاعل من غير الثلاثي، وما ورد مخالفًا للقياس:

حين نريد أن نأتي بأسماء الفاعلين طبقًا للقاعدة التي ذكرها الصرفيون، وهي أفعال غير ثلاثية، فلا نجد قبل الآخر كسرة تظهر، في أسماء الفاعلين، فمثلًا إذا كان الفعل غير ثلاثي الذي نريد أن نصوغ من مصدره اسم فاعل، على وزن "افتعل" أو على وزن "انفعل" الأجوفين نحو "اختار" و"انقاد".

اختار أجوف يائي، وأصله اختيَر؛ لأنه من خار يخير، مثل باع يبيع، انقاد وزنه "انفعل" وأصله انقود، فهو أجوف واوي، من قاد يقود، مثل قال يقول.

وكذلك لو أردنا أن نصوغ اسم الفاعل من فعل على وزن "افتعل" أو "انفعل" أي: على أحد الوزنين السابقين، لكن في هذه المرة نجد أن هذين الفعلين اللذين على وزن "انفعل" و"افتعل" من المضعفين، مثل اشتد "اشتد" وزنه "افتعل" عينه، ولامه من جنس واحد، انحل وزنه "انفعل" أيضًا عينه، ولامه من جنس واحد، أو إذا كان الفعل غير الثلاثي الذي نريد أن نصوغ من مصدره اسم فاعل مضعفا، على وزن فاعل مثل حاد، وأصله حادد في آخره حرفان متماثلان متحركان.

فمن أجل التخفيف أدغم الأول في الثاني، والإدغام يقتضي أن يكون الأول ساكنًا، والثاني متحركًا، أو كان الفعل على وزن "تفاعل" وهو مضعف أيضًا،

مثل تحاب، وتحاب أيضًا أصله تحابب وزنه "تفاعل" حدث فيه الإدغام الذي حدث في الفعل حاد.

أو كان الفعل على وزن "افعل" وهو مضعف أيضا، مثل احمر أو على وزن "افعال" مثل "احمار" فهذه الأفعال جميعها، إذا أردنا أن نصوغ أسماء الفاعلين من مصادرها، وجدنا أن حركة ما قبل الآخر فيها قد أزالها الإعلال فيها بالقلب أو بالإدغام، فلا تظهر لها حركة قبل الآخر.

فاسم الفاعل من نحو اختار وانقاد، مختار ومنقاد، أصل مختار وهو اسم فاعل "مختير" "مختير" تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فوجب قلبها ألفًا.

فالصورة الأخيرة لاسم الفاعل مختار ومنقاد، وهو اسم فاعل أصله منقود، حدث فيه الإعلال نفسه، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فالصورة الأخيرة لاسم الفاعل منه منقاد، قبل الآخر ألف في مختار ومنقاد، والألف لا تقبل الحركة، وأسماء الفاعلين من الأفعال المضاعفة السابقة اشتد، فهو مشتد، أصله مشتدد الإدغام سكن الدال، وهي الحرف الأول، وأدغم في الثاني، فلم تظهر قبل الأخير حركة، وانحل فهو منحل كذلك، وحاد فهو محاد، وتحاب اسم الفاعل منه متحاب، واحمر محمر، واحمار محمار.

كل أسماء الفاعلين هذه لا يظهر لها حركة في الحرف قبل الآخر، وحينما نتناول أسماء المفعولين بعد ذلك، سنعرف أن صورة اسم المفعول هي هذه الصورة نفسها، وبذلك حينما يرد اللفظ مختار على السمع يرد الاحتمالان اسم فاعل، أو اسم مفعول، ومنقاد كذلك ومشتد ومنحل ومحاد ومتحاب ومحمر ومحمار، كل هذه تحتمل أن تكون من قبيل أسماء الفاعلين، وأن تكون من قبيل أسماء المفعولين؛ ذلك لأن حركة ما قبل الآخر فيها غير ظاهرة، أزالها الإعلال بالقلب أو بالإدغام.

نعرف أن هذه الكلمة من قبيل اسم الفاعل، أو أنها من قبيل اسم المفعول حسب السياق، فسياق الكلام ومعناه هو الذي سيدل على أن هذه الكلمة، من هذا القبيل أو من ذاك القبيل، فمثلًا حينما تقول: أنا مختار هذا الكتاب، يظهر بوضوح أنك فاعل الاختيار، فمختار إذن في هذه الجملة اسم فاعل، وأصله "مختير" ووزنه "مفتعل" إلا أن كثرة ما قبل الآخر مقدرة.

وحينما تقول: هذا الكتاب مختار لي، فمن الواضح أنك قد وقع عليك الاختيار، فمختار في هذه العبارة اسم مفعول، ووزنه كما ستعرف مفتعل بفتح ما قبل الآخر، إلا أن الحركة أيضًا مقدرة، إذا حينما نصوغ اسم الفاعل، من غير الثلاثي، بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.

نقول: إن هذا الكسر في بعض أسماء الفاعلين، قد يكون ظاهرًا في اللفظ، وقد يكون مقدرًا، وفي حالة كونه مقدرًا، يظهر المعنى بدلالة السياق.

ونتناول الآن بعض ما سمع من العرب مخالفًا للصوغ الذي استنبطوه من الكثير الوارد عن العرب؛ ولذلك حكموا على هذا المخالف لهذه الأقيسة التي ذكرناها، بشذوذ.

من أمثلة هذا الشاذ قولهم: حب فهو محب، لاحظ أن الفعل "حب" فعل ثلاثي، وقياس اسم الفاعل من الفعل الثلاثي، القياس المطرد أن يكون على وزن "فاعل".

هنا قالوا: حب فهو محب، ومحب هذا قياس اسم الفاعل من غير الثلاثي، وكأنهم استغنوا بـ"مفعل" عن "فاعل" فحكم الصرفيون على هذا التعبير بالشذوذ، وقالوا أيضًا: أيفع الغلام، ومعناه: ارتفع وشب، أيفع الغلام فهو يافع، لاحظ أن الفعل هنا عكس العبارة السابقة التي حكم عليها بالشذوذ "أيفع"

الفعل هنا رباعي، أي: غير ثلاثي، ومع ذلك أتوا باسم الفاعل منه على صيغة الثلاثي، وقالوا: يافع.

كما قالوا: أورق الشجر، وأورق فعل غير ثلاثي، فهو وارق، أيضًا جاءوا باسم الفاعل من غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل من الثلاثي، وأورس المكان بالسين، وأورس المكان أنبت الورس، والورس نبات بقلي، أورس فعل غير ثلاثي، فهو وارس، أيضًا جاءوا باسم الفاعل من غير الثلاثي على صيغة اسم الفاعل من الثلاثي.

ومن ذلك أيضًا قولهم: ألقحت الريح السحاب، ألقحت لاحظ أن الفعل غير ثلاثي، ألقحت الريح السحاب فهي لاقح، قال الله ﷻ: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢] فـ"لواقح" هي مخالفة للقياس، لكنها وردت في القرآن الكريم؛ ولذلك فإن لواقح شاذة من حيث القياس لكن لورودها في القرآن الكريم هي فصيحة استعمالًا.

ومن أمثلة الشاذ أيضًا مجيء اسم الفاعل من فعل على غير فاعل، نحو شاب، فهو أشيب، والقياس شائب، ولم يقولوه، ومات فهو ميت، أيضًا لم يأتوا به على صيغة فاعل، وطاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ.

ومن الشاذ كذلك قولهم: أسهب الخطيب أي: أكثر الكلام، فهو مسهب، أتوا به على صيغة اسم المفعول، وأحصنت المرأة فرجها أي: عفت، وأحصنها زوجها فهي محصنة، وأحصن الرجل فهو محصن أي: تزوج، بصيغة اسم المفعول.

وقد جاء "أسهب" فهو مسهب وأحصنت فهي محصنة وأحصن فهو محصن ومعنى هذا أنهم استعملوه مرة على القياس، ومرة على غير القياس.

ومن الشاذ كذلك كسرهم الميم في غير ثلاثي، بدلًا من الضم كقولهم: معِين من أعان، ومغِير من أغار، ومبِين من أبان، لكسر الميم فيهن إتباعا لحركة ما بعدها، كما قالوا: منتِين بكسر الميم إتباعًا للتاء.

صيغ المبالغة

ونتناول نوع من المشتقات، إلا أن الصرفيين لم يعدوا هذا النوع نوعًا مستقلًّا، فلم يعدوه من السبعة؛ لأن هذا النوع انبثق من أسماء الفاعلين.

وهذا النوع اسمه في الصرف العربي "صيغ المبالغة" قالوا: تحول صيغة فاعل، وهي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، إلى صيغة أخرى، تفيد الدلالة على الكثرة والمبالغة في معنى الفعل الثلاثي الأصلي، ذلك أن صيغة فاعل لا تدل بذاتها على قلة، أو كثرة، فإذا أريد الدلالة على كثرة الحدث، كمًّا أو كيفًا، دلالة صريحة، حولت صيغة فاعل إلى صيغة من خمس صيغ، اصطلح الصرفيون على تسميتها بصيغ المبالغة، أو بأمثلة المبالغة.

وهذه الصيغ هي:

الصيغة الأولى: فَعَّال: بفتح الفاء وتشديد العين، مثل غفار، علام، تواب، أواب، قوال، فعال، أكال، شراب.

الصيغة الثانية: مِفْعَال: بكسر الميم كقولهم: هذا الرجل مخواف أي: كثير الخوف، وملحاح للملحف في السؤال، "وإنه لمنحار بوائكها" منحار مبالغة في ناحر، والبوائك جمع بائكة، وهي السمينة الحسناء من النوق، يصفون الرجل بكثرة الكرم فيقولون: "إنه لمنحار بوائكها".

الصيغة الثالثة: فَعُول: بفتح الفاء، كضروب، وغفور، وشكور، وصبور، قال أبو طالب عم النبي ﷺ: في رثاء أمية بن المغيرة المخزومي:

ضَروبٌ بنِصلِ السَيفِ سوق سِمانِها ❖ إِذا عَدِموا زاداً فَإِنَّكَ عاقِرُ

الصيغة الرابعة: فعيل: بفتح الفاء وكسر العين، وبعدها ياء مثل ضريب، وعليم، وبصير، وسميع، وقدير، ورحيم، وقال الشاعر:

فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا ❖ وأخرى منهما تشبه البدر

فشبيهة مبالغة في مشبهة.

الصيغة الخامسة: فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء بعدها، كضرب في المبالغة من ضارب، ومزق في المبالغة من مازق، وحذر في قول الشاعر:

حذر أمورًا لا تضير وآمن ❖ ما ليس منجيه من الأقدار

وهذه الصيغ الخمس قياسية من مصادر الفعل الثلاثي، المتصرف المتعدي، ما عدا الصيغة الأولى، وهي صيغة فَعّال فإنها تصاغ من المتعدي واللازم معًا.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١٢] ﴿حَلَّافٍ﴾ ﴿هَمَّازٍ﴾ ﴿مَّشَّآءٍ﴾ فعلاهما حلف ومشى وهما لازمان وكأن هذه الصيغة، وحدها هي التي تصاغ من الثلاثي المتصرف المتعدي واللازم معًا.

ورأى ابن مالك أن الصيغ الثلاث الأول، تأتي للمبالغة بكثرة، وهي فعال ومفعال وفعول، أما الصيغتان الأخيرتان، وهما فعيل وفعل، فيقل مجيئهما للمبالغة؛ ولذلك قال:

فَعَّالٌ أو مِفعالٌ أو فَعولُ ❖ فِي كَثْرَةٍ عَن فَاعِلٍ بَدِيلُ

فَيَستَحِقُّ مَا لَهُ مِن عَمَلِ ❖ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفِعِلِ

والآن نتناول ذكر بعض الصيغ السماعية، التي جاءت على غير صيغة من الصيغ الخمس السابقة، هي قليلة في الاستعمال، في الدلالة على المبالغة، وهي عند

أكثر القدماء مقصورة على السماع، تشهد هذه الصيغة صيغة "فعيل" "فعيل" بكسر الفاء، والعين المشددة وبعدها ياء.

وذلك كسكير لكثير السكر، وخمير لكثير شرب الخمر، وسكيت، وضليل وغيرها، ونظرا إلى كثرة ما سمع على هذه الصيغة، دالا على المبالغة جعل المجمع اللغوي القاهري، قياسية هذه الصيغة من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي واللازم، وألحقها بالصيغ الخمس السابقة.

ومن الصيغ المسموعة كذلك صيغة "فعال" "فُعَّال" بضم الفاء والعين المفتوحة المشددة، وبعدها ألف، أمثلتها وضاء، كبار قال تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا﴾ [نوح: ٢٢].

ومنها فُعَال كالسابقة لكن من غير تشديد العين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص: ٥] أي: شديد عجب، ومنها "فعلة" أمثلتها ضُحَكَة ﴿هُمَزَةٖ﴾ ﴿لُّمَزَةٍ﴾ قال تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

ومن المسموع أيضًا علامة ونسابة، وراوية، ومعطير، وقد جاءت بعض أمثلة المبالغة من غير ثلاثي على سبيل الشذوذ، مثل قولهم: معطاء ومعوان، على الرغم من أن معطاء على وزن "مفعال" وهي صيغة من الصيغ الخمس القياسية، إلا أن الفعل أعطى وأعان، فالفعلان غير ثلاثيين، وإنما هما رباعيان؛ ولذلك حكم الصرفيون على معطاء ومعوان بالشذوذ.

ومن المسموع أيضًا "دراك" على وزن فعال، وهي أيضًا صيغة من الصيغ الخمس القياسية، إلا أن الفعل أدرك غير ثلاثي، ومن ثم حكم على "دراك" بالشذوذ، ومثل "نذير" من أنذر، معناه: على "فعيل" و"فعيل" صيغة من الصيغ الخمس القياسية إلا أن الفعل أنذر غير ثلاثي، ومن ثم حكم الصرفيون على نذير بالشذوذ، لكن ما جاء منها في القرآن يكون شاذا من حيث القياس، لكنه فصيح من حيث الاستعمال ما دام قد ورد في كتاب الله ﷻ.

(المشتقات من الأسماء: اسم المفعول والصفة المشبهة)

عناصر الدرس

اسم المفعول

تعريف اسم المفعول: هو الاسم المصوغ من مصدر الفعل المبني للمجهول التام، المتصرف للدلالة على من وقع عليه الفعل، فكلمتي محفوظ، ومصروع في قولهم العادل محفوظ برعاية ربه، والباغي مصروع بجناية بغيه.

صوغ اسم المفعول: يصاغ اسم المفعول من مصدر الثلاثي، وغير الثلاثي، فيصاغ من الثلاثي المجرد التام المتصرف على وزن مفعول من المتعدي، نحو مضروب، ومكتوب، ومقصود، ومعلوم، ومفهوم، ومحمود، كما قال الشاعر:

لَعَلَّ عَتبَكَ مَحمودٌ عَواقِبُهُ ❖ فَرُبَّما صَحَّتِ الأَجسامُ بِالعِلَلِ

كما يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي المجرد اللازم كذلك، بشرط أن يصحبه ما يصلح للنيابة عن الفاعل، وهو الجار والمجرور في نحو قولهم مدخول عليه، وممرور به.

أما إذا كان الفعل لازمًا، ولم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه ووزن مفعول هي صيغة اسم المفعول لجميع ما يصاغ عليه من مصادر فعل الثلاثي، سواء أكانت أفعال هذه المصادر صحيحة، أم كانت معتلة، غير أن أسماء المفعولين المصوغة من مصادر الأفعال الثلاثية المعتلة، يحدث فيها بعض التغيير على النحو الذي سيأتي بيانه.

أولًا: كيف نصوغ اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي الأجوف؟:

إن اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي مثل "قال"، ونحن نأتي بالفعل المبني للمعلوم من باب التيسير والتسهيل، وإلا فالأمر كما قلنا بالنسبة للمفعول إنما يأتي من مصدر الفعل المبني للمجهول.

أما اسم المفعول للفعل الأجوف الواوي "قال" ؛ فنجد أن العرب قالوا : مقول ، ومن الأجوف اليائي باع فهو مبيع ، نبدأ في بيان ذلك بالتفصيل.

وأما عن صوغ اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي "مقول" : ذكرنا أن اسم المفعول يأتي من الثلاثي بصفة عامة ، على وزن مفعول أصل مقول في ضوء هذه القاعدة مقوول وزنه مفعول ، كما هي قاعدة اسم المفعول من الثلاثي غير أنهم وجدوا هذه الصورة مختلة "مقوول" لاحظ أن فاء الاسم هو حرف القاف "مق" "مف" هو حرف صحيح ساكن في حين أن العين "مقو" الواو الأولى محركة بالضم ؛ لأنها عين كلمة على مفعول ، فحرف العلة متحرك في حين أن قبله حرفًا ساكنًا صحيحًا.

هنا يجب إجراء نوع من الإعلال يسمى الإعلال بالنقل ، فهذا موضع من مواضعه ، فمن مواضع الإعلال بالنقل اسم المفعول من الثلاثي المعل العين ، قالوا : إذا وقعت الواو أو الياء عينا في صيغة مفعول من الفعل المعل العين ، وعلة العين بنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها.

إذًا "مقوول" تنقل حركة الواو ، وهي الضمة إلى الساكن قبلها ، وهو القاف فتصير القاف مضمومة ، والواو الأولى ساكنة ، وكان بعدها الواو الثانية ، وهي واو مفعول الزائدة ساكنة أيضًا ، التقى ساكنان بعد نقل حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها.

الساكن الأول هو عين الكلمة الواو الأولى ، الساكن الثاني هو واو مفعول الزائدة ، لا سبيل إلى التخلص من التقاء الساكنين إلا بحذف أحد الساكنين ، وهنا اختلف العلماء في أيهما يحذف ، هل نحذف الساكن الأول ، وهو العين الواو الأولى ، أم نحذف الساكن الثاني وهو الواو الزائدة واو مفعول؟ :

رأى سيبويه أن المحذوف هو الواو الثانية أي: واو مفعول الزائدة، أما الأخفش فيرى أن المحذوف هو الساكن الأول أي: الواو الأولى وهي عين المفعول، ولكل حجته، وسنذكر حجة كل من العلمين، بعد أن نقف على رأي كل منهما في صوغ اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي، لكن قبل أن نتناول اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي نقول: إن الصورة الظاهرية لاسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي، عند سيبويه وعند الأخفش ستكون واحدة في النهاية، وهي مقول سواء قلنا: إن المحذوف هو الواو الأولى، كما هو رأي الأخفش، أم قلنا: إن المحذوف هو الواو الثانية، كما هو قول سيبويه، ومع كون الصورة ستكون واحدة إلا أن الوزن سيكون مختلفاً على كل رأي من الرأيين.

فعلى رأي الأخفش الذي رأى أن المحذوف هو الواو الأولى، وهو عين الكلمة، إذا حذف شيء من الموزون، ينبغي أن يحذف ما يقابله في الميزان، وما دام الأخفش ارتضى أن يكون المحذوف هو العين في كلمة مقول، إذا نقول إن اسم المفعول مقوول على رأي الأخفش مفول بحذف العين.

أما على رأي سيبويه فوزنه "مفعل"؛ إذ المحذوف على رأيه واو مفعول الزائدة، وقد حدث في القسم إعلالان هما: إعلال بالنقل، وإعلال بالحذف.

والكلمة التي يحدث فيها هذان الإعلالان، توزن بحسب الصورة التي هي عليها.

صوغ اسم المفعول من مصدر الثلاثي الأجوف اليائي:

اسم المفعول من باع: قال العرب فيه: مبيع فإذا أردنا أن نتعرف على أصل مبيع، عرفنا أن الأصل مبيوع، وزنه "مفعول" كما هي قاعدة اسم المفعول من الثلاثي المجرد.

وإذا تأملنا كلمة "مبيوع" فسنجد أنه يجب إحداث ما يعرف بالإعلال بالنقل، فالياء هو حرف علة، وهي عين الكلمة محركة بالضم، وقبلها الباء، وهي حرف صحيح ساكن.

إذن ننقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير الباء مضمومة وبعدها الياء ساكنة، بعد نقل حركتها إلى الباء، والواو أيضًا بعد الياء ساكنة التقى ساكنان.

فالساكن الأول: الياء وهو عين الكلمة، والساكن الثاني: واو مفعول الزائدة، وقد عرفنا أن سيبويه يحذف الساكن الثاني، وهو واو مفعوله الزائدة، كما حدث في مقول، مع أن القياس إذا اجتمع ساكنان. أولهما مد، أن يحذف الساكن الأول، كما حدث في نحو "قل" وهو أمر من "قال" وأصل "قول" التقت الواو الساكنة مع اللام بعدها الساكنة، وبع والأصل بيع الياء ساكنة مع الياء بعدها ساكنة، حذفت الواو في قُول وتحولت إلى قل، والياء من بيع وتحولت إلى بع.

هذا هو القياس إلا أن سيبويه قال بهذا القياس هنا؛ لحكمة ارتآها لما رأى الياء في اسم المفعول من الأجوف اليائي ثابتة بعد الإعلال في قولهم "مبيع" أدرك أنهم حذفوا واو مفعول، ثم طرد ذلك الحكم في الأجوف الواوي كما قدمنا، وبعد حذفه واو مبيوع، يصير الاسم هكذا: مَبُيع، ثم تكسر ضمة الباء؛ لتسلم الياء، فينتهي الأمر إلى: مبيع وهو المسموع عن العرب ووزنه "مفعل".

نتناول صوغ اسم المفعول نفسه على مذهب الأخفش، الذي يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي، كما هو قياس التقاء الساكنين، كما أوضحنا الساكن الأول هنا هو الياء، وهي عين اسم المفعول التي نقل ضمتها إلى فاء اسم المفعول، فيصير اسم المفعول إلى "مبوع" ثم تقلب الضمة كسرة، فتنقلب الواو

ياء؛ للفرق بين الواوي واليائي، فينتهي إلى مبيع، وهو المسموع عن العرب، ووزنه مفيل، مبيع عند الأخفش مفيل؛ لأنه يرى أن المحذوف هو العين.

فالصورة الظاهرية في النهاية لاسم المفعول واحدة عند سيبويه والأخفش، فاسم المفعول عندهما من نحو قال مقول، ومن نحو باع مبيع، مع الاختلاف في الوزن كما ذكرنا.

وحجة سيبويه في حذف واو مفعول:

أولًا: هذه الواو زائدة واو مفعول، والزائد أولى بالحذف من الأصلي.

ثانيًا: هذه الواو قريبة من الطرف، والأطراف، وما قرب منها محل تغيير.

ثالثًا: في حذف هذه الواو، وإبقاء العين، فرق بين الواوي واليائي.

وحجة الأخفش في حذفه عين مفعول:

أولًا: قياس التقاء الساكنين، كما حدث في نحو قل وبع، إذا التقى ساكنان أولهما مد، فالمد هو الذي يحذف، لكن يمكن أن يرد عليه بأن الساكن الأول في نحو: قل وبع، إنما حذف؛ لأن ثاني الساكنين حرف صحيح، اللام في قل، والعين في بع، وليس ما نحن فيه كذلك.

ثانيًا: أن واو المفعول مع أنها زائدة جيء بها للدلالة على المفعولية، وفي حذفها إخلال بهذه الدلالة، ويمكن الرد عليه أيضًا بأنه يمكن الاكتفاء بالدلالة على المفعولية بالميم الزائدة، كما يكتفى بها في غير الثلاثي كـ"مدحرج".

ثم أين هي الواو في "مبيع" ونحوه، ومع ذلك قال ابن جني في (المنصف شرح التصريف) للمازني: وكلا القولين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس أي: أدخل في القياس.

لغة تميم في اسم المفعول من الأجوف اليائي :

إن ما ذكرناه من إعلال اسم المفعول من الثلاثي الأجوف الواوي ، واليائي بالنقل ، والحذف إنما هو لغة عامة العرب ، بيد أنه كثر في لغة تميم ، إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائي ، فيأتون به على النحو الذي يستعمله عامة العرب في صحيح العين.

فيقولون : مبيوع ومخيوط ومديون ومعيوب ، قال العباس بن مرداس في كليب بن عيينة :

قَد كانَ قَومُكَ يَحسَبونَكَ سَيِّداً ❖ وَإِخالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعيُونُ

أي : مصاب بالعين ، وروي "وإخال أنك سيد مغيون" بالغين أي : مغطى على عقله ، وقال علقمة بن عبدة :

حَتّى تَذَكَّرَ بيضاتٍ وَهَيَّجَهُ ❖ يَومُ الرذاذ عَلَيهِ الريحُ مَغيومُ

والرذاذ : هو المطر الخفيف ، والدجن : الباس الغيم السماء ، ومع كثرة نحو مبيوع ومخيوط في اللغة التميمية ، قال سيبويه في كتاب الجزء الرابع الصفحة التاسعة والأربعين بعد الثلاثمائة : ولا نعلمهم أتموا في الواوات ؛ لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة.

ومعنى ما ذكره سيبويه أنهم أي : التميميين استثقلوا الإتمام في اسم المفعول من الأجوف الواوي ، بما فيه من اجتماع شبه ثلاث واوات قبل الطرف أي : اجتماعه واوين وضمة ، فلم يرد الإتمام في الواوي إلا في بعض كلمات شاذة ، مثل قولهم ثوب مصوون أي : مصون ، ومسك مدووف أي : مدوف من دافه في الماء ، وبالماء يدوفه أي : خلطه ومزجه ، وفرس مقوود أي مقود ، وقول مقوول أي مقول.

صوغ اسم المفعول من مصدر الثلاثي المجرَّد المعتل اللام ومن غير الثلاثي:

إذا كان الناقص الثلاثي المجرد يائيَّ اللام وذلك مثل: "رمى"؛ لأنه من "الرمي"، ونحن نصوغ من الماضي المبني للمعلوم لمجرد التيسير والتسهيل، وإلا فالأصل الذي ارتضيناه للاشتقاق هو مذهب البصريين -وهو المصدر- كما أن اسم المفعول إنما يصاغ من مصدر المبني للمجهول لا المبني للمعلوم، لكن من باب التيسير والتسهيل نستخدم في الصياغة الفعل المبني للمعلوم، وبعد هذا البيان نقول: إن العرب قالوا في اسم المفعول من نحو الفعل السابق "مرمي".

ولذلك يقول الصرفيون -من باب التيسير أيضًا-: إن اسم المفعول من الثلاثي الناقص اليائي يأتي على مثال "مرميّ".

إن اسم المفعول من الثلاثي يأتي قياسًا مُطّردًا على وزن "مفعول"، وأصل هذه الكلمة -وهي كلمة "مرمي" أصلها- "مَرْمُويٌ" وزنها: "مفعول" نلحظ أن الأحرف الثلاثة الأصلية "الراء والميم والياء" مذكورة في "مرموي" وهذا الاسم مزيد بالميم في أوله، وواوِ مفعول قبل آخره، "مرموي" وزنه "مفعول"، نلاحظ أنه قد اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، الواو: وهي واو مفعول، والياء: وهي لام الكلمة، اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، السابق منهما -هنا- الواو -واو مفعول- وهذا الحرف السابق ساكن "مرموي" -المد في اللغة العربية سكون- وفي الوقت نفسه هو أصلي الذات، معنى كونه "أصلي الذات" أنه ليس مبدلًا من غيره، كما أنه أصلي السكون؛ لأنه في كلمة على وزن "مفعول" فليس سكونه عارضًا، القاعدة تقول: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، والسابق منهما أصلي الذات، وأصلي السكون، وَجب تخفيف الكلمة بقلب الواو ياءً؛ لتدغم في الياء التي بعدها؛ إذا يجب التخفيف بإبدال واو مفعول ياءً

لتدغم في الياء التي بعدها -وهي لام الكلمة- فيصير اسم المفعول بها "مرمُيٌّ" ونحن نحكي حالة الرفع ثم نلاحظ أن الياء الأخيرة -وهي الياء المشددة التي كانت نتاج الواو المبدلة ياءً مع إدغامها في الياء الأخيرة- قبلها الميم -وهو حرف مضموم- "مرمُيّ"، وحينئذٍ نبدل ضمة الميم كسرة لمناسبة الياء، فينتهي اسم المفعول إلى "مرميّ" وذلك ما نطق به العرب.

وحينما نريد أن نَزِنَ كلمة "مرمي" يجب أن نراعي في الميزان الأصل، لا الصورة التي انتهى إليها هذا الاسم؛ تطبيقًا لقاعدة صرفية تقول هذه القاعدة: إذا حدث في الكلمة إعلال بالقلب مع إدغام زائد في أصلي -كما حدث هنا تمامًا- وجب أن يراعى في الميزان الأصل لا الصورة؛ فوزن "مرمي" "مفعول".

صوغ اسم المفعول من الثلاثي الناقص اليائيّ:

إن الفعل الناقص الواوي -أي: المعتل اللام بالواو- إما أن يكون على وزن "فَعِلَ" بكسر العين "فَعِلَ" وإما أن يكون على وزن "فَعَلَ" بفتح العين:

١. فإن كان على وزن "فَعِلَ" فإما أن تكون عينه واوًا مثل لامه، وإما أن تكون العين غير واو، ومعنى هذا أن الناقص الواوي يأتي على صورة من صور ثلاث، "فَعِلَ" له صورتان، و"فَعَلَ" له صورة واحدة، "فَعِلَ" الناقص الواوي -أي: واوي اللام- وعينه واو، فالواو تأتي عينًا وتأتي لامًا أيضًا في هذا النوع -وهو يسمى باللفيف المقرون- لكنّا ندخله في حيز الناقص؛ لأن لامه حرف علة -كما قلنا.

٢. فإن كان على وزن "فَعِلَ"-: لامه فقط حرف الواو، أما عينه فليست واوًا، نصوغ الآن اسم المفعول من النوع الأول، الفعل على وزن "فَعِلَ"

وهو ناقص واوي -لامه واو- وعينه واو أيضًا ؛ كيف نصوغ منه اسم المفعول؟ مثلًا الفعل "قَوِيَ" "قَوِيَ" على وزن فعل، نلحظ أن العين -حرف الواو- "قَوِيَ" الواو مكسورة، اللام أيضًا أصلها واو ؛ لأن هذا الفعل مأخوذ من القوة تلحظ هنا أن المادَّة الأصلية التي تكوِّن هذا الاسم -القوة- "القاف والواو والواو" ولذلك قالوا: إن أصل "قوي" "قوِوَ" تطرفت الواو إثر كسرة فوجب إبدالها ياءً، فانتهت الصورة إلى "قوي" حينما نريد أن نصوغ منه اسم المفعول هذه الصياغة ستعيده إلى أصله، فكأننا نصوغ اسم المفعول من "قوو" فعينه ولامه واوانِ.

وحينما نصوغ منه اسم المفعول -وهو فعل ثلاثي- نطبق عليه القاعدة العامة التي تقول: إن اسم المفعول يصاغ من الفعل الثلاثي قياسًا مطّردًا على وزن "مفعول" أي: بزيادة الميم أولًا، وبزيادة واو مفعول قبل الآخر -قبل الحرف الأخير- والفعل أصله ينتهي بواوين ؛ فإذا جاءت واو مفعول قبل الحرف الأخير، فكأن اسم المفعول منه ستجتمع فيه ثلاث واوات قبل الطرف، بل ثلاث واوات في الطرف نفسه، نصوغ اسم المفعول الآن فنجده "مَقْوُوٌّ" وزنه "مفعول" بثلاث واوات ؛ الواو الأولى: هي عين الكلمة، والواو الثانية: هي واو مفعول الزائدة، والواو الثالثة: هي لام الكلمة أو لام مفعول.

هي ثلاث واوات في الطرف، ونلاحظ أن الواو الأولى من هذه الواوات عليها ضمة "مقوُوٌّ" ولذلك قالوا: إنه يجب أن تقلب الواو الأخيرة التي هي لام مفعول، يجب أن تقلب ياءً ؛ لماذا؟.

قالوا: إنّ العلة في هذا القلب الواجب كراهة اجتماع ثلاث واوات في الطرف، والأطراف -كما نعلم- محل تغيير ؛ كراهة اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع

الضمة التي على الواو الأولى -وهي عين مفعول- وذلك غاية في الثقل؛ لأنه كأنه قد اجتمع أربع واوات؛ لأن الضمة التي على الواو الأولى هي بعض الواو أيضًا، ولذلك يقول الخليل: الحركات أبعاض الحروف. فكأنه قد اجتمع شبه أربع واوات في الكلمة التي على وزن "مفعول"، فهي تحتاج إلى التخفيف بالضرورة، فنخففها بإبدال الواو الأخيرة ياءً؛ لأن الثِّقَلَ نشأ من هذا الطرف، فيتحول "مقوُوٌّ" إلى "مقووي" هنا تجتمع الواو والياء، الواو التي هي واو مفعول الزائدة -وهي قبل الآخر- والياء التي هي لام مفعول -والتي كان أصلها واوًا، وأُبْدِلَت ياءً للتخفيف- تجتمع الواو والياء، وتسبق الواو بالسكون، والساكن -الذي هو واو مفعول- قبل الآخر أصلي الذات والسكون، فيجب إبدال الواو ياءً ثم إدغام الياء في الياء، فيصير إلى "مقوُيّ" "مقوُيّ".

وإذا قلنا: "مقوُي" فإنهما هو حكاية للرفع، ثم تُبْدَلُ الضمة كسرة لمناسبة الياء المشددة، فينتهي إلى "مقويّ" كما نطق به العرب، وكما تقتضي القاعدة، أيضًا إذا أردنا أن نَزِنَ هذه الكلمةَ "مقوي" نقول إن وزنها "مفعول" نراعي في الميزان الأصل -كما سبق.

صوغ اسم المفعول من الثلاثي الناقص الواويّ الذي على "فَعِلَ" بكسر العين، وعينه ليست واوًا:

وذلك كاسم المفعول من نحو "رَضِي"، نستخدم الفعل المبني للمعلوم في صوغ اسم المفعول من باب التيسير والتسهيل، "رضي" فعل ثلاثي ناقصٌ واوي، ناقصٌ واوي -أي: أن لامه وهو الحرف الأخير في الأصل واو- لأن "رضي" مأخوذ من "الرضوان"، "الرضوان" الفِعْلَان، فالمادة الأساسية المكونة للكلمة -المادة الأصلية- "الراء والضاد والواو" الرضوان، وأصل هذا الفعل "رضو" وزنه

على "فَعِلَ" ولامه في الأصل واو، أُبْدِلَتِ الواو ياءً؛ لتطرفها إثر كسرة -كما حدث في قوي- فقيل: "رضي"، لو أردنا أن نأتي من هذا الفعل باسم المفعول على الأصل، نقول "مرضوٌّ" ووزنه "مفعول" بمقتضى القاعدة المطردة في قياس اسم المفعول من الثلاثي على وزن "مفعول"، فأصل "مرضوٌّ" بواوين؛ أولهما -وهو الحرف قبل الأخير- واو مفعول، والثاني منهما: الواو الأخيرة التي هي لام مفعول. أُعِلَّتِ الواو الأخيرة بقلبها ياءً -كما قُلِبَت ياءً في الفعل- "رَضِيَ" الياء في الفعل أصله واو، فقد أبدلت هذه الواو ياءً في الفعل، فأبدلت في اسم المفعول أيضًا ياء، قالوا: لما أُعِلَّت لام الفعل أعلت لام اسم المفعول؛ حملًا له على الفعل من ناحية، واجتماع واوينِ مع الضمة في الطرف من ناحية أخرى، فإذا أبدلنا الواو الأخيرة -التي هي لام مفعول إذا أبدلناها- ياءً فاسم المفعول سيكون في النهاية بعد هذا الإبدال، ونحن نحكي أيضًا حالة الرفع فنقول: "مَرْضُويٌ" هنا اجتمعت الواو والياء -واو مفعول الزائدة قبل الآخر، والياء وهي لام مفعول التي كان أصلها واوًا وأُبدلت ياءً للتخفيف "مَرضويٌ"- اجتمعت الواو والياء وسبقت الواو بالسكون، والساكن أصلي الذات وأصلي السكون، فأبدلت الواو ياءً بمقتضى القاعدة، وأدغمت الياء في الياء، فقيل: "مرضُيٌّ"، "مرضُيٌّ" ياء مشددة في الآخر مسبوقة بحرف مضموم، ثم تبدل الضمة قبل الياء المشددة كسرة؛ لمناسبة الياء، فيقال: "مرضِيٌّ" وهذه هي الصورة الأخيرة التي استعملها العرب ونطقوها، ووزن هذه الصورة "مرضِي" أيضًا "مفعول"؛ مراعاة للأصل، وفي هذه الصورة أعلت الواو الواقعة لامًا في اسم المفعول بقلبها ياءً -كالصورة الأولى- وهذا ما رآه أكثر الصرفيين، فأكثر الصرفيين يوجبون الإعلال بقلب لام اسم المفعول ياءً إذا كانت واوًا؛ سواء أكانت العين واوًا أيضًا أم لم تكن واوًا، فالحكم عندهم بوجوب هذا الإعلال شامل للصورتين؛ الأولى، والثانية.

قال تعالى -في شاهد قرآني للصورة الثانية- : ﴿ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴾ [الفجر: ٢٨] ﴿ مَّرۡضِيَّةٗ ﴾ -كما قلنا- أصلها "مرضوة" ثم حدث فيها الإعلال: ﴿ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴾ بعض الصرفيين يجيز التصحيح في هذه الصورة بمرجوحية وقلّة، يرى أن الإعلال في هذه الصورة راجح لا واجب -كما يقول أكثر الصرفيين- والتصحيح بإبقاء الواو الأخيرة -التي هي لام مفعول، أي: تصحيحها وعدم إعلالها، بمعنى عدم تغييرها يرى- هذا -أيضًا- جائز على قلة ومرجوحية، فتبقى اللام الأخيرة واوًا، وتدغم في واو مفعول، فيقال: "مرضوٌّ" والذي نراه وجوب الإعلال في هذه الصورة أيضًا كالصورة الأولى؛ اقتناعًا منَّا بما رآه أكثر الصرفيين، واحترامًا منا للمسموع الموثَّق عن العرب.

ثم نتناول الصورة الثالثة، وهي صوغ اسم المفعول من الثلاثي الناقص الواوي الذي على وزن "فَعَلَ" مثل: "عدا، دعا، غزا" فهذه الأفعال على وزن "فَعَلَ" وهي واوية اللام.

"عدا من العدو" "دعا من الدعوة" "غزا من الغزو" فهي أفعال ثلاثية ناقصة واويَّة، فإذا أردنا أن نأتي باسم المفعول من الفعل "عدا" مثلًا وجئنا به على الأصل قلنا: "معدوو" ووزنه "مفعول" وأكثر الصرفيين يرون وجوب التصحيح في هذه الصورة -أي: وجوب تصحيح الواو الواقعة لامًا لاسمٍ على "مفعول" ولا يُجَوِّزُون إعلالها بقلبها ياءً كالصورتين السابقتين، فيقال في اسم المفعول: "معدوٌّ" "مدعوٌّ" "مغزوٌّ" ويرون أن الإعلال في قول عبد يغوث الحارثي الجاهلي:

وَقَد عَلِمَت عَرسي مُلَيكَةُ أَنَّني ❖ أَنا اللَيثُ مَعدِيًّا عَلَيَّ وَعادِيِا

العرس: هي الزوجة، أكثر الصرفيين يرون أن قوله: معديًّا -بالإعلال يرونه- شاذًّا، ويقولون: إن القياس معدوًّا. وقد روى المازنيّ هذا الشاهد بالتصحيح،

ويرى ابن مالك أن التصحيح هنا غير واجب وإنما هو أولى من الإعلال، وإعلاله بالحمل على فعله المبني للمجهول "عُدِيَ" والأصل "عُدِوَ" فأعلت الواو في الفعل بقلبها ياءً، وقد أشار ابن ملك إلى رأيه هذا بقوله:

وَصَحِّحِ المَفعُولَ مِن نَحوِ عَدَ ❖ وَاعلِلِ إن لَم تَتَحَرَّ الأجوَدَ

ونوجز حكم اسم المفعول من الثلاثي الواوي اللام فيما يأتي:

إذا كان فعله على وزن "فَعِلَ" بكسر العين، فإن كانت عينه واوًا كلامه مثل: "قَوِيَ" وجب إعلال اسم المفعول فيقال: "مَقْوِيٌّ عليه" مثلًا، وإن كان فعله على "فَعِلَ" وليست عينه واوًا كرضي، فأكثر الصرفيين يوجبون إعلاله كسابقه أيضًا فيقال: "مرضيٌّ عنه" مثلًا، وإن كان فعله على "فَعَلَ" بفتح العين مثل "دعا وعدا وغزا" فأكثر الصرفيين يوجبون في اسم المفعول -في هذه الصورة- تصحيح اللام، فيقال: "مدعوٌّ ومعدوٌّ، ومغزوٌّ" وابن مالك يرى التصحيح في هذه الصورة راجحًا لا واجبًا.

والخلاصة: أن اسم المفعول إذا صِيغَ من مصدر الثلاثي، فوزنه "مفعول" باطِّراد؛ سواء أكان فعله صحيحًا أم كان معتلًّا، إلا أنه إذا كان فعله معتلًا حدث فيه بعض التغيير على النحو الذي أسلفنا.

قال ابن مالك:

وَفِي اسمِ مَفعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَد ❖ زنة مَفعُولٍ كآتٍ مَن قَصَد

صوغ اسم المفعول من الثلاثي:

إذا أردنا أن نصوغ اسم المفعول من غير الثلاثي فما علينا سوى الإتيان بالمضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، قال ابن مالك:

وإن فَتَحَتَ مِنهُ مَا كانَ انكسَرَ ❖ صَارَ اسمَ مَفعُولٍ كمِثلِ المُنتَظَر

يعني: إن فتحت ما كان انكسر في اسم الفاعل من غير الثلاثي -وهو الحرف الذي قبل الآخر- صار مفتوح ما قبل الآخر، صار اسم مفعول فالمنتظِر بكسر ما قبل الآخر اسم فاعل، والمنتظَر بفتح ما قبل الآخر اسم مفعول، وهو يصاغ من المتعدي ولا يحتاج إلى صلة نحو: المال مستخرج، ويُصاغ من اللازم فيحتاج إلى صلة، نحو: زيد منطلَقٌ به، ومستفهم عنه، ومستفاد منه، ومحتاج إليه، وقد تتفق صيغته مع صيغة اسم الفاعل ظاهرًا في الصورة اللفظية، لكن السياق هو الذي سيظهر اسم الفاعل من اسم مفعول؛ فإذا قلت "الكتاب محتاج إليه" -أي: يُحتاج إليه- لاحظ أنه بمعنى الفعل المضارع المبني للمجهول، وإذا قلت: أنا محتاج إلى الكتاب -أي: أنا أحتاج إلى الكتاب- العبارة الثانية: الكلمة "محتاج" بمعنى: أحتاج، وفي العبارة الأولى "محتاج" معناها: يُحْتَاج.

فالعبارة الأولى فيها: كلمة "محتاج" بمعنى المضارع المبنيّ للمجهول، وقد ظهر بوضوح أن كلمة "محتاج" -في العبارة الأولى- اسم مفعول، أما محتاج في العبارة الثانية فهي بمعنى المضارع المبني للمعلوم، فهي بالقطع اسم فاعل، وليست اسم مفعول.

صيغ أخرى تتضمن اسم المفعول:

قد ينوب عن صيغة "مفعول" -اسم المفعول من الثلاثي- صيغ أخرى، بعضها استُعْمل كثيرًا، وبعضها ورد قليلًا أشهر هذه الصيغ:

"فَعِيل" وقد مثل له ابن مالك -في (شرح التسهيل) فقال: ومثال "فعيل": "خبيء" أي: بمعنى مخبوء، و"جريح" أي: بمعنى مجروح، و"كليم" أي: بمعنى مكلوم،

و"صريع" أي: بمعنى مصروع، و"أخيذ" أي بمعنى مأخوذ، و"قتيل" أي: مقتول، و"أسير" أي: بمعنى مأسور، و"دهين" أي: بمعنى مدهون و"خضيب" أي: بمعنى مخضوب، و"لديغ" أي: بمعنى ملدوغ، و"غسيل" أي بمعنى مغسول، و"دقيق" أي: بمعنى مدقوق مثل ابن مالك باثني عشر مثالًا لهذا الوزن.

نتناول صيغة أخرى تأتي بمعنى اسم المفعول أيضًا -من الفعل الثلاثي- وهي صيغة "فِعْلٌ": "فعل" تأتي بمعنى "مفعول" مثال ذلك: "طحن" بمعنى مطحون "طرح" بمعنى مطروح "ذبح" بمعنى مذبوح، قال تعالى: ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات: ١٠٧].

و من الصيغ التي تأتي بمعنى "مفعول" أيضًا: "فَعْلٌ" ومثاله: "لفظ" أي: بمعنى ملفوظ و"لقط" أي: بمعنى ملقوط و"نفض" أي: بمعنى منفوض و"قبض" أي بمعنى مقبوض.

ومنها "فُعْلَةٌ" ومثاله: "هُزْءَةٌ" أي: مهزوء به، و"سُبَّة" أي: مسبوب.

ومنها كذلك "فعول" نحو: ركوب بمعنى مركوب و"جزول" بمعنى مجزول.

وأكثر هذه الصيغ -كما رأينا- هي صيغة "فعيل" التي أورد منها ابن مالك في (شرح التسهيل) اثني عشر مثالًا، ومع ذلك قال ابن مالك -بعد إيراد هذه الأمثلة-: وفعيل هذا -مع كثرته- مقصور على السماع، وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له "فعيل" بمعنى فاعل، كقتيل، لا فيما له "فعيل" بمعنى "فاعل" يعني كرحيم، وقال في (نظم الألفية):

وناب نقلًا عنه ذو "فعيل" ❖ "نحو فتاة أو فتًى "كحيل"

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة: هي المشتقة من مصدر فعل لازم لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الوصف إلى موصوفها على جهة الثبوت، فهي تدل على ذات نسب إليها حدث -أي: وصف- على جهة الثبوت -أي: أن الصفة المشبهة تدل على نسبة الوصف إلى موصوفها على جهة الثبوت والاستمرار لا التجدد والحدوث؛ سواء أكان وصفًا لازمًا لا يمكن انفكاكه عن الموصوف، ومن أمثلتها: طويل، وعريض، وواسع في نحو: قولهم: فلان طويل الجسم، عريض الحواجب، واسع الفم. فإن هذه الصفات ملازمة لفلان مدى الحياة، أم كان الوصف الذي تفيد الصفة المشبهة نسبته إلى الموصوف في حكم اللازم؛ بأن يمكن انفكاكه عن الموصوف في بعض الأحيان، ومن أمثلة ذلك: "حسن ونقي وطاهر" في نحو: قولهم: فلان حسن الوجه، ونقي الثغر، وطاهر العرض. فإن الحسن والنقاوة والطهارة مما يُوجَد ويُفْقد، ولما كان اسم التفضيل يشبهها في إفادة نسبة الوصف إلى الموصوف على جهة الملازمة التي لا تنفك، أو شبه الملازمة أي: مما توجد وتفقد، نحو: فلان أطول من فلان، وفلان أحسن من فلان؛ الطول لا ينفك، والحسن قد يوجد ويُفقد؛ فنحن نقول: فلان أطول من فلان، نسبة الوصف إلى الموصوف على الجهة الملازمة، وفلان أحسن من فلان على جهة شبه الملازمة.

وبهذا قد تَلْتَبِس الصفة المشبهة مع اسم التفضيل، لما كان الأمر كذلك قال الصرفيون في تعريف الصفة المشبهة: لغير تفضيل؛ لإخراج اسم التفضيل من التعريف، وسَمَّى الصرفيون هذا النوع من المشتقات بالصفة المشبهة أي: المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد؛ لأنهم وجدوا بينها وبين اسم الفاعل هذا مشابهة في أمور، نتناول أهمها من الجانب الصرفي:

الأول: الاشتقاق فكلاهما مشتق من المصدر.

الثاني: الدلالة على الحدث وصاحبه، فهي صفة تدل على الحدث وصاحبه، كما أن اسم الفاعل كذلك.

الثالث: قبول التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، فأنت تقول -في الصفة المشبهة-: نقي ونقية ونقيَّانِ ونقيتانِ ونقيونَ وأنقياءُ ونقياتٌ، وتقول في اسم الفاعل: كامل وكاملةٌ وكاملانِ وكاملتانِ وكاملونَ وكَمَلَةٌ وكاملات.

الرابع: قبول الألف واللام: فكلاهما يدخل عليه الألف واللام، فكما تقول في اسم الفاعل: فلان الضارب والفاهم والقائم والجالس، تقول في الصفة المشبهة: فلان الجميل والحسن والشهم والبطل والشجاع... إلى آخر هذه الصفات.

فكما رأينا أن أوجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل متعددة متنوعة، أطلقوا على هذا النوع من المشتقات: اسم "الصفة المشبهة" أي: المشبهة باسم الفاعل، وسنلحظ وجود هذه الأوجه المتعددة، على الرغم من أنه سيكون بينهما أوجه مخالفة أيضًا أنه سيمكن تحويل اسم الفاعل إلى الصيغ المشبهة، كما سيمكن تحويل الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل، معنى هذا أنهما قد يتبادلان المواقع -كما يقال- يأتي اسم الفاعل بمعنى الصفة المشبهة، وتأتي الصفة المشبهة بمعنى اسم الفاعل، وهذا يدل دلالة قوية على مدى الالتحام والمشابهة بين هذين النوعين من المشتقات العربية التي تشتق جميعها من المصدر -كما هو الرأي الصحيح الذي ارتضيناه- وهو رأي البصريين.

أوجه التخالف بين اسم الفاعل والصفة المشبهة:

نبدأ الآن الحديث عن ذكر أهم أوجه التخالف بين اسم فاعل والصفة المشبهة، أهم هذه الأوجه:

أولًا: أن الصفة المشبهة لا تُصَاغُ إلا من الفعل اللازم؛ وضعًا أو تنزيلًا أو تحويلًا دون الفعل المتعدي الذي لم يُرَدْ بالوصف منه الثبوت، فالمصوغة من اللازم وضعًا مثل: حَسَنٍ وجَمِيلٍ، فأنهما مصوغان من فعلين لازمين في أصل الوضع، وفي الاستعمال كذلك، وهما: حَسُنَ وجَمُلَ، والصفة المشبهة المصوغة من المتعدي الذي نُزِّلَ منزلة اللازم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [النجم: ٣٢] وكقول الشاعر:

لا الراحم القلب ظلاّم وإن ظُلِمَ ❖ ولا الكريم بمناعٍ وإن حُرِمَ

ذلك أن اسم الفاعل إذا قُصِدَ ثبوت معناه صار صفة مشبهة، فساغَتْ إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، فقد أريد بـ﴿وَسِعُ﴾ في الآية الكريمة الثبوت والدوام لا التجدد والحدوث، وفعله "وَسِعَ" وهو فعل متعدٍ، لكنَّ قَصْدَ ثبوت معناه جعلَه بمنزلة اللازم، فصار صفة مشبهة، وأضِيفَ إلى ما هو فاعل له في المعنى، كما أريد بالراحم في البيت:

من راحم القلب .... ❖ ....

أُرِيدَ به الثبوت، وفعله "رَحم" وهو فعل متعدٍ، فنزل منزلة اللازم، والصفة المشبهة المصوغة من المتعدي المحول إلى صيغة "فَعُلَ" وهو اللازم تحويلًا يصير لازمًا بالتحويل؛ إذ هذه الصيغة لا تكون إلا لازمة، فساغ مجيء الصفة المشبهة منه، ومن أمثلته: الرحمن والرحيم والعليم ونظائرها من صفات المولى -تبارك وتعالى- فهي صفات مشبهة؛ لدلالتها على الثبوت والدوام، مع أن ما صيغتْ منه من المتعدي لا من اللازم، وهو "رَحِمَ وعلم" ولكن حينما حُوِّلَ إلى "فَعُلَ" صار لازمًا.

فالصفة المشبهة إذًا لا تصاغ إلا من اللازم أو ما هو كاللازم بالتنزيل أو التحويل، أما اسم الفاعل فإنه يصاغ من المتعدي مثل: "كاتب وفاهم" ومن اللازم "سالم وخارج" وهذا من أقوى أوجه المخالفة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة.

ثانيًا: أن الصفة المشبهة يُسْتحسن جر فاعلها بإضافاتها إليه، ولذلك قال ابن مالك -في الألفية-:

صِفَةٌ استُحسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ❖ معنًى بها المُشبهة اسمَ الفاعِلِ

أما اسم الفاعل فإنه لا يجوز فيه ذلك -أي: إضافته إلى فاعله- إلا إذا قُصِدَ منه الثبوت والاستمرار، فيصير حينئذٍ صفة مشبهة.

ثالثًا: أن الصفة المشبهة تدل على نسبة الوصف إلى موصوفها على جهة الثبوت والاستمرار -كما تقدم- أما إن قُصد بها الدلالة على حدوث الصفة عُدل بها إلى صيغة "فاعل" إن كانت من الثلاثي، وذلك قولك: هذا حاسِنٌ غدًا -أي سيحسن- وكارم الآن، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾ [هود: ١٢].

قال ابن يعيشَ -في (شرح المفصل) أي: بَلِّغ ما أُنْزِلَ إليك بصدر فسيح من غير التفات إلى استكبارهم واستهزائهم، وعُدِلَ عن "ضيق" إلى "ضائق" أي في قوله: ﴿ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾؛ ليدل على أنه ضيق عارضٌ في الحال غير ثابت.

وكما قرئ في الشواذِّ قوله تعالى: "إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً عَامِينَ" من الآية الرابعة والستين من سورة الأعراف، والقراءة العامّة: ﴿ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمًا عَمِينَ ﴾ [الأعراف: ٦٤] الشاذة "عَامِينَ" والمتواترة ﴿ عَمِينَ ﴾، قال الزَّمَخْشَري: وقُرِئَ "عَامِينَ" والفرق بين "العمي، و"العامي" أن العميَ يدل على عمًى ثابت، والعامِيَ على عمًى حادث، وعلى ذلك تقول: فلان سيدٌ جوادٌ. تريد أن السيادة والجود ثابتانِ له، فإذا أردت الدلالة على الحدوث قُلْتَ: سائد جائد.

رابعًا: أن الصفة المشبهة إذا كانت مصوغة من الثلاثي -أي: إذا كان فعلها على ثلاثة أحرف أصلية مجردة- فإنها تكون مجارية للمضارع في تَحَرُّكِهِ وسكونه -

أي: تكون موافقة له في عدد الحروف ومطلق الحركات والسكون- والمراد تقابل حركةٍ بحركةٍ وسكونٍ بسكونٍ، لا تقابل حركة بعينها؛ إذ لا يُشْتَرَطُ التوافق في أعيان الحركات، كما أنَّها قد تكون -وهو الغالب- غير مجارية للمضارع في الحركات والسكون.

فمن الصفات المشبهة المصوغة من الثلاثي الجارية للمضارع قولهم: ضامر البطن، وطاهر القلب، فهما جاريتانِ للفعلينِ؛ "يَضْمُرُ" و"يَطْهُرُ" ضامر: الحرف الأول "الضاد" حرف متحرك، الثاني "الألف" حرف ساكن، الثالث "الميم" متحرك، الرابع "متحرك" بحركة الأعراب؛ الأول متحرك فساكن فمتحرك فمتحرك بحسب مواقعه من الأعراب، يَضْمُرُ الأول: متحرك كذلك، الثاني: ساكن، الثالث: متحرك، الرابع: متحرك بحركة الموقع الأعرابي، طاهر كذلك؛ متحرك فساكن فمتحرك والأخير لحركة الأعراب، يطهر كذلك؛ متحرك فساكن فمتحرك فمتحرك بحسب موقعه من الأعراب.

ومن الصفات غير الجارية للمضارع: فلان حسن، وفلان جميل، وفلان ضخم، وفلان ملآن؛ "حسن وجميل وضخم وملآن" ليست مجارية لأفعالها المضارعة؛ "حسن" ليس مجاريًا للفعل "يَحْسُنُ" لا في الحركات ولا في السكون ولا في عدد الحروف "جميل" ليس مجاريًا لـ"يجمل"، "ضخم" ليس مجاريًا لـ"يضخم"، "ملآن" ليس مجاريًا لـ"يملأ"؛ أما اسم الفاعل فلا يكون إلا مجاريًا للمضارع، مثل: "ضارب" و"يضرب" "داخل" و"يدخل" ومنه: "قائم" و"يقوم"، "ضارب": الأول متحرك فساكن فمتحرك فالأخير، "يضرب": متحرك فساكن فمتحرك فالأخير، "داخل" متحرك فساكن فمتحرك فالأخير، "يدخل" متحرك فساكن فمتحرك فالأخير، "قائم": متحرك فساكن فمتحرك فالأخير"يقوم": ربما

الصورة الظاهرية اللفظية نجد أن اسم الفاعل ليس مجاريًا للمضارع، لكن هو مجارٍ للمضارع في أصل المضارع؛ لأن الفعل "يَقُومُ" أصله "يَقْوُمُ" بسكون القاف وضم الواو؛ فهو متحرك فساكن فمتحرك فالأخير، مثل: قائم أيضًا متحرك فساكن فمتحرك فالأخير، إلا أن "يَقْوُمُ" الواو وهي حرف علة متحركة، وقبلها القاف -وهو حرف صحيح ساكن- فينبغي طبقًا للقاعدة التي تقول: إذا وجد حرف علة متحركة وقبله حرف ساكن صحيح، وجب إعلال بالنقل -أي: بنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح، فتصير القاف محركة بحركة الواو -وهي الضمة- وتصير الواو بعد نقل حركتها ساكنة، فيظهر الفعل في صورة "يقوم" فمن هذه الصورة لا نجد مجاراةً للفعل المضارع إلا بحسب الأصل، وهذا هو المراد.

أما إذا صيغتِ الصفة المشبهة من غير ثلاثي كانت مجارية للمضارع؛ كاسم الفاعل، فكلاهما من غير الثلاثي مجارٍ للمضارع، فتقول: فلان مستقيم الرأي، ومعتدل القامة؛ فالصفتان مجاريتان للفعلين "يستقيم" و"يعتدل" "مستقيم": الأول متحرك، السين ساكنة، فمتحرك فمتحرك فساكن فالحرف الأخير -أيضًا- يستقيم كذلك: متحرك فساكنة فمتحرك فمتحرك فساكن فالأخير، ومعتدل -أيضًا- يجري على يعتدل كذلك في عدد الحروف وفي الحركات وفي السكون، تقول في اسم الفاعل: المستقيم، والمعتدل، الاسمان هنا يجريان على مضارعيهما "يستقيم" و"يعتدل" كذلك، فهذا الوجه أن الصفة المشبهة إذا صيغت من الفعل الثلاثي قد تكون مجارية للمضارع، وربما لا تكون، أما اسم الفاعل فإنه يكون دومًا مجاريًا للمضارع في عدد الحروف وفي الحركات وفي السكون. وهذا هو الوجه الرابع من أوجه التخالف بينهما.

خامسًا: وهو أن الصفة المشبهة متعددة الصيغ القياسية -كما سنعرف- وكثيرة الأوزان السماعية -كما سنعرف أيضًا- صيغها القياسية متعددة، أوزانها السماعية كثيرة متنوعة، أما اسم الفاعل فصيغته القياسية من الثلاثي واحدة - وهي وزن "فاعل"- ومن غير الثلاثية أيضًا واحدة فإنه يكون على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ليس غيره.

أوزان الصفة المشبهة القياسية:

لا تصاغ الصفة المشبهة قياسًا إلا من مصدر الثلاثي اللازم المتصرف، قال ابن مالك -رحمه الله- مشيرًا إلى ما تصاغ منه (في الألفية):

وَصَوغُها مِن لأَزِمٍ لِحَاضِرِ ❖ كَطَاهِرِ القَلبِ جَمِيل الظَّاهِرِ

والأفعال اللازمة المتصرفة تأتي على أوزان الفعل الثلاثي المجرد الثلاثة:

١- "فَعَلَ" -بفتح الفاء والعين- وأكثر الأفعال التي ترد على هذا الوزن متعدية، واللازم منها أكثره يدل على التجدد والحدوث، فأكثره متعدٍّ ونحن قلنا: إنها تصاغ من الازم، وأكثر اللازم ينافي معنى الصفة المشبهة التي تدل على الثبوت والدوام والاستمرار؛ لأنه يدل على التجدد والحدوث، ومن هنا كان صوغ الصفة المشبهة من مصدر هذا الوزن نادرًا سماعيًّا- ومن أمثلته: "حريص أشيبُ شيخٌ سيّدٌ ميّتٌ هيّن ليّن جيّد طيّب" هذه الصفات المشبهة أفعالها على وزن "فَعَلَ" وأكثرها للازم دالٌّ على التجدد والحدوث، فمثلًا "حريص" فعله "حرص" على وزن فَعَلَ، "حرص على كذا" فهو لازم، "أشيب" "شاب فلان" على وزن فعل، وهو لازم، "شيخ" "شاخ فلان" أيضًا على وزن فعل وهو لازم، "ميت" "مات فلان" على وزن فعل، وهو لازم، "هين" "هان فلان" على وزن فعل، وهو

لازم، "لين" "لان فلان" على وزن فَعَلَ، وهو لازم، "جيد" "جاد فلان" على وزن فعل، وهو لازم "طيب" "طاب الثمر" أيضًا على وزن فعل وهو لازم، لا يوجد من هذه الصفات سوى كلمة سيِّد يقال: ساد فلان قومه، هو متعدٍّ ولكنه -كما رأينا- من النادر في هذه الصفات.

٢. "فَعِلَ" ثلاثيٌّ مجرد مكسور العين، هذا الوزن يأتي متعديًا، ولازمًا، نستبعد المتعديَ منه ونركز على اللازمِ من وزن "فَعِلَ"؛ فنجد أن الصفة المشبهة تصاغ من فعل اللازم قياسًا على ثلاثة أوزان:

الأول: "فَعِلٌ" بفتح الفاء وكسر العين، وذلك إذا دل على معنى عارض للذات، غير راسخ ومستقر فيها، نحو: "فرح فلان" فالوصف منه "فَرِحٌ" وزنه: "فَعِلٌ" "أَشِرَ فلان" فهو "أَشِرٌ" و"بَطِرَ" فهو "بطر" والأشر والبطر بمعنى واحد، وهو: عدم حمد النعمة، وشذ "مريض" من "مَرِضَ" و"جَهْلٌ" من "جَهِلَ" وقياسهما كفرح -أي: أن يأتيا على وزن "فَعِلٍ"؛ لأنهما عارضان مما يوجد، ويُفْقَد.

الثاني: "أفعل" ويطرد هذا الوزن في الألوان، والخلق كـ"حمر فهو أحمر، وخضر فهو أخضر، وسود فهو أسود" و"الخلق جمع خلقة" والمراد بها الحال الظاهري للبدن"، نحو: عَوِرَ فهو أعور، وعمي فهو أعمى، وجَهِرَ فهو أجهر، والأجهر هو الذي لا يبصر في الشمس.

الثالث: "فَعْلان" بفتح الفاء وسكون العين، ويطرد هذا الوزن فيما دل على امتلاءٍ أو على حرارة الباطن؛ فالأول -وهو الدال على امتلاء- نحو رَوِيَ فهو ريان، وشَبِعَ فهو شبعان؛ والثاني -الدال على حرارة البطن- نحو "عطش فهو عطشان" و"صدي فهو صديان" ومعناه: عطشان أيضًا، قال ابن مالك -ذاكرًا الأوزان الثلاثة التي تنقاس فيها الصفة المشبهة إذا صيغة من "فَعِلَ اللازم-: بل قياسه "فَعِلَ" وأفعال فعلان نحو أشر، ونحو صديان، ونحو الأجهر.

٣. "فَعُلَ" بفتح الفاء وضم العين، وهو لا يكون إلا لازمًا، وتصاغ الصفة المشبهة من مصدره قياسًا غالبًا على أحد وزنين:

الأول: "فعيل" ومن أمثلته "ظرف" فهو "ظريف" و"شرف" فهو "شريف" و"جمل" فهو "جميل".

الثاني: -وهو دونه في الكثرة-: "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين كـ"شَهُم فهو شهم وضخم فهو ضخم وصعب فهو صعب وسهل فهو سهل"، ولم يصرح ابن مالك بقياس هذين الوزنين، بل قال في (الألفية):

وَفعلٌ أولى وَفعيلٌ بِفَعُل ❖ كالضَّخمِ وَالجمِيلِ والفِعلُ جَمُل

قال: أولى. ومعنى هذا أن هذين الوزنين يأتيان في الصفة المشبهة من الفعل الذي على وزن "فَعُلَ" على سبيل الأولويَّة والرجحان، وليس على سبيل القياس والاضطراب.

وَفعلٌ أولى وَفعيلٌ بِفَعُل ❖ كالضَّخمِ وَالجمِيلِ والفِعلُ جَمُل

ونُقِلَ عن الشاطبي: أن غير المُصَنِّفِ -أي: ابن مالك- يرى أن "فعيلًا" قياسٌ دون "فَعْلٍ" وصيغتِ الصفة المشبهة من مصدر "فَعُلَ" على أوزان أخرى سوى الوزنين السابقين إلا أنها لم تبلغ في هذه الأوزان حد القياس عليها أيضًا.

الأول: وأشهرها "فَعَل" بفتح الفاء والعين "كحسن فهو حسن وبطل -من البطولة لا من البطلان- فهو بطل.

الثاني: "فَعَال"، "فعال" بفتح الفاء والعين، نحو "حَصَان" -وهي المرأة العفيفة- و"رزان" -وهي المرأة ذات الثبات والوقار والعفاف- ومن أمثلته أيضًا "جبان من جبن" و"حرم الشيء فهو حرام".

الثالث: "فُعال"، "فُعال" بضم الفاء وفتح العين ومن أمثلته: "شجاع من شجع" و"فرت الماء فروتةً فهو فرات -أي: شديد العذوبة- و"أجَّ أجوجة" ومعناه: مَلُحَ ومَرَّ فهو "أجاج" قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢].

الرابع: "فُعْل" بضم فسكون، نحو: "صَلُب فهو صُلب" و"غَمر الرجل فهو غُمْر" و"الغمر هو غير المجرِّب".

الخامس: "فُعُل" بضمتين نحو "جُنُب".

السادس: "فَعُول" بفتح فضم، ومن أمثلته: "حَصُور" والحصور هو الممتنع عن الانغماس في الشهوات قال تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩].

وتصاغ الصفة المشبهة من اللازم غير الثلاثي، فتكون مجارية للمضارع على زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا أريد الدلالة على الثبوت والدوام، وأضيفت الصفة إلى مرفوعها؛ لتكون هذه الإضافة قرينة على إرادة هذه الدلالة، أو تنصبه على التشبيه

به -إن كان معرفة- وعلى التمييز -إن كان نكرة- نحو: فلان معتدل القامَةِ، أو معتدل القامةَ مشبهة به، أو معتدلٌ قامةً منصوب على التمييز، وفلان مستقيم الرأيِ أو مستقيم الرأيَ أو مستقيم رأيًا.

الصفة المشبهة من الجامد:

قد يستعمل الجامد استعمال الصفة المشبهة؛ لتأويله بالمنشق، فيجري مع هذا التأويل مجرى المشتق، فالمسوِّغ لاستعمال الجامد استعمال الصفة المشبهة هو

تأويله بالمشتق؛ لأن هذا التأويل يجعله يجرى مجرى المشتق، ومنه المنسوب كقولهم: فلان هاشمي الأبِ -أي: منسوب إلى هاشم وهو العلم أو منتسب إليه- ومن تأويل الجامد بالمشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قول الشاعر:

فَرَاشَةَ الحلمِ فِرْعَوْن العذابِ وإنْ ❖ يُطْلَب نداه فكلب دونه كلبُ

الشاعر هنا يهجو رجلًا؛ فيصفه بالطيش والحمق، ويصفه بالقسوة والعنف، ويصفه بالخسة والدناءة والبخل؛ فهو فراشة الحلم، و"الفراشة" هو الرجل الخفيف الرأس الطائش المتسرع، والحلم هو العقل، ففراشة الحلم في معنى الطائش أو الأحمق أو الخفيف المتسرع، وفرعون العذاب في معنى الأليمُ.

ومن الصفات المشبهة التي جاءت جامدة في معنى المشتق قولهم: فلان غربال الإهاب. والغِربال أداة تشبه الدفَّ، ذات ثقوب ينقى بها الحب من الشوائب، والإهاب هو الجلد، وغربال في تأويل معنى "مُثَقَّب أو مخرق" قال الشاعر:

فلولا اللّهُ والمُهْرُ المُفَدَّى ❖ لأُبْتَ وأنْتَ غِرْبَالُ الإِهابِ

وقد أشار ابن مالك في (الكافيه) وشرحها إلى ذلك -أي: إلى استعمال الجامد استعمال الصفة إذا كان مُؤوَّلًا بالمشتق، فقال:

وضُمِّنَ الجامدُ معنى الوصفِ ❖ واسْتُعْمِلَ استعمالَه بضعفِ

كأنت غربالُ الإهاب وكذا ❖ فَرَاشَة الحلم فراعِ المأخذا

وقال في شرح الشاهدين السابقين: فضُمِّنَ فراشة الحلم معنى طائش، وفرعون معنى أليم، وغربال معنى مثقب، فأجريت مجراها -أي: مجرى الصفة المشبهة في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، ورد هذا في (شرح الكافية الشافية).

ومن شواهد الصفة للجامد المؤول بالمشتق أو المُضَمَّنِ معنى المشتق قول الراجز يهجو امرأة:

مئبرة العرقوب إشْفَ المرفقِ ❖ ....

والمِئبرة: هي الإبرة، ومئبرة العرقوب متضمن معنى: حادّة العرقوب، والإشف هو مخرز الإسكافي، وإشف المرفق أي: دقيقة المرفق، وقد ذكر أبو حيان في (ارتشاف الضرب): أن المنسوب -أي: المختوم بياء النسب- هو المطرد في هذا الباب، ثم قال -بعد إيراده الشواهد التي ذكرناها-: وأرى هذا قليلًا، فلا ينبغي أن يُقاس عليه، وأورده ابن مالك في مورد القياس -وقد سبق أن ابن مالك في (الكافية الشافية) قد ذكر أن استعمال الجامد المتضمن معنى الوصف في الصفة المشبهة ضعيف، كما أنه قال -في (شرح التسهيل) بعد إيراده الشواهد-: وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال في أسماء النسب.

فابن مالك يرى أن الجامد المؤول بالمشتق يأتي في الصفة المشبهة في النسب كثير، وأبو حيان يرى أنه يأتي ذلك في النسب باطراد فيه، وأبو حيان يشير -في قوله: وأورده ابن مالك مورد القياس- إلى الأمثلة التي ذكرها ابن مالك في (شرح التسهيل) فقال: قد يقال: وردنا منهلًا عسلًا ماؤه، وعسل الماء، ونزلنا بقوم أسد أنصارهم وأسد الأنصارِ، وساهرنا حيًّا أقمار نساؤه، وأقمار النساء، على تأويل عسل بحلو، وأسد بشجعان، وأقمار بحسان.

التبادل بين الصفة المشبَّهة واسم الفاعل:

إن الصفة المشبهة قد تتحول إلى اسم الفاعل، وذلك إذا قُصِدَ النص على أن نسبة الوصف إلى موصوفها على جهة الحدوث، لا على جهة الثبوت، فتأتي على وزن "فاعل" من الثلاثي، ومن ذلك قول أشجع السلمي:

وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعُ ❖ وَلَا بِسُرورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

ف"جَزِعٌ وَفَرِحٌ" أوردهما الشاعر بزنة "فَاعِل" فحولهما إلى "جازع وفارح"، فإن كانت الصفة على وزن فاعل في الأصل كـ"طاهر القلب، وفاره العقل" أي: حاذقه، أو كانت من غير الثلاثي كـ"مبتهج النفس" اكتفي في تحويلها إلى اسم الفاعل ودلالتها على الحدوث بتقييدها بأحد الأزمنة، فتقول مثلًا: طاهرٌ الآن، وفارهٌ أمس، ومبتهجٌ غدًا، وذلك بعد إزالة إضافتها إلى مرفوعها.

ويلاحظ أن الصفة المشبهة التي يجوز تحويلها إلى اسم فاعل هي التي يمكن انفكاكها في بعض الأحيان عن الموصوف؛ بأن تكون مما يوجد ويفقد؛ كالطهارة والنقاوة والفرح والابتهاج، أما الصفات التي لا يمكن انفكاكها عن موصوفها؛ كالطول والقصر في نحو: "فلان طويل أو فلان قصير" فلا نراها قابلة لهذا التحويل؛ لأنها دائمة مستمرة ثابتة، لا تقبل الحدوث، فإذا انتقلنا إلى تحويل اسم الفاعل إلى صفة مشبهة بإضافته إلى مرفوعه عند قصد الثبوت والاستمرار، أو بنصبه إياه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، نحو: محمد باسمُ الوجهِ أو باسمٌ الوجهَ أو باسمٌ وجهًا، ومن ذلك قول عبد الله بن رواحة < :

تباركتَ إني من عذابكَ خائِف ❖ وإني إليك تائبُ النفس باخعُ

وقول الآخر:

والضاحك السن على همِّه ❖ والغافر العثرة للعاثرِ

تائب النفس -في قول عبد الله بن رواحة- والغافر العثرة والضاحك السن في قول الآخر، ومنه -من غير ثلاثي- قول الشاعر:

ومن يك منحل العزائم تابعًا ❖ هواه فإن الرشد منه بعيدُ

الشاهد في قوله: منحلَّ العزائم، وجميع الأمثلة والشواهد الشعرية التي مضت أفعال أسماء الفاعلينَ المحولة إلى الصفات المشبهة، أفعالها لازمة من الثلاثي ومن غير الثلاثي، ما عدا قوله: والغافر العثرة للعاثر.

وهذا التحويل من أسماء الفاعلين إلى الصفات المشبهة جائز باتفاق ما دام الفعل لازمًا؛ إذ اللازم معناه إلى الثبوت والدوام أقرب من التجدد والحدوث، فهو بالصفة المشبهة أولى، أما إذا كان فعل اسم الفاعل متعديًا، فالأمر يحتاج إلى تفصيل، فإن كان متعديًا إلى مفعولينِ فلا يجري مجرى الصفة المشبهة، فلا يجوز أن تقول في نحو: "زيد معطٍ أبوه عَمْرًا درهمًا؛ "أبوه" فاعل، "عمرًا" مفعول أول، "درهمًا" مفعول ثان، لا يجوز أن نقول في هذا المثال: زيد معطي الأب عمرًا درهمًا، بإضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه أي: إلى فاعله على أنه محول من اسم الفاعل وهي الصفة المشبهة، هذا لا يجوز، وكما لا يجوز ذلك في المتعدي إلى مفعولين اثنين، فمن بابٍ أولى أنه لا يجوز في المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

أما إذا كان اسم الفاعل فعله متعديًا إلى واحد ففي تحويله إلى الصفة المشبهة خلاف؛ فأجاز الأخفش فيه ذلك -أي: التحويل إلى الصفة المشبهة- سواء أكان متعديًا بنفسه، وذلك نحو: هذا ضارب أبوه زيدًا، يجوز أن يقال: هذا ضاربُ الأبِ زيدًا، ضارب أبوه، "أبوه" فاعل باسم الفاعل ضارب، و"زيدًا" مفعول به، فاسم الفاعل هنا متعدٍّ في هذا المثال إلى مفعول واحد؛ لأن فعله كذلك، واسم الفاعل يعمل عمل فعله، هذا ضارب أبوه زيدًا، يجوز في اسم الفاعل في هذا المثال ونحوه أن نحوِّله إلى صفة مشبهة بإضافته إلى فاعله، فنقول: هذا ضارب الأب زيدًا، هذا "مبتدأ"، ضارب "خبر"، ضارب مضاف، والأب مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله، و"زيدًا" مفعول به، وفي هذه الحالة نقول: إن كلمة "ضارب" صارت صفة مشبهة في هذا التعبير.

وقد أجاز الأخفش فيه ذلك ولو كان متعديًا بواسطة حرف الجر أيضًا، فنقول في نحو: مررت برجل مارٍ أبوه بزيد: مررت "فعل وفاعل" برجل "جار ومجرور متعلق بالفعل مرّ" برجل مار "صفة لرجل، وهو اسم فاعل" أبوه "فاعل لمار" "بزيد" جار ومجرور متعلق باسم الفاعل "مار" فالعبارة تحتوي على جارَّين ومجرورين؛ أولهما: برجل، وهذا الجار والمجرور متعلق بالفعل "مرَّ" "مررت برجل"، الثاني "بزيد" وهو متعلق باسم الفاعل "مار" فاسم الفاعل في هذه العبارة قد تعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر، أجاز الأخفش فيه أن يحوله إلى صفة مشبهة بإضافته إلى مرفوعه، فأجاز أن نقول: مررت برجل مارِّ الأب بزيد، ومنع ذلك الجمهور.

وفصل آخرون، فقالوا: إن كان متعديًا إلى واحد، وحُذِفَ الْمَفْعُول اقتصارًا -أي: حُذِفَ مفعوله؛ استغناءً عنه من غير دليل يدل عليه- جاز التحويل إلى الصفة المشبهة وإلا امتنع، وهذا القول هو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ومن شواهده قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [النجم: ٣٢] من ذلك أيضًا قول الشاعر:

لا الراحم القلب ظلاّمٌ وإن ظَلِمَا ❖ ولا الكريم بمناعٍ وإن حُرِمَا

ففي الآية الكريمة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ لم يذكر مفعول اسم الفاعل، وهو واسع، وفعله "وَسِعَ" يتعدى إلى المفعول به، حذف اسم المفعول اقتصارًا، أي: استغناء عنه من غير دليل يدل عليه، ولذلك حُوِّل إلى الصفة المشبهة بدليل أنه يضاف إلى مرفوعه، والراحم القلب كذلك مفعول الراحم في البيت أيضًا لم يذكر، حُذِفَ اقتصارًا، وأضيف الراحم إلى مرفوعه؛ لأنه صار صفة مشبهة، وشَرط ابن مالك في (شرح التسهيل) شرط السلامة من اللبس، فيُقال: زيد ظالم العبيد، خاذلهم، راحم الأبناء ناصرهم، إذا كان له عبيدٌ ظالمون خاذلون، ظالم

العبيد من إضافة الوصف إلى مرفوعه -أي: هم فاعلوا الظلم- خاذلهم -أيضًا- من إضافة الوصف إلى مرفوعه، راحم الأبناء ناصرهم، كذلك، إذا كان له أبناء راحمون ناصرون؛ فراحم الأبناء من إضافة الوصف إلى مرفوعه، ناصرهم من إضافة الوصف إلى مرفوعه.

وإنما شرط ابن مالك أمن اللبس؛ لأن الجمهور إنما منع ذلك خوف التباس الفاعل بالمفعول، فلو قلت: ظالم العبيد. لَتَبَادَرَ إلى الذهن -عند عدم وجود القرينة- أن العبيد مظلومون، لا ظالمون، ولو قلت: راحم الأبناء. لَتَبَادَرَ إلى الذهن أن الأبناء مرحومون لا راحمون.

ولذلك اجتهد الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- في شرح ما يراه مانعًا من اللبس، فقال: قولك: فلان ظالم العبيد. أي: أن عبيده ظالمون، وذلك إذا قلته مثلًا بعد قول القائل: ليس عبيد فلان ظالمين.

(المشتقات من الأسماء: اسم التفضيل)

عناصر الدرس

اسم التفضيل، تعريفه، مجيئه على غير "أفعل"، كيفية صوغه

اسم التفضيل: هو الاسم المشتق من المصدر المصوغ على "أفعل" للدلالة على أن شيئينِ اشتركَا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة، ولذلك يسمى اسمَ الزيادة كذلك، وعرفه صاحب (التصريح) -الشيخ خالد الأزهري- بأنه الوصف المبني على "أفعل" لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل، وهو لا ينفك عن صيغة "أفعل" لفظًا مثل: "أفضل أكرم أعلم أشرف" أو تقديرًا ككلمتي "خير وشر" في نحو: فلان خير من فلان، والفتان شر من الكذاب وفي كلٍّ شر، أصل هاتين الكلمتين؛ خير وشر، أصلهما إذا استعملتا في المفاضلة -أي: إذا دَلَّتَا على أن شيئينِ اشتركا في صفتهما، وأن أحدهما زاد على الآخر في هذه الصفة أصلهما في هذه الحالة- أَخْيَر وَأَشَرّ- فهما في الأصل على وزن "أَفْعَلُ"؛ أخير "أفعل" أشر "أفعل"، وقد وردتا على أصليهما، قال الراجز:

بلال خير الناس وابن الأخير ❖ ....

الأخير: الأفعل.

وقرأ أبو كلابة في الشواذ: "سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنْ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ" [القمر: ٢٦] قال ابن جني -في (المحتسب) -: "الأَشَر" -أي: في قراءة أبي قلابة- بتشديد الراء هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شر منه، هذا أخير منه وأشر منه، فكثر استعمال هاتينِ الكلمتين، فَحُذِفَ الهمزة منهما، ويدل على ذلك قولهم: "الخُورَى" و"الشّرَّى" تأنيث الأخير والأشر، "الخورى" وزنه "الفعلى" و"الشرى" وزنه كذلك "الفعلى" و"الفعلى" تأنيث الأفعل.

وهكذا عزا ابن جني حذف الهمزة من أول الكلمتين إلى كثرة الاستعمال، وذكر الشيخ خالد الأزهري في (التصريح) نقلًا عن الأخفش علةً أخرى، فقال: وقال الأخفش: لأنهما لَّما لم يشتقَّا من فعل خولفَ بلفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان؛ حذف الهمزة، وكونها لا فعل لهما، وأما قول الأحوص أو غيره:

وَزَادَنِي كَلَفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ❖ أَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنسانِ ما مُنِعَا

و"أحب شيء إلى الإنسان ما منع" فضرورة شعرية، ومؤنث "أفعل" "فعلى" ومؤنث "أفضل" "فضلى" ومؤنث "أكبر" "كبرى" وتثنية "أفعل" "الأفعلان" فتقول: "الأفضلان" و"الأكبران"، وتثنية "فعلى" "الفعليان" فتقول: "الفضليان والكبريان" وجمع أفعل: "الأفعلون" وهو جمع مذكر سالم، و"الأفاعل" جمع تكسير، فتقول: "الأفضلون" و"الأفاضل" وجمع "فعلى" "الفعليات" جمع مؤنث سالم و"الفعل" جمع تكسير، فتقول: "الفضليات" و"الفضل" مع ملاحظة أنه لا يُستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع، فإن "الأشرف والأظرف" مثلًا لم يُقَلْ فيهما: "الأشارف والشرْفَى" و"الأظارف والظرْفى" فالجمع المكسر والتأنيث لم يُسْمَعَا في هاتين الكلمتين، وكذلك "الأكرم والأمجد" فقيل فيهما -في الجمع-: الأكارم والأماجد، ولم يُسْمَعْ في تأنيثهما "الكرمى والمُجدى"، فينبغي أن نتقيدَ بالمسموع عن العرب.

الشروط الواجب توافرها فيما يصاغ منه أفعل التفضيل

الشرط الأول: أن يكون الوصف المراد باسم التفضيل الدلالة على زيادة الموصوف به عن غيره، أن يكون هذا الوصف له فعل، فلا يجوز بناؤه من وصف لا فعل له، ومن ثم حَكَمَ الصرفيون بالشذوذ على قولهم: "هو أَحْنَكُ البعيرَيْنِ"، "أحنك البعيرين" لبنائه من الحنك، والحنك اسم عين، ومعنى هو أحنك البعيرين، هو آكلهما -أي: أشدهما أكلًا- ذكر ابن مالك أن شذوذ هذا

المسموع لا يرجع إلى اشتقاقه من الحنك -كما قال بعض العلماء- وإنما يرجع إلى كون فعله غير ثلاثي؛ إذ هو عنده مأخوذ من قولهم: احتنك الجراد ما على الأرض، أي: أكله، ذكر ذلك في (شرح التسهيل)، أما المثل المشهور، وهو قولهم: هو ألصّ من شِظَاظ، وقد حَكَمَ عليه بعض العلماء بالشذوذ؛ لبنائه من قولهم: هو لصّ، واللص هو السارق وشظاظ هذا -بكسر الشين، وبظائين معجمات، أي: شين معجمة والظاءان معجمان- هو اسم لص معروف في بني ضبع، ذكروا أن اسم التفضيل في القول المذكور شاذٌّ؛ لكون الصفة -وهي اللصوصية- لا فعل لها.

كما حكم بعضهم على قولهم: "هو أقمن به" -أي: أحق- بالشذوذ، قالوا: لكونه مبنيًّا من قولهم: هو قمن -أي: حقيق- لكن ابن القطاعي في كتاب "الأفعال" الجزء الثالث الصفحة الرابعة والأربعين بعد المائة قال: لَصَصْتُ الشيءَ لصًّا: فعلته في ستر، ومنه اللص، وفي المعاجم: "قَمِنَ بكذا قَمَنًا من باب فرح، جَدُرَ به، وَخَلُق، وَقمن به قمانة فهو قمن، أي جدير خليق، وعلى ذلك فلا شذوذ في قولهم: هو ألص من شظاظ؛ لأن اسم التفضيل مأخوذ من صفة لا فعل، ولا شذوذ في قولهم: هو أقمن بكذا؛ لأن اسم التفضيل مصوغ من وصف له فعل أيضًا، فالشرط محقق.

الشرط الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا مجردًا، فلا يُصاغ اسم التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف؛ حتى لا يُحْذَفَ منه شيء إذا صيغ على "أفعل" فتنهدَّ بنية الكلمة المصوغ منها، وتلتبس المباني بعضها ببعض، فلو بنيت -مثلًا- من انطلق، فقلت: أطلق من كذا، لحذفت الزيادة التي أتي بها لمعنى مقصود، ولو بنيت من "دحرج" فقلت: أدحر من كذا. لم يُعلم أنه من مادة الدحرجة، وهكذا.

ومن ثم حكم الصرفيون بالشذوذ على القول المنسوب إلى عمر > : "إن أهم أموركم عندي الصلاة، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع". تأمل في الفعل الذي صيغ منه اسم التفضيل، بَنَى اسم التفضيل "أضيع" هذا من "ضيَّع" و"ضيَّع" ثلاثيٌّ مزيد بتضعيف العين، قال ابن مالك في (شرح التسهيل) بعد إيراده هذه العبارة: فأوقع "أضيع" موقع أشد.

ومن المحكوم بشذوذه أيضًا قولهم: هذا الكلام أخصر من غيره. بنوه من الفعل "اختصر" ففيه شذوذان؛ كونه مبنيا للمجهول، وكونه زائدًا على ثلاثة، والآن نتناول خلافٍ حدث في صوغ اسم التفضيل من الفعل الذي على وزن "أفعل"، وهذا الخلاف تضمَّن ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: -وهو مذهب سيبويه والمحققين، واختاره ابن مالك وغيره- وهو الجواز مطلقًا بأن قالوا: يجوز صوغ اسم التفضيل من مصدر الفعل الذي على وزن "أفعل" مطلقًا، وأرادوا بالإطلاق أي: سواء أكانت همزة الفعل للنقل أي للتعدية أم لغير النقل- فمثال ما كانت الهمزة فيه للنقل -أي: للتعدية- قولهم: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، ومثال -ما كانت الهمزة فيه لغير التعدية قولهم-: هذا المكان أقفر من غيره، يقال: أقفر المكان -أي: خلا- وقولهم: هذا المكان أشجر من هذا. يقال: أشجر المكان -أي: صار ذا شجر- كل ذلك جائز عند سيبويه والمحققين ومن وافقهم.

المذهب الثاني: يمتنع مطلقًا -أي: سواء أكانت همزة الفعل الذي على وزن "أفعل" للتعدية أم لغير التعدية، هذا ممتنع مطلقًا اللهم إلا أن يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه؛ وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السَّرَّاج والفارسي ومن وافقهم من العلماء.

المذهب الثالث: فَصَّلَ الْأَمْر، فقال: يجوز ذلك إن كانت الهمزة لغير النقل - أي: لغير التعدية- ويمتنع إن كانت الهمزة للنقل؛ وهو مذهب ابن عصفور، ولم يذكر مسوغ هذه التفرقة.

ولذلك رأينا هذا المذهب قد ضعفه الإمام الشاطبي وغيره بأن هذه التفرقة لم يقل بها أحد، ولا ذهب إليها نحويٌّ، وأرجح المذاهب من الثلاثة مذاهب السابقة مذهب سيبويه والمحققين؛ لكثرة الوارد من ذلك عن العرب، ولاستحقاق الفعل الذي على وزن "أَفْعَلَ" مساواة الثلاثي في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه؛ لماذا؟ لشبهه به لفظًا، فكل ما يحدث من تغيير أن همزة التفضيل في أسلوب التفضيل تأتي خلفًا لهمزة الإفعال، كما أن مضارع هذا الفعل "أفعل" واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كالثلاثي في عدَّة الحروف، والحركات، والسكون وفوق هذه الموافقات اللفظية لهذا الفعل المزيد بالهمزة بالفعل الثلاثي المجرد، نجده أيضًا يأتي موافقًا له في المعنى في كثير من الأفعال، مثل: "سرى" و"أسرى" هو بمعنى سرى، و"طلع" على القوم و"أطلع" بمعنى "طلع" أيضًا -أي: أشرف- وعَتَمَ الليل، وأعتمه، الفعلان بمعنى واحد، أي: أظلمه، وعَكَلَ الأمر وأَعْكَله، أي: أشكله، الفعلان بمعنى واحد، و"غطش" الليل وأغطشه، أي: أظلمه، غطش، وأغطش بمعنى واحد، و"عدم" الشيء وأعدمه، الفعلان بمعنى واحد -أي: فقده- وَخَلُقَ الثوب وأخلقه، الفعلان بمعنى واحد، ومعناهما "بلي" و"بطأ" و"أبطأ" وكثير من ذلك.

ونلحظ أن هذه الأفعال موافقة فيها وفي المعنى؛ سواء أكانت على وزن "فَعَلَ" مثل: "طلع وأطلع"، أم كانت على وزن "فَعِلَ" مثل: "غطش" و"أغطش"، أم كانت على وزن "فعل" مثل "خلق" و"أخلق"، ولكون "أفعل" مختصًّا من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظًا وموافقته معنًى، أجرى سيبويه مجراه.

ويذكر عبد القادر البغدادي -في (خزانة الأدب) أن حسان بن ثابت لما هجا أبا سفيان ؛ لهجائه النبي ﷺ قبل إسلامه ، لما هجاه بحسان بقصيدة همزية ، لما انتهى فيها إلى قوله :

أتهجوه ولست له بكفءٍ ❖ فشركما لخيركما الفداءُ

قال من حضر هذا : أنصف بيت قالته العرب. تأملوا أسلوب التفضيل هذا. "هذا أنصف بيت قالته العرب" اسم التفضيل في هذه العبارة هو قولهم : أنصف مأخوذ من الإنصاف ، وفعله : أَنْصَفَ ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه والمحققون.

الشرط الثالث : أن يكون الفعل متصرفًا ؛ لأن بناء "أفعل" من الفعل إنما هو ضرب من ضروب التصرف ، والتصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه على الجمود ، ولذلك لا يُصَاغُ اسم التفضيل من الجامد كـ"نعم وبئس" ولا من المتصرف تصرفًا ناقصًا كـ"يذر ويدع".

الشرط الرابع : أن يكون معناه -أي معنى الفعل الذي سيصاغ اسم التفضيل من مصدره- : أن يكون معناه قابلًا للتفاضل في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس ، أما ما لا يقبل التفاضل ، ولا تتفاوت فيه أحوال الناس ، وإنما يشترك فيه الجميع كـ"الموت والفناء" فلا يصاغ منه اسم التفضيل ، فلا يبنى من نحو فني ومات ؛ لأنه لا مزية فيه لأحد على غيره حتى يفضل عليه فيه ، ولا يبنى كذلك من نحو "غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَطَلَعَتْ فإنه لا يقال : الشمس اليوم أغرب منها أمسِ ، أو الشمس اليوم أطلع منها أمسِ ؛ لأنه لا مزية للأيام ؛ بعضها على بعض في غروب الشمس أو طلوعها.

الشرط الخامس : أن يكون الفعل تامًّا فلا يبنى اسم التفضيل من نحو : كان وصار ، وقال -(الرضي في شرح الكافية) : فإنه لا يُقَالُ : "أكون وأصير" كما

قيل، ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم، والأفعل موضوع للتفضيل في الحدث وعبارة "كما توهم بعضهم توحي هذه العبارة هذه العبارة لعدم رضا هذا العَلَمِ عن منع اسم التفضيل من نحو "كان وصار"؛ لأنهما يدلان على الحدث في رأيه، فشأنهما شأن سائر الأفعال.

الشرط السادس: أن يكون الفعل مثبتًا، فلا يبنى اسم التفضيل من فعل منفي؛ سواء أكان ملازمًا للنفي، وذلك نحو "ما عَاج" فلانٌ بالدواء، أي: ما انتفع به، وما عاج بقوله -أي: لم يكترث له- وما "عاج" بالشيء أي: ما رضي به، قال اللغويون: أكثر ما يستعمل هذا الفعل في النفي، مع ملاحظة أن مضارع هذا الفعل "يعيج" مثل: "باع يبيع" وهو أجوف يائي، وأما "عاج يعوج" بمعنى "مال يميل" فإن العرب استعملته مثبتًا ومنفيًّا، فلا غبار في صوغ اسم التفضيل منه، ومثل "ما عاج فلان بالدواء قولهم: ما نبس فلان بكلمة" وما نبس ببنت شفة -أي: ما تحركت شفتاه بشيء- وهو كسابقه "عاج يعيج" أكثر ما يستعمل في النفي أيضًا، أم كان الفعل غير ملازم للنفي؛ سواء أكان الفعل ملازمًا للنفي كالفعلين السابقين، أم كان الفعل غير ملازم للنفي، فلا يُبْنَى اسم التفضيل أيضًا من نحو قولهم: ما قام زيد، وما عاج فلان عن الحق -أي: ما مال عنه، فلا يقال: زيد أقوم من غيره، ولا أعوج من غيره؛ لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

الشرط السابع: أن يكون الفعل مبنيًّا للمعلوم، فلا يبنى اسم التفضيل من فعل مبني للمجهول؛ سواء أكان بناؤه للمجهول بطريق التحويل من البناء للمعلوم وذلك نحو: ضُرِبَ زيد، أم كان مبنيًّا للمجهول في أصل وضعه، وذلك كالأفعال التي وردت عن العرب ملازمة لصيغة البناء للمجهول، من أمثلتها: "جن وصرع"؛ قالوا: وإنما مَنَعْنَا صَوْغَ اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول؛

لئلا يلتبس بالمبني من الفعل المبني للمعلوم فتختلط المعاني، وأجاز ابن مالك بناءه من المبني للمجهول -إن أُمِنَ الالتباس بفعل الفاعل، وذلك نحو هو أجن من فلان؛ لكثرة ما ورد منه مسموعًا، مثل قولهم: أزهى من ديك، قال بعضهم: هو مخالف للقياس؛ لصوغه من فعل ملازم للبناء للمجهول، وهو "زُهِيَ" إلا أن ابن دريد اللغوي حكى في الجمهرة "زَهَى يَزْهُو" أي تكبر، وعليه يكون قولهم: "أزهى من ديك" فصيحًا قياسًا واستعمالًا.

وقد استشهد ابن مالك على كثرة ما ورد مسموعًا عن العرب من صوغ اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول عند أمن اللبس بفعل الفاعل ومما ورد مسموعًا وفعله مبني للمجهول قولهم أيضًا: "هو أشغل من ذات النِّحْيَين" بنوه من "شُغل" بالبناء للمفعول و"النحيين" تثنية نِحْي بكسر النون وسكون الحاء وهو زِقُّ السمن و"ذات النحيين" امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فشغلها ونال منها ثم أسلم > وشهد بدرًا وسُمع أيضًا: أشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى وأفعالها مبنية للمجهول كذلك وهي: شُهر وعذر وليم وعُرف ونكر وخيف ورجُي أما قولهم: "هو أعنى بحاجتك" وقد قال بعضهم: هو مصوغ من فعل ملازم للبناء للمجهول من قولهم: عني بحاجته فقد جاء في (مختار الصحاح): "وعنى بقوله: كذا أي: أراد يعني عناية" إذن: قولهم: هو أعنى بحاجتك فصيح قياسًا واستعمالًا؛ لصوغه من فعل مبني للمعلوم.

والخلاصة: أن ما ذهب إليه ابن مالك من جواز بناء اسم التفضيل من الفعل المبني للمجهول عند أمن اللبس هو الراجح بل إن كثرة المسموع الوارد عن العرب تجعله قياسًا مطردًا فلا عجب أن قال ابن مالك: "وعندي أن صوغ فعل

التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يلبَس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع بل يحكم باطراده ؛ لعدم الضائر وكثرة النظائر".

الشرط الثامن: ألا يكون الفعل الذي سيبنى منه اسم التفضيل من الأفعال التي بناء الوصف منها للمذكر على وزن "أفعل" وللمؤنث على وزن "فعلاء" وذلك في الأفعال الدالة على لون أو حسن أو عيب ظاهريين -بالنسبة للحسن والعيب- كالسواد والبياض والحمرة والشَّهَل وهو: اختلاط لوني العينين والظَّما وهو: سمرة الشفة وذبولها واللَّما وهو: السمرة والشهل والظما واللما من المحاسن وكالبرص والحول والعمى الصفات منها جميعها صفات مشبهة وهي أسود سوداء -أفعل فعلاء- وأبيض بيضاء وأحمر حمراء وأشهل شهلاء وأظما ظمياء وألمى لمياء وأبرص برصاء وأحول حولاء وأعمى عمياء.

فلما كانت هذه الأفعال الدالة على الألوان أو المحاسن أو العيوب الظاهرية يأتي منها الوصف لمذكر على وزن "أفعل" خيف التباسه بـ"أفعل" في التفضيل فامتنع صوغ اسم التفضيل منه هذا مذهب البصريين ؛ ولذلك لحَّن بعضهم المتنبي في قوله يخاطب الشيب:

ابْعِدِ بَعِدتَ بَياضًا لا بَياضَ لَهُ ❖ لَأَنتَ أَسوَدُ في عَيني مِنَ الظُلَمِ

"لأنت أسود" قالوا: هذا لحن ؛ لصوغه اسم التفضيل من السواد بيد أن بعض العلماء أخرج بيت المتنبي من دائرة اللحن وذلك بإخراجه من باب التفضيل كابن هشام في (مغني اللبيب) الجزء الثاني الصفحة الثالثة والأربعين بعد الخمسمائة الذي قال: قول بعضهم: إن "من" في البيت متعلقة بأسود أي: في قوله: "لأنت أسود في عيني من الظلم" قول بعضهم: إن "من" في البيت متعلقة بأسود يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الألوان أي: كما هو مذهب البصريين

والصحيح: أن "من الظلم" صفة لـ"أسود" أي: أسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله -والكلام ما زال لابن هشام- وكذا قوله -أي: قول المتنبي أيضًا-:

يَلقاكَ مُرتَدِيًا بِأحمَرَ مِن دَمٍ ❖ ذَهَبَت بِخُضرَتِهِ الطُلى وَالأَكبُدُ

أي: يلقاك هذا الممدوح بسيف أحمر وقد ذهبت بلونه دماء الأعناق والأكباد التي بترها قال ابن هشام: "من دم" إما تعليل أي: من أجل التباسه بالدم أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما وكل هذا من أجل أن يرفع اللحن عن بيتي المتنبي بناءً على مذهب البصريين.

أما الكوفيون فقد أجازوا بناء اسم التفضيل من لفظي السواد والبياض؛ لأنهما -كما قالوا- أصلان للألوان ومن ذلك قول طرفة بن العبد:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُم ❖ فَأَنْتَ أَبْيَضُهم سِرْبَال طَبَّاخ

وأنشدوا أيضًا أي: الكوفيون قول رؤبة بن العجاج:

جارِيَةٌ فِي دَرْعِها الفَضْفاضِ ❖ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إباضِ

كما أنشدوا بيت المتنبي السابق وفيه: "لأنت أسود في عيني من الظلم" وقد حمل البصريون هذه الشواهد على الضرورة أو الشذوذ أو التأويل بالصفة المشبهة كما مر في بيت المتنبي في تخريج ابن هشام إياه.

هذه هي الشروط الثمانية الواجب توافرها فيما يصاغ منه اسم التفضيل وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الشروط عينها هي التي شرطها العلماء فيما يصاغ منه "أفعل" في التعجب؛ ذلك لأن التعجب والتفضيل يجريان من مجرى واحد في أمور كثيرة ويتساويان وزنًا ومعنًى وإن كان "أفعل" في التعجب فعلًا و"أفعل" في التفضيل اسمًا؛ ولذلك جمع بينهما ابن مالك في شروط صوغهما فقال:

وَصُغْهُمَا مِن ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا ❖ قَابِلِ فَضلٍ تَمَّ غَيرِ ذِى انتِفَا
وَغَيْر ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا ❖ وَغَيْر سَالِك سَبيل فعل

صوغ اسم التفضيل من فاقد الشروط :

أولًا: لا يجوز صوغ اسم التفضيل مما لا فعل له فلا يجوز بناؤه مثلًا من الحمار أو من الكلب أو من اليد أو من الرجل وسائر الذوات فلا يقال: هو أحمر من فلان أو أكلب من فلان أو أيدى من فلان أو أرجل من الرجل لا يجوز التفضيل مما سبق ونحوه؛ لكونه لا فعل له ولا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد ونحوه منصوبًا أو مجرورًا كما سيتوصل بذلك من فاقد أحد الشروط الأخرى.

وقال الصبان في (حاشيته على الأشموني): "والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية أو ما في معناها فيقال: ما أشد حماريتهم أو ما أشد كونهم حمارًا" هكذا ذكر الصبان في باب التعجب وإذا جاز ذلك في التعجب جاز هنا في اسم التفضيل أيضًا؛ لكونهما يجريان من مجرى واحد -كما سبق- وكذلك لا يصاغ اسم التفضيل من الجامد وذلك نحو: نعم وبئس ويذر ويدع؛ لئلا ينقض ما بناه العرب على الجمود ولأن الجامد لا مصدر له فينصب أو يجر كما سيحدث مع غيره وسنفصل ذلك لاحقًا وكذلك الذي لا يتفاوت معناه؛ فإنه وإن كان له مصدر لكن معناه ليس قابلًا للتفاضل إلا إن أريد وصف زائد عليه فيقال: أفظع موتًا من غيره وأفجع فَناءً من سواه بصوغ اسم التفضيل من فعل مناسب قد توافرت فيه الشروط والإتيان بمصدر الفعل الذي لا يقبل التفاضل بعده منصوبًا على التمييز قياسًا على ما أجازه ابن مالك وولده بدر الدين في باب التعجب.

وأما إن كان الفعل غير ثلاثي كدحرج واستخرج أم كان الوصف منه على أفعل فعلاء صيغ اسم التفضيل مباشرة من فعل مناسب قد توافرت فيه الشروط مثل:

أشد من: شد الشيء إذا قوي ومتن ومثل: أكذب وأعظم وأقوى ونحو ذلك ثم يؤتى بمصدر الفعل غير الثلاثي وما وصفه على أفعل فعلاء بعد أشد ونحوه منصوبين على التمييز كذلك فيقال: فلان أشد دحرجة للكرة أو فلان أكثر استخراجًا للدرر من غيره -والورد أشد حمرة من كذا- أو فلان أكثر عرجًا من فلان وهكذا.

وإن كان الفعل منفيًّا أو مبنيًّا للمجهول صيغ اسم التفضيل من فعل مناسب توافرت فيه الشروط المطلوبة ثم أُتي بمصدريهما المؤولين بعده: مصدر الفعل المنفي مؤولًا ومصدر الفعل المبني للمجهول مؤولًا كذلك فيقال: زيد أكثر ألا يقوم القرآن أعظم أن يدرس ويجوز الإتيان بمصدر الفعل المنفي صريحًا مضافًا إلى العدم ونحوه فيقال هو أشد عدم قيام من غيره وأما الفعل غير التام ككان وصار فأجاز الرضي في (شرح الكافية) أن يصاغ اسم التفضيل منهما مباشرة وإن لم يسمع بناء على القول الصحيح من كونهما دالين على الحدث فأجاز أن يقال: هو أكون منك منطلقًا وهو أصير منك غنيًّا أي: أشد انتقالًا إلى الغنى.

(المشتقات من الأسماء: أسماء الزمان والمكان، واسم الآلة)

عناصر الدرس

صياغة أسماء الزمان والمكان

اسم الزمان: ما صِيغ من المصدر للدلالة على زمان الفعل

واسم المكان: ما صيغ من المصدر للدلالة على مكان الفعل والغرض منهما الإيجاز والاختصار وذلك أنك تفيد منهما زمان الفعل ومكانه بأوجز عبارة وأخصر لفظ ولولاهما للزمك أن تأتي بالفعل ولفظ الزمان أو لفظ المكان وكل واحد منهما يدل على أمرين: على المعنى المجرد أي: على مجرد الحدث الذي يدل عليه المصدر الأصلي وعلى معنى آخر وهو: زمان وقوع الحدث أو مكانه فحين تقول مثلًا: استيقظت مطلع الفجر فمعنى كلمة مطلع وحدها وقت طلوعه وحين تقول: الباب مدخلنا فكلمة: مدخل، معناها: مكان دخولنا وهكذا.

الفرق الآن بين اسمي الزمان والمكان وظرفي الزمان والمكان: أنه قد يأتي اسما الزمان والمكان ظرفي زمان ومكان؛ فينصبان على الظرفية كالمثال السابق: استيقظت مطلع الفجر فكلمة مطلع باعتبار صوغها من المصدر ومجيئها على أحد الوزنين القياسيين لاسم الزمان من الثلاثي وهو "مَفْعَل" وباعتبار دلالتها على زمان الفعل بهذه الاعتبارات كلها يحكم عليها صرفيًّا بأنها اسم زمان وهي باعتبار تضمنها معنى "في"؛ لأنها مذكورة للواقع فيها وهو الاستيقاظ وباعتبار مجيئها منصوبة على الظرفية الزمانية بالفعل استيقظ تُعد من الجانب النحوي ظرف زمان، ومعنى هذه العبارة: استيقظت في وقت طلوع الفجر وإذا قلت: وقفت موقف الخطيب فكلمة موقف باعتبار صوغها من المصدر ومجيئها على أحد وزني اسمي المكان من الثلاثي، وهو "مَفعِل" مَوقِف وباعتبار دلالتها على مكان الحدث يحكم عليها صرفيًّا بأنها اسم مكان وباعتبار تضمنها معنى "في" لأنها

مذكورة كذلك للواقع فيها وهو الوقوف وباعتبار دلالتها على مكان مختص وانتصابها بعامل مصوغ من مادتها وهو وقف تعد من الجانب النحوي ظرف مكان.

ومن ثَمَّ يمكن القول: إن اسمي الزمان والمكان إذا تضمنا معنى "في" باطراد صارا ظرفي زمان ومكان قال ابن مالك:

الظَّرفُ وَقتٌ أو مَكانٌ ضُمِّنَا ❖ فِي باطِّرَادٍ كَهُنَا امكُث أزمنَا

وكان اسم المكان مختصًّا منصوبًا بعامل من مادته إذا كان الأمر كذلك عدا أي: اسما الزمان والمكان من الجانب الصرفي اسمي زمان ومكان ومن الجانب النحوي ظرفي زمان ومكان هذا هو أهم ما يلتقي فيه الاسمان الصرفيان والاسمان النحويان.

أما أوجه الافتراق بين هذين وهذين فكثيرة ومن أهمها:

الأول: أن ظرف الزمان يدل على الزمان وحده وأن ظرف المكان يدل على المكان وحده أما اسما الزمان والمكان فكلاهما له دلالة مزدوجة وهي الدلالة على معنى المصدر الأصلي وهو الحدث والدلالة أيضًا على زمان وقوعه أو مكان وقوعه.

الثاني: أن اسمي الزمان والمكان من الأسماء المشتقة من المصدر وليس كذلك ظرفا الزمان والمكان في غير ما أوضحناه سابقًا.

الثالث: أن اسمي الزمان والمكان يصاغان من الثلاثي قياسًا على وزن "مفعَل" أو "مفعِل" بفتح العين وبكسرها كما سنوضح بالتفصيل لاحقًا ومن غير الثلاثي بزنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر؛ أما ظروف الزمان والمكان فلا يخضع أي منها بوزن معين أو صيغة محددة.

صوغ أسماء الزمان والمكان من الثلاثي وغيره:

أولًا: يصاغان من الثلاثي على مثال المضارع "يَفعَل" إلا أنك توقع الميم موقع حرف المضارعة للفرق بين الاسم والفعل، فإذا كانت عين المضارع مفتوحة فتحوا العين في اسمي الزمان والمكان، وذلك نحو: الملبَس، والمشرَب، والمذهَب، جاءت جميعها على وزن "مفعل" بفتح العين وإذا كانت عين المضارع مكسورة كسروا العين فيهما كالمحبِس والمصرِف والمضربِ فجميعها وزنها "مفعل" بكسر العين وكان يلزم على هذا أن يقال فيما مضارعه مضموم العين على "يفعُل" أن يقال في اسمي الزمان والمكان منه "مفعُل" أيضًا ولكنهم عدلوا إلى أحد الوزنين الآخرين وهو "مفعَل" بالفتح؛ لأن الفتح أخف وبهذا تصاغ أسماء الزمان والمكان من الثلاثي إما على "مفعَل" وإما على "مفعِل" وقد جاءت بعض الكلمات وبابها فعل يفعُل أي: إن عين مضارعها مضموم وقد قلنا: إنه إذا كان الأمر كذلك صيغت على وزن "مفعَل" بفتح العين إلا أنه جاءت في المكان بعض الكلمات من هذا الباب فعل يفعُل على "مفعل" بكسر العين وهي: منسِك: مكان النسك وهو العبادة من نسك ينسك إذا عبد والمجزِر لمكان جزر الإبل وهو نحرها يقال: جزرت الجزور أجزرها بالضم أي: نحرتها وجلدتها والمنبِت لموضع النبات يقال: نبت البقل ينبت إذا طلع والمطلِع لمكان الطلوع والمشرِق والمغرِب لمكان الشروق والغروب والمفرِق في وسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر وكذلك مفرِق الطريق للموضع الذي يتشعب منه طريق آخر والمسقِط لموضع السقوط يقال: هذا مسقط رأسي أي: حيث ولدت وأنا في مسقط رأسي أي: حيث سقط والمسكِن لموضع السكنى يقال: سكنت داري أسكنها والمرفِق وهو موصل الذراع والعضد وقالوا: المسجِد وهو اسم للبيت وليس المراد موضع

السجود أي: موضع جبهتك؛ إذ لو أريد ذلك لقيل المسجَد بالفتح فالمجموع إحدى عشرة كلمة.

هذا ما أورده ابن معيشة في (شرح المفصل) وقد ذكر الرضي في (شرح الشافية) أن ما ورد من يفعل المضموم العين على "مفعِل" بالكسر لا غير ثماني كلمات هي: المشرِق والمغرب والمرفق والمنبت والمنخر والمجزر والمسقط والمظِنة وأصلها المظننة: حدث نقل ثم إدغام.

وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية سنجد كثيرًا من الكلمات السابقة التي ذكرها ابن معيشة أو الرضي وردت على "مفعَل" بفتح العين على القياس أيضًا ومن أمثلة ذلك: المنسَك والمجزَر والمسقَط ويستثنى من القياس المتقدم أي: أن تكون عين اسم الزمان والمكان تابعة لعين المضارع واستثنى من ذلك شيئان:

الأول: الفعل الناقص ومن أمثلته: ثوى -هو لفيف مقرون لكنه يعد ناقصًا؛ لأن آخره حرف علة- وجرى ورمى وأوى فأسماء الزمان والمكان منه على "مفعَل" بفتح العين ولو كان عين مضارعه لو كانت هذه العين مكسورة أيضًا يأتي اسم الزمان والمكان منه على "مفعل" لماذا؟ قالوا: لأن الفتحة مع الألف أخف من الكسرة مع الياء يعني: إذا قلنا: مثوى أخف من قولنا: "مثوِي" إتباعًا لعين اسم الزمان والمكان لعين المضارع فعدلوا عن ذلك إلى "مفعَل" في الأفعال الناقصة جميعها فأسماء الزمان والمكان من الأفعال السابقة: مثوَى ومجرَى ومرمَى ومأوى قال تعالى: ﴿ فَإِن يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴾ [فصلت: ٢٤] وقال ﷻ: ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤١].

الثاني: المثال الواوي الصحيح اللام مكسور العين في المضارع ومفتوحه فالزمان والمكان منه على "مفعِل" بكسر العين؛ فالمثال هنا يخالف الفعل الناقص في الأمر

الأول ومن أمثلته: موعِد وموضِع وموجِل أما المثال اليائي كيَسر فإنه كالصحيح يعود إلى القاعدة العامة والقياس العام قال تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

والخلاصة: أن أسماء الزمان والمكان تصاغ من الثلاثي قياسًا مطَّردًا على وزن "مفعَل" بفتح العين إلا في حالتين:

الأولى: إذا كان الفعل صحيح اللام مكسور العين في المضارع: جلس يجلس يصاغ منه اسما الزمان والمكان فيقال: مجلِس وضرب يضرب يقال: في اسمي الزمان والمكان مضرِب وصاف يصيف: اسم الزمان والمكان منه مصيف وطار يطير: اسما الزمان والمكان منه قياسي: مطير وسُمع مطار وهذا هو الشائع الكثير.

الثانية: التي تأتي على وزن "مفعِل" إذا كان مثالًا واويًّا صحيح اللام سواء أكان مكسور العين في المضارع أم مفتوحها ومن أمثلته: موعِد وموضِع وموجِل وبعض العرب يقولون في هذا الأخير: موجَل والحالة الأولى من الحالتين المذكورتين هي التي يفترق فيها المصدر الميمي عن الزمان والمكان كما سنذكر لاحقًا - إن شاء الله.

أسماء الزمان والمكان من غير الثلاثي:

إذا كان الفعل غير ثلاثي مجرد فطريقة صوغ اسمي الزمان والمكان هي بالإتيان بمضارعه وإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر ومن الأمثلة: مُمْسَى مصبَح، قال أمية بن أبي الصلت:

الحَمدُ لِلَّهِ مُمسَانا وَمُصبَحَنا ❖ بِالخَيرِ صَبَّحنا رَبي وَمَسَّانا

نلاحظ "مُمسَانا" و"مُصبَحنا" هنا: اسما زمان وهما منصوبان في البيت على الظرفية؛ لتضمنهما معنى "في" قالوا: إن التقدير: الحمد لله في وقت إمسائنا وفي وقت إصباحنا وهذه هي الحالة التي يلتقي فيها اسم الزمان واسم المكان بظرف الزمان وظرف المكان وذلك عند تضمنهما معنى "في" ومن ذلك أي: من صوغ اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي قولهم: مرتقَى ومنقلَب ومنتهَى ومستقَر قال تعالى: ﴿ وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ﴾ [هود: ٦].

وبهذا تتحد الصورة اللفظية في المصوغ من غير الثلاثي في أسماء الزمان وأسماء المكان واسم المفعول والمصدر الميمي؛ فجميع هذه الأنواع الأربعة تتفق في صوغها من غير الثلاثي على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر؛ بل أحيانًا تتحد صور هذه الأربعة في المصوغ من غير الثلاثي ومعها أيضًا بعض أسماء الفاعلين التي يقدر حركة ما قبل الآخر منها مثل: مختار ومنقاد ويكون التوجيه لأحد هذه الأنواع خاضعًا للقرائن.

ما يخالف فيه المصدر الميمي اسمَي الزمان والمكان:

أولًا: في الدلالة فالمصدر الميمي يدل على ما يدل عليه المصدر الأصلي وهو الدلالة على المعنى المجرد واسما الزمان والمكان يدلان على المعنى المجرد أيضًا الذي يدل عليه المصدر العام مزيدًا عليه الدلالة على زمان وقوعه أو مكان وقوعه.

ثانيًا: المصدر الميمي يعمل عمل المصدر العام كقول الشاعر:

أظَلُوم إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا ❖ أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّة ظُلْم

فقوله: "مصابكم" الواقع اسمًا لـ"إن" مضاف ومضاف إليه ومضاف إلى ضمير الخطاب وهذه الإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله و"رجلًا" مفعول به للمصدر الميمي؛ أما اسما الزمان والمكان فلا يعملان إذن: ليست المخالفة في الدلالة فقط وأيضًا في الحكم.

الثالث: أن المصدر الميمي يصاغ على "مفعَل" بفتح العين من الأفعال الثلاثية كلها ما عدا نوعي المثال اللذين شرحناهما بالتفصيل في بابه فيصاغ منهما على "مفعِل" بكسر العين في حين أن اسمي الزمان والمكان قد صيغا على "مفعِل" ليس من المثال فحسب بل جاءا أيضًا على هذه الصيغة بكسر العين من الفعل صحيح اللام مكسور العين في المضارع كمجلِس ومضرِب في حين أن المصدر الميمي منهما مجلَس ومضرَب بفتح العين أما إذا صيغ المصدر الميمي من غير الثلاثي؛ فإن صورته اللفظية تتفق مع الصورة اللفظية لاسمي الزمان والمكان -كما سبق- ويعول في التفرقة على القرائن فمثلًا: لو قلت: مُخرَجنا للمسرحية الدينية كان مخرَجًا ناجحًا فمخرج في هذه العبارة مصدر ميمي؛ لأنه بمعنى المصدر العام وهذه العبارة في معنى: إخراجنا للمسرحية الدينية كان إخراجًا ناجحًا وإذا قلت: الخامسة مساء مَخرجنا من المنزل من الواضح أن كلمة مخرج في هذه العبارة اسم زمان؛ لأنه بمعنى: وقت إخراجنا ولو قلت: هذا الباب مخرجنا إلى الشارع؛ فمخرج في هذه العبارة اسم مكان؛ لأنه بمعنى: هذا الباب مكان إخراجن للشارع فبكل بساطة وسهولة ويسر المصدر الميمي لو رفعته من العبارة ووضعت موضعه المصدر العام واستقامت العبارة إذن: هذا المبدوء بميم لغير المفاعلة هو على وزن "مفعَل" هو مصدر ميمي وكذلك إذا كان على بقية الصيغ التي ذكرناها في بابها أما اسما الزمان والمكان فاسم الزمان يحل محله زمان كذا واسم المكان يحل محله مكان كذا فمُخْرَجنا: مكان خروجنا الخامسة مُخرَجنا: زمان خروجنا وهكذا.

اسم الآلة

اسم الآلة: هو الاسم المصوغ من المصدر؛ للدلالة على الآلة التي يستعان بها على أداء الحدث وذلك مثل كلمة مِنشار فالمنشار مصوغ من المصدر وهو النشر؛ ليدل على الآلة التي يعالَج بها الخشب أو غيره لإيصال أثر الحدث وهو النشر إليه.

وهو يصاغ قياسًا من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف المتعدي على وزن من ثلاثة أوزان: "مِفْعَل" و"مِفْعَلة" و"مِفْعَال".

وأمثلتها: مِفْعَل كمبرد ومثقبٍ ومشرطٍ ومِفْعَلة كمكنسةٍ ومسطرة ومبراة ومِفْعَال كمنشار ومفتاحٍ ومحراثٍ ومقراض.

وقيل: إن أول هذه الأوزان وهو وزن مَفعلٍ مقصور عن وزن مِفْعالٍ وهو ثالث الأوزان التي ذكرناها على الرغم من أن وزن مِفعلٍ أكثر استعمالًا ومن أمثلته فوق ما ذكرنا: المِحْلب. وليس معناه موضع الحلب؛ لأن موضع الحلب هو المكان الذي يقعد فيه الحالب للحلب بل المحلب هو آلة يحصل بها الحلب ومن أمثلته أيضًا: المِقَصّ وهو الآلة التي يقص بها الشعر وغيره والمِقْوَد وهو الآلة التي يستعان بها على القيادة قالوا: الدليل على كون وزن مِفْعلٍ في الآلة مقصورًا عن وزن مفعالٍ: أن كل ما جاز فيه مِفْعَل جاز فيه مفعال نحو: مقرضٍ ومقراضٍ ومفتحٍ ومفتاحٍ وليس كل ما جاز فيه مفعال جاز فيه مِفْعَل؛ ولذلك صحت العين في: مِخْيَطٍ ومِجْولٍ ولم تقلب ألفًا كما حدث في: مقالٍ ومقامٍ وأصلهما: مَقْوَل ومَقْوَم؛ نقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت ألفًا؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن لم يحدث مثل هذا التغيير في نحو: مِخْيَطٍ ومِجْولٍ على الرغم من أن الياء في الأول متحركة وقبلها الخاء وهو ساكن صحيح وعلى الرغم من أن الواو في مجول متحركة وقبلها الجيم وهو حرف

صحيح ؛ لأن الكلمتين ونظائرهما جاءت مقصورة عما تلزم صحته وهو مِخْيَاط ومِجْوال ؛ لوقوع الألف بعد الياء والواو فيهما.

وأكثر السابقين من العلماء يميل إلى قصر اشتقاق اسم الآلة من مصدر الثلاثي المتصرف المتعدي دون اللازم غير أن الحاجة دعت إلى أن يقرر المجمع اللغوي القاهري جواز الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف المتعدي واللازم ومن مجيء اسم الآلة من اللازم قولهم : مِصْفاةٍ ومِطْهَرة وقد ورد اسم الآلة قليلاً من الثلاثي المزيد فيه وذلك مثل : مِصْباحٍ ومِسْرَجةٍ ؛ فالأول مصوغ من استصبح أي : أوقد المصباح والثاني -وهو المسرجة- مصوغ من : أسرج السراج أي : أوقده.

ما ورد عن العرب على وزنٍ مغاير للأوزان الثلاثة القياسية التي ذكرناها :

فقد جاءت خمس كلماتٍ عن العرب على وزن مُفْعُلٍ -بضم الميم والعين وهي من أسماء الآلة- وهي :

الأول : المُسْعُط وهو ما يجعل فيه السَّعوط والسَّعوط : هو الدواء الذي يُصَب في الأنف من دواءٍ أو دُهْن فيُسعط به العليل أو الصبي في أنفه الاسم.

الثاني : المُنْخُل وهو ما يُنخل به الدقيق ونحوه.

الثالث : المُدُقُّ وهو اسم ما يدق به الشيء كفِهْر العطار والفِهْر هو الحجر الناعم الصلب.

الرابع : المُدْهُن وهو ما يجعل فيه الدهن من زجاجٍ ونحوه.

الخامس : المُكْحُلَة : وعاء الكحل زجاجًا كان أو غير زجاج وهذه الأسماء الخمسة تحفظ ولا يقاس عليها.

ومن الصيغ التي قرر المجمع القاهري قياسيتها في اسم الآلة صيغة فَعَّالةٍ ؛ اعتمادًا على كثرة استعمالها في المجتمعات العربية الحديثة ومن أمثلة ما ورد على هذا الوزن من أسماء الآلة قولهم : ثَلَّاجة وكسَّارة وخَرَّامة وخرَّاطة وجاء عن العرب بعض أسماء الآلة من غير المشتق وهي كثيرة ومن أمثلتها : رُمْح وسيف وفأس وإبرة وقَدُوم وسِكِّين.

(تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث، وإلى صحيح الآخر وغيره)

عناصر الدرس

تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث

وهذا هو التقسيم الثالث للاسم في التصريف، وقد تناولنا التقسيمين السابقين:

الأول: وهو تقسيم الاسم من حيث التجرد والزيادة.

والثاني: وهو تقسيم الاسم من حيث الجمود والاشتقاق.

ونتناول الآن التقسيم الثالث: وهو تقسيم الاسم إلى مذكرٍ ومؤنث:

إن الاسم من حيث كونه مذكرًا أو مؤنثًا ينقسم إلى مذكرٍ ومؤنثٍ والتذكير هو الأصل أما التأنيث ففرع عنه فالأصل في جميع الأشياء التذكير وقد أورد سيبويه هذا المعنى في كتابه غير مرة فقال في الجزء الأول الصفحة الثانية والعشرين: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا وإنما يخرج التأنيث من التذكير" وفي (الكتاب) قال سيبويه: "وذلك أن المذكر أشد تمكنًا؛ فلذلك كان أحمل للتنوين" وفي الصفحة الحادية والأربعين بعد المائتين من الجزء الثالث أيضًا قال سيبويه: "الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تُخْتَص بعد؛ فكل مؤنث شيء والشيء يذكر فالتذكير أول وهو أشد تمكنًا".

وإنه لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج المؤنث لعلامة تميزه من المذكر وسنذكر هذه العلامة بالتفصيل بعدما نتحدث أولاً عن أنواع المؤنث باعتبار المدلول فنقول:

ينقسم المؤنث باعتبار المدلول إلى:

مؤنثٍ حقيقي التأنيث: وهو ما يلد ويتناسل ولو كان تناسله عن طريق البيض والتفريخ وسواء أكان مختومًا بعلامة تأنيثٍ أم لم يكن ومن أمثلة هذا المؤنث

الحقيقي: إنسانة وامرأة وزينب وفاطمة وسعدى وليلى وأيضًا دجاجة وعصفورة إلى آخر هذه الأسماء المؤنثة.

مؤنث مجازي التأنيث: والمؤنث المجازي هو الذي لا يلد ولا يتناسل وسواء أكان مختومًا بعلامة تأنيثٍ أم لم يكن، ومن أمثلته: صحيفة وورقة وشجرة وثمرة نلاحظ أن هذه الأسماء قد انتهت بعلامة تأنيث وهي التاء ومن أمثلته كذلك: شمس دار عين أذن وعلامة تأنيث هذا النوع مقدرة وقد تظهر في بعض تصاريفه كقولهم: عُيَيْنَةٌ في تصغيرهم عينًا وأُذَينة في تصغير أذنٍ والمؤنث المجازي أنواعه كثيرة ومنها بعض ما يدل على الجمع؛ لتأويله بالجماعة كاسم الجنس كقولهم: أورقت الشجرة واسم الجنس: ما فُرق بينه وبين واحده بالتاء فنقول: شجرة في المفرد وشجر.

ومن المؤنث المجازي أيضًا وهو يدل على الجمع؛ لتأويله بالجماعة اسم الجمع: قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]؛ فقوم هو اسم جمع؛ لأنه لا واحد له من لفظه نلاحظ أن الفعل ﴿كَذَّبَتْ﴾ جاء مؤنثًا مما يدل على أن كلمة ﴿قَوْمُ﴾ قد يراعى فيها التأنيث؛ لتأويلها بالجماعة وأيضًا من المؤنث المجازي جمع التكسير ولو كان لمذكر قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤] نلاحظ الفعل ﴿قَالَتِ﴾ جاء مؤنثًا و﴿الْأَعْرَابُ﴾ جمع: أعرابي ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ والمؤنث المجازي طريق معرفته السماع ويُدَل عليه بعلامات كثيرة أهمها: تأنيث الضمير العائد عليه أو تأنيث الإشارة إليه أو تأنيث فعله المسند إليه أو خبره أو نعته.

المؤنث اللفظي: وهو ما كان مدلوله مذكرًا ولكنه ينتهي بعلامة تأنيث ومن أمثلته: حمزة وطلحة وأسامة وعقبة وزكرياء.

المؤنث التأويلي: وهو ما يعرف بالحمل على المعنى ومن ذلك قول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتَهُ ❖ سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ السَّوْطُ

أنث السوط؛ لتأويله بالاستغاثة فكأنه قال: ما هذه الاستغاثة؟.

ومن هذا المؤنث التأويلي أيضًا ما أورده ابن جني في (الخصائص) من حكاية الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه أي: أبا عمرو سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ جاءته كتابي فاحتقرَها نلاحظ الفعل المسند إلى كتاب جاء مؤنثًا -جاءته كتابي فاحتقرها- فقلت له -أي: أن أبا عمرو بن العلاء قال لهذا الرجل-: أتقول: جاءته كتابي؟! وكأنه يتعجب من إسناد الفعل مؤنثًا إلى لفظ كتاب وهو مذكر فقال الرجل اليمني: نعم أليس بصحيفة؟!..

ثم قال ابن جني بعد إيراده هذه الحكاية: وعليه -أي: على الحمل على المعنى أيضًا- قول عمر -يعني: عمر بن أبي ربيعة-:

فَكَانَ مِجَنِّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ❖ ثَلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ وَمُعصِرُ

نلاحظ التعبير "ثلاث شخوص" والشخوص جمع: شخص ونحن نقول: إن هذا الاسم وهو شخص مذكر وكلمة ثلاث عدد وهو من الأعداد التي تخالف معدودها تذكيرًا وتأنيثًا وما دام المعدود مفرده مذكرًا؛ فلو قال هذا التعبير على ظاهره؛ لأنث العدد بتذكير واحد المعدود فقال: ثلاثة شخوص لكنه أنث الشخص؛ لأنه أراد به المرأة وقال الآخر:

فإن كلابًا هذه عَشْرُ أبطنٍ ❖ وأنت بريءٌ مِنْ قبائلها العَشْرِ

ذهب بالبطن إلى القبيلة -هكذا قال ابن جني يريد ابن جني: أن عمر بن أبي ربيعة حمل على المعنى في قوله: "ثلاث شخوص" وكما قلنا الشخص مذكر والعدد يخالف المعدود ولكنه ذكر العدد على تأويل الشخص بامرأة وكذلك قول

الآخر: "عشر أبطنٍ" والبطن مذكر وعدده -وهو عشر- مما يخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا فكان الظاهر أن يقول عشرة أبطن ولكنه ذكَّر العدد على تأويل البطن وهو المذكر على تأويله بمؤنث وهو القبيلة.

وهناك نوع خامس من المؤنث باعتبار مدلوله وهو: المؤنث الحكمي ويعني به النحويون اكتساب المذكر وضعًا التأنيث بإضافته إلى مؤنث كقراءة: "تلتقطه بعض السَّيَّارة" نلاحظ الفعل "تلتقط" جاء مؤنثًا بالتاء مع أنه مسند إلى كلمة "بعض" وبعض هذا موضوع على التذكير إلا أنه قد اكتسب التأنيث من إضافته إلى مؤنثٍ وهو لفظ "السيارة" فجاءت القراءة "تلتقطه بعض السيارة" من الآية الثانية عشرة من سورة يوسف.

ومنه قول العرب: "قطعت بعض أصابعه" جاء الفعل "قطعت" بالتأنيث مع إسناده إلى لفظ "بعض" وهو مذكر إلا أنه قد اكتسب التأنيث من إضافته إلى الجمع "أصابعه" ومنه كذلك قول الشاعر:

طول الليالي أسرعت في نقضي ❖ نقضن كلي ونقضن بعضي

نلاحظ كلمة "طول" هو موضوع على التذكير لكنه حينما أضيف إلى "الليالي" اكتسب التأنيث بالإضافة فصار في حكم المؤنث وهو المؤنث الحكمي؛ ومن ثمَّ جاء الخبر "أسرعت" بالتأنيث ومن ذلك أيضًا قول الآخر:

وَما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفنَ قَلبي ❖ وَلَكِن حُبُّ مَن سَكَنَ الدِّيارا

لفظ "حب" موضوع على أنه مذكر ولكنه اكتسب التأنيث بإضافته إلى الديار؛ ومن ثَمَّ جاء الخبر "شغفن" بالتأنيث وقد أورد ابن هشامٍ في الباب الرابع من كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) في مبحث الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة -أورد- الكثير من الشواهد العربية المتعلقة بهذا النوع.

أنواع المؤنث باعتبار العلامة الدالة على التأنيث، وأغراض زيادة التاء لغير التأنيث:

أ- أنواع المؤنث باعتبار العلامة الدالة على التأنيث:

ونتناول أنواع المؤنث باعتبار علامة التأنيث:

قال ابن مالكٍ -رحمه الله-:

عَلامَةَ التَّأنِيثِ تَاءٌ أو ألِف ❖ وَفِي أسَامٍ قدَّرُوا التَّا كالكَتِف

ومن هذا نقول: إن المؤنث باعتبار علامة تأنيثه نوعان في الجملة:

النوع الأول: ما كان مختومًا بتاء تأنيثٍ ملفوظةٍ أو مقدرة.

النوع الثاني: ما كان مختومًا بألف تأنيثٍ مقصورةٍ أو ممدودة.

المؤنث المختوم بتاء التأنيث:

أوردنا فيما مضى كثيرًا من أمثلة المؤنث المختوم في اللفظ بتاء التأنيث وهي التاء المحركة بأوجه الإعراب نلاحظ أننا نتحدث في الأسماء فتاء التأنيث فيها هي التاء المحركة بأوجه الإعراب على حسب موقع الكلمة المؤنثة بها في جملتها وتاء التأنيث هذه التي يختم بها الأسماء المؤنثة تُبدَل في الوقف هاءً؛ ولذلك ترسم بالهاء المنقوطة ويقال عنها: التاء المربوطة وهذه التاء مختصة بتأنيث الأسماء أما الأفعال فتؤنث بالتاء الساكنة المفتوحة كـ: قامت وقعدت أو التاء الذي يبدأ بها الفعل المضارع مثل: تقوم وتقعد والذي يعنينا هنا تأنيث الأسماء... فالعرب قد أنثوا كثيرًا من الأسماء بتاءٍ مقدرة ويستدل على هذا التقدير بأشياء أهمها: الضمير المؤنث العائد عليها كقوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحج: ٧٢]

وقولــه ﷻ: ﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد: ٤] وقولــه ﷻ: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال: ٦١] فالنار جاءت في سورة "الحج" مؤنثة ﴿ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ﴾ وهـذا الـضمير المؤنـث العائـد عليهـا يـدل علـى تأنيـث هـذه الكلمـة و﴿ ٱلْحَرْبُ ﴾ جاءت في سورة "محمد" أيضًا مؤنثة: ﴿ حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ هـذا الضمير المؤنث في ﴿ أَوْزَارَهَا ﴾ عائد على ﴿ ٱلْحَرْبُ ﴾ مما يدل على تأنيثها وفي سورة "الأنفال": ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ ﴾ جاءت أيضًا كلمة "السلم" مؤنثة بدليل: ﴿ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾ بـدليل عـود هـذا الـضمير المؤنـث عليهـا فالكلمـات: ﴿ ٱلنَّارُ ﴾ و﴿ ٱلْحَرْبُ ﴾ و"السلم" مؤنثات مع عدم وجود علامة تأنيث ملفوظٍ بها ولكن عود الضمير المؤنث عليها يدل على أنها مؤنثة بتاءٍ مقدرة وأيضًا يعرف المؤنث بالتاء المقدرة بعود اسم الإشارة للمؤنث عليه نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ﴾ [يس: ٦٣].

نلاحظ اسم الإشارة هنا جاء مؤنثًا والإشارة إلى لفظ: ﴿ جَهَنَّمُ ﴾ وأيضًا يعرف هذا المؤنث بالتاء المقدرة بثبوت هذه التاء في التصغير في بعض الكلمات نحو: عُيينة وأذينة مصغري عينٍ وأذنٍ من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها قالوا: وغير المزدوج من أعضاء الإنسان مذكر كالرأس والقلب والوجه والحلق والفم وذلك في الأغلب الأعم يعرف المؤنث بالتاء المقدرة أيضًا بثبوت التاء في فعله قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٤] جاء الفعل مؤنثًا ومسندًا إلى لفظ: ﴿ ٱلْعِيرُ ﴾ مما يدل على أن كلمة: ﴿ ٱلْعِيرُ ﴾ هذه مؤنثة إلا أن تأنيثها بتاء مقدرة ويعرف كذلك هذا المؤنث بالتاء المقدرة يعرف بسقوط التاء من العدد إذا كان هذا العدد من الأعداد التي تخالف معدودها تذكيرًا وتأنيثًا وقد مضت بعض الشواهد عليه.

ومن ذلك أيضًا: قول الراجز يصف قوسًا عربيةً يقول في وصف هذه القوس:

أرْمِي عَلَيْهَا وَهِي فَرْعٌ أَجْمَعُ ❖ وَهِي ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

فـ"أذرعٍ" جمع: ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وإن كان خليل وسيبويه -رحمهما الله تعالى- يريان أن هذا الاسم -وهو ذراع- قد تمكن في المذكر كما ورد في الكتاب الجزء الثالث الصفحة السادسة والثلاثين بعد المائتين وقد أشار ابن مالكٍ -رحمه الله- إلى بعض ما يعرف به المؤنث بالتاء المقدرة فقال:

وَيُعرَفُ التَّقدِيرُ بِالضَّمِيرِ ❖ وَنَحوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصغِيرِ

الحالات التي يستغنى فيها عن الاقتران بالتاء:

تأتي التاء المربوطة في آخر الأسماء لمعانٍ متعددة وأغراضٍ متنوعة والذي يعنينا هنا -ونحن نتحدث عن المذكر والمؤنث- بالدرجة الأولى والمقام الأول هو التاء التي تأتي للتأنيث في آخر الاسم المؤنث؛ لتكون فارقةً بين المؤنث والمذكر؛ ولذلك تسمى هذه التاء "التاء الفارقة، أو التاء الفاصلة" كما تسمى أيضًا تاء التأنيث المتحركة وهي: التاء التي يوقف عليها بالهاء؛ ولذلك قد تسمى كذلك هاء التأنيث كما تسمى أيضًا تاء النقل؛ لأنها تنقل الاسم المتصل بآخره من التذكير إلى التأنيث وتاء التأنيث هذه قد تصل قياسًا غالبًا بأربعة أنواعٍ من الصفات ثلاثة منها أي: من هذه الأنواع من المشتقات وهي: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والنوع الرابع مما يؤَوَّل بالمشتق وهو الاسم المنسوب فيقال في تأنيث نحو ضاربٍ: ضاربة ونحو مفهومٍ: مفهومةٍ ونحو حسنٍ: حسنة ونحو عربيٍّ: عربية فالأصل في تاء التأنيث أن تتصل بأربعة الأنواع السابقة فارقةً بين مذكرها ومؤنثها، أما قول العرب الرَّبْعَة وهو: الوسيط القامة للمذكر والمؤنث فيقولون: رجل ربعة وامرأة ربعة وقالوا أيضًا: اليفعة وهو من ناهز البلوغ قالوا

هذا للمذكر والمؤنث أيضًا قالوا: هذا فتًى يفعة وهذه فتاة يفعة؛ فلكون ربعةٍ ويفعة في الأصل صفتين للنفس أي: نفس ربعة ونفس يفعة ولفظ النفس من المؤنث.

وقد تتصل تاء التأنيث الفارقة ببعض الأسماء الجامدة وهي أسماء مسموعة قليلة ومنها: امرأة ورجلة وإنسانة وغلامة وأسدة وذلك من المسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

هناك صفاتٍ يستوي فيها المذكر والمؤنث فيستغنى فيها عن الاقتران بتاء التأنيث وهي:

الوزن الأول: فعول بمعنى فاعلٍ وهو الدال على الذي فعل الفِعْلة ومن أمثلته: رجل صبور وامرأة صبور -يستوي فيه المذكر والمؤنث- ورجل شكور وامرأة شكور ورجل حقود وامرأة حقود ورجل نفور وامرأة نفور كلها على فعول وهي بمعنى فاعل: فصبور بمعنى صابر وشكور بمعنى شاكر وحقود بمعنى حاقد ونفور بمعنى نافر.

وقد علل الشاطبي لعدم دخول التاء في فعولٍ هذا بأن الصفة التي على هذا الوزن لا تجري على الفعل فلا تحمل عليه في التأنيث أي: أن أفعال هذه الصفات تؤنث لتأنيث مرفوعها، ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها إذا كانت جارية عليه هذا هو الشرط: تحمل الصفة على الفعل بالنسبة للتأنيث إذا كانت الصفة جارية على فعلها والصفة هنا غير جارية والمعنى: أن تكون الصفة جارية على فعلها أي: أن يكون الفعل قد اطردت فيه هذه الصفة ولا شك أن الأفعال التي وردت في الأمثلة السابقة لا يطرد الوصف منها على وزن أفعالها؛ ومن ثَمَّ جاءت الصفات مغايرة للأفعال؛ لكونها غير جارية على هذه الأفعال ومن فعول

بمعنى فاعلٍ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] كلمة ﴿بَغِيًّا﴾ أصله: بَغُويًا وبغوي على وزن مفعول: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصار بغويًا إلى بغيًا مع إبدال ضمة الغين كسرة؛ لمناسبته الياء.

أما قولهم: امرأة مَلُولة من الملل وهو السآمة فكلمة امرأة ملولة هو بمعنى مالّة ففعول بمعنى فاعل ومع ذلك نلاحظ أن الكلمة قد ختمت بالتاء وقالوا أيضًا: امرأة فروقة أي: فارقة من الفرق وهو الخوف ونحوهما قد جاء فعول فيه بمعنى فاعل ومع ذلك لحقته التاء فالتاء فيه ليست هي الفارقة بين المذكر والمؤنث التي نتحدث عنها وإنما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر والتاء الفارقة إنما تدخل على المؤنث فقط لكنهم قالوا: رجل ملولةٌ وقالوا: رجل فروقة مما يدل على أن هذه التاء ليست التاء الفارقة.

وأما قولهم: "امرأة عدوة"، وفيه فعول بمعنى فاعل، ومع ذلك قد لحقته التاء، فأصله عدُووَة بواوين، أدغمت الأولى في الثانية.

وقد حكم الصرفيون عليه بالشذوذ -بخروجه عن القاعدة- ومع ذلك فقد قيل: إنه محمول على صديقةٍ الذي لا يمتنع عليه اتصال التاء الفارقة، كما حدث العكس، وهو حمل صديقٍ، وهو على وزن فعيلٍ بمعنى فاعل، ولا تمتنع منه التاء الفارقة حملوه على عدوٍ، وهو فعول بمعنى فاعل، الذي تمتنع عليه التاء الفارقة.

وذلك في قول الشاعر:

فلو أنت في يوم الرخاء سألتيني ❖ طلاقك لم أبخل وأنت صديقي

والقياس وأنت صديقة، وهم يحملون الضد على ضده، كما يحملون النظير على نظيره، فإذا كان هذا الوزن، وهو فعول إذا كان بمعنى مفعولٍ، وليس بمعنى فاعل، لو كان دالًّا على من وقع عليه الفعل لا من وقع منه الفعل، لحقته التاء الفاصلة جوازًا لا وجوبًا.

ومن أمثلته: "جمل ركوب" بمعنى مركوب فعول هنا بمعنى مفعول، قالوا: وناقة ركوبة، وقالوا أيضًا "طعام أكول" أي: مأكول، وفاكهة أكولة أي: مأكولة، وإنما لحقت التاء الفارقة وزن فعول هنا، مع أنه لم يجرِ على فعله للفرق بين ما كان على فاعل، وما كان على مفعول.

على أنه يكثر حذف التاء منه أي: من هذا الذي على وزن مفعول أيضًا، كالذي على وزن فاعل، فيقال: "ناقة ركوب" و"فاكهة أكول" و"بقرة حلوب".

الوزن الثاني: "مِفعال" بكسر الميم، ومن أمثلته "رجل معطار" و"امرأة معطار" لكثير العطر وكثيرته، ورجل مهزار، وامرأة مهزار؛ لكثير الهزر وهو سخط الكلام، وكثيرته، ورجل منحار، وامرأة منحار؛ لكثير النحر وكثيرته، ورجل مفراح وامرأة مفراح؛ لكثير الفرح وكثيرته.

وإنما لم تقترن هذه الصفات التي على هذا الوزن بالتاء؛ لعدم جريها على أفعالها أي: أن الوصف من أفعالها لا يطرد على هذا الوزن، وشذ قولهم "امرأة ميقانة" بالقاف والنون من اليقين، وهو عدم التردد، كما شذ قولهم "امرأة مطرابة" أي: شديدة الطرب، والقياس امرأة مقان وامرأة مطراب، من غير تاء في الكلمتين، كما يقال في المذكر رجل ميقان، ورجل مطراب.

الوزن الثالث: "مفعيل" بكسر الميم، ومن أمثلته: "رجل معطير" و"امرأة معطير"؛ لكثير العطر وكثيرته، ورجل منطيق، وامرأة منطيق؛ للبليغ والبليغة، وشذ قولهم: "امرأة مسكينة" بالتاء لخروجه عن القاعدة.

ومع ذلك فإنه محمول على فقيرة، قال سيبويه في (الكتاب): وقالوا: مسكينة شبهت بفقيرةٍ؛ حيث لم يكن في معنى الإكثار، فصار بمنزلة فقيرٍ، وفقيرةٍ أي: أن الكلمات التي جاءت على "مفعيل" واستوى فيها المذكر والمؤنث من غير تاء.

نلاحظ أن أفعالها تفيد معنى الإكثار، كقولهم "معطير" للرجل والأنثى وقولهم "منطيق" للرجل والأنثى أيضًا بمعنى كثير العطر وكثيرته وبمعنى البليغ، والبليغة.

أما كلمة مسكينة فليس فيها معنى الإكثار، ومن ثم حملوه على فقيرة، ثم قال أي: سيبويه، وقالوا أيضًا: امرأة مسكين، فقاسوه على امرأةٍ جبان أي: أنه سمع أيضًا امرأة مسكين من غير تاء على القياس.

الوزن الرابع: "مِفعَل" بكسر الميم وفتح العين، ومن أمثلته: رجل مِغْشَم، وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته، وامرأة مغشم كذلك، ورجل مدعس، وهو الطعان بالرمح، أو غيره من الدعس وهو الطعن، وامرأة مدعس، وعلة عدم لحاق التاء الفارقة في هذا الوزن عدم جريه على فعله أيضًا.

الوزن الخامس: "فعيل" بمعنى: "مفعول" ومن أمثلته: "رجل جريح" و"امرأة جريح" ورجل قتيل، وامرأة قتيلة، و"وجه دهين" و"لحية دهين" و"شعر خضيب" وهو ما تلون بالخضاب أي: الحناء ونحوه، و"كف خضيب".

وشذ قولهم "ملحفة جديدة" بالتاء؛ لأنها بمعنى مشدودة، فكان القياس أن لا تلحقها التاء، فإن كان "فعيل" هذا بمعنى "فاعلٍ" لحقته التاء، نحو قولهم "امرأة رحيمة" وظريفة وكريمة وأديبة.

قالوا: ليكون ذلك فرقًا بين "فعيلٍ" بمعنى مفعولٍ و"فعيل" بمعنى فاعلٍ؛ ولأن فعيلاً بمعنى فاعلٍ يجري على فعله، فالأفعال رحم من قولهم "امرأة رحيمة"، وظرف من قولهم "امرأة ظريفة"، وكرم من قولهم "امرأة كريمة"، وأدب من

قولهم "امرأة أديبة" هذه الأفعال "رحم" "ظرف" "كرم" "أدب" يأتي الوصف منها قياسًا مطردًا على فعيل، إذًا الوصف هنا يجري على فعله.

وننبه هنا على ثلاثة أمور:

الأول: أن عدم التاء الفارقة من "فعيلٍ" بمعنى مفعول غالب في الأكثر الأعم، وهو مع كثرته غير مقيس، فقد تلحقه هذه التاء، قالوا: صفة "ذميمة" بمعنى "مذمومةٍ"، وخصلة حميدة بمعنى محمودةٍ، وكلتاهما بالتاء.

الثاني: أن عدم التاء الفارقة من "فعيلٍ" بمعنى مفعول، إنما هو بشرط أن تكون الصفة جاريةً على موصوفٍ ظاهر، أو مقدر.

بمعنى أن يكون الموصوف بهذه الصفة ملفوظًا به، أو منويًّا بدليلٍ يدل عليه، أما إذا استعملت هذه الصفة استعمال الأسماء أي: استعملت غير مسبوقة بمسبوقٍ بموصوفٍ، ظاهر أو منويٍ بدليلٍ يدل عليه، لحقت التاء الصفة، ومن أمثلة ذلك "رأيت قتيلةً" هنا جاء الوصف من غير أن يكون مسبوقًا بموصوف، فيقال في هذه الحالة: إن الوصف جرى مجرى الأسماء، أو إن الصفة لم تجر على موصوفٍ ظاهرٍ أو مقدر.

ومن ثم جاء الوصف هنا بالتاء "رأيت قتيلةً" وتقول: أبصرت في المجزر ذبيحةً، أو نطيحةً استعملت هذه الصفات استعمال الأسماء بمعنى أنها لم تسبق بذكر الموصوف بها. قالوا: إنما جاءت التاء فرارًا من اللبس؛ لأنه لم يذكر الموصوف، فلا يدرى، أهو مذكر أم مؤنث؟ فتأتي التاء لتدل على أن الموصوف بهذه الصفات إنما هو مؤنث.

الثالث: أن فعيلًا بمعنى فاعل، قد تحذف منه التاء الفارقة، قيل ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ومن ذلك أيضًا كما قيل قوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

وإلى هذه الأوزان الخمسة التي تأتي الصفات المشتقة فيها من غير تاء فارقة أي: تأتي وقد استوى فيها المذكر والمؤنث، أشار ابن مالك -رحمه الله- إليها بقوله:

وَلاَ تَلِي فَارِقَةً فَعُولاَ ❖ أصلًا وَلاَ المِفعَالَ وَالمفعِيلاَ

أي: لا تلي التاء هذه الأوزان حالة كونها فارقة بين المذكر والمؤنث، كما أن قوله: "فعولا أصلاً" أراد به فعول الذي بمعنى فاعل؛ لأنه أكثر من فعول الذي بمعنى مفعول، فهو أصل له، قال بعد ذلك ذاكرًا بقية الأوزان:

كَذَاكَ مِفعَلٌ وَمَا تَلِيهِ ❖ تَا الفَرقِ مِن ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

وَمِن فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إن تَبِع ❖ موصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمتَنِع

وهناك وزنان لم يشر إليهما ابن مالك في الألفية، وهما:

١. "فَعال" بفتح الفاء، ومن أمثلته: "امرأة حصان" أي: عفيفة أو متزوجة، و"امرأة رزان" أي: ذات ثباتٍ ووقارٍ وعفاف، ومع ذلك فهي رزينة في مجلسها، قال حسان بن ثابت في مدح أم المؤمنين عائشة < :

حَصانٌ رَزانٌ ما تُزنُّ بريبَةٍ ❖ وَتُصبِحُ غَرثى مِن لُحومِ الغَوافِلِ

فجاءت هذان الصفتان "حصان رزان" من غير تاء التأنيث مع أنهما جاريتان على مؤنث، وذلك بسبب كونهما غير جاريتين على فعل، ومن ذلك أيضًا قولهم "امرأة جبان" وسمع جبانة كذلك.

٢. "فعال" بكسر الفاء، ومن أمثلته قولهم "جمل كناز" أي: مكتنز اللحم، و"ناقة كناز" و"رجل لكاك" أي: قليل اللحم و"امرأة لكاك"، وجمل دلاث وهو السريع السير وناقة دلاث، وقالوا أيضًا درع دلاص، وهي الدرع اللينة، ولم تؤنث الصفة التي على هذا الوزن أيضًا؛ لكونها غير جارية على فعلها.

ولذلك ينبغي أن نضيف هذين الوزنين، وهما وزن "فَعال" ووزن "فِعال" إلى الأوزان الخمسة السابقة؛ لأنهما أيضًا مما يستوي فيهما المذكر والمؤنث، من غير تاءٍ فارقة.

ب- أغراض زيادة التاء لغير التأنيث:

قد تأتي التاء المربوطة المحركة بغرض آخر غير الفصل بين المذكر والمؤنث، ومن أهم الأغراض الأخرى التي تأتي لها هذه التاء، ما يأتي:

-الدلالة على الوحدة، وتسمى تاء الوحدة، وذلك حين تأتي هذه التاء للفرق بين الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر، وبين أجناسها، والمراد بالجنس هنا ما يدل على القليل والكثير بلفظ واحد.

ومن أمثلة دخولها على الآحاد المخلوقة للفرق بينها وبين أجناسها: نخل ونخلة، وتمر وتمرة، وشجر وشجرة، وبط وبطة، ونمل ونملة، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨] يجوز أن تكون النملة أن يكون مذكرًا، والتاء للوحدة، كالتاء التي في الفعل ﴿قَالَتْ﴾ ويجوز وجه آخر سيأتي لاحقًا.

نلاحظ أن التاء هنا في تمرة، وشجرة، وبطة، ونملة، جاءت بالدلالة على الآحاد، أي: أن تمرة واحدة، وشجرة واحدة، وبطة واحدة، ونملة واحدة، ونخلة واحدة.

ومن أمثلة دخول التاء التي للوحدة على أحاد المصادر أيضًا: ضربة وضرب، وإخراجة وإخراج، وانطلاقة وانطلاق.

وقد جاءت تاء الوحدة قليلاً للفرق بين الآحاد المصنوعة، وأجناسها كـ"سفينة" و"سفينٍ" ولبنة ولبنٍ.

- وربما لحقت الجنس، وفارقت الواحد، وهو قليل، ومن أمثلته "كمأة" وهو نوع من الفطر يطبخ ويؤكل، وفقعة وهو نوع من الكمأة، فكمأة، وفقعة من أسماء الجنس، والواحد "كمء" و"فقع".

وقال بعضهم: إن المقترن بالتاء هو الواحد، والمجرد منها هو الجنس، والأكثرون على الأول، الثاني.

- الدلالة على المبالغة، أو تأكيد المبالغة، هذان من أغراض مجيء التاء أيضًا، فمن أمثلة مجيء التاء للمبالغة، دخولها في الصفة التي على وزن "فاعل" كقولهم: فلان راوية، وفلان نابغة.

- ومن مجيئها لتوكيد المبالغة، دخولها على بعض صيغ المبالغة، كقولهم: رجل نسابة لكثير العلم بالأنساب، ورجل مطرابة لشديد الطرب، ورجل فروقة لشديد الفرق وهو الخوف.

- التعويض من حرفٍ أصلي، فقد تجيء عوضًا من الفاء، نحو عدة، وهو مصدر وعد وأصل المصدر "وعد" فكرهوا ابتداء الكلمة بواوٍ مكسورة، فنقلوا كسرة الواو إلى العين، ثم حذف الواو، ويعوض منها التاء في غير محل المعوض منه؛ لأن تاء التأنيث لا تقع صدرًا.

وقد تجيء عوضًا من العين كإقامة واستقامة؛ عوضًا من العين عند الأخفش والفراء، وقد تجيء عوضًا من اللام في مثل سنةٍ، وأصلها سنو أو سنه بدليل قولهم في الجمع: سنوات أو سنهات، فكرهوا تعاقب حركات الإعراب على الواو؛ لاعتلالها وعلى الهاء؛ لخفائها فحذفوا الواو، والهاء، وعوضوا من المحذوف التاء في محل المعوض منه على القياس؛ لعدم المانع.

- أن تكون عوضًا من حرفٍ زائد لمعنى، وهو ياء النسب، ومن أمثلة ذلك، قولهم في جمع أشعثيٍ الجمع الأقصى، قالوا: أشاعثة وفي جمع أزقي: أزارقة وفي جمع مهلبي مهالبة، والأول منصوب إلى أشعث، والثاني إلى أزرق، والثالث إلى مهلبي.

فالتاء في الجمع الأقصى: أشاعثة، وأزارقة، ومهالبة ونحو هذا الجمع عوض من ياء النسب في مفرد، وذلك أنهم إذا أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير، وجب حذف ياء النسب؛ لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال في النسب إلى رجالٍ رجالي، بل يقال رجلي بالرد إلى المفرد، كما سنعرف في باب النسب إن شاء الله تعالى.

فحذف في الجمع الأقصى ياء النسب، وصارت التاء عوضًا منها.

- أن تكون عوضًا من حرفٍ زائدٍ لغير معنى، وهو ياء الجمع الأقصى الذي على مثال "مفاعيل" ومن أمثلته قولهم: "زناديق" و"زنادقة" في جمع زنديقٍ، فالتاء في زنادقةٍ عوض من ياء "زناديق" فإذا جيء بالياء لم يُجَأ بالتاء، فالياء والتاء متعاقبان.

- التعريب أي: الدلالة على كون واحد الجمع الأقصى معرّبًا، ومن أمثلته: جواربةٍ في جمع جورب.

قالوا: جورب معرب كورب، والكورب بالكاف ترجمته الحرفية "قبر القدم" ومن أمثلته أيضًا قولهم موازجة في جمع موزجٍ، والموزج هو الخف، فارسي معرب.

وقولهم أيضًا كيالجةٍ في جمع "كيلجةٍ" والكيلجة مقدار من الكيل معروف، وقد وجدت تاء العجمة، أو التعريب في المفرد والجمع معًا، كيالجة وكيلجة.

ومن أمثلته كذلك "صواجة" في جمع صولج، وصولجانٍ وصولجانة فارسي معرب، وهو العود المعوج، من أمثلته طيالسة في جمع طيلسان، وطيلسان وطيلسٍ، وهو ضرب من الأكسية أسود فارسي معرب، وتسمى التاء في الجموع السابقة، وفي مفرداتها: تاء العجمة، أو تاء التعريب، أتي بها بالدلالة على أن أصل مدخولها أعجمي، فعرب.

والفرق بين المعرب وغيره، أن العرب إذا استعملت الأعجمي، فإن خالفت بين ألفاظه، فقد عربته، وإلا فلا، وليست تاء العجمة أو تاء التعريب هذه على سبيل اللزوم، بل قد يقال: الجوارب، والموازج.

- الدلالة على تأنيث الجمع، وذلك في أربع صفات، وهي الصفات التي تستعمل استعمال الأسماء، أي: التي تأتي غير مسبوقةٍ بموصوفاتها، وهي على وزن فاعلٍ أو فعالٍ، أو صفةٍ منسوبةٍ بياء النسب.

ومن أمثلة ذلك قولهم: "مرت بنا السابلة" و"السابلة" هم: أبناء السبيل المختلفة في الطرقات، ومرت بنا الواردة، وهم القوم يردون الماء، والشاردة وهي الإبل المطرودة، وقولهم: الجمالة، والبغالة، والحمارة، وقولهم: البصرية، والكوفية، والمروانية، والزبيرية، فكل كلمة من الكلمات السابقة، ونحوها تدل على الجمع، وتنتهي بتاء التأنيث.

قالوا: لأن ذا التاء في مثله صفة للجماعة تقديرًا، كأنه قيل: جماعة سابلة، وجماعة جمالة، وجماعة بصرية، وجماعة كوفية إلى آخر الأمثلة المذكورة.

والجماعة مؤنث مجازي، ومن ثم جاءت هذه الصفات للدلالة على تأليفها.

- الدلالة على تأكيد تأنيث الجمع، ودخول التاء لهذا الغرض، إما واجب وإما جائز، فيجب في بنائين أي: في وزنين من أوزان الجموع، وهما "أفعلة" كـ"أغربة" في جمع "غراب" و"فعلة" كفديةٍ، ويجوز في ثلاثة أبنية وهي:

البناء الأول: "فعالة" كجمالةٍ، وقد تلزم في هذا البناء، كما في حجارةٍ.

البناء الثاني: "فعولة" كصقورة، وبعولةٍ وخلوطةٍ، وقد تلزم في هذا البناء كعمومة، وخئولة.

البناء الثالث: الجمع الأقصى كـ"صياقلة" وهو جمع "صيقلٍ" وهو من يشحذ السيوف ويجلوها، وملائكة، ولا تلزم.

ونختم هذه المواضع بالتنبيه على أمورٍ ثلاثة:

الأمر الأول: التاء في المواضع السابقة تدل على التأنيث اللفظي لما هي فيه، بدليل تأنيث ضميرها، ما عدا التي للمبالغة أو لتأكيد المبالغة.

الأمر الثاني: أن ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه، فإن كان فيه التاء، فهو مؤنث مطلقًا، كالنملة للمذكر، والمؤنث، والقملة للمذكر والمؤنث، وإن كان مجردًا من التاء، فهو مذكر مطلقًا، كالبرغوث للمذكر والمؤنث.

الأمر الثالث: أن الأصل في الصفات المؤنثة أن تلحقها التاء الفارقة، ويغلب في الصفات المختصة بالإناث الكائنة على وزن "فاعلٍ" أو على وزن "مفعلٍ" يغلب فيها ألّا تلحقها التاء، إن لم يقصد فيها معنى الحدوث، كحائضٍ، وطالقٍ، ومرضعٍ، ومطفلٍ، فإن قصد فيها معنى الحدوث لزمتها التاء، نحو "حاضت المرأة" فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة.

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾ [الحج: ٢] قال الزمخشري: فإن قلت لما قيل "مرضعة" دون "مرضع" قلت: المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي، و"المرضع" التي من شأنها أن ترضع، وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، فقيل في الآية

الكريمة مرضعة بالتاء؛ ليدل على أن ذلك الهول، إذا فوجئت به هذه، وقد ألقمت الرضيع ثديها، نزعته عن فيه لما يلحقها من الدهشة.

الألف المقصورة تعريفها، وأوزانها المشهورة:

وهي العلامة الثانية للتأنيث، وألف التأنيث المقصورة هي الألف الزائدة التي تلحق آخر الاسم؛ لتكون علامة على تأنيثه، وهي تزاد سماعًا في أواخر بعض الأسماء المعربة الجامدة والمشتقة، ولا يلحق الاسم الذي تقع آخره ألف التأنيث المقصورة هذه تنوينٍ ولا تاء تأنيثٍ، ولها أوزان نادرة مبثوثة متفرقة في بطون المراجع اللغوية، وأوزان مشهورة في الاستعمال وهي اثنا عشر وزنًا.

والذي يعنينا هنا بالدرجة الأولى والمقام الأول هو أن نذكر أوزانها المشهورة:

أحدها: فُعلى -بضم الأول وفتح الثاني- مثل أربى -بالراء المهملة والباء الموحدة- اسمًا للداهية، وأدمى، وشعبى اسمين لموضعين، قال جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي، وكان مقيمًا بشعبى:

أَعَبداً حَلَّ في شُعَبى غَريباً ❖ أَلُؤماً لا أَبالَكَ وَاِغتِرابا

وزعم ابن قتيبة أن هذه الأسماء الثلاثة "أوربى" و"أدمى" و"شعبى" لا رابع لها في هذا الوزن، ويرد عليه كما قال ابن هشامٍ -رحمه الله- في (أوضح المسالك): "أورنى" بالنون اسمًا لحبٍّ من البقل يجبن به اللبن، و"جنفى" بالجيم والنون والفاء اسمًا لموضع، و"جعبى" بالجيم والعين المهملة، والباء الموحدة اسمًا لعظام النمل، وهو جمع عظيم لا جمع عظم، والمراد به كبار النمل اللاتي يعضضن، ولهن أفواه واسعة، و"رحبى" بالراء والحاء المهملة، والباء الموحدة، اسمًا لموضع، و"حلكى" بالحاء المهملة اسمًا لدويبة.

الثاني: "فُعْلى" -بضم الأول وسكون الثاني- اسمًا كان كـ"بهمى" بالباء الموحدة اسمًا لنبت، قال الجوهري في (الصحاح) مادة الباء والهاء والميم، يقال: "أبهمت الأرض" أي: كثر بهماها، ويأتي أيضًا صفةً لا مذكر لها، كـ"حبلى" أو لها مذكر كـ"طولى" أنثى الأطول، أو مصدرًا كـ"رجعى" مصدر رجع.

الثالث: "فَعَل" -بفتحتين، ويأتي هذا الوزن اسمًا كـ"برد" لنهر بدمشق، ومصدرًا كـ"مرط" لمشية فيها إسراع، ومثله وزنًا، ومعنى: بَشَكَ، أيضًا لمشية فيها إسراع، وَجمَزَ على نفس الوزن وبنفس المعنى.

يقال: مرطت الناقة، وبشكت، وجمزت أي: أسرعت، ويأتي هذا الوزن أيضًا صفة كـ"حيد" يقال: حمار حيد أي: يحيد عن ظله لنشاطه، ولم يجئ نعت مذكر على فعل غير هذا اللفظ، كما في (الصحاح) و(القاموس).

الرابع: "فَعْلَى" -بفتح أوله وسكون ثانيه، إذا كان جمعًا أو مصدرًا، أو صفة، فمثال مجيئه جمعا "قتلى" جمع قتيل و"جرحى" جمع جريح.

ومثال مجيئه مصدرًا "دعوى" مصدر دعا ونجوى مصدر نجا، ومثال مجيئه صفة سكرى وسيفى مؤنثا سكران وسيفان، وهو الطويل، فإن كان فعلى اسمًا كأرطى وعلقى؛ فلا يتعين أن تكون ألفه الأخيرة زائدة للتأنيث، بل تحتمل أن تكون كذلك للإلحاق بجعفر، والذي يعين أحد الوجهين التأنيث أو الإلحاق، هو الصرف وعدمه، فمن صرف فقال: أرطًى وعلقًى بالتنوين فالألف فيهما ونحوهما للإلحاق؛ لأن المختوم بالألف المقصورة التي تكون للإلحاق، ينون ويؤنث بالتاء فيقال: أرطات وعلقات.

ومن منع من الصرف، فقال فيهما: أرطى من غير تنوين، وعلقى من غير تنوين أيضا، قدر الألف فيهما للتأنيث، والأرطى شجر ينبت في الرمل، يدبغ به

الجلد، والعلقى نبت يكون واحدا وجمعا، قضبانه دقاق عثر رطبها، يتخذ منه المكانس، ويشرب طبيخه؛ للاستقلال.

الخامس: فُعَالى -بضم أوله، وتخفيف ثانيه- ويكون هذا الوزن اسمًا كسماني وحبارى لطائرين ذكرين أو أنثيين، قالوا: إن الحبارى أشد الطير طيارنا، وولد الحبارى يسمى النهار، وفرخ الكروان يسمى الليل.

وفي (الصحاح) مادة حبر أن ألف حبارى ليست للتأنيث، قال ابن هشام: وهو وهم أي: خطأ وغلط، فإنه قد وافق على أنه ممنوع من الصرف، أي: إن صاحب (الصحاح) وهو الجواري قد وافق على أن حبارى ممنوع من الصرف، ومنع الصرف يعد دليلًا على أن الألف فيه للتأنيث، ويكون وزن "فعال" أيضًا جمعًا كسكارى.

قيل: ويكون صفة مفردا حكي عن العرب قولهم: جمل علادى بعين مهملة ودال قبل الآخر، أي: جمل شديد.

السادس: "فُعَّلى" -بضم أوله، وتشديد ثانيه مفتوحًا، وذلك نحو "سُمَّهى" للباطل وللكذب وللهواء بين السماء والأرض.

السابع: "فِعَلى" - بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وذلك نحو "سبطرى" بالسين والباء والطاء والراء والألف، "سبطرى" و"دفقى" لضربين من المشي، فالأول وهو "السبطرى" مشية فيها تبختر، وهو "الدفقى" مشية فيها تدفق وإسراع.

الثامن: "فِعْلَى" -بكسر أوله، وسكون ثانيه، وهذا الوزن إما أن يكون مصدرًا كـ"ذكرى" مصدر ذكر ذكرًا و"ذكرى" وإما أن يكون جمعًا، وذلك شيئان "حجلى" بالحاء المهملة والجيم، جمعًا للحجل بفتحتين اسمًا لطائر، و"ظربا" بالظاء الظاء المشالة، والراء والباء الموحدة، جمعا لظربان، والظربان حيوان

طويل الخطم، قصير القوائم، كثير الفسوي منتن الرائحة، يقال: "فسا بينهم الظربان" أي: إذا تقاطعوا وتفرقوا، والحجلى والظربى لا ثالث لهما في الجموع، فإن كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون في التنكير، فألفه للتأنيث، وذلك نحو "ضيزى" بتحتية بعد الضاد المعجمة، أو بهمزة ويثلث أوله إذا همز، فيقال: ضئزى، وضأزى، وضؤزى.

والذي يعنيننا هنا ما كان بوزن "فعلى" من اللغات الأربع، وهو "ضيزى" بالتحتية، وضئزى بالهمزة، والمعنى القسمة الجائرة قال تعالى: ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ [النجم: ٢٢].

ومن ذلك أيضًا الشيزى، وهو خشب يصنع منه الجفان أي: القصاع، وإن نوّن فألفه للإلحاق، وذلك نحو رجل "قيسى" وهو المولع بالأكل وحده، و"عزحى" وهو الذي لا يلهو، وإن كان ينون في لغة، ولا ينون في أخرى، ففي ألفه وجهان، وذلك نحو ظفرى وظفرى، وهو العظم الشاخص خلف الأذن من جميع الحيوان، والأكثر فيه منع الصرف.

ومثله أيضًا دفلى والدفلى هو نبت مر، قالوا فيه أيضًا دفلى ودفلى والأكثر المنع من الصرف كـ"ظفرى".

التاسع: "فِعِّيلى" -بكسر أوله وثانيه مشددًا، وذلك نحو: حثيثى بحاء مهملة، وثائين مثلثتين، بينهما ياء مثناة تحتية، اسم مصدر حث على الشيء، إذا حض عليه، ومنه أيضًا خليفي بالخاء المعجمة، والفاء، والخليفى بمعنى الخلافة، وفي الأثر عن عمر > لو أطقت الأذان مع الخليفة لأذنت، ينظر (الأثر في غريب الحديث) لابن سلام الجزء الأول، الصفحة الحادية والتسعين بعد الثلاثمائة، ومنه أيضًا هجيرى للعادة.

العاشر: فُعُلَّى -بضم أوله وثانيه، وتشديد ثالثه، ومن أمثلته كُفُرَّى بالفاء والراء، وفي القاموس أنه مثلث الكاف، والفاء والكفرى الكفور لوعاء الطلع أي: طلع النخل، سمي بذلك؛ لأنه يكفره أي: يستره ويغطيه، ومن أمثلة هذا الوزن أيضًا حُذُرَّى وبُذُرَّى، وهما من الحذر والتبذير، وقال ابن ولَّاد: البُذُرّى الباطل.

الحادي عشر: "فُعَّيلَى" -بضم أوله وفتح ثانيه مشددًا، وذلك نحو خليقى بالخاء المعجمة والطاء المهملة، اسما للاختلاط، يقال: "وقعوا فيه خليطى" إذا اختلط عليهم أمرهم.

ومن أمثلته كذلك قبيطى بالقاف والباء الموحدة، والطاء المهملة، اسما للناطفي، والناطف ضرب من الحلوى يصنع من اللوز والجوزي، والفستق، ومن أمثلته كذلك لغيزى اسما للغز.

الثاني عشر: "فُعَّلى" -بضم أوله، وتشديد ثانيه، ومن أمثلته: "شقرى" بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة، وخبزى بالخاء المعجمة، والباء الموحدة، والزاي والشقرى والخبزى اسمان لنبتين.

ومن أمثلة هذا الوزن أيضًا "خضرى" -بالخاء فالضاد المعجمتين، والراء المهملة- : اسمًا لطائر.

هذه الأوزان الاثنا عشر هي الأوزان المشهورة في ألف التأنيث المقصورة، وماعدا هذه الأوزان يعد من الأوزان النادرة، التي هي محل عناية اللغويين، وقد أشار ابن مالك -رحمه الله- إلى هذه الأوزان المشهورة، بعد ذكره قسمي ألف التأنيث، فقال في (الألفية):

وَأَلِفُ التَّأنِيثِ ذَاتُ قَصرِ ❖ وَذَاتُ مَدٍّ نَحوُ اُنثَى الغُرِّ
وَالاِشتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى ❖ يُبدِيهِ وزنُ أُربَى وَالطُّولَى
وَمَرَطَى ووزنُ فَعلَى جمعاً ❖ أو مَصدَرًا أو صِفَةً كَشَبعَى
وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطرَى ❖ ذِكرَى وحِثِّيثَى مَعَ الكُفرِّى
كذاكَ خُلَّيطَى مَعَ الشُّقَّارَى ❖ وَاعزُ لِغَيرِ هَذِهِ استِندَارًا

وقوله: واعزُ لغير هذه استندارا، يشير إلى أن ما عدا هذه الأوزان الاثني عشر، وهي الأوزان المشهورة، تعد من الأوزان النادرة التي يهتم بجمعها علماء اللغة.

ما تشترك فيه الألف المدودة مع الألف المقصورة من الأوزان:

ونشير إلى أن الأوزان الاثني عشر، وهي الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة، منها ثلاثة أوزان، ذكر ابن مالك في (التسهيل) أن هذه الأوزان الثلاثة تشترك فيها ألفا التأنيث المقصورة والممدودة، وهي الوزن الأول وزن "فعلى" وهو الوزن الأول من الأوزان الاثني عشر التي ذكرناه لألف التأنيث المقصورة.

١. ومنه في الممدودة كقولهم: خششاء اسمًا للعظم الذي خلف الأذن، وناقة عشراء، وامرأة نفساء، وهذا الوزن في الجمع كثير، ومنه كرماء وفضلاء، وخلفاء، وحنفاء.

٢. وزن "فعيلى"، وهو الوزن التاسع من الأوزان المشهورة التي ذكرناها للألف المقصورة، ومنه في الممدودة قولهم: فخيراء للرجل الفخر، ومكِّيناء اسما للتمكن، وحكى الكسائي هو من خصيصاء قومه، وجعل هذا الوزن مقيسا، والصحيح قصره على السماع.

٣. "فعيلى" وهو الوزن الحادي عشر من أوزان المقصورة، ومنه في الممدودة قولهم: هو عالم بدخيلاء أمورك أي: بباطنها، ولم يسمع غيره.

ألف التأنيث الممدودة، تعريفها، وأوزانها المشهورة:

١-الهمزة في نحو صحراء، وثلاثاء، ونفساء من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث، فأصلها كما يرى جمهور البصريين ألف مقصورة زائدة للتأنيث، وزيدت قبلها ألف للمد، فاجتمع ساكنان، ألفان، فأبدلت ثانيتهما؛ لوقوعها في الطرف، أبدلت همزة؛ لأن الأطراف محل التغيير.

ويرى المبرد أن الهمزة، والألف قبلها معًا، هما على علامة التأنيث، قال في (المقتضب): أو تقع ألفان للتأنيث، فتبدل الثانية همزة.

أما الأخفش والكوفيون فهم يرون أن الهمزة، موضوعة للتأنيث، وليست مبدلة من ألف التأنيث، كما يرى جمهور البصريين، وأوزان ألف التأنيث الممدودة المشهورة سبعة عشرة وزنًا، أحدها "فَعَلَاء" "فَعْلَاء" بفتح أوله، وسكون ثانيه، اسمًا كصحراء، أو مصدرًا كـ"رغباء" وهو مصدر رغب إليه، إذا أراد ما عنده، أو صفة كـ"حمراء"، وكـ"هطلاء" في نحو قولهم "ديمة هطلاء" و"الديمة" بكسر الدال المهملة، وسكون الياء هو: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وأقله ثلث النهار، أو ثلث الليل، والهطل تتابع المطر، ويأتي هذا الوزن جمعًا في المعنى كـ"طرفاء" بالطاء، والراء المهملتين، وبالفاء، ويضاف للغابة، فيقال طرفاء الغابة، وهي: شجر، ومنها اتخذ منبره صلوات الله وسلامه عليه.

وإنما قيل: جمعًا في المعنى كـ"طرفاء" و"طرفاء" وزنه فعلاء؛ لأن هذا الوزن، أو فعلاء ليس من أوزان جمع التكسير؛ ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعي، وليس جمعًا، وواحدة الطرفاء طرفاءة، وطرفة، وبها لقب الشاعر المعروف طرفة بن العبد، واسمه عمرو.

٢، ٣، ٤- "أفعَلاء" بفتح العين، و"أفعِلاء" بكسرها و"أفعُلاء" بضمها كقولهم: يوم الأربَعاء، ويوم الأربِعاء، ويوم الأربُعاء، بفتح الباء، وكسرها، وضمها، سمع فيه الأوزان الثلاثة.

قال صاحب (التصريح) الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- في الجزء الخامس، الصفحة الخامسة والعشرين: وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم أربَعاء وأربِعاء بفتح الباء، وكسرها، وبفتح الهمزة، وضم الباء يعني: أربعاء عمود الخيمة، وبضمهما يعني: الهمزة والباء أربُعاء موضع.

٥- فَعْلَلَاء بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه كـ"عقرباء" اسما لمكان، وقيل: اسما لأنثى العقارب.

٦- فِعَلَّاء بكسر الفاء كـ"قصصاء" بقاف وصادين مهملين اسما للقصاص، ولا يحفظ غيره.

٧- "فُعْلُلَاء" بضم الأول والثالث كـ"قرفصاء" بقاف فراء، فصاد مهملة لنوع من القعود، يقال: "قعد فلان قرفصاء" وهي أن يجلس على إليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه، أو يجلس على ركبتيه منكبا، ويلصق بطنه بفخذيه، ويتأبط كفيه، كذا في (القاموس).

٨- "فعولاء" -بضم الثالث- كعاشوراء لعاشر المحرم، وحكي فيه القصر.

٩-فَعِلَّاء" -بكسر الثالث- كـ"قصعاء" بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لأحد ما بين جرح اليربوع، واليربوع حيوان فوق الفأرة، يداه أكثر من رجليه.

١٠- فِعْلِيَاء بكسر الأول وسكون الثاني كـ"كبرياء" بمعنى التكبر.

١١- مَفْعُولَاء كـ"مَشْيُخَاء" لجماعة الشيوخ، وضبطه ابن مالك -رحمه الله- بالحاء المهملة أي: "مشيحاء" قال ومعناه: اختلاط الأمر.

١٢- "فَعَلاء" بفتح أوله وثانيه كـ"بَرَسَاء" بالباء الموحدة والراء، والسين المهملتين، ومعناه: الناس يقال: ما أدري أي: البراساء هو، أي: أي الناس هو، وأيضًا "بركاء" بمعنى "البروك" وهو أن يبركوا إبلهم، وينزل عن خيلهم، ويقاتلوا راجلين وبركاء كل شيء معظمه وشدته، يقال: وقع في بركاء الأمر، وفي بركاء القتال أي: في معظمه وشدته.

قال بشر بن أبي خازم:

وَلَا يُنجي مِنَ الغَمَراتِ إِلَّا ❖ بَراكاءُ القِتالِ أَوِ الفِرارُ

١٣- فعيلاء بفتح أوله، وكسر ثانيه، نحو قرثاء بالقاف وكرثاء بالكاف، وهما نوعان من التمر، من أمثلته أيضًا "برثاء" بمعنى "برَثاء" أي بمعنى الناس.

١٤- "فَعُلَاء" بفتح أوله وضم ثانيه، نحو "دبوقاء" للعذرة، وحروراء لموضع تنسب إليه الحرورية.

١٥- "فَعَلَاء" بفتحتين، ومن أمثلته: جَنَفاء اسما لموضع، وكذلك: "دأثاء" بفتح الدال المهملة، والهمزة، والثاء المثلثة اسم للأمة، وكرماء بالقاف والراء اسما لموضع.

١٦- "فِعَلَاء" لكسر أوله، وفتح ثانيه، ومن أمثلته: "سيراء" و"السيراء" ثوب مخطط مخلوط بحرير، وقيل: ما عمل من القز، وقيل: هو برد فيه خطوط صفر، وأيضا نبت، وأيضا الذهب.

١٧- فُعَلَاء بضم أوله، وفتح ثانيه، كـ"خيلاء" وهو الكبر والعجب -أعاذنا الله وإياكم منه.

هذه هي الأوزان السبعة عشر التي قيل: إنها هي المشهورة لألف التأنيث الممدودة، وقد أشار إليها ابن مالك بقوله:

لِمَدِّهَا فَعلاءُ أفعِلاَءُ ❖ مُثَلَّث العينِ وَفَعللاَءُ

ثُمَّ فِعَالاً فُعلُلاَ فَاعُولاَ ❖ وَفَاعِلاَءُ فِعلَيَا مَفعُولاَ

وَمُطلَقَ العينِ فَعالاَ وكَذَا ❖ مُطلَقَ فَاءٍ فَعَلاَءُ أُخِذَا

تقسيم الاسم إلى صحيح الآخر وغيره

وهذا هو التقسيم الرابع للاسم في التصريف.

وهو بحسب آخر الاسم، فالاسم من جهة آخره خمسة أنواع:

النوع الأول: وهو الصحيح الآخر، وهو ما ليس آخره حرف علة، كـ"رجل" وامرأة.

النوع الثاني: الشبيه بالصحيح، ويسمى أيضًا المنزل منزلة الصحيح، وهو ما كان آخره ياء، أو واوا قبلها ساكن، ومن أمثلته ظبي، وهدي، ودلو وعدو.

وسبب تسميته بالشبيه بالصحيح، أو بالمنزل منزلة الصحيح، أنه يعامل في الكثير من الأحكام، معاملة الاسم الصحيح الآخر، كالتثنية مثلا، فهو يثنى على نحو ما يثنى عليه الاسم الصحيح الآخر.

النوع الثالث: المنقوص، والمنقوص هو الاسم المعرب، الذي ينتهي بياء ساكنة قبلها كسرة لازمة.

ومن أمثلته: القاضي، والداعي، والهادي، والباني، وهذا النوع يستثقل ظهور حركات الإعراب عليه في حالتي: الرفع والجر، وتظهر على آخره الفتحة فقط في حالة النصب؛ لخفتها؛ ولذلك سمي هذا النوع من الأسماء بالمنقوص؛ لأنه نقص ظهور حركتين من حركات الإعراب الثلاث، التي يستحقها الاسم المعرب.

النوع الرابع: المقصور وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة، ومن أمثلته: فتى وعصى، وحبلى، وملهى، ومعطى، ومستدعى وسمي هذا النوع مقصورا؛ لكونه ضد الممدود، أي: لكونه لا يمد، أو لأن القصر معناه المنع، وقد منع هذا النوع من الأسماء المعربة من ظهور حركات الإعراب الثلاث عليه؛ لتعذر ظهور الحركات فوق الألف.

النوع الخامس: هو الممدود والممدود هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، كـ"قراء" وحمراء وكساء، وبناء وعلباء، والعلباء هو القصبة الممتدة في العنق، وهو مذكر.

وقد حرصنا في الأمثلة أن نأتي بأنواع همزة هذا الممدود، ففي كلمة "قراء" الهمزة أصلية، وفي كلمة حمراء الهمزة زائدة للتأنيث، وفي كساء الهمزة بدل من أصل، فالأصل "كساو" تطرفت الواو إثر ألف زائدة، فأبدلت همزة، وهو من الفعل كسا يكسو، فالواو التي انقلبت همزة هي لام الكلمة، وبناء أيضًا همزة بدل من التأنيث، أما علباء فهي للإلحاق.

المقصور القياسي، ضابطه، وأوزانه، وأمثلته:

بعد أن عرفنا أنواع الاسم بحسب آخره على سبيل الإجمال، نلقي الآن الضوء بالتفصيل، تبع لنسق ما سار عليه ابن مالك في (الألفية):

فبعد أن أشار إلى ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، انتقل إلى الحديث المفصل عن المقصور والممدود القياسيين والسماعيين، وعن حكم قصر الممدود، وعكسه أي: مد المقصور؛ ولذلك قال بعض العلماء: إن الحديث عن المقصور والممدود بعامة، بعد الحديث عن ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، بخاصة إنما هو بمنزلة ذكر العام بعد الخاص.

وقد ذكرنا تعريف المقصور وتعريف الممدود، وقد عرفت من تعريف المقصور أن نحو: "يخشى" و"يسعى" ونحو "على" و"إلى" على الرغم من أن هذه الكلمات تنتهي بألف قبلها فتحة، إلا أن مثل هذه الكلمات لا تدخل في تعريف المقصور؛ لكون ذلك ليس من قبيل الأسماء.

كما عرفت أن نحو إذا، وهذا كذلك لا يدخل في التعريف للمقصور؛ لأن المقصور اسم معرب، وعرفت أيضًا أن نحو: "رأيت أخاك" لا يسمى فيه الاسم المنصوب "أخاك" لا يسمى مقصورًا كذلك؛ لأن ألفه غير لازمة، وإنما تكون موجودة فيه في حالة نصبه فقط.

وفي ضوء التعريف الذي ذكرناه من قبل، نعرف كذلك أن نحو "أولئك" لا يسمى ممدودًا؛ لكونه مبنيًّا، وأن نحو شاءٍ في جمع شاة لا يسمى ممدودًا، كذلك؛ لأن الألف قبل الهمزة الأخيرة ليست زائدة في كلمة شاء، وإنما هي بدل من الأصل، فهي منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة، كما أن الهمزة بدلًا من الهاء التي هي اللام، والأصل شوه؛ ولذلك حين قال ابن مالك في باب الإشارة في (الألفية):

وَبِأُولَى أَشِرِ لِجَمعٍ مُطلَقَا ❖ وَالمَدُّ أولى ....

قال العلماء: المد والقصر من خواص الأسماء المعربة عند النحويين والصرفيين، وإنما عبر بهما ابن مالك عن لغتي "أولى" و"أولاءِ" في الإشارة، وهما مبنيان تجاوزًا في التعبير، وقصدًا للفرق بين لغتي هذه اللفظة، وجريًا على عرف اللغويين والقراء.

ونتناول القول؛ بأن كلًّا من المقصور والممدود نوعان: قياسي وسماعي.

القياسي: هو ما له قياس ضابط، وقاعدة حاصرة، وهو الذي يعني الصرفيين، أما السماعي: فهو الذي لا يضبطه قياس، ولا تحصره قاعدة، وهو الذي يعنى بجمعه اللغويون من أصحاب المعاجم اللغوية، وبعضهم ألف فيه كتبًا.

قال ابن مالك -رحمه الله- مشيرًا إلى المقصور القياسي:

إذا اسمٌ استوجَبَ مِن قَبلِ الطَّرَف ❖ فَتحاً وكانَ ذَا نَظِيرٍ كالأسَف

فَلِنَظِيرِه المُعَلِّ الآخِرِ ❖ ثُبُوتُ قَصرٍ بِقِياسٍ ظَاهِرِ

كَفِعلٍ وفُعَلٍ فِي جَمعِ مَا ❖ كَفِعلَةٍ وَفَعلَةٍ نَحوُ الدُّمَى

ويفهم من البيتين الأول والثاني من ثلاثة الأبيات السابقة: أن ضابط الاسم المقصور القياسي عند الصرفيين؛ هو الاسم المعتل اللام بالألف، الذي له نظير من الصحيح الآخر، يجب فتح ما قبل آخره.

ومن أمثلته: مصدر فعل اللازم، أي: مصدر الفعل اللازم الذي على وزن فعل، نحو جوي جوى، والجوى من معانيه ضيق الصدر، واشتداد الوجد من عشق أو حزن، وعمي عمى، وهوي هوى، فيقال: إن جوى وعمى وهوى أسماء مقصورة قياسية، لأن نظيرها من الصحيح الآخر هو المصادر في نحو: فرح فرحا، وبطر بطرا، وأشر أشرا، وفتح ما قبل الآخر في هذه المصادر صحيحة اللام واجب مطرد بحق القياس؛ لأن الفعل إذا كان على وزن فعل، وكان لازمًا، قياس مصدره "فَعَلٌ" بفتحتين.

وقد ذكر كثير من العلماء وعلى رأسهم سيبويه، أن الفعل "غري" بالشيء بكسر العين، ومعناه: أولع به، ورد له عن العرب مصدران: أحدهما قياسي مقصور، وهو غرى، كـ"جوى"، و"عمى"، و"هوى"، والآخر شاذ، وهو غراء بالمد.

قال سيبويه في (الكتاب): وقالوا: غري يغرى غرى، وهو غرٍ، والغراء شاذ ممدود، فسيبويه إذن يرى أن الغراء بفتح الغين المعجمة والمد شاذ، وتبعه على ذلك ابن عصفور وغيره، قال ابن عصفور في (شرح الجمل): وشذ من ذلك الغراء، يقال: غرى يغرى، فهو غرٍ، والمصدر الغراء، قال الشاعر -يعني: كثير عزة:

إذا قُلتُ مَهْلا غارَتِ العَينُ بالبُكا ❖ غَراءً وَمَدَّتها مَدامِعُ حُفَّلُ

وفي (الصحاح) في فصل الغين المعجمة والراء: غري بالشيء بالكسر، أي: أولع به، والاسم الغراء بالفتح والمد، وذكر ابن هشام في (أوضح المسالك) أن أبا عبيدة أنشد بيت كثير السابق بلفظ:

إذا قُلتُ أسلو فاضت العَينُ بالبُكا ❖ غِراءً وَمَدَّتها مَدامِعُ حُفَّلُ

غِراءً نلاحظ الكسر في الغين، فـ"غراء" إنما هو بالكسر والمد، وهو مصدر الفعل "غارى"، ووزنه فاعل، يقال: غاريت بين الشيئين غراء، أي: واليت بينهما، فالمد قياسي، كما سنذكر ذلك لاحقا -إن شاء الله- وليس شاذًّا، وغاريت "فاعلت" من غريت بالشيء أغرى به، هذا هو كلام ابن هشام.

وهكذا اختلف العلماء في لفظ الغراء، فالجوهري يرى أن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر الفعل غري، وأن الغراء بالكسر، والمد مصدر غاريت، وهو مصدر قياسي.

وابن عصفور يرى أن الرواية في بيت كثير بالفتح والمد، أي: غراء.

كما نقل عنه الشيخ خالد الأزهري في (التصريح بمضمون التوضيح) وهو مصدر للفعل "غري" على سبيل الشذوذ، وابن هشام يرى أن الرواية في بيت كُثير السابق بالكسر، والمد غراء، وهو مصدر قياسي للفعل "غارى" ووزنه فاعل، وهو في ذلك تابع لأبي عبيدة.

وقال السيرافي في (حاشية الكتاب): وبعض أصحابنا يقول: إن "غرى" هو المصدر، والغراء الاسم، وكذلك يقول في الظماء، كما نقول في تكلم كلاما، وإنما المصدر تكلم تكلما، والكلام الاسم للمصدر على غير الفعل.

والذي عندي -والكلام للسيرافي- أنه حمل على ما جاء من المصادر على فعال، كقولك: ذهب ذهابًا، وبدا بداء، وهو على كل حال شاذ كما ذكره سيبويه.

وقد رأى الشيخ خالد الأزهري أن الرأي القريب من هذه الآراء إلى الصواب هو أن يقال: الغراء بالفتح، والمد اسم مصدر كالكلام والسلام، وقياس مصدر "غري" هو "غرى" بالقصر.

ونتناول مثل ثانٍ من أمثلة المقصور القياسي، وهو "فِعَلٌ" بكسر أوله، وفتح ثانيه، جمعًا لفعلة، بكسر أوله وسكون ثانيه، ومن أمثلته: فرية وفرى، بالفاء والراء، والفرى هو الكذب، ومرية ومرى، بالراء، والمرى هو الجدال، فإن نظير ذلك من الصحيح الآخر قربة وقرب.

نتناول مثال ثالث من أمثلة المقصور القياسي: وهو "فُعَلٌ" بضم أوله وفتح ثانيه، جمعا لـ"فُعْلة"، بضم أوله وسكون ثانيه، ومن أمثلته: دمية ودمى، بالدال المهملة، والدمى هي الصور المنقوشة من العاج ونحوه، وجاء في الشعر "الدمى" بمعنى الثياب التي فيها التصاوير، ومن أمثلته كذلك: مدية ومدى بالدال المهملة، والمدية هي السكين، و"زبية" و"زبى" بالزاي المضمومة وسكون الموحدة، وهي الحفيرة التي تحفر للأسد، والوحوش المفترسة، وكسوة وكسا بالكاف والسين المهملة، فإن نظير ذلك من الصحيح الآخر حجة وحجج، بضم الحاء، وقربة وقرب بضم القاف، وإلى المثالين الثاني والثالث أشار ابن مالك بالبيت الثالث من الأبيات المتقدمة.

وزاد شراح (الألفية) بعض الأمثلة التي لم ترد في نظم الألفية، ومن أمثلة ذلك: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: معطى من الرباعي، ومقتفى من الخماسي، ومستدعى من السداسي، فهذه الأسماء ثلاثة من المقصور القياسي.

فإن نظيرها من الصحيح الآخر: مكرم، ومحترم، ومستخرج، بفتح ما قبل الآخر في هذه النظائر، ومن الأمثلة التي زادوها أيضا: "أفعل" سواء أكان صفة لتفضيل كالأقصى، أم لغير تفضيل كالأعمى والأعشى، فإن نظير ذلك من الصحيح الآخر الأبعد والأعمش.

ومنها أيضًا -أي: مما زاده شراح الألفية- ما كان جمعا للفعلى أنثى الأفعل، كالقصوى والقصا، والدنيا والدنا، فإن نظيرهما من الصحيح الآخر الكبرى والكبر، والأخرى والأخر.

نكتفي بإيراد هذه الأمثلة للمقصور القياسي، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى (شرح ابن عصفور على جمل الزجاجي)، و(شرح أبي الحسن الأشموني على ألفية ابن مالك)، و(حاشية الصبان).

المدود القياسي، ضابطه وأمثلته وشواهده:

وقد عرفوه بأنه الاسم المعرب، المختوم بهمزة قبلها ألف زائدة، وله نظير من الصحيح الآخر، يجب بمقتضى القياس أن يكون قبل آخره ألف زائدة، وقد أشار إليه الناظم بقوله:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبلَ آخِرٍ ألِف ❖ فَالمَدُّ في نَظِيرِهِ حَتماً عُرِف

وذكر ابن مالك مثلا من أمثلته فقال:

كَمَصدَرِ الفِعلِ الَّذِي قَد بُدِئَا ❖ بِهَمزٍ وَصلٍ كارعَوَى وَكارتَأَى

أراد ابن مالك أن من أمثلة المدود القياسي مصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل، كمصدر الفعل ارعوى، وهو ارعواء، ومعنى الارعواء الانكفاف عن القبيح، ومثل مصدر الفعل ارتأى، وارتأى "افتعل" من الرأي، ومصدره ارتآء، فيقال:

ارعوى ارعواء، وارتأى ارتآء، وأصل الفعل الأول فهو ارعوى أصله ارعوو، كرهوا إدغام الواوين في الفعل الماضي، إذ لو قيل: ارعوّ لكان فيه ثقل، كما كرهوا أيضًا إدغام الواوين في الفعل المضارع، لو قيل: يرعوّ بنفس الثقل، فلإزالة هذا الثقل أبدلوا الواو الأخيرة في الماضي -لكونها طرفًا- ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فتحول ارعوو إلى ارعوى، وأصل المصدر وهو ارعواء، أصله ارعواو، تطرفت الواو إثر ألف زائدة فأبدلت همزة، وارتأى ارتآء، أصل ارتأى ارتأي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، وأصل ارتآء ارتأي، تطرفت الياء إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

ومن المصدر المبدوء بهمزة وصل: استقصى استقصاء، وأصله: استقصو استقصاوًا، الواو في الفعل تحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، فتحول الفعل إلى استقصى، وفي المصدر تطرفت الواو إثر ألف زائدة، فأبدلت همزة.

ونظائر ارعواء، وارتآء، واستقصاء، من الصحيح الآخر انطلق انطلاقًا، واقتدر اقتدارًا، واستخرج استخراجًا.

ومن أمثلة الممدود قياسي أيضًا أن يكون الاسم مصدرًا لـ"أفعل"، نحو: أعطى إعطاء، ونظيره من الصحيح الآخر أكرم إكراما.

ومن أمثلة الممدود القياسي أيضًا أن يكون مفردًا لجمع على وزن أَفْعِلة، نحو: كساء وأكسية، ورداء وأردية، وأصل كساء كساو، تطرفت الواو في المصدر، إثر ألف زائدة، فأبدلت همزة، وأصل رداء رداي تطرفت الياء، إثر ألف زائدة، فأبدلت همزة، ونظير كساء ورداء من الصحيح الآخر: حمار وأحمرة، وسلاح وأسلحة.

ومن أجل أن مفرد أفعلة من المعتل ممدود قياسا، كما رأينا في كساء وأكسية، ورداء وأردية، حكم الأخفش على "أرحية" جمع رحى من اليائي، وأقفية جمع

قفى من الواوي، حكم على "أرحية" و"أقفية" في جمع المفردين "رحى" و"قفى"، بأنهما من كلام المولدين، والمولدون هم الذين عربيتهم غير محضة، لمجيئهم بعد عصر الرواية والاحتجاج، والرحة هي الطاحونة مؤنثة، والقفى مؤخر العنق، يذكر ويؤنث.

وإنما حكم الأخفش على أرحية جمع رحى، وأقفية جمع قفى، بأن ذلك من كلام الموحدين؛ لأن أرحية جمع على وزن "أفعلة"، وأقفية كذلك، مع أن المفردين لهما مقصوران، والقياس أن مفرد "أفعلة" من المعتل يكون ممدودًا، وأما قول الشاعر:

فِي لَيلَةٍ مِن جُمادى ذاتِ أَندِيَةٍ ❖ لا يُبصِرُ الكَلبُ مِن ظَلمائِها الطُنُبا

وقد جمع الشاعر لفظ "ندى" وهو البلل، أو ما سقط آخر الليل، جمعه الشاعر مع كونه اسما مقصورًا على "أندية"، وقد مر أن قياس مفرد أفعلة من المعتل يكون ممدودا، والندى يجمع قياسا على أنداء، فقيل في تخريج ما ورد في البيت: إنه ضرورة، وقيل: إنه شاذ، وأجاز أبو الحسن الأخفش أن يكون الشاعر قد جمع ندى بالقصر على ندا، كجبل وجبال، وجمل وجمال، ثم جمع نداء الممدود على أندية، كرداء وأردية، فأندية على هذا جمع الجمع، فلا ضرورة، ولا شذوذ.

قال أبو الحسن الأشموني: ويبعده أنه لم يسمع نداء جمعا. وقال صاحب (التصريح) تبعًا لابن هشام: وهذا القول يبعده أنه لم يسمع نداء جمعًا، ولو سمع لنقل، واللازم متنفٍ، فالملزوم كذلك.

والشاعر في البيت المذكور يصف ليلة شاتية مظلمة، تساقط فيها الندى، وقد بلغ من شدة ظلامها أن الكلب لا يبصر فيها الطنب مع حدة بصره، والطنب هو الحبل الذي تشد به الخيمة.

ومن أمثلة الممدود القياسي كذلك: أن يكون مصدرًا لفعل على وزن "فعل" اللازم، الدال على صوت، أو على داء، فمثال ما دل على صوت الرغاء، بضم الراء، وبالغين المعجمة، والرغاء صوت ذوات الخفي، وفعله رغا يرغو، فالرغاء أصله الرغاو، تطرفت الواو إثر ألف زائدة فأبدلت همزة، ومنه أيضًا الثغاء، بضم الثاء، وبالغين المعجمة المفتوحة.

والثغاء: هو صوت الشاة من المعز والضأن، فإن نظيرهما من الصحيح الصراخ، ومثال مصدر الفعل الذي على وزن فعل اللازم، الدال على داء: المشاء، يقال: مشى بطنه مشاء. فإن نظيره من الصحيح الدوار، وهو شبه الدوران يأخذ في الرأس، والزكام.

ومن أمثلة الممدود القياسي أيضًا أن يكون على "فِعَال" بكسر الفاء، مصدرا لفعل على وزن "فاعل"، نحو ولاء، وعداء، مصدري "والى" و"عادى"، فإن نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابًا، وقاتل قتالًا.

والخلاصة: أن المقصور القياسي هو الاسم المعرب، المعتل اللام بالألف المفتوح ما قبلها، المنقلبة عن الواو أو الياء، وله نظير من الصحيح الآخر، يستحق بمقتضى القياس فتح ما قبل آخره، وأن الممدود القياسي: هو الاسم المعرب، المختوم بهمزة منقلبة عن واو أو ياء، ومسبوقة بألف زائدة، وله نظير من الصحيح الآخر، قبل آخره ألف زائدة.

فإن قيل: إن هذين الضابطين يخرج منهما نحو: الكبرى أنثى الأكبر، ونحو حمراء أنثى أحمر، مع أنهما قياسيان؛ لأن كل مؤنث لـ"أفعل" التفضيل مقصور، وكل مؤنث لـ"أفعل" الذي للألوان أو للعيوب ممدود، مع أنهما ليس لهما نظير من الصحيح الآخر.

فالجواب: أن الضابطين السابقين للمقصور القياسي، والممدود القياسي لغير ألفي التأنيث المقصورة والممدودة؛ لتقدم الكلام على أوزانهم المشهورة.

المقصور والممدود السماعيان:

ونتناول بعض ما سمع من المقصور والممدود وهو ما لا نظير له من الصحيح الآخر، وإليه أشار الناظم بقوله:

وَالعادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصرٍ وَذَا ❖ مَدٍّ بِنَقلٍ كالحِجَا وَ كالحِذَا

يريد: أن ما ليس له نظير من الصحيح، فإنما يدرك قصره ومده بالنقل، أي: بالسماع، فإن أمثلة المقصور السماعي الفتى واحد الفتيان، والسنا وهو الضوء، والثرى وهو التراب، والحجا بكسر الحاء وهو العقل.

ومن أمثلة الممدود السماعي: الفتاء، لحداثة السن، والثناء للشرف، والثراء لكثرة المال، والحذاء للنعل.

قصر الممدود، ومد المقصور:

أجمع العلماء على جوازه للضرورة الشعرية، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَقَصرُ ذِي المَدِّ اضطِرَاراً مُجمَعُ ❖ عَلَيهِ ....

وأجاز العلماء قصر الممدود للضرورة الشعرية؛ لأن الضرورة لها حينئذ وجهها، وهو الرجوع إلى الأصل؛ إذ الأصل القصر، والمد فرع عنه، بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة، أما ألف المقصور فتكون أصلية، وتكون زائدة، والزيادة خلاف الأصل، وأيضا لو لم يعلم الاسم أهو مقصور أم ممدود؟ لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود.

وذكر ابن عصفور في ضرائر الشعر، الصفحة السادسة عشرة بعد المائة علة أخرى، وهي: لما فيه من رد الاسم إلى أصله بحذف الزائد منه، وهنا حدد أن تحويل الممدود إلى المقصور إنما يكون بحذف الزائد، وشواهد قصر الممدود كثيرة، ومن ذلك قول الشاعر:

فهم مثل الناس الذي يعرفونه ❖ وأهل الوفا من حادث وقديم

قصر الشاعر الوفاء للضرورة شعرية، وهو ممدود، أراد الشاعر أن هؤلاء القوم الذين مدحتهم مثل للناس، يعرفونه ويعرفونهم، ويضربون بهم مثلًا في كل حسن وكل حسن، وفي كل نوع من أنواع الخير، وأنهم مع ذلك أهل الوفاء بالعهود من زمن حادث متجدد، وزمن قديم ماضٍ.

ومن قصر الممدود أيضًا للضرورة الشعرية قول الراجز:

لا بد من صنعا وإن طال السفر ❖ وإن تحنى كل عود ودبر

قصر الراجز "صنعاء" لضرورة المحافظة على الوزن، وجواب الشرط محذوف، أي: وإن طال السفر، وإن تحنى كل عود ودبر، فلا بد منه، وتحنى من حني ظهره إذا احدودب، والعود المسن من الإبل، ودبرا بفتح الدال، وكسر الموحدة من دبر البعير يدبر دبرة، ودبورا، إذا أصيب بداء الدبرة، والدبرة: قرحة تحدث من احتكاك الرحل ونحوه.

واشترط الفراء لجواز قصر الممدود للضرورة الشعرية، ألا يكون للاسم قياس يوجب مده، فإن كان له قياس يوجب مده، فلا يجوز قصره، وذلك مثل "فَعْلاء" كـ"بيضاء"، و"سوداء"، مؤنثي أبيض وأسود؛ لأن "فعلاء" "أفعل" لا يجوز إلا أن يكون ممدودًا، ورد قول الفراء بقول الأقيشر:

فقلت لو باكرت مشمولة ❖ صفرًا كلون الفرس الأشقر

فقصر الشاعر صفراء للضرورة الشعرية، وهي فعلاء أفعل، وفعلاء أفعل لا يجوز إلا أن يكون ممدودًا، كما رد قول الفراء أيضًا لقول الأعشى:

وَالقارِحَ العَدّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ ❖ ما إِن تَنالُ يَدُ الطَويلِ قَذالَها

فقصر الأعشى "العداء" وهو "فعال" من العدو، وفعال من صيغ المبالغة، ونظيره ضارب وقتال، ولا يكون في بابه إلا ممدودا، وقبل بيت الأعشى قوله:

الواهب المائة الهجان وعبدها ❖ عوذا تزجي بينها أطفالها

وبعده بيت الشاهد، والقارح العدا، والقارح في بيت الشاهد معطوف على المائة الهجان في البيت قبله، وهو الفرس الذي بلغ خمس سنين، والطمرة بكسر الطاء المهملة، وكسر الميم وتشديد الراء، أي: فرس طويلة القوائم، وإن في قوله: ما إن تنال، زائدة لتأكيد النفي المستفاد من ما، والقذال بفتح القاف والذال المعجمة: القفا. ومما يرد قول الفراء أيضًا قول الشاعر:

فلو أن الأطبا كانوا حولي ❖ وكان مع الأطباء الأساة

فالشاعر قصر الأطباء للضرورة، والأطباء جمع طبيب، والأصل في طبيب أن يجمع على فعلاء.

خلاف العلماء في مد المقصور:

إن مد المقصور محل خلاف بين العلماء، فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أنه: يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، ووافقهم أبو العباس بن ولاد، المتوفى سنة ثنتين وثلاثين وثلاثمائة، ووافقهم أيضًا ابن خروف، المتوفى في أوائل القرن السابع الهجري، ومنع ذلك البصريون، وإلى هذا الخلاف أشار الناظم بعد قوله:

وَقَصرُ ذِي المَدِّ اضطِرَاراً مُجمَعُ ❖ عَلَيهِ ....

قال مشيرًا إلى الخلاف هنا:

...." ❖ .... والعَكسُ بِخُلفٍ يقعُ

أما الفراء من الكوفيين: فقد فصل، فأجاز مد ما لا يخرجه المد إلى ما ليس في أبنيتهم، ومنع ما عداه، فهو يجيز مثلًا: مد مِقلى، فيقول: مقلاء، لوجود نظيره وهو مِفتاح، ويمنع مد مولى؛ لأنه لا يقال: مولاء؛ لعدم نظير له إذ لا يوجد مَفعال بفتح الميم، وهو تفصيل لا مسوغ له، ولا دليل يدل عليه.

ومن شواهد القائلين بجواز مد المقصور وهم الكوفيين، ومن تبعهم، قول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناك عني ❖ فلا فقر يدوم ولا غناء

فمد الشاعر: الغنى، وهو مقصور للضرورة الشعرية، ومثله قول الآخر:

إنما الفقر والغناء من الله ❖ فهذا يعطى وهذا يحد

أي: وهذا يمنع.

بل قالوا: إنه ورد في الاختيار أيضًا، كقراءة طلحة بن مصرف: "يَكَادُ سَنَاء بُرَقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ" [النور: ٤٣].

قال أبو حيان في (البحر المحيط): وقرأ طلحة بن مصرف: "سناء" ممدودًا "بُرَقه" بضم الباء، وفتح الراء، جمع "برقة" بضم الباء وسكون الراء، وهي: المقدار من البرق، كالغرفة واللقمة، وعنه -أي: عن طلحة- أيضًا "بُرقِهِ" بضم الباء والراء، أتبع حركة الراء بحركة الباء، كما أتبعت في "ظُلُمات" وأصلها السكون، و"السناءُ" بالمد: ارتفاع الشأن، كأنه -وما زال الكلام لأبي حيان- شبه المحسوس

من البرق، لارتفاعه في الهواء بغير المحسوس من الإنسان، فإن ذلك صيب، لا يحس به بصر، انتهى كلام أبي حيان.

وقد أجاب البصريون عن الشواهد السابقة: بأن القراءة شاذة، فلا يعول عليها، وبأن الغِناء في البيتين إنما هو الغَنَاء، أي: أن الغِناء بكسر الغين ليس هو الرواية الصحيحة، وإنما الرواية الصحيحة في البيتين "الغَنَاء":

سيغنيني الذي أغناك عني ❖ فلا فقر يدوم ولا غناء

إنما الفقر والغَناء من الله، هذه هي صحة الرواية -كما يقول البصريون- بفتح الغين والمد، والغناء ممدود بمعنى: الكفاية، أو هو بكسر الغين مصدر لغَانيته أي: فاخرته بالغِنى، يقال: غانيته، أغانيه، غناء، كواليته، أواليه، وِلاء، فليس الغناء -مع التسليم بصحة الرواية بكسر الغين- في البيتين مصدرًا لغَنيت غِنًى، كرضيت رضًى.

قال ابن هشام مشيرًا إلى هذا التخريج البصري: وهو -أي: هذا التخريج- تعسف، وقال الأشموني: والظاهر جوازه -أي: جواز مد المقصور كما يقول الكوفيون ومن تبعهم- مطلقًا -أي: في شعر ونثر- لوروده.

أما أبو البركات الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) فقد مال إلى رأي البصريين، مع أن الراجح فيها مذهب الكوفيين، والأخفش، ومن تبعهم.

(تقسيم الاسم من حيث الدلالة العددية)

عناصر الدرس

تقسيم الاسم إلى مفرد، ومثنى، وجمع، والأسماء التي تصلح للتثنية والجمع قياسًا

قياسًا: تقسيم للاسم بحسب الدلالة العددية:

ينقسم الاسم من هذه الحيثية أو من تلك الجهة إلى:

مفرد، ومثنى، وجمع تصحيح لمذكر، وجمع تصحيح لمؤنث، وجمع تكسير.

أما الاسم المفرد: فهو ما دل على واحد، ذكرًا كان أو أنثى، مثل: رجل، وامرأة، وقلم، وكتاب، أو نقول: هو ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما.

أما التثنية: فهي جعل الاسم القابل لها دالًّا على اثنين أو اثنتين، متفقين في اللفظ، كالرجلين، في الرجل والرجل، والمرأتين، في المرأة والمرأة، جعلهما بلفظ واحد، بزيادة ألف في آخره رفعًا، وياء مفتوح ما قبلها جرًّا ونصبًا، تليهما نون مكسورة، هذه النون تسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير صلة، وزيادة المثنى هذه تغني عن العطف، ذلك أن الأصل في قولك: جاء الزيدان: جاء زيد وزيد، وفي قولك: مررت بالرجلين: مررت بالرجل والرجل، فحذفوا العاطف والمعطوف معًا، وأقاموا زيادة التثنية مقامهما، إيجازًا واختصارًا، وصح ذلك لاتفاق "الزيدين" في التسمية بلفظ واحد، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعطف، وذلك مثل: جاء الرجل والفرس، ومثل: مررت بزيد وبكر.

وكما أن التثنية أصلها العطف الجمع كذلك، فالمؤمنون -مثلًا- في قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] أصلها: "المؤمن" و"المؤمن" و"المؤمن" فصاعدًا؛ لأن صيغة الجمع تنوب عن ثلاثة فصاعدًا إلى ما لا يدركه

الحصر، والذي يدلك على أن التثنية والجمع أصلهما التكرير بالعاطف: أنهم قد يرجعون إلى ذلك الأصل إما للضرورة، وإما لقصد التفخيم، ومن أمثلة ذلك قول الراجز:

كأن بين فكها والفَكِ ❖ فارة مِسك ذُبحت في سُكِ

أراد أن يقول: كأن بين فكيها، فقاده تصحيح الوزن والقافية إلى الرجوع إلى العطف، فقال: كأن بين فكها والفك.

وفارة المسك: وعاء المسك في جسم الظبي، وقوله: ذبحت في سك: مزجت وخلطت في سك، والسك: نوع من الطيب، ومثله قول الشاعر:

ليث وليث في محلٍ ضنك ❖ كلاهما ذو أشر ومحك

فإن القياس أن يقول: ليثان، لكنه أفردهما، وعطف بالواو؛ لضرورة الشعر.

والليث: هو الأسد، والضنك معناه: الضيق، والأشر: بفتحتين: البطر، وروي بلفظ كلاهما ذو أنف أي: كلاهما ذو استنكاف، والمحك: بفتح الميم وسكون الحاء المهملة معناه: اللجاج.

ومثل ذلك في الجمع قول أبي نواس:

أقمنا بها يومًا ويومًا وثالثًا ❖ ويومًا له يوم الترحل خامس

قال ابن هشام في (مغني اللبيب) مبحث الواو: وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية؛ لأن يومًا الأخيرة رابع، وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم.

وقال ابن الشجري في (أماليه) الجزء الأول، الصفحتين: الرابعة عشرة، والخامسة عشرة: "فإن استعملت هذا -يريد إن استعملت التكرير بالعطف- في

السعة -أي: في الاختيار- فإنما تستعمله لتفخيم الشيء، الذي تقصد تعظيمه، كقولك لمن تعنفه بقبيح تكرر منه، وتنبهه على تكرير عفوك عنه: قد صفحت لك عن جرم، وجرم، وجرم، وجرم، وكقولك لمن يحقر أيادي أسديتها إليه، أو ينكر ما أنعمت به عليه: قد أعطيتك ألفًا وألفًا، وألفًا، فهذا أفخم في اللفظ، وأوقع في النفس من قولك: قد صفحت لك عن أربعة أجرام، وقد أعطيتك ثلاثة آلاف".

الأسماء التي تصلح للتثنية والجمع قياسًا:

الأسماء التي تصلح للتثنية، اشترط لها الأكثرون توافر ثمانية شروط:

الشرط الأول: الإفراد: فلا يثنى المثنى، ولا يثنى المجموع على حد المثنى، وهم يقصدون بالمجموع الذي على حد المثنى: جمع المذكر السالم؛ لأن كلًا من المثنى وجمع المذكر السالم يُعرب بحرف علة بعدها نون تسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتأصيل صلة، كما لا يثنى أيضًا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، كمساجد، ومصابيح؛ ولا يثنى كذلك جمع المؤنث السالم.

ويثنى غير ذلك من جمع التكسير الذي له نظير من الآحاد، كجمالين في تثنية جِمال؛ لأن جمالًا -مع أنه جمع: جمل- إلا أنه له نظيرًا من الآحاد ككتاب، ويثنى كذلك: اسم الجمع: كالرَّكْبَيْن، في تثنية الركب، واسم الجنس: كالغنمين، مثنى: الغنم.

الشروط الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبني، وأما: ذان وتان من أسماء الإشارة، واللذان واللتان من الأسماء الموصولة، فالأصح أنها: صيغ موضوعة للاثنين، وليست من المثنى حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين، ولا يعترض بنحو:

يا زيدان، فزيدان: مثنى، وهو منادى مبني على الألف في محل نصب، فهو مبني، وهو كذلك مثنى، ولا يعترض أيضًا بنحو: لا رجلين، فـ لا نافية للجنس، ورجلين: اسمها، مبني أيضًا على الياء في محل نصب، لا يعترض بنحو هذا أو ذاك، فيقال: أنتم تقولون: إن من شرط صلاحية الاسم للتثنية: أن يكون معربًا، وهنا: زيدان في نحو: يا زيدان، وكلمة: رجلين في نحو: لا رجلين، كلاهما مثنى، وكلاهما مبني؛ لأن الجواب على هذا: أن بناء المفرد المعرف في باب النداء، وباب لا النافية للجنس، بناء غير أصيل، ولكنه بناء عارض، بناء وارد -أي: بناء طارئ على المثنى- فهما -في المثالين المذكورين- من بناء التثنية، لا من تثنية المبني.

الشروط الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيبًا إسناديًّا باتفاق، وذلك نحو: جاد الحق، وتأبط شرًّا؛ لأن الجمل يجب حكايتها، فلا تلحقها علامة تثنية، ولا علامة جر، ولا يثنى كذلك المركب تركيبًا مزجيًّا على الأصح، وذلك نحو: معدي كرب، وسيبويه، فإن أريدت دلالته على تثنية ما سمي به من المركب الإسنادي أو المركب المزجي، أضيف إليهما: ذوا، أو ذوات، فيقال: حضر ذوا جاد الحق، وذوا سيبويه -أي: حضر صاحبا هذا الاسم.

والمجوزون تثنية المركب المزجي قال بعضهم: يقال معدي كربان، وسيبويهانِ، وقال بعضهم: يحذف عجز المختوم بـ"ويهٍ" ويثنى صدره، ويقال: سيبان، أما العلم المركب تركيبًا إضافيًّا: فإنما يثنى جزؤه الأول على الأصح، فيقال: جاء أبوا بكر، وسلمت على عبدي الله.

الشرط الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم باقيًا على علميته، بل ينكر، ثم يثنى مقرونًا بـ"أل" أو بما يفيد فائدة "أل"؛ ليكون ذلك كالعوض من العلمية، فيقال

مثلًا: جاء الزيدان، ويقال أيضًا: يا زيدان؛ لأن أداة النداء من أدوات التعريف، قالوا: ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام، كفلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير.

الشرط الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوين: للأب والأم، والعمرين: لعمر وأبي بكر، والقمرين: للشمس والقمر، كما قال الله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] قال ﷻ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠] قالوا: ومن ذلك قول المتنبي:

واستقبلت قمر السماء بوجهها ❖ فأرتني القمرين في وقت معًا

قال ابن هشام: أي: الشمس، وهو وجهها، وقمر السماء.

نقول: إن نحو ما ذكرنا هو من قبيل التغليب، أي: تغليب أحد المراد تثنيتهما على الآخر، وكثيرًا ما كان العرب يغلبون المذكر على المؤنث، وقد يغلبون المؤنث، كقولهم مثلًا: المروتين -في الصفا والمروة.

الشرط السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى اللفظ مرادًا به حقيقته ومجازه، أو مرادًا به معنياه المختلفان، المشترك هو بينهما عند الجمهور؛ وأما قولهم: القلم أحد اللسانين فشاذ، وتحدث ابن مالك -رحمه الله- في (شرح التسهيل) الجزء الأول الصفحة التاسعة والخمسين وما بعدها عن رأيه في تثنية المختلفين معنى -أي: المتفقين لفظًا- مثل: عين الناظرة، وعين النابعة، فذكر أن أكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، فلا يقال في العين الناظرة والعين النابعة: هما عينان، وذكر أن الأصح -على الرغم من أن أكثر المتأخرين على منع هذا النوع تثنية وجمعًا- الجواز، قال: لأن أصل التثنية والجمع العطف، وهو في القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوثر استعماله في أحدهما، فليجز في الآخر قياسًا، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله؛ إذ لا فرق بين قولنا: رأيت ضاربًا ضربًا، وضاربًا ضربة، فهما متفقان لفظًا، ومختلفان

معنى، أحدهما: ضارب ضربًا، والآخر: ضارب ضربة بالتحديد، لكنه قال -ابن مالك-: لا فرق بين أن نقول رأيت ضاربًا ضربًا وضاربًا ضربة بعطف أحدهما على الآخر، وبين أن نقول: رأيت ضاربين ضربًا وضربة بالتثنية.

الشرط السابع: ألا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره، وذلك مثل كلمة: سواء، فإنهم استغنوا عن تثنية هذا اللفظ بتثنية "سي" فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان، ومثل كلمة: بعض، فإنهم استغنوا كذلك عن تثنية هذه الكلمة بتثنية كلمة: جزء، لم يقولوا: بعضان، وإنما قالوا: جزءان.

ويدخل تحت هذا الشرط أيضًا: ألا يُستغنى عن تثنيته بالملحق بالمثنى، فلا يثنى: أجمع، ولا جمعاء، استغناء عنهما بـ"كلا" و"كلتا"، وبالجملة فلا يثنى ما استغني بغيره عنه، ومن ثَمَّ لا تُثنى أسماء العدد، ما عدا مائة وألف؛ لأن بعضها يغني عن تثنية بعض، وذلك نحو: ثلاثة وأربعة، فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية.

الشرط الثامن: أن يكون له ثان في الوجود، فلا يثنى الشمس، ولا القمر، وأما قولهم: القمران، فهو من باب التغليب -كما مر.

وشرط بعض النحاة -فوق هذه الشروط- شرطًا تاسعًا، وهو: أن يكون لتثنيته فائدة، فلا يثنى: كل، وأحد، وعريب، وديَّار، والألفاظ الثلاثة الأخيرة ملازمة للنفي، يقال: ما في الدار من أحد، وما عريب في الدار، وما ديار في المكان -أي: لا أحد- الجميع بمعنى واحد، هذه الألفاظ الأربعة: ثلاثة الألفاظ ملازمة للنفي، ومعها: كل، ونحوها مما يفيد العموم، لا فائدة من تثنيتها، فضلًا عن أن التثنية تخرجها عما وضعت له من العموم.

هذه هي شروط الأسماء التي تصلح للتثنية، وهي أيضًا شروط الأسماء التي تصلح للجمع كذلك، والأمثلة لا تخفى كما وضحنا.

التبادل بين صيغ المفرد والمثنى والجمع

كثيرًا ما يقع التبادل بين صيغ المفرد والمثنى والجمع بعضها ببعض، ويكون ذلك في الأغلب الأعم على النحو الآتي:

أولًا: التبادل بين المفرد والمثنى:

أ- وقوع المفرد في موقع المثنى:

قد يقع المفرد في موقع المثنى، ويكثر ذلك فيما إذا أضيف جزءان، أو ما هما كجزأين إلى مثنى يتضمنهما؛ ومن أمثلة ذلك قول العرب: أكلت رأس شاتين، والمراد: أكلت رأسي شاتين، إلا أن العرب استثقلوا تثنيتين في شيئين هما شيء واحد لفظًا ومعنى، أو يقال: إنهم استثقلوا إضافة المثنى إلى المثنى، والمضاف جزء من المضاف إليه، فهما شيء واحد؛ ولذلك عدلوا إلى إفراد المضاف؛ لكونه أولى من التثنية؛ لخفته، ولكون المراد حاصلًا به -أي: بهذا المفرد- إذ لا يتبادر إلى ذهن أحد: أن المقصود هو معنى الإفراد في المضاف، أي: أننا إذا سمعنا قول العربي: أكلت رأس شاتين، لا يمكن أن يتبادر إلى الأذهان أن المأكول رأسًا واحدة لأحد الشاتين، ومن ذلك قول الشاعر:

حمامة بطن الواديين ترنمي ❖ سقيت من الغر الغوادي مطيرها

وفي رواية: سقاك من الغر الغوادي مطيرها، يريد: يا حمامة بطني الواديين: يدعوها إلى الترنم، والتغني بصوتها الجميل، ويدعو لها: بأن تسقى من السحب التي تنشأ فتمطر في وقت الغداة مطرًا صافيًّا رائقًا.

وقد يقع المفرد أيضًا موقع المثنى في كل اثنين يصطحبان -أي: يتلازمان- ولا يفارق أحدهما الآخر -أي: لا يغني أحدهما عن الآخر- كالعينين، والأذنين، والجفنين، والفخذين، ونحو ذلك، فإذا وقع أحدهما خبرًا عن الآخر أو صفة له أو نحو ذلك، فقد يُعاقِب الإفراد التثنية، وربما تعاقبا مطلقًا، ومعنى التعاقب: التناوب، فيجيئان على صورة من أربع صور:

الصورة الأولى -وهي الأكثر، والأفصح؛ لأنها الأصل-: وتكون بالمطابقة، فتقول مثلًا: أذناي سمعتاه، وعيناي رأتاه، وقدماي سعتا إليه، لاحظ المطابقة بين المبتدأ والخبر، فكلاهما جاء بالتثنية، المبتدأ مثنى، والجملة الفعلية اشتملت على ضمير التثنية العائدة إلى المبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر -وهو ذو الرمة-:

وعينان قال الله كونا فكانتا ❖ فعولان بالألباب ما يفعل الخمر

لاحظ المطابقة في التثنية: عينا، كونا، فكانتا، فعولان.

وقال امرؤ القيس:

له أذنان تعرف العتق فيهما ❖ كسامعتي مذعورة وسط ربرب

أي: أن هذا الثور حاد السمع، وأذناه: كأذني بقرة مذعورة ذعرت، فنصبت أذنيها، وحددتهما، والربرب: القطيع من البقر.

وقد جاء البيتان -بيت ذي الرمة، وبيت امرئ القيس- على الصورة الأولى، فكلاهما مثنى، وكلاهما مطابق لصاحبه.

الصورة الثانية: أن تعبر عن العضوين بواحد، وتفرد الخبر حملًا على اللفظ تقول: عيني رأته: وأذني سمعته، وقدمي سعت إليه، وإنما استعملوا الإفراد في هذه الصورة تخفيفًا، وللعلم بما يريدون، فاللفظ على الإفراد، والمعنى على التثنية.

من شواهد ذلك: قول الشاعر في رثاء ابن هبيرة:

ألا ترى أن عينًا لم تجد يوم واسطٍ ❖ عليك بجاري دمعها لجمود

لاحظ المطابقة في الإفراد: عينًا، لم تجد، دمعها، لجمود.

ومن ذلك أيضًا: قول جرير يرثي قيس بن ضرار بن القعقاع:

أظن إنهمال العين ليس بمنته ❖ عن العين حتى يضمحل سوادها

لاحظ المطابقة في الإفراد: عن العين، سوادها.

الصورة الثالثة: أن تثني العضو، وتفرد الخبر؛ لأن حكم العينين أو الأذنين أو القدمين أو نحوهما حكم واحدة، لاشتراكهما في الفعل، تقول: أذناي سمعته، وعيناي رأته، وقدماي سعت إليه، لاحظ المبتدأ في العبارات: مثنى، والضمير العائد عليه من الخبر مفرد.

ومن ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

حشايا على جمر ذكي من الغضا ❖ وعيناي في روض من الحسن ترتع

عيناي ترتع: عيناي: مثنى، وقد عاد عليها الضمير من ترتع بالإفراد.

وقول الآخر:

وكأن في العينين حب قرنفل ❖ أو سنبلًا كُحلت به فانهلت

في العينين بالتثنية، كحلت به: الضمير عاد عليها مفردًا، فانهلت: أي: هي أيضًا الضمير عاد عليها بالإفراد.

وكذلك قول امرئ القيس:

لمن زحلوفة زلوا ❖ بها العينان تنهل

العينان بالتثنية، تنهل: أي: هي، الضمير يعود على المثنى بالإفراد، والزحلوفة في البيت أو الزحلوقة: آثار أراجيح الصبيان على الميدان، والميدان: هو فسحة من الأرض متسعة، معدة للسباق أو للرياضة ونحوها، أو هي مكان الانزلاق، وزلوا: أي: زلق، وامرؤ القيس يتحدث عن قبر ينزلق فيه إنسان، والشاهد قوله: بها العينان تنهل، ولم يقل: تنهلان؛ لأن حكم حاسة العينين حكم حاسة واحدة

ومن ذلك أيضًا قول الفرزدق:

ولو بخلت يداي بها وضنت ❖ لكان علي للقدر الخيار

يداي بالتثنية، وضنت: الضمير يعود على المثنى بالإفراد

الصورة الرابعة: أن تعبر عن العضوين بواحد، وتثني الخبر أي: بعكس الصورة الثالثة، حملًا على المعنى، فتقول: أذني سمعتاه، وعيني رأتاه، وقدمي سعتا إليه، أذني بالإفراد، سمعتاه: الضمير من الخبر يعود على المبتدأ المفرد مثنى، وبقية الأمثلة

وهذه الصورة قالوا: إن استعمالها قليل، ومنه: قول امرئ القيس:

وعين لها حبرة بدرة ❖ وشُقت مآقيهما من آخر

عين: بالإفراد، مآقيهما: بالتثنية، ومن ذلك أيضًا قول الآخر:

إذا ذكرت عين الزمان الذي مضى ❖ بصحراء فلجن ظلتا تكِفان

تكفان: أي: تنهلان بالدموع، إذا ذكرت عيني: بالإفراد، ظلتا تكفان: بالتثنية.

ومن وقوع المفرد موقع المثنى كذلك: قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦] ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [ق: ١٧]

ب- وضع التثنية في موضع المفرد:

فمن ذلك: ما أعرب إعراب المثنى وهو مفرد لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه؛ وهو: إما اسم جنس: ككلبتي الحداد، وكلبتا الحداد: أداة واحدة مفردة، يأخذ الحداد بها الحديدَ المحمى، وإما: علم كالبحرين، وهو علم على الدولة المعروفة، وكالدونتين: وهو موضع، قال تميم بن مقبل يصف ذكرين من ذكور النعام بشدة العدو بأنهما: يكادان ينسلخان من جلودهما:

يكادان بين الدونكين وألوة ❖ وذات القتاد السمر ينسلخان

ومن وقوع المثنى موقع المفرد أيضًا قول الشاعر

إذا ما الغلام الأحمق الأمي سامني ❖ بأطراف أنفيه استمر مقارعًا

أراد بأطراف أنفه.

ثانيًا: التبادل بين المثنى والجمع:

قد يأتي المعرب إعراب المثنى ويراد به التكثير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] ﴿كَرَّتَيْنِ﴾ من المصادر المثناة التي لا يراد بها حقيقة المثنى، وإنما يراد بها التكثير، بدليل قوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤] أي: مزدجرًا وهو كليل، وهذان الوصفان: لا يأتيان بنظرتين أو ثلاث نظرات، وإنما المعنى: كرات كثيرة.

ومثل ذلك أيضًا: لبيك، وسعديك، وحنانيك، ودواليك، وهذاذيك، لا يريدون بهذه المصادر المثناة شفع الواحد، إنما يريدون التكثير، على أن التثنية تفيد التكثير لقرينة، كما يفيده قصرها وهو العطف لقرينة أيضًا كقول الشاعر:

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم ❖ ميت وأبعدهم من منزل الذام

يريد: لو عدت قبور كثيرة؛ ليتم المدح، والذام بتخفيف الميم: هو العيب، ومعنى لبيك: إقامة على إجابتك بعد إقامة، من ألبَّ بالمكان إذا أقام به ولزمه، ومعنى سعديك: إسعادًا لك بعد إسعاد، ولا يستعمل إلا بعد لبيك، ومعنى حنانيك: حنانًا عليك بعد حنان، ومعنى دواليك: تداولًا لك بعد تداول، والتداول: هو التناوب أي: تداولًا لطاعتك بعد تداول، ومعنى هذاذيك: إسراعًا لك بعد إسراع، وكلها مصادر مثناة لفظًا، مقصود به التكثير معنى.

وقد يقع الجمع في موقع التثنية: وذلك إذا أضيف جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى، وإن لم يكن مثنى اللفظ، وسواء أكانت الإضافة صريحة -أي: حقيقية معنوية- كقوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: ٤].

أم كانت الإضافة غير صريحة، أي: كانت لفظية، كقول الشاعر:

رأيت ابني البكري في حومة الوغى ❖ كفاغري الأفواه عند عرين

إضافة في الآية الكريمة حقيقية، وحل فيها الجمع وهو: قلوب، محل المثنى، والأصل: قلباكما؛ أما الإضافة في البيت فغير حقيقية، وهي في تقدير الانفصال؛ لأن المضاف وصف يشبه الفعل المضارع، والتقدير كفاغرين أفواههما، يعني: كأسدين فاتحين أفواههما عند عينهما، ذابين ومدافعين عن أشبالهما، وقد حل الجمع -وهو الأفواه- محل المثنى.

وذلك -كما سبق- أن العرب استثقلوا إضافة المثنى إلى المثنى في شيئين يربط بينهما علاقة الجزئية أو شبه الجزئية، والكلية، فعدلوا عن التثنية، فكان الجمع هنا أولى؛ لأنه شريك التثنية في معنى الضم، وفي مجاوزة الإفراد؛ ولذلك جاء به الكتاب العزيز كالآية السابقة من سورة التحريم، وكقوله تعالى: ﴿ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] وهي في قراءة ابن مسعود "فاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا".

ولم يضف المثنى إلى مثله مع علاقة الجزئية أو شبهها والكلية إلا في الشعر؛ اعتمادًا على الضرورة الشعرية، وكما قال الخليل: الشعراء أمراء الكلام.

ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

فتخالسا نفسيهما بنوافذ ❖ كنوافذ العبط التي لا ترقع

يصف في البيت مقاتلين، جعل كل واحد منهما يخالس الآخر، ويطعنه طعنات النوافذ -أي: طعنات النافذات- والعبط: جمع عبيط، وأصل العبط: شق الجلد الصحيح، ونحر الصحيح من غير علة، فإن لم يكن المضاف جزئي المضاف إليه، ولا كجزأيه، لم يعدل عن لفظ التثنية غالبًا، نحو: قبضت دِرْهَميكما، إذا قبضت درهمًا من كل واحد منهما، ونحو: ألَّف العالمان كتابيهما، إذا كان كل واحد منهما ألف كتابًا؛ لأن العدولة في مثل هذا إلى لفظ الجمع: قبضت دَراهمكما، وألف العالمان كتبهما، أو إلى لفظ المفرد: قبضت دِرْهمكما، وألف العالمان كتابهما، موقع في اللبس غالبًا، أما إذا أُمن اللبس جاز العدول إلى الجمع؛ سماعًا عند غير الفراء، وقياسًا عند الفراء.

قال ابن مالك في (شرح التسهيل) الجزء الأول الصفحة السابعة بعد المائة مرجحًا رأي الفراء: ورأيه في هذا أصح؛ لكونه مأمون اللبس مع كثرة وروده في الكلام الفصيح.

وأورد ابن مالك عديدًا من الشواهد، وفي مقدمتها شواهد من الحديث النبوي الشريف، كقول النبي ﷺ لأبي بكر وعمر { : ((ما أخرجكما من بيوتكما...)) وقوله ﷺ لعلي وفاطمة { : ((إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثًا وثلاثين...)) الحديث.

ثالثًا: التبادل بين المفرد والجمع:

كثيرًا ما يقع المفرد في موقع الجمع، وقد اتسع هذا فيما كان على وزن "فعيل" وقد ذكر ابن شجري في (أماليه) الجزء الثاني الصفحة الثانية عشرة بعد المائتين من أمثلته: إيقاع كثير في موضع كثيرين، وقليل في موضع قليلين، قال: ومن ذلك: قوله تعالى في مفتتح سورة النساء: ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ [النساء: ١] وقوله ﷻ: ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ [سبأ: ١٣].

ومن ذلك أيضًا: ﴿ رَفِيقًا ﴾ في قول المولى -جل شأنه-: ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩] ﴿ نَجِيًّا ﴾ في قوله -تبارك وتعالى-: ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ [يوسف: ٨٠].

قالوا: أوقع نجيًّا، وأصله: نَجُويًّا "فعولًا" في موضع: أنجية، كما قال الراجز:

إني إذا ما القوم كانوا أنجية ❖ ....

ومن ذلك أيضًا: ﴿ ظَهِيرٌ ﴾ في قول المولى ﷻ: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤]. ومن وضع: "فعيل" في موضع الجمع كذلك قول الشاعر، المعروف بالراعي، يذم عمال الصدقات، الذين كانوا يجمعون الزكاة في عهد عبد الملك بن مروان، قال:

أخذوا المَخاضَ مِنَ الفَصيلِ غُلُبَّةً ❖ ظُلماً وَيُكتَبُ لِلأَميرِ أفيلا

يقول: إن هؤلاء العمال يأخذون المخاض -وهي: النوق الحوامل- بدل الفصيل -وهو ولد الناقة الصغير- الذي فصل من أمه، غلبة: أي: غلبة وقهرا وظلمًا، ويكتبون لأمير المؤمنين أنهم أخذوا الإيفال -أي: الصغار- والشاهد: وضع الفصيل في موضع الفصال، ووضع الأفيل في موضع الإيفال، من باب وضع "فعيل" المفرد في موضع الجمع.

ومما يوضع موضع الجمع مع كونه بلفظ المفرد:

"فعول" ومن ذلك: ﴿عَدُوٌّ﴾ في نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠].

و"فِعل" كطفل في نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [الحج: ٥] ومثله كذلك: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧].

ومنه أيضا "فَعَلٌ" في نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤] أي: في جنات وأنهار.

ومنه قوله سبحانه: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ [الحاقة: ١٧] أراد: والملائكة على جوانبها.

ومن ذلك أيضًا: مجيء السماء بمعنى: السماوات، والأرض بمعنى: الأراضين، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] والسماء سبع، والأرض سبع، يدلك على ذلك قوله -عز من قائل-: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

ومن وضع المفرد في موضع الجمع كذلك: لفظ: ﴿الْإِنْسَانَ﴾ في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾ [الشورى: ٤٨] بمعنى: الناس، فلذلك قال المولى -جل شأنه- في بقية الآية الكريمة ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾.

ومما جاء بلفظ المفرد مراد به الجمع: ﴿الْمُفْسِدَ﴾ و﴿الْمُصْلِحِ﴾ في نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: يعلم المفسدين من المصلحين.

ومنه: قول الراجز:

إن تبخلي يا جُمل أو تعتلي ❖ أو تصبحي في الظاعن المولي

أراد: في الظاعنين المولين.

وكما وضع المفرد في موضع الجمع، وضع كذلك الجمع في موضع المفرد، ومن ذلك قولهم: شابت مفارقه، والمفرق واحد، جعلوا المفرق مواضع، كأنهم سموا كل موضع: مفرقًا، قال جرير:

قال العواذل ما لجهلك بعدما ❖ شاب المفارق واكتسين قتيرًا

ومعنى البيت: أن النساء العواذل يعجبن من جهله وافتتانه في تلك السن، والقتير: هو الشيب، واشتقاقه من القتر، وهو الغبار، فكأن شيبه الغبار في لونه.

ومن ذلك أيضًا قولهم للبعير: ذو عثانين، وعثانين: جمع عثنون، والعثنون: شعيرات طوال عند مذبح البعير والتيس، وكأنهم جعلوا كل شعرة منها عثنونة.

ومن وضع الجمع في موضع الواحد كذلك: قول الشاعر:

والزعفران على ترائبها ❖ شرق به اللبات والنحر

وضع: الترائب في موضع التريبة، واللبات: في موضع اللبة، وتريبة الصدر، واللبة: الموضع الذي يكون عليه طرف القلادة، وإنما جمع التريبة واللبة بما حولهما، كأنه يسمي ما جاور التريبة: تريبة، وما جاور اللبة: لبة.

(تثنية المقصور والممدود والمنقوص، وتثنية ما حُذفتْ لامُه)

عناصر الدرس

تثنيـــــــــة المقـــــــــصور

المواضع التي يجب فيها قلب ألف المقصور في التثنية ياء:

الاسم المقصور: وهو الاسم المعرب المعتل الآخر بالألف المفتوح ما قبلها، هو من الأنواع ثلاثة التي يلحقها التغيير عند التثنية، وتغييره في التثنية: إما بوجوب قلب ألفه ياء، وإما بوجوب قلبها واوًا.

فيجب قلب ألفه ياء في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن تكون ألفه رابعة فصاعدًا، فيقال في تثنيته نحو: حبلى، وملهى، ومرمى: حبليان، وملهيان، ومرميان، وفي التثنية: نحو مصطفى، ومرتمى، وحبنطا -وهو الغليظ القصير البدين- مصطفيان، ومرتميان، وحبنطيان، ويقال في التثنية نحو: مستدعى، ومستشفى، ومستسقى، مستدعيان، ومستشفيان، ومستسقيان، ويقال في التثنية نحو: القبعثرى، والكمثرى، القبعثريان، والكمثريان.

أما مِذروان -وهما طرفا الإلية- فلما كان ملازمًا للتثنية، ولم يستعمل منه مفرد، فكأنهم أرادوا أن يفرقوا بينه وبين ما ورد منه مفرد كالأمثلة السابقة، فأبدلوا الألف ياء فيما استعمل مفردًا ومثنى كالأمثلة السابقة؛ لأنهم إنما يبدلون الألف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية، وفي هذا الاسم لم يثبت ألف قط، حتى تبدل في التثنية ياء، يقال: جاء فلان ينفض مِذراويه، إذا جاء باغيًّا متهددًا.

قال عنترة بن شداد العبسي يخاطب عمارة بن زياد العبسي:

حولي تنفض استك مِذرويها ❖ لتقتلني فها أنا ذا عمارة

ومع ذلك: فقد حكم الصرفيون على مِذروان بالشذوذ.

وشذ أيضًا قولهم في التثنية: قهقرا -وهو الرجوع إلى الخلف- قهقران، وفي تثنية: خوزلى، بفتح الخاء المعجمة، وسكون الواو، وفتح الزاي، وهي مِشية في تثاقل، وقيل: هي مشية بتبختر، قالوا في التثنية: خوزلان، بحذف الألف في: قهقران وخوزلان من المفردين المذكورين دون قلبها ياء بمقتضى القياس، ومن ثم حكم عليهما بالشذوذ.

المسألة الثانية: أن تكون الألف ثالثة مبدلة من الياء، فتردَّ إلى أصلها عند التثنية، إذ التثنية مما يرد الأسماء إلى أصولها، كقولهم في تثنية: فتى ﴿فَتَيَانِ﴾ قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦] وكقولهم في تثنية: رحى رحيان، والرحى: هي الأداة التي يطحن بها، وهي حجران مستديران، يوضع أحدهما على الآخر، ويدار أعلاهما على قطب خشبي أو غيره.

وشذ ما حكاه الفراء في تثنية: حمًى حِموان، والقياس: حميان؛ لأن ألفه ثالثة مبدلة من ياء، تقول: حَميت المكان، أحميه، حميًّا، وحِماية أي: منعته، ودفعت عنه، والحمى: ما يجب على الإنسان حمايته، وحمى الله: محارمه.

المسألة الثالثة: أن تكون ألفه ثالثة مجهولة الأصل، والمراد به: ما ليس له أصل معلوم يرد إليه، وهو الجامد الذي أُميل: كمتى، وبلى علمين، أي: إذا سمي بهما، فإنك تقول في تسميتهما: مَتيان، وبليان، فلا بد هنا من توافر شرطين في هذه الجوامد:

الشرط الأول: أن يُسمع فيها الإمالة؛ لأن الإمالة: هي الإنحاء بالألف إلى الياء، وكأنها تنبه على الأصل.

الشرط الثاني: أن يُسمى بها أي: أن تكون أعلامًا إذا صح تثنيتها، ووصفها بالقصر، إذ التثنية والقصر من خصائص الأسماء المتمكنة -كما تقدم- وهذه الجوامد -قبل التسمية بها-: لم تكن أسماء متمكنة أي: لم تكن أسماء معربة، بل: متى اسم مبني، وبلى: حرف جواب.

هذه هي المسائل الثلاث التي يجب فيها قلب ألف المقصور ياء عند التثنية، وعلة قلب الألف فيها: أن علامة التثنية تقتضي فتح ما قبلها، والمقصور آخره ألف، والألف لا تقبل الحركة، فلا يمكن تحريكها، كذلك: لا يمكن حذفها للتخلص من التقائها ساكنة مع سكون علامة التثنية، إذ لو حذفت ألف نحو: فتًى مثلًا، وثنيته فقلتَ: فتاني، فإذا أضفته وجب عليك حذف نون المثنى، وعندئذ يلتبس المثنى بالمفرد.

وأما وجه قلبها ياء في -المسألة الأولى- فحملًا على الفعل؛ لأن التصريف في الاسم محمول على الفعل، وأنت لو ثنيت فعلًا مما زاد على الثلاثة لقلبت ألفه إلى الياء، سواء أكان أصلها الواو أم الياء، تقول في نحو: أرضى، وارتضى، واسترضى، مما أصل ألفه الواو، وفي نحو: ألقى، واهتدى، واستهدى، مما أصل ألفه الياء، عند إسناد هذه الأفعال إلى ألف الاثنين: أرضيا، وارتضيا، واسترضيا، وألقيا، واهتديا، واستهديا.

وأما المسألة الثانية: فقد رُدت الألف فيها إلى أصلها.

وأما المسألة الثالثة: فلدليل الإمالة.

وإلى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله:

آخِرَ مَقصُورٍ تُثَنِّي اجعَلهُ يَا ❖ إن كَانَ عَن ثلاثَةٍ مُرتَقِيَا

كَذَا الَّذِي اليَا أَصلُهُ نَحوُ الفَتَى ❖ وَالجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى

موضعا قلب ألف المقصور واوًا في التثنية:

يجب قلب ألف المقصور واوًا عند التثنية في مسألتين:

المسألة الأولى: أن تكون ألفه ثالثة مبدلة من الواو، فتقول في التثنية نحو: عصا عصوان، وقفا قفوان، ومنى منوان، والمنى -بالتخفيف-: لغة في المنِّ بالتشديد، وهو: معيار من معايير الوزن، كانوا يزنون به، قال الشاعر:

وقد أعددت للعذال عندي ❖ عصًا في رأسها منوا حديد

وشذ في تثنية قولهم: رضا رضياني بالياء، مع أنه من الرضوان.

وذهب الكوفيون -وعلى رأسهم الكسائي- إلى أن: ما كان من الثلاثي واوي اللام فإن كان مفتوح الأول رد في التثنية إلى أصله وهو الواو، وما كان مكسور الأول أو مضمومه قلبوه في التثنية ياء؛ لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في العجز، مع الضمة أو الكسرة في الصدر، فقياس تثنية: الربا، والرِّشا، والرُّشا بكسر الراء وضمها في جمع: الرِّشوة والرُّشوة، والضحى، ونحوها، عندهم: الربيان، والرِّشيان، أو الرُّشيان، والضحيان.

الراجح في الخلاف السابق في المسألة الأولى من المسائل التي تقلب فيها ألف المقصور الثالثة واوًا إذا كانت مبدلة من الواو؛ وقد عرفنا الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، نقول: إن الحق في هذا الخلاف مع البصريين؛ للقياس والسماع، أما القياس: فالرد إلى الأصل في الثلاثي هو المعتمد كاليائي اللام، وأما السماع: فما حكاه أبو الخطاب أنه سمع في تثنية: كبا -والكبا: هو العود الذي يتبخر به-: كبوان بالقلب في التثنية واوًا، وحكى الكسائي نفسه: أنه سمع في: حمى حموان، وفي رضًا رضوان، وهذا نص في محل النزاع.

المسألة الثانية : أن تكون ألفه ثالثة غير مبدلة عن حرف معلوم بعينه، ولم تُمَلْ، سواء أكانت أصلية غير مبدلة بالكلية، أم كانت مبدلة عن أصل مجهول بعينه، المهم أنها لم تمل، وذلك نحو: لدى، وإذا، وإلى، وألَا، أعلامًا، أي: إذا سميت بها- فتقول في تثنيتها: لدوان في تثنية: لدى العلم، وإذوان في تثنية: إذا المسمى به، وإِلوان في تثنية إلى المسمى بها، وأَلوان في تثنية: ألا المسمى بها.

وإنما قلبت ألف المقصور في هاتين المسألتين -الأولى التي تحدثنا عنها، وفي هذه المسألة الثانية- واوًا؛ لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها بالنسبة للمسألة الأولى.

وهنا العلة: أن عدم الإمالة -في المسألة الثانية هذه- دليل على عدم ملاحظة الياء، وإلى هاتين المسألتين اللتين تقلب فيهما ألف المقصور عند التثنية واوًا أشار الناظم -ابن مالك- بقوله:

فِي غَيرِ ذَا تُقلَبُ وَاوَ الألِف ❖ وَأولِهَا مَا كان قَبلُ قَد أُلِف

والمعنى: أن ألف المقصور تقلب في التثنية واوًا في غير المواضع الثلاثة التي تقلب فيها ياءً، وهي التي سبقت الإشارة إليها قبل هذا البيت، وبعد قلب ألف المقصور واوًا في الموضعين الأخيرين.

تثنية الممدود

المدود: وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة، قبلها ألف زائدة، على أربعة أضرب، بحسب نوع همزته؛ وذلك لأن همزته:

-إما أن تكون: مبدلة من ألف التأنيث -عند الجمهور-: كحمراء، وصحراء، وقرفصاء، وخنفساء، وعاشوراء.

-وإما أن تكون: مبدلة من حرف الإلحاق: كعلباء، وهو العصبة الصفراء الممتدة في العنق، وكقُوباء، بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة -وهو داء معروف يتقشر ويتسع.

-وإما أن تكون: همزته منقلبة عن أصل واو ككساء، أو ياء كحياء.

-وإما أن تكون: همزته أصلية كقَرَّاء، والقَراء: هو الناسك المتعبد، والحسن القراءة للقرآن الكريم، وإنما آثرنا تفسيره على الإفراد، ولم نقل إنه جمع لقارئ؛ لأننا نتحدث عن تثنية الممدود، والذي يكثر تثنيته إنما هو المفرد.

ومثل: قرَّاء في كون همزته أصلية: غُضاء، والغضاء: هو الوضيء الوجه.

حكم الممدود، في ضوء هذه الأضرب الأربعة التي ذكرناها:

أ- فإن كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث: كحمراء، وصحراء، وجب في التثنية تغيير هذه الهمزة بقلبها واوًا، فيقال في تثنية نحو: حمراء حمراوان، ونحو: صحراء صحراوان، وفي التثنية نحو: قرفصاء قرفصاوان، وتثنية نحو: عاشوراء عاشوراوان.

أما القلب -بالنسبة لهذه الهمزة في التثنية-: فلكونها زائدة زيادة محضة، فهي بالإبدال الذي هو أخف أولى من غيرها، مع قصد الفرق أيضًا بينها وبين بقية الأنواع الأخرى؛ وأما قلبها إلى خصوص الواو وليس إلى الياء فقد نُسب إلى المبرِّد أن العلة في ذلك: كون بقائها على صورتها -أي: من غير قلب، أي: لو قيل مثلًا في تثنية حمراء: حمراءان؛ لأدى ذلك إلى وقوع همزة بين ألفين، وذلك كتوالي ثلاث ألفات؛ لأن الهمزة شبيهة بالألف، فللهرب من اجتماع شبه ثلاث ألفات اختُير قلبها واوًا؛ لبعد شبهها عن الألف، ولم يُختر قلبها ياءً؛ لأن

الياء تشبه الألف في وقوع كل منهما للتأنيث، إذ قد تكون الياء للتأنيث في بعض الأسماء.

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) الجزء الخامس الصفحة الحادية والتسعين: وأما الياء فقد تكون علامة للتأنيث في نحو: اضربي، وتضربين، ونحوهما، فإن الياء فيهما -عند سيبويه- ضمير الفاعل، وتفيد التأنيث، هذه هي العلة التي ذكرها المبرد لقلب الهمزة في المهموز إذا كانت مبدلة من ألف التأنيث عند التثنية واوًا.

وقد نقدت هذه العلة -التي نسبت إلى المبرد- بنحو: مطايا، في جمع: مطية، والمطية: هي الدابة؛ لأن مطية عند جمعها ستنتهي في إحدى صورها أو المراحل التي تمر بها في حال تقلبها من المفرد إلى الجمع عند صورة إلى: مطاءا، فاجتمع في طرفها شبه ثلاث ألفات -أي: ألفان بينهما همزة- فكرهوا اجتماع ألفين بينهما همزة؛ لشبه الهمزة للألف، فقلبوا الهمزة ياءً، قالوا: لقربها من أصلها، فكيف يفرون من قلب الهمزة ياءً في تثنية نحو: صحراء، وحمراء، إلى قلبها واوًا؟

ونقل عن الشاطبي أن الأجود في التعليل أن يقال: لَمَّا وجب قلبها -أي: قلب همزة صحراء وحمراء ونحوهما- واوًا في النسب، فقالوا: صحراوي، وحمراوي؛ بسبب أنها لو قلبت ياءً لاجتمعت ثلاث ياءات، أي: لقيل: صحرايِيٌّ بثلاث ياءات في الطرف، فقلبوا الهمزة الزائدة للتأنيث واوًا؛ للفرار من هذا الاجتماع المتناهي في الثقل.

كذلك قلبت في التثنية واوًا؛ لأن التثنية وجمعي التصحيح لمذكر ولمؤنث والنسب تجري جميعها مجرًى واحدًا.

ونقل ابن هشام في (أوضح المسالك): أن السيرافي زعم أنه إذا كان قبل الألف الواقعة قبل الهمزة واو وجب تصحيح الهمزة؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا

الألف، فتقول في نحو: عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة، وهي التي لا تبصر ليلًا، وتبصر نهارًا، تقول في تثنيتها: عشواءان بالهمز؛ وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين: التصحيح، والقلب واوًا.

وشذ عند البصريين والكوفيين: حَمرايان بقلب الهمزة ياءً، وحكى بعضهم: أنها لغة فزارة، وشذ نحو: قاصعان بالقاف والصاد والعين المهملتين، في تثنية: قاصعاء -وهو أحد حِجَرة اليربوع- بحذف الهمزة والألف قبلها في التثنية، ومثل ذلك في الشذوذ: قُرفصان في تثنية: قرفصاء؛ وخنفسان في تثنية: خنفساء؛ وعاشوران في تثنية: عاشوراء، بحذف الألف والهمزة معًا في الجميع؛ لطول الكلمة التي تتكون من خمسة أحرف إذا زيد عليها علامة التثنية.

وسُمع: حمراءان، وهو شاذ عند البصريين، جائز عند الكوفيين -كما مر.

ب-حكم همزة الممدود، إذا كانت هذه الهمزة بدلًا من أصل: وذلك نحو: كِساء، مما همزته بدل من أصل هو واو، إذ أصله: كساوٌ، وهو مصدر: كسا، يكسو، ووزنه: "فِعالٌ" فلما تطرفت الواو في المصدر إثر ألف زائدة قلبت همزة.

ونحو: حياء، وهو مصدر: حيَّ، يحيى، حياءً، مما همزته بدل من أصل هو ياء، إذ أصله: حيايٌ، فلما تطرفت الياء إثر ألف زائدة قلبت همزة أيضًا، ووزنه "فَعالٌ" فإن كانت همزة الممدود كذلك فإن هذه الهمزة يجوز فيها في التثنية التصحيح أي: إقرارها وإبقاؤها على حالها، ويجوز فيها الإعلال بقلب همزتها واوًا، أي: يقال: كساءان، وكساوان، وحياءان، وحياوان، وتصحيحها -أي: إقرار هذه الهمزة على حالها- أولى وأرجح من قلبها واوًا، فيقال: كساءان، وحياءان، وهو الراجح؛ وكساوان، وحياوان، وهو المرجوح.

وإنما جاز الوجهان؛ لأن لهذه الهمزة شبهًا بالأصلية التي ستعرف أنها عند التثنية يجب تصحيحها وإبقاؤها، كما أن لهذه الهمزة في الوقت عينه شبهًا بهمزة: حمراء، وصحراء، التي هي بدل من ألف التأنيث؛ لأن عين الهمزة في نحو: كساء، وحياء، ليست أصيلة، إذ هي مبدلة عن غيرها، وإنما ترجح في التثنية: إبقاء هذه الهمزة وإقرارها وتصحيحها بقرب نسبتها من الأصلية؛ لأنها بدل من أصلٍ، قالوا: وقد تُبدل هذه المنقلبة من أصل في التثنية ياءً، ولا يقاس عليه، خلافًا للكسائي.

وإنما صححوا: ثِنايين، والثنايان: هما طرفا الحبل الذي يُعقل به البعير، يقال: عقلته بثِنايين، ولا مفرد له في الاستعمال، وهم إنما يقلبون الواو أو الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة كما في: كساء، وحياء، ثم في التثنية: إما إن يصححوا هذه الهمزة، أو يقلبوها واوًا، وها هنا لم تتطرف الياء حتى تقلب همزة، إذ لم يستعمل واحد ثِنايين، فالألف والنون ها هنا لازمان لهذه الكلمة.

جـ- حكم همزة الممدود في التثنية إذا كانت هذه الهمزة بدلًا من حرف الإلحاق:

كعِلباء، وقُوباء، أصلهما: عِلبايٌ، وقوبايٌ بياء زائدة فيهما، علباء للإلحاق بقرطاس: وهو ما يكتب فيه أو يرمى إليه، وقوباء للإلحاق بقُرناس، والقُرناس: هو ما يشبه الأنف في مقدمة الجبل، فهذه الياء في الأصل يقال: إنها زائدة؛ للإلحاق بهذين الاسمين اللذين ينتهيان بحرفين صحيحين، ثم تُبدل هذه الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة، فيتحول: علبايٌ إلى علباء، وقوبايٌ إلى قوباء، فيقال: إن الهمزة في الكلمتين بدل من حرف الإلحاق أي: بدلًا من الياء التي زيدت في الأصل للإلحاق.

فإن كانت همزة الممدود من هذا النوع جاز في التثنية الوجهان: الإعلال بقلبها واوًا -وهو الأرجح هنا- لأنها ليست أصلًا، ولا بدلًا من أصل، والتصحيح

بإبقائها همزة -وهو المرجوح- ولتشبيه همزتها بهمزة: صحراء، وحمراء، من جهة أن تلك الهمزتين بدل من حرف زائد غير أصلي، وجاز التصحيح بإبقائها همزة -وهو المرجوح- ليكون ذلك فرقًا بين همزتها، وهمزة نحو: كساء، وحياء.

د- حكم همزة الممدود في التثنية إذا كانت همزة الممدود أصلية: كقرَّاء، ووُضاء، وجب تصحيحها في التثنية، أي: وجب إقرارها وإبقاؤها، فتقول في تثنية: قُرَّاء قراءان، ووضاء وُضاءان، بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوًا.

وحكى أبو علي الفارسي عن بعض العرب قلبها واوًا بمخالفة القياس، وهي تثنية الممدود بأنواعه الأربعة -التي ذكرناها- أشار الناظم ابن مالك بقوله في الألفية:

وَمَا كصَحراءَ بواوٍ ثُنِّيَا ❖ وَنَحوُ عِلبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا
بواوٍ أو هَمزٍ وَغيرَ مَا ذُكِر ❖ صَحِّح وَمَا شَذَّ عَلَى نَقلٍ قُصِر

ذكر أولًا حكم ما كان: كصحراء، وهو ما كانت همزته بدلًا من ألف التأنيث، فقال: بواو ثنيا، ثم أشار إلى حكم ما كان: كعلباء، وكساء، وحياء، بأنه في التثنية يكون بواو أو همز -أي: بجواز الوجهين- وقد عرفتَ الفرق بين النوعين، وفصلنا القول في الراجح منهما والمرجوح.

ثم أشار إلى حكم ما كانت همزته مغايرة لما ذكره -أي: للأنواع الثلاثة- ويعني: حكم ما كانت همزته أصلية، فقال: وغير ما ذكر صحح، أي: أن ما كان همزته أصلية وجب تصحيحها عند التثنية، ثم أنهَى البيتين بما سمع مخالفًا للأحكام السابقة، فحكم عليه بالشذوذ، فقال: وما شذ على نقل قصر، أي: يُحفظ، ولا يقاس عليه.

تثنيـــــــــة المنقـــــــــوص

وقد آثرت ذكر طريقة تثنية المنقوص بعد الانتهاء من التثنية المقصور والممدود؛ لقلة الحديث فيه، وبدأت بهما لطول الحديث فيهما عنه.

المنقوص: هو الاسم المعرب الذي ينتهي بياء لازمة مكسور ما قبلها، وأنه يستثقل ظهور علامتي رفعه وجره، ولا تظهر عليه سوى الفتحة في حالة نصبه؛ لخفتها على الياء.

وإذا لم يكن محلى بـ"أل" أو مضافًا، تحذف ياؤه في حالتي الرفع والجر لعلة تصريفية توجب هذا الحذف، وهي: التخلص من التقاء الساكنين، فإذا قلت: هذا داعٍ، فـ هذا: مبتدأ مرفوع محلًا، وداع: خبر مرفوع كذلك، وعلامة رفعه الضمة المقدرة فوق الياء المحذوفة؛ للثقل، والأصل: هذا داعِيٌ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فتحول إلى: هذا داعين، فالتقى ساكنان: الياء التي سَكنت بعد حذف ضمتها، ونون التنوين، فحذف الساكن الأول على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين، فصار إلى: هذا داعٍ.

ومثل هذا يحدث أيضًا في حالة الجر؛ لاستثقال الكسرة على الياء أيضًا.

والمنقوص لا يحدث عند تثنيته تغيير ما، سوى أنك ترد إليه ياءَه التي حذفتها منه في حال الإفراد؛ لزوال علة التقاء الساكنين في التثنية، فكما تقول: هذان الداعيان موفَّقان، ونظرت إلى الداعيين وهما يعظان، ورأيت الداعيين يخطبان، تقول كذلك: هذان داعيان موفقان، ونظرت إلى داعيين وهما يعظان، ورأيت داعيين يخطبان؛ ذلك أن علامة التثنية ألفًا كانت أو ياءً تقتضي فتح ما قبلها، فترد الياء إن كانت قد حذفت في المفرد، وتظهر عليها الفتحة؛ لخفتها.

تثنيـــة مـــا حـــذفت لامـــه

ما حذفت لامه نوعان:

النوع الأول: يكون حذف اللام فيه لعلة تصريفية توجب حذفها، كما في: قاض، وداع، ونحوهما، ومثل ذلك أيضًا: المقصور المنون، فإن ألفه تحذف كذلك؛ لالتقائها ساكنة مع نون التنوين: كفتًى، ورضًا، وقد عرفت الحكم في تثنية ما كان مثل ذلك كله.

النوع الآخر: يكون حذف لامه لغير علة، ويسمى الحذف في هذا النوع "الحذف الاعتباطي" من قولهم: اعتبط الذبيحة أي: عبطها بمعنى: ذبحها سليمة من غير علة، وهي سمينة فتية، ومن هنا: أطلقوا الحذف لغير علة "الحذف الاعتباطي" لكونه على التشبيه، ومثال ما حذف آخره -أي: ما حذفت لامه؛ اعتباطًا-: أب، وأخ، وحم، وهن، وفم، وغد، ويد، ودم، وذو مال.

وإذا أريد تثنية ما حذفت لامه اعتباطًا نُظر إلى حاله في الإضافة، فإن كانت اللام المحذوفة ترد عند إضافته ردت إليه عند تثنيته، وذلك في أربعة أسماء فقط، وهي: أب، وأخ، وحم، وهن، فإن هذه الأسماء الأربعة إذا أضافوها إلى غير ياء المتكلم أعادوا إليها لاماتها، فقالوا: أبوك وأبو زيد، وأخوك وأخو بكر، وحموك وحمو هند، وهنوك وهنو خالد، والهنو: كناية عن الشيء، أو هو كناية عما يستقبح ذكره، والحمو: أبو الزوج، وأبو امرأة الرجل.

فهذه الأسماء عند تثنيتها ترد إليها لاماتها، فنقول: أبوان، وأخوان، وحموان، وهنوان، وربما قيل: أبان، وأخان.

كلمة: فم:

قالوا: فمٌ في الأصل: فوهٌ، مثل: فوز، بدليل قولهم في تصغيره: فُوَيْه، وفي تكسيره: أفواه، وفي تصريف الفعل منه: تَفَوَّهتُ، وحذفوا لامه؛ لأن الهاء حرف خفي مهموس.

ولَمَّا بقي الاسم على حرفين -وهما: الميم والواو- والمتطرف منهما -أي: الأخير- حرف علة وهو الواو، ألزموا الكلمة الإضافةَ؛ لأن إفرادها -أي: إفرادها عن الإضافة- يؤدي إلى إسقاط حرف العلة منها، فقالوا: فُوك، وكأن الإضافة حصنت الواو، وحمته من الحذف.

ولما أرادوا التصرف فيها بالإفراد عن الإضافة كما تصرفوا فيها بالإضافة أبدلوا من الواو الميمَ أي: أبدلوا الواو ميمًا؛ لاتفاقهما في الخروج من الشفتين، فقالوا: فَمٌ، وفَمُ زيد، وإضافته مع الميم قليلة، ولما لم يردوا لامَه عند الإضافة لم يردوها في التثنية، وإنما قالوا في التثنية: فماني، بقلب واوه ميمًا كما في الإفراد عن الإضافة.

كلمة "فمٍ" عند تثنيتها لا تُرد إليها لامها لكونها لا تُرد لامها عند الإضافة، فيقال في التثنية: فماني، وقد جاء في الشعر فمواني، قال الفرزدق:

هُما نَفَثا في فِيَّ مِن فَمَوَيهِما ❖ عَلَى النابِحِ العاوِي أَشَدُّ رِجامِ

ضمير التثنية في قوله: "هُما نَفَثا" راجعٌ إلى إبليس وابنه -أي: وابن إبليس- ونفث أي: بزق وتفل، وأراد بالنابح العاوي: من يتعرض لهجوه وسبه من الشعراء، والرِّجام مصدر راجمه بالحجارة، أي: راماه، جعل الفرزدق هجاءه وسبه لمن يسبونه ويهجونه من الشعراء كالمراجمة بالحجارة، وشبه هؤلاء الشعراء

بالكلاب النابحة العاوية، وفي قول الفرزدق: "فمواني" جمع بين العوض والمعوض منه؛ لأن الميم في حال الإفراد جاءت عوضًا من الواو، فالشاعر جمع بينهما في التثنية للضرورة الشعرية.

وقال الأعلم الشنتمري في (تحصيل عين الذهب) الذي يشرح فيه أبيات كتاب سيبويه: "وقد غُلطَ الفرزدق في هذا -أي: نُسِبَ إليه الغلط- وجُعِلَ من قوله: إذا أسن واختُلِط، ويُحتمل أن يكون لما رأى فمًا على حرفين توهمه مّما حُذِفَتْ لامه من ذوات الاعتلال كيدٍ ودمٍ، فرد ما توهمه محذوفًا منه، فقال فمويهما".

كلمة "غدٍ":

قالوا: إن أصل غدٍ: غدو، وقد نطقوا بهذا الأصل، قال لبيد:

وَما النَاسُ إِلّا كَالدِيارِ وَأَهلُها ❖ بِها يَومَ حَلّوها وَغَدوًا بَلاقِعُ

وفي هذا البيت أدخل لبيدٌ حرف التشبيه على الديار، لكنه لم يُرِد تشبيه الناس بالديار؛ إذ لا يستقيم ذلك، وإنما شبه وجودهم في الدنيا، وسرعة زوالهم منها، وتركهم -أي: وسرعة تركهم- منازلهم خالية بحلول أهل الديار فيها، ونهوضهم عنها وتركها خالية، فهي بالحلول مأهولة، وبالرحيل خالية، والتقدير: وما الناس إلا كالديار حال كون أهلها بها يوم حلولهم فيها، وهي في غدٍ خالية، والبيت من قصيدة يرثي بها أخاه لأمه في الجاهلية، وهو أربد، ومثل قول لبيد > قول الآخر:

لا تقلواها وادلواها دلوا ❖ إن مع اليوم آخاه غدوا

أراد لا تسوقا الناقة سوقًا عنيفًا من قلى الحمار -أتانه- يقلوها قلوًا إذا طردها وساقها، وقوله: "وادلواها دلوًا" من دلوت الناقة دلوًا سيرتها سيرًا رويدًا،

وقوله: "إن مع اليوم أخاه غدوًا" مَثَلٌ يضربه الراجي للظفر لمراده في عقبة الأمر، وهو في بدئه غير ظافر، والبيتان شاهدان على أن أصل غدٍ: غدو.

وحكى سيبويه في (الكتاب) الجزء الثالثة الصفحة الثامنة والخمسين بعد الثلاثمائة قول ناسٍ من العرب: "آتيك غدوًا" قال سيبويه: يريدون غدًا، وتثنية غدٍ: غدان من غير رد اللام المحذوفة لعدم ردها في الإضافة، كقولهم: سيكون غدوك يومًا طيبًا إن شاء الله.

كلمة "يدٍ":

وأما يدٌ فأصلها: يديٌ بدليل قولهم: "يديت إليه يدًا" أي: أسديت إليه نعمة، قال الشاعر:

يديت على ابن حسحاس بن بدر ❖ بأسفل ذي الجذاة يد الكريم

وذو الجذاة أو ذو الجداة بالذال المعجمة أو الدال المهملة: هو موضع في بلاد غطفان، ويجوز أن تكون اليد التي هي النعمة مأخوذة من اليد التي هي الجارحة؛ لأن النعمة تُسدى باليد، ويجوز أن تكون الجارحة مأخوذة من النعمة؛ لأن اليد نعمة من الله على العبد، ويدل على سكون عين كلمة يدٍ في الأصل جمعها على أيدٍ، وأصله: أيدوي، ووزنه (أفعل) فأعل إعلال قاضٍ، أيديٌ استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت إحداهما -وهي الياء الأولى- للتخلص من التقاء الساكنين، ثم أُبدلت ضمة الدال كسرة لتصح الياء فتحولت إلى أيدٍ.

ووجه الاستدلال بالجمع على (أفعل) على سكون العين في أصل كلمة يدٍ: أن قياس ما يُجمع على (أفعل) وهو من جموع القلة (فعل) وهذا يدل على أن كلمة يدٍ أصلها يديٌ، قال ابن مالك:

لِفَعلٍ اسمًا صَحَّ عَينًا افعُلُ ❖ ....

كقولهم: كلبٌ وأكلبٌ، وفلسٌ وأفلسٌ، وكعبٌ وأكعبٌ، وبحرٌ وأبحرٌ، ونشرٌ وأنشرٌ، ويقال في التثنية: يدان من غير رد اللام المحذوفة أيضًا، وأما قول الشاعر:

يديان بيضاوان عند محلِمٍ ❖ قد يمنعانك أن تذل وتقهرا

فمع كونه دليلًا على أن اللام المحذوفة من يدٍ هي الياء، وقد رُدت في التثنية؛ لأن التثنية مّا يرد الأسماء إلى أصولها يُعدُّ مع ذلك عند كثيرٍ من الصرفيين من قبيل الضرورة؛ لأنه مخالفٌ لسنن الكلام الاختياري لرد اللام في التثنية مع أنها لا تُرد في الإضافة، ولم يستبعد السيرافي أن يكون أصل يدٍ: يدًا، ووزنه (فعل) وذكر مثل ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) الجزء الرابع الصفحة الثانية والخمسين بعد المائة فقال: والذي أراه أن بعض العرب يقول في اليد يدًا في الأحوال كلها يجعله مقصورًا كرحًى وفتًى، ومن ذلك قول الراجز:

يا رُبّ سارٍ بات ما توسدا ❖ إلا ذراع العنسِ أو كف اليدا

والمعنى: رُبّ سارٍ جعل وسادته ذراع الناقة أو كف اليد، فموضع اليد في الرجز خفضٌ بإضافة الكف إليها، وثبتت الألف فيها وهي مخفوضةٌ، قال الشاعر: "أو كفي اليدا"؛ لأنها اسمٌ مقصورٌ كالرحى والفتى، وتثنيتها على هذه اللُّغة يديان مثل: رحيان، وفتيان، فلا ضرورة على هذه اللُّغة في قول القائل:

يديان بيضاوان عند محلِمٍ ❖ ....

ومن تمسّك بحمل البيت على الضرورة ذهب إلى أن كلمة كف في قول الراجز: "أو كف اليدا" ليست اسمًا، وإنما هي فعلٌ ماضٍ من قولك: كف فلانٌ عنا الأذى، وقوله: اليدا على ذلك ليس مضافًا إليه حين يقول: أو كف اليدا، وإنما هو مفعولٌ به منصوب، والألف للإطلاق.

ونرى في هذا التخريج تكلّفًا لا يقبله معنى البيت السابق، ومُحلِّم في بيت الشاهد -بكسر اللام- من ملوك اليمن، وروي بلفظ "عند محرِّقٍ" وهو عمرو بن هند ملك الحيرة، ولُقِّبَ بالمحرِّق؛ لأنه حرق مائة من بني تميم، ومحرِّق أيضًا لقب الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة، وإنما قيل له ذلك -أي: لقب بذلك- لأنه -كما قيل- أول من حرّق العرب في ديارهم، وهم يدعون آل مُحَرِق، كما روي عن عجز البيت بلفظ:

.... ❖ قد يمنعانك أن تضام وتضهدا

وبلفظ:

.... ❖ قد يمنعانك منهما أنت تهضما

كلمة "دم":

قالوا: دمٌ في أصله مذاهب ثلاثة:

أحدها -مذهب سيبويه، والزجاج، وابن جني-: أن أصله دمْيٌ بسكون العين، قالوا: لأن الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن؛ حتى يقوم دليلٌ على الحركة من حيث كان السكون هو الأصل، والحركة طارئة، قالوا: وليس ظهور الحركة في قولنا: "دميان" دليلًا على أن العين متحركةٌ في الأصل؛ لأن الاسم إذا حُذِفَتْ لامه، واستمرت حركات الإعراب على عينه، ثم أُعيدت اللام في بعض تصاريف الكلمة ألزموا العين الحركة لإلفهم الحركة فيها حين قالوا: دمٌ، ودمًا، وبدمٍ.

الثاني -مذهب المبرد-: أن أصل دمٍ دمَيٌ (فعَل) بفتح العين؛ لأن بعض العرب قلبوا لامه ألفًا فألحقوه بباب رحًى أي: جعلوه مقصورًا، فقالوا: هذا دما، وبدما، وأنشدوا:

كأطومٍ فقدت برغزها ❖ أعقبتها الغبس منه عدما
غفلت ثم أتت تطلبه ❖ فإذا هي بعظامٍ ودما

أي: كبقرة وحشية، وهو معنى الأطوم، فقدت برغزها: أي فقدت ولدها؛ فجاءت الغبس -وهو جمع أغبس، وهو الذئب أو الكلب، فالغبس هي الذئاب أو الكلاب- جاءت فأكلته حين غفلت أمه عنه، وحينما أتت تطلبه وبحثت عنه، فإذا هي بعظامٍ ودما أي: وجدته عظامًا ودماءً، ومثله قول الآخر:

فَلَسنا عَلَى الأعقابِ تَدمى كُلومُنا ❖ وَلَكِن عَلَى أقدامِنا يَقطُرُ الدِما

فالشاهد في البيت الأول قوله: "فإذا هي بعظامٍ ودما" حيث جاء دما، بلغة القصر بدليل كونه مجرورًا لعطفه على مقصور، ولزمته الألف.

والشاهد في البيت الثاني قوله: "يقطر الدما" فالدما فاعلٌ مرفوع بضمة مقدرة لإجرائه مجرى المقصور، وقد رُدّ بأن دمًا في قوله: "بعظامٍ ودما"، وبأن الدما في قوله: "يقطر الدما" ليس بمعنى الدم، بل هو مصدر دميتْ يدُه دمًا، وأنهما مؤولان على حدث مضاف، أي: فإذا هي بعظامٍ وذي دمًا، ويقطر ذو الدما.

كما قيل: إن الرواية في البيت الأخير: "على أقدامنا نقطر الدما" بالنون في أول المضارع أي: نقطر دمًا في جراحنا، فقطر على هذا متعدٍ، يقال: قطر الدم وقطرته أي" سال وأسلته، فالدم مفعول به.

وقيل أيضًا: إن الرواية تقطر الدما بالتاء في أول المضارع، والفعل قطر فعلٌ متعدٍ مسندٌ إلى ضمير الكلوم أي: الجراح، والدما مفعول به أيضًا كالرواية السابقة، وعلى كلتا الروايتين نقطر الدما، وتقطر الدما يحتمل الدما أن يكون مقصورًا كما قال المبرد، وأن يكون منقوصًا وألفه للإطلاق، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وكان الأصمعي يقول: إنما الرواية بكسر الدال أي الدِّما، ثم قصر الممدود.

الثالث: ما ذكره الجوهري صاحب (الصحاح) في أصل كلمة دمٍ، فقال: الدم أصله دمو، أي: أن لامه المحذوفة واو، ولعل ما ذهب إليه الجوهري لأن ذوات الواو أكثر، فقد قالوا: أبوان، وأخوان، وحموان، وهنوان، وذكر -أي: الجوهري- أن بعض العرب يقول: دموان بالتثنية بالرد إلى الأصل، والذي ذهب إليه جمهرة علماء الصرف أن كلمة الدم، لما كانت لامها لا تُرد في الإضافة لا تُرد كذلك في التثنية، أما قول الشاعر:

فَلَو أَنّا عَلى حَجَرٍ ذُبِحنا ❖ جَرى الدَمَيانِ بِالخَبَرِ اليَقينِ

فمن الصرفيين من حكم عليه بالشذوذ لقوله: "الدَمَيانِ"، ومنهم من قال: لا شذوذ فيه؛ لأنه جاء على لغة دمًى، كفتًى ورحًى بالقصر، والبيت هذا يروى صدره بلفظ: "فَلَو أَنّا عَلى حَجَرٍ ذُبِحنا"، والجُحْر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وهو: الشق في الأرض، وقوله: "جَرى الدَمَيانِ بِالخَبَرِ اليَقينِ" أراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من إنه لا يمتزج دم المتباغضين، فالشاعر يخاطب آخر يبغضه ويعاديه، ويخبره بأنهما لو ذُبحا على حجرٍ أو شقٍّ في الأرض لم يختلط الدمان، بل يجري دم هذا يمنة، ودم ذاك يسرة من شدة العداوة بينهما.

"ذو" في نحو قولهم: "فلانٌ ذو مالٍ"

أصل ذو: ذويٌ، ووزنه (فَعَلٌ) بفتح العين، والدليل على ذلك جمعه على (أفعال)، فقالوا: أذواء اليمن لذي نواس، وذي رعين، وذي يزن... وغيرهم من ملوك اليمن، و(فَعَلٌ) بالتحريك ممّا يطّرد جمعه على (أفعال)، ولما كانت عينه واوًا حكموا بأن لامه ياءٌ؛ لأن باب "لويتُ" أكثرُ من باب "قوة"، أي: أن ما جاءت الواو فيه عينًا والياء لامًا أكثر ممّا جاءت فيه الواو عينًا ولامًا، وذو مالٍ وذو علمٍ... ونحوهما لم تُبدل الواو ميمًا كما حدث في فم الذي أبدلت فيه الواو

ميمًا ؛ لكونه لازم الإضافة بخلاف فمّ، فذو مالٍ ونحوه تحصنت واوه من القلب ميمًا بالإضافة ، ولما كانت لامه لا تُرد في الإضافة لم تُرد في التثنية أيضًا ، فلم يقولوا : ذويا مال مثلًا كما قالوا : أبوا زيدٍ، وأخوا عمرو بذلك ، ولكنهم ردوا اللام في تثنية مؤنثه ، فقالوا : ذواتا مالٍ كما جاء في التنزيل : ﴿ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن: ٤٨] و ﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ [سبأ: ١٦] الأصل فيهما ذويتا ، وذويتي فعلتا وفعلتي ؛ فلامه وهي الياء قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذلك رد اللام في جمع التكسير في قولهم : "أذواء اليمن" ، وأبدلوها همزة لتطرفها إثر ألفٍ زائدة.

قال ابن الشجري في (أماليه) الجزء الثاني الصفحة السادسة والأربعين بعد المائتين : "وإنما لزم الإضافة هذا الاسم ؛ لأنهم إنما صاغوه توصلًا به إلى الوصف بأسماء الأجناس كالعلم ، والمال ، والحسن ، لما لم يستحسنوا أن يقولوا : رجلٌ مالٌ ، وشيخٌ علمٌ ، وامرأة حسنٌ قالوا : ذو مالٍ ، وذو علمٍ ، وذات حسنٍ أي : صاحب مالٍ ، وصاحب علمٍ ، وصاحبة حسنٍ فلزمت إضافته لهذا ؛ لأنهم لو أفردوه -أي : عن الإضافة- فاتهم ما حاولوه وأرادوه ، ولأن إفراده كان يُسقط واوه لسكونها وسكون التنوين".

(أنواع الجموع)

عناصر الدرس

جمع المذكر السالم، والشروط الواجب توافرها فيما يجمع جمع مذكر سالمًا

جمع المذكر السالم: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واوٍ مضمومٍ ما قبلها، أو ياءٍ مكسورٍ ما قبلها ونون مفتوحة.

قال تعالى: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَـٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ١٣] وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٨] وقال ﷻ: ﴿ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ [يوسف: ١٠١].

والذي يُجمع هذا الجمع شيئان: الاسم والصفة، ولهذا الجمع شروطٌ لا بد من توافرها فيما يجمع عليه، وهي ضربان -أي: نوعان-:

- ضرب عام للأسماء والصفات
- ضرب خاص بأحدهما.

أولًا: الضرب العام من الشروط الذي لا بد من توافرها في الأسماء والصفات التي تجمع جمع المذكر السالم، وهو شرطان:

الشرط الأول: التجرد عن تاء التأنيث أي: يشترط في الاسم والصفة، وهما ما يجمعان على هذا الجمع أن يكون كل منهما مجردًا عن تاء التأنيث، فلا يجمع جمع مذكرٍ سالمًا نحو: طلحة وأسامة، طلحةَ وأسامةَ في الأسماء، أو نحو: علامة ونسابة في الصفات، خلافًا للكوفيين، وابن كيسان من البغداديين.

أجاز الكوفيون أن يقال في نحو جمْع طلحة: طَلْحُون بسكون عين الكلمة، وابن كيسان أجاز أن يقال: طَلَحُون بفتح عين الكلمة قياسًا على جمعه بالألف والتاء

-أي: على جمع هذا النوع بالألف والتاء- كالطلحات والحمزات، وإذا جاز جمع مذكرٍ سُمي بسلمى أو بصحراء ممّا ختم بألف التأنيث مقصورة أو ممدودة، فلأن يجوز هذا فيما آخره تاء التأنيث من باب أولى، هذه هي حجة من أجاز جمع نحو طلحة وعلامة على جمع المذكر السالم مع كون كل منهما مختومًا بتاء التأنيث، وإذا جاز جمع مذكرٍ سُمي بسلمى أو صحراء ممّا ختم بألف تأنيثٍ مقصورة أو ممدودة، فلا أن يجوز هذا فيما آخره تاء التأنيث من باب أولى، ذلك أن ما في آخره ألف التأنيث أشد تمكنًا في التأنيث ممّا في آخره تاء التأنيث؛ لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليه، ولم تُخرج الكلمة من تذكيرٍ إلى تأنيثٍ بخلاف تاء التأنيث.

وابن كَيْسان رأى أن تحرّك العين؛ لأن نحو طلحة عن جمعه تسقط تاؤه كما سقطت في الجمع بالألف والتاء فقيل: طلحات، وبعد سقوط التاء نحو طلحة ينتهي إلى طلح كأرض؛ فيجمع على طَلَحُون كما جمع أرضٌ فقيل: أَرَضُون بفتح العين حملًا على أرضات؛ فلذلك حُرِّكَتْ العين في الطلَحون حملًا على الطلحات، ومنع ذلك البصريون؛ لأن نحو طلحة مختومٌ بعلامة التأنيث، وهي التاء، والواو النون في الجمع المذكر علامة التذكير، فلو جُمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يُجمع في اسمٍ واحدٍ علامتان متضادتان، وهما علامتا التأنيث والتذكير، وإنما اغتفر في التثنية الجمع بين تاء التأنيث وعلامة التثنية؛ لأنه ليس لتثنية ذي التاء سيرة تخصه، فلو حذفت التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه، وأما هنا فالجمع بين علامتين متضادتين لا يجوز، وإن حذفت التاء كما عملوه -أي: كما عملهم من أجاز جمع ذي التاء جمع مذكرٍ سالمًا- حذف الشيء مع عدم ما لا يدل عليه، وغلب على الظن أن الجمع إنما هو جمع المجرد

عن التاء لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون، وقياسهم المختومة بالتاء على المختوم بالألف المقصورة أو الممدودة غير سليم؛ لأن المختوم بالألف المقصورة إذا سُمي به مذكر وجمع هذا الجمع -أي: جمع مذكر السالم- حُذِفَتْ الألف، وبقيت الفتحة قبلها دليلًا عليها.

وأما المختوم بالألف الممدودة فعند جمعه هذا الجمع إذا سُمي به مذكر تُقلب همزته واوًا؛ فتنمحي صورة علامة التأنيث، كما أن الاستعمال الوارد عن العرب يدل على أنه لم يُسمع من العرب في جمع نحو طلحة وهبيرة إلا بالألف والتاء، كقولهم في جمع طلحة: طلحات، وفي جمع هبيرة: هبيرات، قال الشاعر:

رحم الله أعظمًا دفنوها ❖ بسجستان طلحة الطلحات

والشاهد في قوله: الطلحات، وهو جمع طلحة، والبيت لعبد الله بن قيس الرقيّات في رثاء طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، وقد اختُلف في تسميته طلحة الطلحات فقيل: كان كريمًا زوج مائة عربيٍّ بمائة عربية، وأمهرهن من ماله؛ فولد لكلِّ واحدٍ ولدًا، فسماه طلحة فأضيف إليهم، وقيل غير ذلك.

والصواب في الخلاف المتقدم: ما ذهب إليه البصريون لقوة أدلتهم وضعف أدلة مخالفيهم، ويؤكد صحة ما ذهب إليه البصريون أنه لم يُسمع طَلْحون، ولا طَلَحون، وإذا سُمي مذكرٌ عاقلٌ بسعاد وزينب وهند جُمِعَتْ بالواو والنون، كما يجمع نحو زيدٍ بالألف والتاء إذا سُمي به مؤنث، وكذلك إذا سُمي مذكرٌ عاقلٌ بصفة نحو أحمر قيل: أحمرون وأحامر، وإن سُمي به مؤنث قيل: أحمرات وأحامر.

الشرط الثاني: أن يكون ما يُجمع هذا الجمع اسمًا كان أو صفة من ذوي العقل، أو كما قال بعض العلماء: من أولي العلم، وهذا أفضل لماذا؟ قالوا: إن الأولى

في التعبير عن هذا الشرط أن يكون المفرد من ذوي العلم يشمل نحو قوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨] قال الرضي -رحمه الله-: لا يُطلق عليه تعالى أنه عاقل لإيهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه.

قالوا: والمراد بكون المفرد من ذوي العقل: أن يكون من أصحاب العقول ولو تنزيلًا، ومنه في الصفة: قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤] ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] وقوله ﷻ: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤].

ثانيًا: الضرب الخاص من الشروط الذي لا بد من توافرها في الأسماء والصفات التي تجمع جمع المذكر السالم:

أ- الشروط الخاصة بالاسم:

فهو أن يكون علمًا، فلا يجمع من الأسماء هذا الجمع ما كان غير علم: كرجل، وإنسان؛ وأن يكون لمذكر أي: لمذكر باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ، فدخل فيه نحو: زينب وسعدى، علمين لمذكرين، وخرج نحو: زيد وعمرو، علمين لمؤنثين، وأن يكون خاليًا من التركيب.

أما التركيب الإسنادي: نحو برق نحره علَمًا، فلا يجمع هذا الجمع باتفاق؛ لأن المحكي لا يُغير.

وأما المركب المزجي: نحو معدي كرب وسيبويه فلا يُجمع هذا الجمع أيضًا على الأصح؛ تشبيهًا بالمركب الإسنادي. وقيل: يجوز جمعه هذا الجمع مطلقًا، أي: سواء أكان مختومًا بـ"ويه" أم كان غير مختوم بـ"ويه"، وقيل: إن ختم بـ"ويه" جاز، وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بـ"ويه" فمنهم: من يلحق العلامة بآخره،

فيقول: جاء سيبويهون، ومنهم: من يحذف "ويه" ويقول: جاء سيبون. وعلى القول بعدم جواز جمع العلم المركب تركيبًا مزجيًّا كالمركب تركيبًا إسناديًّا، إذا أريد الدلالة على أكثر من اثنين ممن سُمي بأحد هذين المركبين -الإسنادي، والمزجي- قيل: ذوو كذا.

أما المركب الإضافي: فيجمع جزؤه الأول كما هو الحكم في تثنيته، فيقال في نحو غلام زيد علمًا: غلامو زيد في حال الرفع، وغلامي زيد في حالي الجر والنصب. وأجاز الكوفيون جمع الجزأين -أي: المضاف والمضاف إليه- فيقال على مذهبهم: غلامو الزيدين، وغلامي الزيدين، قال الروداني: لا أظن أن أحدًا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى، إنما الله إله واحد.

ب- الشروط الخاصة بالصفة:

فهي: أن تكون صفة لمذكر من ذي العِلم:

فلا يجمع هذا الجمع ما كان صفة لمؤنث كحائض، أو صفة لمذكر من غير ذوي العِلم: كسابق صفة فرس، ولا يرد على هذا الشرط الجمع المطلق عليه ﷻ كما في قوله ﷻ: ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٧] وقوله: ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٨] وقوله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [الحجر: ٢٣] لأنه جمع سماعي؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، وكلامُنا في جمع المقيس.

قال الدماميني: معنى الجمعية في أسماء الله تعالى ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم، يقتصر فيه على محل وروده، ولا يُتعدى، فلا يقال: الله رحيمون؛ قياسًا على ما ورد، معنى: أننا علينا أن نقف عند حد المسموع بالنسبة لصفات المولى ﷻ.

كما يشترط في الصفة: أن تكون قابلة لتاء التأنيث، فيخرج بهذا الشرط ثلاثة أبواب من الصفات لا تجمع هذا الجمع:

الباب الأول: باب "أفعَل"، الذي مؤنثه "فَعْلاء"، أي: الباب الذي الوصف المذكر منه على وزن "أفعَل"، ووزن مؤنثه على وزن "فعْلاء"، كأحمر وحمراء، وأعور وعوراء.

الباب الثاني: باب "فَعْلان" الذي مؤنثه "فَعْلا" كسكران، الذي مؤنثه سكرى.

الباب الثالث: ما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث، كقولك: رجل صبور، وامرأة صبورٌ، فالصفات المؤنثة في الأبواب الثلاثة المذكورة لا تقبل تاء التأنيث، فلا يجمع مذكرها جمع مذكر سالمًا فلا يقال: أحمرون؛ لأن مؤنثه حمراء، فلا يقبل التاء، ولا يقال: كرانون؛ لأن مؤنثه سكرى، فلا يقبل التاء، ولا يقال: صبورون؛ لأن مؤنثه صبور، فهو لا يقبل التاء.

وإنما شرط في الصفة لهذا الجمع قبول التاء؛ لأن الغالب في الصفات أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء؛ لتأديتها معنى الفعل، والفعل يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء، تقول: الرجل قام، والرجل يقوم، والمرأة قامت، والمرأة تقوم، فكل صفة لا تقبل التاء فكأنها خرجت عن الصفات وصارت من قبيل الأسماء، فتعامل معاملة الأسماء، ولا يجمع على هذا الجمع من الأسماء إلا الأعلام، وهي ليست من الأعلام، فكأنها خرجت من النوعين اللذين يجمعان على هذا الجمع.

وقد شذ من هذا الأصل أفعلُ التفضيل، فهو صفة لا تقبل التاء، ومع ذلك يجمع هذا الجمع، فتقول: الأفضلون، والأكثرون، والأكبرون، وأفضل ما قيل في تعليل ذلك ما قاله العلامة الرضي من أن ذلك لعله جبر لما فاته من العمل في

فاعل المظهر، والمفعول مطلقًا، مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتم من اسم الفاعل، الذي إنما يعمل فيهما، أي: في الفاعل المظهر، والمفعول مطلقًا لأجل ما فيه من معنى الصفة.

وأجاز ابن كيسان أن يقال: أحمرون، وسكرانون، وهذا مخالف لاشتراط الجمهور في الصفة أن تكون مما يقبل تاء التأنيث، واستدل ابن كيسان على ما أجازه بقول الشاعر:

فما ولدت بنات بني نِذار ❖ حلائل أسودينا وأحمرينا

ويروى صدره بلفظ: "فما وجدت نساء بني تميم" وهو عند غير ابن كيسان شاذ لا يقاس عليه.

مذهب الكوفيين في جمع الصفة:

فقد أجازوا جمع الصفة الذي يستوي في الوصف بها المذكر والمؤنث، وذلك مخالف أيضًا - لاشتراط الجمهور في الصفة - أن تكون قابلة لتاء التأنيث، وقد استدل الكوفيون على هذا بقول الشاعر:

منا الذي هو ماء طرًى شاربه ❖ والعانسون ومنا المرضو والشيب

قوله: "ماء طرى شاربه" يريد أنه لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الإنبات، ويروى بضم الطاء أيضًا أي: بلفظ "ماء طُرى شاربه" والشاهد في قوله: "العانسون" وهو جمع العانس، والعانس: من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج، ذكرًا كان أو أنثى، وهو من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث؛ لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، والبيت لا حجة للكوفيين فيه لحكم الجمهور عليه بالشذوذ.

جمع كل من المنقوص والمقصور والممدود جمع مذكر سالمًا

إن هذا الجمع -أي: جمع المذكر السالم- يسمى الجمع الذي على هجائين، وهما الواو والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًّا، ويسمى أيضًا الجمع الذي على حد المثنى أي: على طريقة المثنى؛ لأنه قارب بحرفين الواو والياء، وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة والضرورة ولطول صلة، كما أن المثنى قارب بحرفين الألف والياء، وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة والضرورة ولطول صلة.

جمع الاسم المنقوص:

فإذا أردنا أن نجمع الاسم المنقوص هذا الجمع: كالقاضي والداعي، حذفنا ياءه وكسرتها التي قبلها في حالة الرفع، وضممنا ما قبل الواو التي هي علامة الرفع في جمع المذكر السالم، وقلنا: القاضون، والداعون، والأصل فيها: القاضيون، والداعيون، فحذفنا الكسرة التي كانت قبل الياء؛ لئلا يلزم قلب الواو -التي هي علامة الرفع- ياءً، لوقوعها ساكنة إثر كسرة، ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو، وإن شئتَ قلتَ: استُثقلت الضمة على الياء فيهما، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حُذفت الياء؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

أما في حالتي النصب والجر: فإن علامتهما في هذا الجمع ستكون الياء، ولذلك لن يحذف لها من المفرد عند تحويله إلى الجمع سوى الياء فقط، فيصير: القاضي والداعي القاضيين والداعيين.

والخلاصة: أنك في حالة الرفع: تحذف ياء المنقوص وتضم قبل الواو التي هي علامة الرفع في الجمع؛ وفي حالتي النصب والجمع: تحذف ياء المنقوص فقط، وتبقي الكسرة التي قبلها؛ لكونها تناسب الياء التي هي علامة للنصب والجر في هذا الجمع، فتقول: حضر القاضون، والداعون، وقدرت القاضيين، والداعيين، ونظرت إلى القاضيين، والداعيين.

جمع الاسم المقصور:

يحذف لهذا الجمع ألف المقصور دون الفتحة التي قبلها، ذلك أن هذه الفتحة تبقَى بعد حذف الألف؛ لتكون دليلًا على الألف المحذوفة، ويستوي في ذلك: ما ألفه منقلبة عن أصل ياء، فيقال في جمع الفتى علمًا: الفتون، والفتين، أو واو فيقال في جمع الأعلى ونحوه: الأعلَون في حالة الرفع، والأعلين في حالتي النصب والجر، ومثله في جمع: المصطفى: المصطفَون، والمصطفَين، وفي التنزيل: ﴿ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وقوله ﷻ: ﴿ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ﴾ [ص: ٤٧] وأصلهما: الأعليون، والمصطفيون، تحركت في كل منهما الياء المبدلة من واو في الأصل؛ لأنهما من العلو والصفوة، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها دليلًا عليها.

ومثل هذا أيضًا -وهو حذف الألف المقصور، وإبقاء فتحته- يطبق على ما آخره ألف زائدة: كحبلى علم رجل، فيقال في جمعه: جاء الحبلَون، ومررت بالحبلين، هذا مذهب البصريين؛ أما الكوفيون: فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو، ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحُبلُون، ومررت بالحبليين، فإن كان المقصور أعجميًّا أجازوا فيه الوجهين: حذف الألف وإبقاء الفتحة قبلها دليلًا عليها، وحذف الألف وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل

الياء؛ لاحتمال الزيادة وعدمها، فأجازوا في جمع موسى: موسَون، وموسون في حالة الرفع، وموسَيْن وموسيين في حالتي النصب والجر، فحذف الألف وإبقاء الفتحة قبلها دليلًا عليها لاحتمال كون الألف أصلية، وكون موسى على وزن مُفْعَلٌ من: أوصيت رأسَه إذا حلقته بالموسَى.

وحذف الألف وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء؛ لاحتمال كون الألف زائدة، وكون موسى على وزن فُعْلَى من: ماسى رأسَه مَوسًا أي: حلقه.

وقد اختار الناظم مذهب البصريين، وأشار إليه بقوله:

واحذف في المكسور في الجمع على ❖ حد المثنى ما به تكمَّلا
والفتحة أبقي مشعرًا بما حُذف ❖ ....

ومعنى قوله: "ما به تكملا" احذف منه ما اكتمل به لفظه وختم به، يعني: الألف قبل مجيء علامة الجمع، "والفتحة أبقي" أي: وأبقي الفتحة دليلًا عليها.

جمع الاسم الممدود:

إن الاسم الممدود يُعطى في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية، فإن كانت همزته أصلية وجب تصحيحها -أي: إبقاؤها وإقرارها على ما هي عليه- فنقول في جمع وُضَّاء، وقراء -وصفين لمذكر-: وضاءون، وقراءون في حالة الرفع، ووضائين، وقرائين في حالتي النصب والجر، ونقول في جمع حمراء علَمًا لمذكر عاقل: حمراءون، وحمراويين، بحسب الحالة الإعرابية، بقلب همزته واوًا وجوبًا؛ لكونها مبدلة من ألف التأنيث الزائدة في الأصل.

ونقول في جمع كساء وبناء علمين لمذكرين عاقلين: كساءون، وبناءون، وكسائيين، وبنائيين، لماذا؟ نقول أيضًا فيما مضى أبقيناها -أبقينا الهمزة- ونقول

كذلك: كساءون وبناءون، وكساويين وبناويين، بتصحيح الهمزة أو بقلبها واوًا، والتصحيح أرجح في التثنية تمامًا بتمام؛ لكون الهمزة فيهما بدلًا من أصل.

ونقول في جمع عِلباء وقوباء علمين لمذكرين عاقلين: علباون، وقوباون في حالة الرفع، وعلباويين، وقوباويين في حالتي النصب والجر، كما نقول: علباون وقوباءون، وعلبائيين وقوبائيين، بقلب الهمزة واوًا أو بتصحيحها، والقلب هو الراجح في التثنية؛ لكون الهمزة في كليهما مبدلة من حرف الإلحاق، لأنها في: علباء للإلحاق بقرطاس، وفي قوباء للإلحاق بقرناس.

جمع المؤنث السالم

هذا النوع من الجُموع من العلماء ما يسميه هذه التسمية: جمع المؤنث السالم، ومنهم -كابن مالك، وابن هشام- من يسميه: الجمع بتاء وألف، أو الجمع بتاء وألف مزيدتين، والتسمية الأخيرة هي الأدق والأشمل لجميع ما يجمع من الأسماء عليه، إذ لا فرق بين أن يكون ما يجمع هذا الجمع مؤنثًا بالمعنى فقط: كهندات ودعدات، أو بالتاء والمعنى معًا: كفاطمات ومسلمات، أو بالتاء دون المعنى: كطلحات وحمزات، أو بالألف المكسورة: كحبليات، أو الممدودة: كصحراوات، أو أن يكون مسماه مذكرًا: كاصطبلات.

كما أنه لا فرق بين أن تكون قد سلمت فيه بنية مفرده: كضخمة وضخمات، أو تغيرت فيه هذه البنية: كسجدة وسجدات، وبنت وبنات، وأخت وأخوات، وحُبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات، وهذا كله سِر عدول بعض العلماء إلى تسمية هذا الجمع -الجمع بألف وتاء مزيدتين- ليعم ما جمع عليه مؤنثًا كان أو مذكرًا، سلم فيه بناء المفرد أو تغير، وإنما قيدت الألف والتاء بكونهما

مزيدتين، يُخرج ما كانت الألف في آخره أصلية وكانت التاء زائدة: كقضاة في جمع قاض، يجمع كلمة قاض على قضاة، وغزاة في جمع غازٍ، فوزنهما: فُعَلاتٌ، وأصلهما: قُضَايَاتٌ وغُزوات، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما، فقلبتا ألفين.

فالألف في: قضاة وغزاة ونحوهما أصلية؛ لكونها منقلبة عن أصل، والتاء زائدة للتأنيث، ولا دخل للألف والتاء في الدلالة على الجمعية، وأيضًا ليخرجوا ما كانت التاء فيه أصلية، وكانت الألف قبلها زائدة: كأبيات في جمع بيت فالتاء لام الكلمة، وأبيات على وزن أَفْعَال، ولا دخل للألف والتاء في الدلالة على الجمعية، وهذه الجموع -قضاة، وغزاة، وأبيات، ونحوها- جموع تكسير، وليست من جمع المؤنث السالم، أي: ليست من المجموع بالألف والتاء المزيدتين كما هو التحقيق.

الأسماء التي يطَّرد فيها هذا الجمع:

يجمع بالألف والتاء المزيدتين؛ قياسًا مطَّردًا ما كان أحد الأنواع الآتية:

أولًا: ما كان عَلمًا لمؤنث، ظاهرة كانت فيه العلامة: كعزة، وسلمة، وخنساء، أو مقدرة: كهند، وزينب، وسعاد.

ثانيًا: ما كان علمًا لغير العاقل، مُصدرًا بإضافة كلمة ابن، أو كلمة ذي، نحو: ابن عِرس، وابن عرس هذا دُويبة تجمع على بنات عرس، ومثله: ابن مقرض وهو نوع من الفئران، يجمع على بنات مقرض، ومن ذلك: ذو القِعدة، وذو القَعدة بفتح القاف أو كسرها، وذو الحِجة -وهما الشهران المعروفان- يجمعان أيضًا على ذوات القِعدة أو القَعدة، وذوات الحِجة.

ثالثًا: ما كان مختومًا بتاء التأنيث الظاهرة مطلقًا، سواء أكان علمًا لمذكر: كطلحة وحمزة، أم صفة: كربعة، وعلّامة، وضاربة، وقائمة، أم كان غير ذلك: كغرفة، وحجرة، وشجرة، وسجدة؛ قيل: يُستثنى من ذلك ألفاظ لا تجمع بالألف والتاء وهي: امرأة، وأَمَة، وشاة، وشَفَة، وقُلة -والقلة: عود صغير، غليظ الوسط، دقيق الطرفين، يَلعب به الصبيان- وقيل: تجمع شَفة على شفهات أو شفوات.

رابعًا: ما كان مختومًا بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة: كالبشرى، والحبلى، والصحراء، والنُّفساء، بشرط: ألا يسمَّى به المذكر الحقيقي: كزكرياء، وإلا جُمع بالواو والنون، وألا تكون الصفة المختومة بألف التأنيث على: فَعْلى فَعْلان، أو على فَعْلاء أَفْعَل: كسكرى، وحمراء؛ حملًا على مذكريهما اللذين لم يُجمعا بالواو والنون.

وأجاز ابن كيسان أن يقال: سكرانات، وحمراوات، كما أجاز من قبل في المذكر أن يقال: سكرانون، وأحمرون، نعم، لو غلبت الاسمية على فَعْلى فَعْلان، أو على فَعْلاء أَفْعَل جاز -اتفاقًا- جمع المؤنث السالم كالحديث الشريف: ((ليس في الخضراوات صدقة)).

خامسًا: صفة مذكر لا يَعقل، كجمع: الصافني، والصافن: هو الذكر من الخيل، والفرس القائم على ثلاث قوائم وترى في حافر الرابعة قال تعالى: ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾ [ص: ٣١] وكجمع الراسي صفة الجبل ونحوه كقولهم: جبال راسيات، ومن ذلك: جِمال سِبَحْلاتٌ أي: ضخمات، واحده: سبحل كـ "قمطر"، وأيضًا: جمال سِبطرات أي: طويلات على وجه الأرض.

ومن صفة المذكر الذي لا يعقل ويجمع هذا الجمع: ما أضيف مما لا يعقل إلى كلمة ابن، أو كلمة ذي، كقولهم في جمع ابن اللبون: بنات اللبون، وابن

اللبون: هو ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية، ودخل في الثالثة، وكقولهم: هذه جمال ذوات عُسنون في جمع: هذا جمل ذو عسنون، وهو الجمل المسن.

ومن صفة المذكر الذي لا يعقل: ما صغِّر مما لا يعقل؛ لأن التصغير وصف في المعنى: كجُميلات في جمع: جُميل تصغير جمل، وحُميِّرات في جمع حمير تصغير حمار.

كيفية جمع الاسم بالألف والتاء:

يسلم في هذا الجمع ما سلم في التثنية؛ لأن التثنية هو جمع السلامة أخوان، فتقول في جمع هند علمًا لمؤنث: هندات، كما تقول في تثنيتها: هندان، لكن عند جمع كلمة مختومة بتاء التأنيث يجب حذف التاء وتنحيتها، فإذا جمعت كلمة: مسلمة -مثلًا- قلت في الجمع: مسلمات، ولا تقل: مسلمتات؛ لئلا تَجمعَ بين علامتي تأنيث، ويُعامل الاسم بعد حذف تائه معاملة العاري منها، وإنما تبقَى تاء المفرد في التثنية حينما تقول: مسلمتان؛ لئلا يلتبس بتثنية المذكر لو حذفت التاء وقلت: مسلمان في تثنية: مسلمة.

وحكم جمع المقصور والممدود هذا الجمع حكمهما في التثنية، فتنقلب الألف المقصور ياءً في مواضع قلبها ياء في التثنية، وتقلب واوًا فيما قُلبت فيه في التثنية واوًا، وكذلك تفعل في الممدود، فما قلبت فيه همزته واوًا تقلبها هنا واوًا، وما يجوز فيها الوجهان مع ترجيح أحدهما يحدث فيه هنا كذلك، وما وجب فيه تصحيح الهمزة تصحح الهمزة هنا وجوبًا كذلك، وهكذا.

فتقول -مثلًا- في جمع حُبلى: حبليات، بقلب الألف ياءً كما قلت في تثنيتها: حبليان، وتقول في جمع صحراء: صحراوات، كما قلت في تثنيتها: صحراوان.

وإذا كان ما قبل التاء الدالة على التأنيث في المفرد حرف علة أو همزة، فبعد حذف تاء المفرد تجري على حرف العلة أو الهمزة ما يستحقه من تصحيح وإعلال، لو كان آخرًا في أصل الوضع قبل مجيء تاء التأنيث، فتقول في جمع نحو ظبية وغزوة: ظبايات وغَزوات، بسلامة حرفي العلة الياء والواو من القلب لكل منهما ألفًا؛ لسكون ما بعدهما، وتقول في الجمع: مصطفاة وفتاة: مصطفيات وفتيات، بقلب الألف فيهما ياء، رجوعًا إلى الأصل في فتاة، ولزيادتها على الثلاثة في مصطفاة؛ لأنها من الصفوة وهكذا تفعل فيما بقي.

خواص الاسم الثلاثي إذا جُمِعَ جمعَ مؤنث سالمًا:

إذا كان المجموع بالألف والتاء اسمًا ثلاثيًّا ساكنَ العين، غير معتلها ولا مُدْغَمِها؛ فإما أن تكون فاؤه مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورة؛ فإن توافرت الشروط الخمسة المذكورة: الاسمية، والثلاثية، وسكون العين، وعدم اعتلالها وعدم إدغامها، وكانت فاؤه مفتوحةً؛ وَجَبَ فَتْحُ عينه؛ إتْبَاعًا لفتح فائه في الجمع بالألف والتاء، يستوي في ذلك العاقل وغيره، صحيح الفاء واللام أو أحدهما فقط هو صحيح، مؤنث بتاءٍ ظاهرةٍ أو مقدرة وذلك نحو: سجدة، ودعد.

تكون في جمعهما بالألف والتاء "سَجَدَاتٌ" و"دَعَدَاتٌ"، بفتح عينهما على سبيل الوجوب، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] فكلمة "حَسَرَاتٍ" في الآية الكريمة -بفتح السين- وهي جمع "حسْرة" بسكونها وقال الشاعر:

بالله يا ظبيات القاعِ قلنَ لنا ❖ ليلايَ منكنَّ أم ليلى من البشرِ

"ظبيات" في البيت -بفتح الباء- وهو جمع "ظَبْيَةٍ" بسكونها، والقاع: هو المستوَى من الأرض، وليلايَ -بالإضافة إلى ياء المتكلم- مبتدأ سَقَطَ منه همزة الاستفهام

بدليل معادلتها بـ"أم" و"منكن" خبر المبتدأ، وعدل من الإضمار إلى التصريح باسمها للتلذذ -كما قال البلاغيون.

وأما قول عروة ابن حزامٍ العزري:

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ❖ وما لي بزفرات العشي يدانِ

بتسكين الفاء في "زفراتٍ" في الصدر والعجز معًا فضرورة حسنة، قالوا: وهي من أسهل الضرورات؛ لأن العين المفتوحة قد تسكن في الضرورة أو للضرورة وإن لم تكن في جمعٍ ولا ساكنةً في الأصل، فَلَأَنْ تسكن إذا كانت في جمعٍ وكانت ساكنةً في الأصل أحق وأولى، ومن تسكينها مع كونها غير جمعٍ وغير ساكنةٍ في الأصل قول الشاعر:

وعربة أرض ما يحل حرامها ❖ من الناس إلا اللوزعي الحلاحل

أراد عَرَبَة، وهي -كما في (القاموس المحيط)-: ناحية قرب المدينة، وأقامت قريش بِعَرَبَةَ فَنُسِبَتِ العرب إليها وهي باحة العرب وباحة دار أبي الفصاحة -إسماعيل # واضطر الشاعر إلى تسكين رائها فقال: و"عَرْبَةُ" وقول الشاعر: ما يحل حرامها من الناس إلا اللوزعيّ الحلاحلُ، يعني -كما ذكر صاحب القاموس-: النبي ﷺ واللوزعي هو الحديد الفؤاد والنفس وهو اللسن الفصيح، والحلاحل هو السيد في عشيرته والشجاع الركين في مجلسه.

وقال آخر:

الموت تأتي لميقاتٍ خواطفه ❖ وليس يعجزه هُلْكٌ ولا لوحُ

أراد هلكًا بالتحريك، و"الهلك" ما بين كل أرضٍ إلى التي تحتها إلى الأرض السابعة، واللوح -بضم اللام- هو الهواء بين السماء والأرض.

وقال آخر:

يا عمرو يا ابن الأقربين نسْبًا ❖ قد نحب المجد عليك نحبًا

أراد نسبًا فاضطر إلى تسكين السين، وقال الآخر:

وما كل مبتاعٍ ولو سَلْفَ صَفقةُ ❖ براجع ما قد فاته برِدادي

أراد ولو "سَلَفَ" فسكن اللام للضرورة، وسلف صفقه: وجب بيعه ومضى، ويروى: "وما كل مغبونٍ" والمبتاع: هو المشترى، والمغبون: هو المنقوص في الثمن وغيره، والضمير في "سلف صفقه" للمبتاع أو المغبون، والرداد -بكسر الراء- مصدر: رادّ البائع صاحبه مرادّة ورِدادًا إذا فاسخه البيع.

وخلاصة هذا الموضع: أن ما توافرت فيه الشروط الخمسة؛ الاسمية والثلاثية وسكون العين وعدم اعتلالها وعدم إدغامها؛ فإن كانت فاؤه مفتوحة وَجَبَ في الجمع بالألف والتاء المزيدتين فتح عينه أيضًا، ويجوز في الشعر تسكينها للضرورة.

ما اجتمع فيه الشروط الخمسة وكان مضموم الفاء أو مكسورها وأردنا أن نجمعه بالألف والتاء: وذلك مثل: خُطْوَةٍ وجُمْلٍ -بضم الجيم- وهو علم امرأة، ومكسور الفاء مثل كِسْرةٍ وهِنْدٍ، فإذا كان الاسم المؤنث جاز لك في جمعه جمع مؤنثٍ سالمًا فتح عينه وإسكانها من غير شروط زائدةٍ على الشروط الخمسة.

ويجوز لك وجه ثالث وهو إتباع حركة العين لحركة الفاء، لكن بشرط أن لا تكون الفاء مضمومةً، واللام ياء وأن لا تكون الفاء مكسورةً واللام واو، وإلا امتنع الإتباع فيهما؛ فمثلًا إذا أردنا أن نجمع كلمة "دمية" بالدال المهملة والياء المثناة التحتية، وهي الصورة من العاج وغيرها؛ كما نلاحظ: الفاء مضمومة، واللام ياء "دمية" فلا يجوز لنا في جمع هذه الكلمة جمع مؤنثٍ سالمًا غير فتح العين أو إسكان العين؛ نقول: دُمَيَاتٌ ودُمْيَاتٌ ولا يجوز دُمُيَاتٌ -بضم الميم-

وهي عين الكلمة ؛ إتباعًا لحركة الفاء ومثلها كلمة "زُبْيَة" بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة التحتية ، و"الزُّبْيَةُ" هي حفرة للأسد أو غيره.

وإنما امتنع الاتباع في جمع الكلمتين -دميةٍ وزبيةٍ- ونحوهما ؛ لثقل الياء بعد الضمة ، وإذا قلنا : دُمَيَاتٌ وَزُبَيَاتٌ -بفتح العين- لا تُقْلَب الياء ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك لئلا يلتقي ساكنان.

يمتنع الإتباع أيضًا في جمع "ذِرْوُة ورِشْوَة" والذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء ، وهي أعلى السنام ، والرشوة -بكسر الراء ، على إحدى اللغات الثلاث- فلا يقال في جمعهما "ذِرِوَات" و"رِشِوَات" بكسر عينهما إتباعًا لكسر فائهما ؛ لماذا؟

لثقل الواو بعد الكسرة ، ومن هنا حُكِمَ بالشذوذ على قولهم : "جِرِوَات". بكسر الراء إتباعًا لكسر الجيم في جمع "جِرْوَةٍ بكسر الجيم على إحدى اللغات الثلاث وسكون الراء ، و"الجِرْوَة" الأنثى من ولد الكلب والسَّبُع ، والصغيرة من القِثَّاءِ شُبِّهَتْ بصغار أولاد الكلاب والسباع للينها ونعومتها.

والخلاصة : في جمع مضموم الفاء أو مكسورها مما توافرت فيه الشروط الخمسة جمع مؤنثًا سالمًا : جواز فتح العين وإسكانها مطلقًا بلا شروطٍ أخرى ، وجواز إتباع العين لحركة الفاء ، لكن بشرط أن لا تكون اللام ياءً والفاء مضمومة ، أو واوًا والفاء مكسورة ، وإلى ما سبق بيانه أشار الناظم بقوله :

وسَالِمَ الْعين الثلاثي اسمًا أنلْ ❖ إتباع عين فاءه بما شكلْ
إن ساكن العين مؤنثًا بدا ❖ مختتمًا بالتاء أو مجردا
وشكل التالية غير الفتح أو ❖ خففه بالفتح فكلًا قد رووا
ومنعوا اتباع نحو ذروةْ ❖ وزبيةٍ وشذ كسر جروةْ

يمتنع التغيير في خمسة أنواع لم تستوفِ الشروط الخمسة وهي:

النوع الأول: فاقد الثلاثة؛ فإذا أردنا أن نجمع مثل: "زَيْنَب وسعاد" قلنا في الجمع "زَيْنَبَات وسُعَادَات" من غير تغيير؛ لأنهما رباعيان.

النوع الثاني: فاقد الاسمية المقابلة للوصفية؛ ففي جمع نحو "صخمة": بالضاد والخاء المعجمتين نقول: ضخمات، وفي الجمع "عبلةٍ" بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وهي: التامة للخلق "عبلاتٌ" لأنهما وصفان.

والتزمَ في جمع لجبةٍ -وهي الشاة التي جف لبنها بعد زمنٍ من ولادتها- لَجَبَاتٌ بفتح العين مع كونها صفة؛ لأن في لجبةٍ لغتين؛ فتح العين وإسكانها، والفتح أكثر، فَحُمِلَ الجمع على المفرد المشهود، وقيل: لما لَزِمَتِ التاء في لجبةٍ لكونها صفةً للمؤنث، ولا مذكر لها، صار كالأسماء في لزوم التاء، نحو: جَفْنَةٍ وقَصْعَةٍ، وأجاز المبرد إسكان عين لجباتٍ؛ قياسًا لا سماعًا، وغَلَبَ فتح العين في جمع ربعةٍ مع كونه صفة أيضًا وقالوا: رَبَعَاتٍ؛ لتجويز بعضهم فتح عين الواحد -أي: رَبَعَة- وقيل: إنه كان في الأصل اسمًا ثم وُصِفَ به فلوحظ فيه الأصل، وأهل في الأصل اسم دخله معنى الوصف، فقيل -في جمعه-: أهلونَ، قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ﴾ [الفتح: ١١]. وأدخلوا التاء فيه فقالوا "أهلة" قال الشاعر:

وأهلةِ ودٍ قد تبرَّيت ودهم ❖ وأبليتهم في الحمد جهدي ونائلي

يريد: رب من هو أهلٌ للود، قد تبريت: أي تعرضت له بالود، وبذلت له طاقتي من عطاءٍ ونائلٍ، وجمعو "أهلةً" على "أَهْلَاتٍ وَأَهَلَاتٍ" فمن جمعها على "أهْلاتٍ" بسكون العين -وهي الهاء- اعتد بالوصف الطارئ، ومن جمعها على "أَهَلاتٍ" -بفتح الهاء- راعى أصلها، وهو الاسمية كما قال الشاعر:

فهم أهلات حول قيس ابن عاصم ❖ إذا أدلجوا يدعون بالليل كوثرًا

جمع الشاعر أهلةً على أهَلاتٍ بفتح الهاء -وهي العين- باعتبار اسميته في الأصل، ولذلك فتح عينه، وصف الشاعر: الاجتماع أحياء سعدٍ من بني منقرٍ وغيرهم إلى قيس ابن عاصم المنقري سيدهم، ووصف تعويلهم عليه في أمورهم، والكوثر: هو الجواد الكريم الكثير العطاء -أي: أنهم إذا أدلجوا أي: ساروا من أول الليل- حدوا الإبل بمدحه وذكره.

وشذ "كَهَلَاتٌ" بالفتح بالهاء جمع "كَهْلَة" وهي التي جاوزت الثلاثين سنة، وكان حقه الإسكان؛ خلافًا لقطرب فإنه أجاز الفتح في جميع جمع "فَعْلَةٍ" وذلك نحو "صَعَبَاتٍ" قياسًا على ما سُمِعَ من كهلةٍ على كهَلاتٍ بالفتح، وكهْلات بالسكون أشهر، وإنما سَكَنتْ عين الصفة، وفتحت عين الاسم في جميع ما كان على وزن "ضخمةٍ وعبلةٍ" ونحوهما؛ فرقًا بين الاسم والصفة، وكانت الصفة بالسكون أليق؛ لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف.

النوع الثالث: فاقد سكون العين، وذلك نحو "شَجَرَات" و"ثَمُرَات" بضم الميم، ونَمِرَات" بكسر الميم، ومفرداتها "شجَرَة" و"ثُمرة" و"نمِرة" وهي أنثى النمر.

نعم يجوز الإسكان تخفيفًا في نحو: ثُمرات مما كانت عينه مضمومة، ونمِراتٍ مما كانت عينه مكسورة، كما كان إسكان العين جائزًا تخفيفًا للمفرد، وذلك نحو: ثَمْرةٍ ونمرة بإسكان الميم فيهما، فاستُصحب مع الجمع لا أن ذلك الإسكان للعين حُكْمٌ تجدد له حالة الجمع حتى يقال: إن التغيير حاصل بسبب الجمع.

النوع الرابع: فاقد صحة العين، فيقال في جمع نحو "جَوْزَةٍ وبيضةٍ" مما اعتلت عينه بالواو أو الياء، وقبل حرف العين فيه فتحة: جَوْزَاتٌ وبيضاتٌ؛ لاحظ

اعتلال العين وسبقها بحرفٍ مفتوح، فلا يُغيَّرُ في الجمع قال تعالى: ﴿ فِي رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ ﴾ [الشورى: ٢٢] بسكون الواو في الجمع، وتفتح هُزَيْلٌ العين المعتلة في هذا الجمع، ولم تستثقِل فتحة عين المعتل -أي: هزيل- لعروضها عندهم. وبلغتها جاءت قراءة الأعمش: "ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ" بفتح الواو من الآية الثامنة والخمسين من سورة النور.

وبلغتهم قول الشاعر الهزلي -في مدح جملِه-:

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّب ❖ رفيق بمسح المَنْكِبين سبوحُ

بفتح الياء من "بَيَضَات" ويروى بلفظ: "أبو بَيَضَات" يقول: جملي في سرعة سيره كالظليم -وهو ذكر النعام- الذي له بيضات يسير ليلًا ونهارًا في الذهاب والإياب، وهو رفيق بمسح المنكبين، عالم بتحريكهما في السير سبوح -أي: حسن الجري- قال ابن جني: وعذره في ذلك -أي: في فتح العين المعتلة في الجمع- أن هذه الحركة إنما وجبت في الجمع، وقد سَبَقَ العلم بكونها في الواحد ساكنة، فصارت الحركة في الجمع عارضةً فلم تحفل -يريد: فلم تُسْتَثْقَل- وإذا كانت العين المعتلة في المفرد ساكنة وقبلها حركة تجانسها، ويقال للعين حينئذٍ: إنها حرف مد وذلك نحو "تارةٍ" و"جارةٍ" و"دولةٍ" وهي الغلبة والشيء المتداول من مالٍ ونحوه، ونحو "ديمةٍ" والديمة -بكسر الدال-: مطر يدوم في سكونٍ بلا رعدٍ ولا برقٍ، إذا كانت العين كذلك جُمِعَتِ الكلمة بلا تغيير، فيقال: تاراتٌ في جمع تارة وجاراتٌ في جمع جارة ودولاتٌ في جمع دولةٍ وديماتٌ في جمع ديمةٍ.

وظاهر كلام بعض الصرفيين أن قبيلة ُهزيل تُحَرِّك في جمع المؤنث السالم العين في هذه الكلمات ونحوها بالفتحة أيضًا، فتقول: تَوَرَاتٌ وجَوَرَاتٌ ودَوَلات وديَنات.

ونتقل إلى اسمٍ ثلاثيٍ معتل العين اتفق جميع العرب على فتح عينه في الجمع بالألف والتاء، واختلف العلماء في حركة سائر الجمع وفي أصل حركة فاء المفرد ونوعه ومعناه؛ فقد اتفق جميع العرب على فتح العين في "عِيَراتٍ" جمع عيرٍ بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية وبالراء، والعيرات: هي الإبل التي تحمل الميرة -أي: الطعام- قال العلماء: وهذا الجمع -عيرات- شاذ؛ لمخالفته القياس؛ لأن مفرده مؤنث بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٤] فحق جمعه في القياس سكون العين كـ"بيعةٍ وبيعاتٍ" لكنهم -أي: العرب- اتفقوا على فتح عينه في جمع المؤنث السالم، واختلف العلماء في ضبط حركة فاءِهِ بين الكسر والفتح -أَيُقَال: عِيَرات؛ أم يقال: عَيَرات؟ أيقال بكسرةٍ ففتحةٍ أو يقال بفتحتين؟

على قولين: الجمهور على القول الأول، كما اختلفوا في المفرد، فقال أكثرهم: عِيرٌ بكسرةٍ أصليةٍ للفاء، وهو اسم جمعٍ للإبل التي تَحْمِلُ الميرة -أي: الطعام- لأنها تُعِيرُ -أي: تذهب وتجيء- وقيل: عير، كسرته ليست أصلية، بل هي منقلبة عن ضمة، وهو جمع تكسير، مفرده "عَيْرٌ" والعير هو الحمار كـ"سَقْفٍ" وجمعه "سُقْفٌ" ثم فُعِلَ به مَا فُعِلَ ببيضٍ من قلب الضمة كسرة، فبيض جمع كسرةٍ لأبيض، وأصله "بُيضٌ" فقلبت الضمة كسرةً؛ لتسلم الياء؛ لئلا يثقل الجمع لو قلبت الياء واوًا إذا كانت الضمة باقيةً قبلها.

وفي الوقت نفسه ليكون ذلك فرقًا بين جمع صحيح العين من "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء" كـ"أحمر" الذي يُجْمَعُ على "حُمْرٍ" لاحظ هذا الاسم صحيح العين، ولذلك جمع على "حُمْرٌ" بضم الفاء، أما نحو: أبيض، لكون عينه حرف علة تُقْلِبُ فِيهِ ضمة فاء الجمع كسرة، لا يقال: بُوضٌ، وإنما يقال: بِيض.

قال أصحاب هذا الرأي: وأصل القافلة: قافلة الحمير ثم توسعوا حتى قيل لكل قافلةٍ عِيرٌ.

ومن القائلين بأن كلمة عيرٍ جمع تكسير على فُعْلٍ وأن مفرده عير رأى أن العير -وهو المفرد- معناه: عَيْرُ الكتف أو القدم، وهو العظم الناتئ في وسطهما فقيل له: أذلك مؤنث؟ قال: نعم، فإن يونس قال: إن كل شيئين منفصلين في الإنسان مؤنثان كاليدين والرجلين.

والنوع الخامس: فاقدُ عدم إدغام العينين؛ فالاسم المدغم العين لا تتغير عينه في هذا الجمع، وذلك نحو: حَجَّاتٍ جمع: حَجَّة بفتح الحاء -وهي المرة من الحج- وحِجَّاتٍ جمع حجةٍ بكسر الحاء -للهيئة من الحج- وحُجَّاتٍ جمع حُجَّةٍ بضم الحاء؛ للدليل، فلا تُغَيَّر العين عن سكونها في ذلك كله؛ لإدغام عينه، فلو حُرِّكَ انفك إدغامه فكان يثقل فتفوت فائدة الإدغام.

(تابع أنواع الجموع)

عناصر الدرس

جمع التكسير، وأوزان جمع القلة الأربعة

ما يُفَارِقُ فيه جمع التكسير جمع السلامة لمذكر، قالوا: يفارقه في أربعة أشياء:

أحدها: أن جمع السلامة مختص بالعقلاء، أما جمع التكسير فهو للعقلاء وغيرهم.

الثاني: أن جمع السلامة يسلم فيه بناء الواحد، أما جمع التكثير فلا يسلم.

الثالث: أن جمع المذكر السالم يُعْرَب بالحروف، أما جمع التكسير فَيُعْرَبُ بالحركات.

الرابع: أن الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم لا يؤنث، ويؤنث الفعل المسند إلى جمع التكسير، جمع التكسير هو ما تكسرت فيه صيغة الواحد -أي: ما تغيرت فيه بنية المفرد- وهذا التغير قسمان: قسم لفظيٌّ، وقسم تقديري.

فالتغير اللفظي ستة أنواع:

النوع الأول: أن يكون بزيادةٍ ليست عوضًا من شيء من غير أن يصحبها تغيير في الشكل -أي: هي- أي تغير زيادة فقط، ومن أمثلته "صِنْوٌ" للمفرد و"صِنْوَانِ" للجمع، قال الجوهري في الصحاح: إذا خرجت نخلتان أو ثلاث من أصل واحد، فكل واحدةٍ منهن صنوٌ، والاثنان صنوانِ، والجمع: صِنْوَانِ.

النوع الثاني: أن يكون التغيير بنقصٍ من غير أن يصحبه تبديل في الشكل، كتُخَمَةٍ بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد، وجمعه تُخَمٌ.

النوع الثالث: أن يكون بتبديل شكلٍ فقط، من غير زيادةٍ ولا نقصٍ -كأسدٍ للمفرد، وأُسْدٍ بضم الهمزة وسكون السين لجمعه.

النوع الرابع: أن يكون -أي: التغيير- بزيادةٍ وتبديل شكلٍ معًا، كرجلٍ ورجال.

النوع الخامس: أن يكون بنقصٍ وتبديل شكلٍ معًا "كَرَسُولٍ ورُسُلٍ".

النوع السادس: أن يكون بنقصٍ وزيادةٍ وتبديل شكلٍ جميعًا "كَغُلَامٍ وغِلْمَانٍ" فإن غلمانًا زِيدَ في آخره ألف ونون، ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام، وتَبَدَّلَ شكله بكسر فائه وإسكان عينه.

أما التغيير التقديري:

فهو: أن يأتي المفرد والمجموع على صيغةٍ واحدة، ولكنهما يختلفان في التقدير، وقد ورد ذلك في سبعة ألفاظ وهي:

الأول: فُلْك -بضمٍ فسكون، والفلك السفينة واحد وجمع، قال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤٠] فأفرد، وقال ﷻ: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ﴾ [فاطر: ١٢] فجمع، قالوا إن الفلك في حال الإفراد كـ"قُفْل" -فُلْك قُفْل- وهو في حال الجمع كبُدْن الذي هو جمع بَدَنَةٍ، والبدنة: هي الناقة أو البقرة التي تُنْحَر بمكة.

الثاني: "دلاص" قالوا: درع دلاص. أي: براقة، وأدرع دلاصٌ.

الثالث: هِجَانٌ -بكسر الهاء- والهجان: هو الكريم الخالص، تقول: هذا هجانٌ، وهؤلاء هجان.

الرابع: كِنَازٌ بكسر الكاف -المكتنز اللحم- نحو: جمل كنازٌ، وجمال كنازٌ.

الخامس: شمالٌ بكسر الشين المعجمة، وهو الْخُلُقُ والطبع، تقول: هذا كريم الشِّمال وهؤلاء كريمو الشمال.

السادس: إمام بكسر الهمزة، تقول: هذا إمام، وهؤلاء إمام. والألفاظ دلاص ولجان وكناز وشمال وإمامٌ، كلها على وزنٍ واحد، وهو فِعَالٌ، قالوا: هي في الإفراد كلجامٍ، وفي الجمع ككرام.

السابع: عِفْتَانٌ" بكسر العين و"العفتان" هو القوي الجافي، قال أبو الحسن الأشموني، و"عِفْتَانٌ" إذا كان مفردًا "كَسِرْحَانٍ" وإذا كان جمعًا كـ"غِلْمَانٍ" والذي دعا العلماء إلى إخراج هذه الألفاظ مما يشترك فيه الواحد وغيره -أي: مما يُسْتَعْمَلُ" للمفرد والمثنى والجمع بلفظٍ واحدٍ كـ"جنبٍ" حين قالوا: "هذا جُنُبٌ"، وهذان جُنُب وهؤلاء جُنُب، أنهم وجدوا هذه الألفاظ تُثَنَّى، نحو: "هذان فلكان" و"دلاصان" و"هجانان" و"شمالان" ولا تكون بلفظ واحدٍ إلا في حالتي الإفراد والجمع.

وقال ابن مالكٍ -في باب أمثلة الجمع من التسهيل-: والأصح كونه -يعني: باب فُلْكٍ- اسم جمعٍ مستغنيًا عن تقدير التغيير، والتغيير اللفظيّ له سبعة وعشرون بناءً، منها: أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيَّا، وهي أفعلٌ كَأَكْلُبٍ جمع "كَلْبٍ" وأَفْعَال كأجمالٍ جمع "جَمَل" و"أَفْعِلَة" كَأَحْمِرَةٍ جمع "حِمَار" وفعلة "كصِبْيَة" جمع صبي.

أوزان جمع القلة الأربعة:

وقد أشار إليها الناظم بقوله:

أفعِلَةٌ أفعُلُ ثُمَّ فِعله ❖ ثُمَّتَ أفعَالٌ جُمُوعُ قِلَّه

وخصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها، نحو: أكيلبٍ وأجيمالٍ وأحيمرةٍ وصبيةٍ، بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى المفرد ويصغر مفردها كما يرى الجمهور.

وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة، وهذا الاستغناء نوعان؛ لأنه إما أن يكون استغناءً في أصل الوضع، بمعنى: أن العرب لم تضع له بناء كثرة استغناءً عنه بما وضعوه له من بناء القلة، وهذا الاستغناء يسمى استغناءً وضعًا، وإما أن يكون الاستغناء استغناءً في الاستعمال، بمعنى: أن العرب قد وضعوا البناءين معًا لكنهم استغنوا في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر اعتمادًا على القرينة، وهذا النوع من الاستغناء يسمى الاستغناء استعمالًا.

ومن أمثلة النوع الأول -وهو الاستغناء وضعًا-: جمع "رجلٍ" على "أرجلٍ" وجمع "عنقٍ" على "أعناقٍ"، وجمع "فؤادٍ" على "أفئدةٍ"، فأرجل وأعناق وأفئدة من جموع القلة، قال تعالى ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: ٦] وقال تعالى ﴿فَٱضۡرِبُواْ فَوۡقَ ٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢] وقال ﷻ ﴿وَأَفۡـِٔدَتُهُمۡ هَوَآءٞ﴾ [إبراهيم: ٤٣] فالجموع الثلاثة: أرجل وأعناق وأفئدة استغني فيها ببناء القلة عن الكثرة؛ لأنها لم يوضع لها بناء كثرة.

ومن أمثلة النوع الثاني -وهو الاستغناء استعمالًا-: "أقلام" في جمع "قلم" في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ﴾ [لقمان: ٢٧] ومنه "أعين" في نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ [المائدة: ٨٣] ومثله قول المولى -تبارك وتعالى-: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ [التوبة: ٩٢] فأقلام وهو جمع قلم، والمقام مقام مبالغةٍ وتكثير قطعًا، وقد استعمل فيه بناء القلة، مع أنه سمع له وزن الكثرة وهو "أقلام"، و"أعين" في

الآيتين الكريمتين السابقتين من أوزان القلة، وقد سمع لها بناء كثرةٍ وهو "عيون" والمعنى يدل على الكثرة، والعدول إلى بناء القلة مع وجود بناء كثرة إنما هو لنكتٍ بلاغية.

ومن الاستغناء بجمع القلة عن الكثرة في الاستعمال ما قيل من أن جمعي التصحيح -وهو جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم- من قبيل ما يدل على القلة العددية، لكنهما قد يردان مرادًا بهما الكثرة بقرينة المعنى مع قرينة لفظية معًا.

والقرينة اللفظية هي الاقتران بأل التي للاستغراق أو بالإضافة إلى ما يدل على الكثرة -وهو المعرفة- مفردًا كان أو جمعًا؛ لأن المعرفة تعم ما لم توجد قرينة تخصص.

ومن أمثلة ذلك قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] والغرض في الجميع الكثرة، لا من الثلاثة إلى العشرة، كما هو مدلول جمع القلة، ومن ذلك قول الله ﷻ: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] وكلمات الله أجل من أن يحصيها عدد أو يحصرها جمع، وقول المولى ﷻ ﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] ولا يجوز أن تكون الغرف في الجنة من الثلاث إلى العشر كما هو مفهوم جموع القلة، قالوا: وقد جمع الأمرين أو القرينتين اللفظيتين، أي: الاقتران بأل الجنسية والإضافة إلى معرفة، وهما اللذان يحولان جمعي التصحيح من الدلالة على القلة إلى الدلالة على الكثرة بضميمة المعنى، قد جمع ذلك بيت حسان:

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى ❖ وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دمًا

ونشير إلى أنه قد يحدث العكس، فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة - وضعًا أو استعمالًا- اعتمادًا على القرينة كذلك.

فمن الأول -وهو الاستغناء بالكثرة عن القلة وضعًا-: "رجال" وهو جمع "رجل" و"قلوب" وهو جمع "قلب" و"صردان" وهو جمع "صرد" و"صرد" هو اسم لطائر معروف، تقول: خمسة رجالٍ بخمسة قلوبٍ، ما هم خمسة "صردانٍ" فيستغنى بجمع الكثرة عن القلة؛ لعدم وضعه.

وإن الناظم قد أشار إلى الاستغناء وضعًا بين البناءين فقال بعد إيراده أبنية القلة:

وَبَعضُ ذِي بِكَثْرةٍ وَضعًا يَفِي ❖ كَأَرجُلٍ وَالعَكسُ جَاءَ كَالصُّفِي

فمثل للاستغناء وضعًا ببناء الكثرة عن القلة بالصفي، والصفي وزنه فعول وأصله "صفوي" اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء وأبدلت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء، وهو جمع صفاةٍ، والصفاة هي الصخرة الملساء.

ولما مثل الناظم وتبعه ابنه بدر الدين في شرحه على الألفية بهذا الجمع الصوفي استدرك عليهما ابن هشامٍ في (أوضح المسالك) ذاكرًا أن هذا الجمع -وهو الصوفي- ليس مما استغنى فيه العرب ببناء الكثرة عن القلة وضعًا، وإنما هو من الاستغناء استعمالًا؛ لأن الجوهري في (الصحاح) -وغير الجوهري- من أصحاب المعاجم قد حكوا عن العرب قولهم: أصفاء، وهو جمع قلةٍ لصفاةٍ، فالصفي إذن: إذا ورد للقليل يكون من قبيل الاستغناء ببناء الكثرة عن القلة استعمالًا.

ومن هذا القسم قوله تعالى ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ففسر - في هذا القول الكريم- فسر فيه ثلاثة بجمع الكثرة "قروء" مع وجود جمع القلة وهو "أقراء".

ما تطرد فيه جموع القلة

البناء الأول: "أفعلٍ":

وهو يطرد غالبً في نوعين من المفردات:

النوع الأول: "فَعْل" بفتح الفاء وسكون العين، بأربعة شروط: أن يكون اسمًا، وأن يكون صحيح العين، وأن لا تكون فاؤه واوًا، ولا لامه مماثلة لعينه.

ومن أمثلة ما اجتمعت فيه هذه الشروط الأربعة "فلس" و"أفلس" و"ظبي" و"أظبٍ" و"دلوٍ" و"أدلٍ" أصل "أظبٍ" و"أدلٍ" "أظبي" و"أدلو" كل منهما وزنه "أفعل" قلبت ضمة الباء في أظبي كسرة، وضمة اللام في "أدلو" قلبت كسرة كذلك، فقلبت الواو ياءً في "أدلو" تحولت إلى "أدلي" و"أظبي" وأعلت الكلمتان أو الجمعان إعلال "قاضٍ" و"غازٍ" فانتهتا إلى "أظبٍ" و"أدلٍ" في حالتي الرفع والجر.

ومنه أيضًا: "جرو" و"أجرٍ" كذلك، بخلاف نحو: "ضخمٍ" فلا يجمع على "أفعل" لكونه صفةً، وإنما قالوا: "عبد" و"أعبد" مع كونه صفةً لغلبة الاسمية عليه، وأيضًا بخلاف نحو: صوتٍ وبيتٍ فلا يجمع أي منهما على "أفعل" لاعتلال العين فيهما، وكذلك بخلاف "وعدٍ" لكون فائه واوًا، ورقٍ لمماثلة لامه لعينه.

ومما خرج عن القياس -مع فصاحته في الاستعمال- "أعين" في جمع "عين" فهي مخالفة للقياس؛ لأن "عينًا" اسم معتل "العين" لكنه جمع على "أفعل" في القرآن الكريم، وكلام العرب الفصحاء.

ومن هنا حكم عليه بالشذوذ القياسي مع الفصاحة الاستعمالية، وشذ قياسًا واستعمالًا "أثوب" جمع "ثوبٍ" و"أسيف" في جمع "سيفٍ" قال الراجز:

لكل دهرٍ قد لبست أثوبًا ❖ حتى اكتسى الرأس قناعًا أشيبًا

والقياس "أثوابًا" أو "ثيابًا"، وقال آخر:

كأنهم أسيف بيض يمانية ❖ عضب مضاربها باقٍ بها الأثر

القياس "سيوف" و"أسياف" و"البيض" بكسر الباء جمع "أبيض" و"يمانية" نسبة إلى "يمانٍ" و"عدب" أي: قاطع، و"المضارب" هي جمع مضربٍ، ومضرب السيف جهة شبرٍ من طرفه، والأثر بضم الهمزة والثاء المثلثة: أثر الجرح يبقى بعد البرء.

كما حكم بعضهم بالشذوذ على "أوجهٍ" في جمع "وجه" لأن فاءه واو، و"أكفٍ" في جمع "كف" لأن لامه مماثلة لعينه.

ولم يشترط أبو الحسن الأشموني: أن لا تكون الفاء واوًا، ولا أن لا تكون لامه مماثلة لعينه، ومن ثم: لم يحكم على "أوجهٍ" و"أكفٍ" بالشذوذ.

النوع الثاني: من المفردات التي تجمع على "أفْعُلٍ" قياسًا الاسم الرباعي المؤنث تأنيثًا معنويًا، أي: بغير علامة تأنيث ظاهرة على أن يكون قبل آخره مدة ألف أو ياء، ومن أمثلته "عَنَاق"، والعَنَاق: أنثى الجدي، يجمع على أعنقٍ، ومن أمثلته أيضًا: "ذراع" و"أذرع" و"عُقاب" بضم العين لطائر معروفٍ من الطيور الجارحة، و"أعقبٍ" و"يمين" و"أيمن" فخرج بالاسم الصفة نحو "شجاعٍ" وبالرباعي نحو "دارٍ" و"نارٍ" فأدورٍ وأنورٍ من قبيل السماعي، وليس من قبيل القياسي، وخرج بالتأنيث نحو "عمودٍ" و"حمارٍ" و"رغيفٍ"، وبلا علامة خرج نحو "سحابة" وبمدة قبل الآخر خرج نحو "زينب".

وإلى هذين النوعين اللذين ينقاس فيهما "أفعل" أشار الناظم بقوله:

لِفَعلٍ اسم صَحَّ عَينًا أفعُلُ ❖ وَلِلرُّبَاعيِّ اسم أيضًا يُجعَلُ
إن كَانَ كالعَنَاقِ وَالذِّراعِ فِي ❖ مَدٍّ وتَأنِيثٍ وَعَدِّ الأَحرُفِ

البناء الثاني: "أفعال":

وينقاس فيما لا ينقاس فيه الوزن السابق "أفعل" من الثلاثي، إما لأنه على "فَعْلٍ" بفتح الفاء وسكون العين، ولكنه معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف، نحو ثوبٍ وأثواب، وسيفٍ وأسياف، وبابٍ وأبواب، وإما لأن فاءه واو كوقتٍ وأوقات، أو المماثلة عينه للامه، كعمٍ وأعمامٍ وفذٍ وأفذاذٍ، وإما لأن الاسم الثلاثي على غير "فَعْلٍ" فيشمل هذا ثمانية أوزان، منها ثلاثة مع فتح الفاء، نحو: جملٍ ونمرٍ وعضدٍ، وثلاثة مع كسر الفاء، نحو: حملٍ وعنبٍ وإبلٍ، واثنان مع ضم الفاء، نحو: عنقٍ وقفلٍ، فنقول في جمعها: أجمال، وأنمار، وأعضاد، وأحمال، وأعناب، وآبال، وأعناق، وأقفال، فإن كان المفرد على فعلٍ بضمٍ ففتحٍ فالغالب أن يجيء جمعه على فعلان بكسر أوله وسكون ثانية كصردٍ وصردانٍ وجرذٍ وجرذانٍ ونغرٍ ونغرانٍ وخززٍ -وهو ذكر الأرانب- وخزانٍ.

قال الناظم:

وغير ما أفعل فيه مطرد ❖ من الثلاثي اسمًا بأفعالٍ يرد
وغالبًا أغناهما فعلان ❖ في فعلٍ كقولهم سردان

ولغلبة "فعلان" في "فعل" شذ نحو: "أرطابٍ" في جمع "رطبٍ" و"أرباعٍ" في جمع "ربعٍ" والربع هو الفصيل ينتج في الربيع وهو أول النتاج.

وقد حكم الصرفيون على جمع "فعلٍ" اسمًا صحيح العين على "أفعال" بالشذوذ، على الرغم من ورود هذا الجمع كثيرًا جدًا في القرآن الكريم وكلام

العرب الفصحاء، بل لقد جمع أحد أعضاء المجمع اللغوي القاهري منه أكثر مما سمع مما ينطبق عليه الجمع القياسي، جمعها أحد أعضاء المجمع من أمهات المعاجم اللغوية المعتمدة مثل (القاموس المحيط) و(لسان العرب) وهما من المعاجم اللغوية المعتمدة، وهذا أمر يدعو إلى القطع بقياسيته.

ومن هذه الجموع "حمل" و"أحمال"، قال تعالى: ﴿يَحِضْنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] و"حبر" و"أحبار" قال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] ومن ذلك قول الحطيئة -مخاطبًا عمر < :

ماذا تقول بأفراخٍ بذي مرخٍ ❖ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

فجمع "فرخًا" على "أفراخ"، ومن ذلك أيضًا: "زند"، والزند هو العود الذي تقتدح منه النار، قالوا في جمعه: "أزناد" قال الأعشى:

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم ❖ وزندك أثقب أزنادها

فجمع "زندًا" على "أزناد" ومن ذلك: "شكل" و"أشكال" و"سمع" و"أسماع" و"لفظ" و"ألفاظ" و"لحظ" و"ألحاظ" و"رأي" و"آراء" و"ستر" و"أستار" و"جفن" و"أجفان" و"لحن" و"ألحان" و"فرد" و"أفراد" و"ألف" و"آلاف" و"أنف" و"آناف" و"نهر" و"أنهار" و"شخص" و"أشخاص" و"نذل" و"أنذال" و"بعض" و"أبعاض" و"ضرب" و"أضراب" و"محل" و"أمحال"، هذه الكثرة الكثيرة من أمهات المعاجم اللغوية المعتمدة لا يقال بعد ذلك: إنها شاذة، وإن ما عداها هو القياسي.

البناء الثالث: "أفعِلة":

وهو مقيس في كل مفردٍ يكون اسمًا مذكرًا رباعيًا بمادةٍ قبل آخره ألف أو ياء أو واو، نحو: "طعامٍ" و"أطعمةٍ" و"حمارٍ" و"أحمرةٍ" و"غراب" و"أغربةٍ" و"رغيف" و"أرغفةٍ" و"عمودٍ" و"أعمدةٍ"، وشذ "كتاب" و"كتب" والقياس "أكتبة".

كما ينقاس "أفعِلة" أيضًا في "فَعالٍ" بفتح الفاء، و"فِعالٍ" بكسر الفاء إذا كان كل منهما مضعف اللام أو معتلها، والمراد بمضعف اللام: أن تكون لامه مماثلةً لعينه، فمن مضعف اللام على "فَعالٍ": "بتات" و"أبتة"، والبتات هو الزاد، وهو الجهاز، وهو متاع البيت الذي ليس عليه زكاة مما لا يكون للتجارة، ومنه على "فِعالٍ" "زمام" و"أزمة"، ومن معتل اللام "قَباء" بفتح القاف، و"أقبية" و"كساء" و"أكسية".

قال الناظم مشيرًا إلى ذلك:

باسم مذكرٍ رباعي بمد ❖ ثالثٍ أفعلة عنه مطرد

والجمع في فعال أو فعالٍ ❖ مصاحبي تضعيفنا وإعلال

البناء الرابع: "فِعْلَة":

"فِعْلَة" بكسر أوله وسكون ثانيه، وليس لهذه الصيغة مفردات تنقاس فيها، قالوا: إنها تحفظ في ستةٍ أوزان "فَعَل" الوزن الأول، نحو: "ولدٍ وولدةٍ" و"فتًى وفتيةٍ"، الوزن الثاني "فعل" كشيخٍ وشيخةٍ" و"ثورٍ وثيرةٍ"، الوزن الثالث "فِعَل" بكسرٍ ففتح، نحو: ثنًا كعدًا وهو الأمر الذي يعاد مرتين، وهو أيضًا الثاني في السيادة، وجمعه ثنية، الوزن الرابع "فعال" كغزالٍ وغزلةٍ، و"فعال" كغلامٍ وغلمةٍ، الوزن السادس "فعيل" كجليل وجلةٍ، ولعدم اطراد فعلةٍ في مفردات بعينها، قال أبو بكر ابن السراج: هو اسم جمعٍ لا جمع، وإليه أشار الناظم بقوله:

.... ❖ وفعلة جمعًا بنقلٍ يدرى

أشـــــهر أبنيـــــة الكثـــــرة

أبنية الكثرة، قيل: إن مدلولها بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له، أي: تبدأ بعد انتهاء مدلول جمع القلة، وقيل: إن مدلولها أي مدلول أبنية الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى، فالفرق بين معنى القلة والكثرة على هذا القول من جهة النهاية لا من جهة المبدأ، والرأي الأول هو المشهور.

البناء الأول: "فُعْل":

بضم أوله وسكون ثانيه، وهو أخف أوزان الكثرة؛ لكونه ثلاثيًا مجردًا ساكن الوسط، وهو ينقاس في شيئين:

أحدهما: "أَفْعَل" وصف مذكرٍ كأحمر وجمعه حمر، وأخضر وجمعه خضر، وأبيض وجمعه بيض؛ لكونه معتل العين بالياء أصله بيُض مثل حمر، لكن نظرًا لاعتلال عينه بالياء وجب قلب ضمة فائه كسرة لتسلم الياء من القلب، أما إن كان معتل العين بالواو فالضمة على الفاء باقية، وذلك نحو أسود وجمعه سود.

الثاني: مما يطرد فيه "فُعل" "فعلاء" وهو مؤنث الوصف السابق "أفعل" فيجمع نحو حمراء وخضراء وسوداء وبيضاء على حمرٍ وخضرٍ وسودٍ وبيض.

قال الناظم:

فعل لنحو أحمرٍ وأحمر ❖ ....

البناء الثاني: "فُعُل":

بضمتين، وهو يلي الوزن السابق في الخفة؛ لأنهما وزنان لم يختلفا إلا بالحركة والسكون للعين، و"فُعُل" هذا ينقاس في جمع شيئين أيضًا:

أولهما: وصف على "فَعول" بفتح الفاء بمعنى "فاعلٍ" كصبورٍ وصبر وغفور وغفر، فإن كان "فعول" بمعنى "مفعول" لم يجمع هذا الجمع كحلوبٍ وركوبٍ.

الثاني: فُعُل اسم رباعي صحيح اللام بمدةٍ قبل لامه ألفٍ أو ياءٍ أو واوٍ على أن يكون غير مضعفٍ إن كانت المدة خصوص الألف، ومن أمثلته عماد وعمد، وأتان وأتن، وبريد وبرد، وقضيب وقضب، وعمود وعمد، وقلوص وقلصٍ، وخرج بصحة اللام اعتلال اللام، نحو كساءٍ وقباءٍ، وبكونه غير مضعف اللام إذا كانت المدة ألفًا خرج نحو هلالٍ وسنانٍ، فلا يقال فيهما: هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم، وشذ عنان والعِنان -هو اللجام- وعَنان -وهو المطر- وعنن، وكذا شذ حجاج -والحجاج هو العظم المستدير حول العين أو العظم الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب- شذ جمعه على حججٍ، وشذ أيضًا وطاة -وهو الضعيف- ووطة. وإلى "فُعُلٍ" بضمتين أشار الناظم بقوله:

وفعل لاسمٍ رباعي بمد ❖ قد زيد قبل لامٍ إعلالًا فقد
ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف ❖ ....

البناء الثالث: "فُعَل":

بضمٍ ففتحٍ وهو يطرد في شيئين: أحدهما: في اسمٍ على "فُعْلةٍ" بضمٍ فسكونٍ سواء أكان صحيح اللام أم كان معتلها أم كان مضعفها كقربةٍ وقُرَبٍ وغرفةٍ وغرفٍ ومديةٍ ومدًى وزبية وزبًى وحجةٍ وحججٍ ومدة ومددٍ.

الثاني: في وصفٍ على وزن الفعلى أنثى الأفعل كالكبرى أنثى الأكبر، والصغرى أنثى الأصغر، والفضلى أنثى الأفضلِ فتجمع الفعلى على الفُعَل فتقول: كبرى وكبر، وصغرى وصغر، وفضلى وفضل، بخلاف نحو حبلى فإنها ليست أنثى "الأفعل" لأنها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبلٍ، وشذ في "فعلةٍ" اسمًا نحو بهمةٍ وبهمٍ والبهمة هو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى، وشذ أيضًا في "فعلى" مصدرًا كرؤيا وهو ما يراه النائم في المنام، ورؤىً.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

.... ❖ وفعل جمعًا لفعلةٍ عرف
ونحو كبرى ... . ❖ ....

البناء الرابع: "فِعَل":

بكسرٍ ففتح وهو جمع لاسمٍ تامٍ، أي: لم يحذف من أصوله شيء على وزن "فِعلةٍ" كحجةٍ وحججٍ، وكسرةٍ وكسرٍ وفريةٍ -وهي الكذبة- وفِرًى، وخرج بالاسم الصفة نحو صغرةٍ وكبرةٍ وعجزةٍ من ألفاظٍ ذكرت في (المخصص) لابن سيده، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع، وخرج بالتمام نحو عدةٍ وزنةٍ فإنهما نقصا الفاء وعوضا منهما التاء وأصلهما وعدة ووزنةٍ فحذفت الفاء من كلٍ منهما من البداية وعوضت منها التاء آخرًا.

وإلى ما يطرد فيه فعل أشار الناظم بقوله:

.... ❖ ولفعلةٍ فعل ....

البناء الخامس: "فُعَلَة":

بضم ففتح، وهو يطّرد في وصف لعاقل مذكر على وزن فاعل على أن يكون معتل اللام بالياء أو الواو كرام ورماة، وقاض وقضاة، وغاز وغزاة، وداع ودعاة، والأصل فيهن رُمَية، وقُضَيَة، وغُزَوة، ودُعَوة، قلبت الواو والياء ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وإليه أشار الناظم بقوله:

في نحو: رام ذو اطراد فعلة ❖ ....

فخرج بالوصف نحو: واد، وبالتذكير نحو: عادية، وخرج بالعقل نحو: أسد ضار، وخرج بوزن "فاعل" نحو: ظريف، وبالمعتل اللام نحو: ضارب؛ فلا يجمع شيء من ذلك على "فعلة". وشذّ في صفة على غير فاعل نحو: كمي، والكمي: هو الشجاع المغطى بالسلاح، ووزنه "فعول" شذّ جمعه على كماة، وشذّ "فعلة" في "فاعل" اسمًا نحو: باز وبزاة، والبازي هو الصقر، وواد ووداة، وفي "فاعل" صحيح اللام نحو: هادر وهدرة، وهو الرجل الذي لا يعتد به.

البناء السادس: "فعلة":

بفتحتين، ومطّرد في وصف لمذكر عاقل على وزن "فاعل" صحيح اللام نحو: كامل وكملة، وساحر وسحرة، وسافر وسفرة، وبارّ وبررة، قال تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ ﴾ [الأعراف: ١١٣] وقال ﷻ: ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ❖ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥، ١٦] وإليه أشار الناظم بقوله:

وشاع نحو كامل وكملة ❖ ....

فأوصاف المفرد هنا هي أوصاف المفرد في البناء السابق، إلا أن اللام هنا صحيحةٌ وهناك معتلّة، وخرج بالوصف الاسم نحو: وادٍ، وبازٍ، وبالتذكير نحو: طالق،

وحائض، وبالعقل نحو: سابق، ولاحق -صفتي فرسين- وبصحة اللام نحو: قاض، وغاز؛ فلا يجمع شيء من ذلك على "فعلة" باطراد.

وشذّ في غير فاعل نحو: سيد وسادة، وقد أُخذ على الناظم وابن هشام التعبير في هذا الوزن بلفظ: شائع، إذ التعبير الأولى بمطرد؛ لأنه لا يلزم من كونه شائعًا أن يكون مطردًا.

البناء السابع: "فَعْلَى":

بفتح فسكون، وهو مقيس في كل وصف دل على آفة: هلك، أو توجع، أو تشتت، ونحو ذلك، على أن يكون على وزن "فَعيل" بمعنى "مفعول" وذلك نحو: قتيل وقتلى، وصريع وصرعى، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى، وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة:

أحدها: "فَعيل" بمعنى "فاعل" كمريض ومرضى.

الثاني: "فَعِل" بفتح فكسر، كزمن وزمنى، وهذا الوصف وسابقه مما يدل على التوجع.

الثالث: "فاعل" كهالك وهلكى.

الرابع: "فيعل" بفتح فسكون فكسر كميت وموتى، وأصله: مَيْوِت اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء فأدغمت الواو في الياء.

الخامس: "أفعل" كأحمق وحمقى.

السادس "فعلان" كسكران وسكرى.

والخامس والسادس مما يدل على نقص ما، وندر كيس وكيسى؛ لعدم الدلالة على الآفة، ومثله في الندور لذلك: سنان ذَرِب وأسنة ذربى، ومنه قول الشاعر:

إنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ ❖ ذَرِبُ الأسِنَّةِ كُلَّ يَوْمِ تَلاَقِ

وإلى "فَعلى" أشار الناظم بقوله:

فَعْلى لِوصف كقتيل وزمن ❖ وهالك وميت به قمن

البناء الثامن: "فِعَلَة":

بكسر ففتح، وهو كثير في "فُعْل" اسمًا بضم فسكون، ويكون صحيح اللام نحو: قُرط وقِرَطة، وهو ما يعلق في شحمة الأذن، ونحو دُرج ودِرجة، والدرج هو وعاء المغازل، ويكون أيضًا أجوف نحو: كُوز، وكِوزة، ومضعفا نحو: دب، ودِببة، وهو قليل في اسم على وزن "فَعْل" بفتح فسكون نحو: زَوج وزِوجة، وغُرد بالغين المعجمة والراء، وهو نوع من النبات الصحراوي المسمى بالكمأة، وجمع على غِرَدة مع اختلافهم في ضبط فاء المفرد؛ فهي عند الفراء مفتوحة غرد، وعند غيره مكسورة غِرد، و"فِعَلة" قليل كذلك في جمع اسم على وزن "فِعْل" بكسر فسكون نحو: قِرد وقِرَدة، وحِسْل -وهو ولد الضب- وحِسلة، وإليه أشار الناظم بقوله:

لفعل اسما صح لاما فعلة ❖ والوضع في فَعْل و"فِعْل" قلله

وخرج بصحة اللام نحو: ظَبي، ونِحي -هو وعاء السمن- ومُدي، وهو قليل؛ فلا يجمع منها على "فِعَلة" لاعتلال لاماتها.

البناء التاسع: "فُعَّل":

بضم أوله وتشديد ثانيه المفتوح، وهو مطّرد في جمع كل وصف صحيح اللام لمذكر على وزن فاعل، ولمؤنث على وزن فاعلة، سواء صحت عينهما، أم اعتلت، كضارب، وصائم، ومؤنثيهما: ضاربة، وصائمة؛ فتقول في الجميع: ضُرَّب، وصُوَّم، وشُمَّل نحو: حائض، وحيض، وخرج بقيد الوصف الاسم نحو: حاجب العين، وجائزة البيت، وهي الخشبة المعترضة بين الحائطين، أما حاجب بمعنى مانع، وجائزة بمعنى مارة فيقال فيهما حجب، وجوز؛ لأنهما وصفان، وإليه أشار الناظم بقوله:

وفعل لفاعل وفاعلة ❖ وصفين نحو عادل وعادلة

وندر نحو: غزى، وسُرَّى، وغُفَّن في جمع غاز، وسار، وغافن لاعتلال لاماتها، كما ندر نحو: امرأة خريدة أي: ذات حياء، ونساء خُرَّد، والقياس: خرائد، ونفساء ونفس، ورجل أعزل ورجال عزل.

البناء العاشر: "فُعَّال":

بضم أوله وتشديد ثانيه، وهو مقيس في جمع كل وصف صحيح اللام لمذكر على وزن فاعل، وذلك نحو: صائم وصوام، وقائم وقوام، وقارئ وقرَّاء، وندر أن يكون جمعًا لوصف صحيح اللام على وزن "فاعلة" كقول القطام:

أبصارهن إلى الشبان مائلة ❖ وقد أراهن عني غير صداد

الشاهد في قوله: صداد؛ فهو جمع صادَّة بدليل ضمير الإناث في قوله: أبصارهن، وأراهن، ومن ثم حكم على صداد في البيت بالندور -أي: يحفظ ولا يقاس عليه- وقيل: إن صدادًا جمع صاد لمذكر، وإن الضمير في أراهن

للأبصار لا للنساء؛ لأنه يقال: بصر صاد، كما يقال: بصر حاد؛ وعليه فلا ندور.

قال صاحب (التصريح): ولا يخفى ضعفه -أي: لا يخفى ضعف هذا التخريج- لما فيه من تخالف الضمائر، وعود الضمير على غير المحدث عنه، أي: فهو ضرب من ضروب التكلف، وإلى هذا البناء أشار الناظم بقوله:

ومثله الفُعَّال فيما ذُكِرا ❖ وذان في المعل لامًا ندر

وقوله: وذان إشارة إلى "فُعَّل" و"فُعَّال" والضمير في قوله: ومثله يعود على صيغة "فُعَّل" السابقة.

البناء الحادي عشر: "فِعَال":

بكسر أوله، وهو مقيس في جمع ثلاثة عشر وزنًا:

الأول والثاني: "فَعْل" و"فَعْلة" بفتح فسكون فيهما؛ اسمين أو وصفين ليست فاؤهما، ولا عينهما ياءً نحو: كعب وكعاب، وقصعة وقصاع، ونحو: صعب وصعاب، وخدلة وخدال، والخدلة هم ممتلئة الساقين والذراعين، ونذر "فِعَال" في معتل الفاء أو العين بالياء، نحو: يَعْر، ويعَار، واليعر هو الجدي الذي يوضع في حفرة عميقة؛ ليجيء الأسد لافتراسه؛ فيتردى فيها فيصطاده الصيادون، وندر أيضًا نحو: ضيف وضياف، وضيعة وضياع، قال الناظم:

فعل وفعلة فعال لهما ❖ وقل فيما عينه اليا منهما

الثالث والرابع: "فَعَل" و"فَعَلة" بفتح أولهما وثانيهما، بشرط أن يكونا اسمين لامهما صحيحة، وغير مضعفة، كجمل وجمال، وجبل وجبال، ورقبة

ورقاب، وثمرة وثمار، فخرج نحو: فتى وعصى؛ لاعتلال اللام، ونحو: بطل وبطلة؛ لكونهما وصفين، وخرج نحو: طلل؛ لتضعيف اللام، وشذ طلال وحسان، قال الناظم:

وفَعَلٌ أيضًا له فِعَالُ ❖ ما لم يكن في لامه اعتلالُ
أو يك مضعفا ❖ ومثل فعل ذو التا

الخامس والسادس: "فِعْل" بكسر فسكون، و"فُعْل" بضم فسكون كذئب وذئاب، وبئر وبئار، وكدهن ودهان، ورمح ورماح، وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازًا من نحو: جلف، وحلو؛ لكونهما وصفين، وشرط ثانيهما -وهو "فُعْل"- ألا يكون واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدي، قال الناظم:

وفِعْلٌ مع فُعْلٍ فاقبل ❖ ....

السابع والثامن: "فَعِيل" بمعنى "فاعل" ومؤنثه "فَعِيلة" بشرط أن يكونا وصفين صحيحي اللام، كظريف وظراف، وكريم وكرام، وشريف وشراف فخرج نحو: حديد، وجريدة؛ لكونهما اسمين، ونحو: غني، وولي، ومؤنثيهما؛ لاعتلال اللام، ونحو: جريح؛ فإنه بمعنى "مفعول" قال الناظم:

وفي فَعِيل وصف فاعل ورد ❖ كذاك في أنثاه أيضًا اطرد

التاسع والعاشر والحادي عشر: وصف على "فَعْلان" أو على مؤنثَيْه "فعلى" و"فعلانة" كغضبان وغضبانة وغضبى وغضاب، وندمان وندام وندمانة وندام.

الثاني عشر والثالث عشر: وصف على وزن "فُعْلان"، أو على وزن مؤنثة "فُعلانة" نحو: خُمصان وخِماص، وخُمصانة وخِماص أيضًا، والخُمصان هو ضامر البطن، قال الناظم:

وشاع في وصف على فعلان ❖ أو أنثييه أو على فُعلان

ومثله "فُعلانة" والعرب التزموا في "فَعِيل" بمعنى فاعل وأنثاه "فَعِيلة" إذا كانت عينهما واوا، ولامهما صحيحة كطويل وطويلة ألا يجمعا إلا على "فِعال" وذلك لقلة ما ورد عن العرب من هذين الوصفين كذلك؛ فقد نقل عن ابن جني قوله: لم يأت "فَعِيل" صفة عينه واو، وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات: طويل، وقويم، وصويب من قولهم: سهم صويب أي: صائب، قال: وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلا أنه صار اسمًا. انتهى كلام ابن جني.

ومعنى هذا أن ما عدا هذه الأوصاف الثلاثة من "فَعِيل" بمعنى فاعل لا يلزم جمعه على "فعال وحده" بل يجمع عليه وعلى غيره نحو: كريم وكرام وكرماء، وظريف وظراف وظرفاء، وشريف وشراف وشرفاء، قال الناظم:

.... ❖ والزمه في نحو طويل وطويلة تفه

البناء الثاني عشر: "فُعُول":

بضمتين، ويطرد في أربعة أوزان: أحدها: اسم على "فَعِل" نحو: كبد وكبود، ووعِل ووعول، و"فُعُول" في "فَعِل" كاللازم في جمعه والغالب فيه؛ فلا يجاوز المفرد الذي على وزن "فَعِل" من الأسماء "فعولًا" إلى غيره من جموع الكثرة إلا نادرًا، ومن النادر جمع نمر على نِمَار ونُمُر، وجاء أيضًا على نمور على القياس، قال حكيم بن مُعَيَّة الربعي:

.... ❖ فيها عيائيل أسودٌ ونمر

ويروى:

.... ❖ فيها عيائيل أسودٍ ونمر

فيها عيائيل أسود ونمر أي: روي برفع أسود، وبجره، الرفع على البدلية، والجر على الإضافة البيانية، وصف الراجز قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر، والشاهد في قوله: ونمر؛ حيث جمع نمرًا على نمر، والقياس جمعه على نمور، قيل: قد يكون نمر في الرجز مقصورًا من نمور للضرورة الشعرية.

وثلاثة الأسماء الباقية التي يطرد في جمعها "فُعُول" الاسم الثلاثي الساكن العين، وهو مفتوح الفاء، أو مكسورها، أو مضمومها، بشرط أن يكون مفتوح الفاء غير معتل العين بالواو، وذلك نحو: كعب وكعوب، وفلس وفلوس، وخرج عنه حوض فلا ينقاس فيه "فعول" وشذ في فوج في جمعه فووج، ومثال مجيئه في مكسور الفاء: حمل وحمول، وضرس وضروس، ومثال مجيئه في مضموم الفاء: جند وجنود، وبرد وبرود.

ولا ترد "فُعول" في ثلاثة من مضموم الفاء:

أحدها: معتل العين كحوت؛ فإن جمعه حيتان.

الثاني: معتل اللام كمدْيٍ؛ فإن جمعه أمداء.

الثالث: المضاعف -أي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد- كمد فإن جمعه أمداد، وشذّ "فُعول" في جمع نؤي، قالوا: في جمعه: نُئِي بضم النون وكسر الهمزة، وتشديد الياء على سبيل الشذوذ، والنؤي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر، كما شذ في جمع حص -وهو نبات كالسمسم- حصوص، قال الناظم -مشيرًا إلى ما يطّرد جمعه على "فعول":

وبفعول فعل نحو كبد ❖ يخص غالبًا كذاك يطرد
في "فعل" اسمًا مطلق الفا... .... ❖ ....

البناء الثالث عشر: "فِعْلان":

بكسر أوله وسكون ثانيه، ويطرد في أربعة أوزان:

أحدها: في اسم على "فعال بضم الفاء كغلام وغلمان، وغراب وغربان.

الثاني: في اسم على "فُعَل" بضم ففتح كصرد وصردان، وجرذ وجرذان.

الثالث: في اسم على "فُعْل" بضم فسكون واوي العين كحوت وحيتان، وكوز وكيزان.

الرابع: في اسم على "فَعَل" بفتحتين كتاج وتيجان، وساج وسيجان، وخال وخيلان، والخال: هي النقطة المخالفة لبقية لون البدن، ومثل: نار ونيار، وقاع وقيعان، والألف في الجميع منقلبة عن واو، إلا في خال؛ فإنها منقلبة عن ياء، أما الخال -أخو الأم- فإن ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال، فليس معنا، قال الناظم:

.... ❖ وللفُعَال فِعلان حصل

وشاع في حوت وقاع مع ما ❖ ضاهاهما وقل في غيرهما

ذكر هنا ثلاثة من الأربعة التي يطّرد فيها "فِعلان" أما الرابع: وهو الاسم الذي على "فُعَل" فقد تقدم الإشارة إليه عند قوله:

وغالبا أغناهم فِعلان ❖ في فُعَل كقولهم صردان

البناء الرابع عشر: "فُعْلان":

وهو مقيس في ثلاثة:

أحدها: في اسم على "فَعْل" بفتح فسكون، كظهر وظهران، وبطن وبطنان.

الثاني: في اسم على "فَعَل" بفتحتين على أن يكون صحيح العين كذكر وذكران، وجذع وجذعان، والجذع قبل الثني.

الثالث: في اسم على "فَعيل" كقضيب وقضبان، ورغيف ورغفان، وكثيب وكثبان، قال الناظم:

وفَعَلًا اسما وفَعِيل وفَعَل ❖ غير معل العين فُعلان شَمِل

البناء الخامس عشر: "فُعَلاء":

بضم ففتح، ويطرد في "فَعِيل" وصفًا لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف، ولا معتل اللام؛ فشمل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى "فاعل" نحو: كريم، وكرماء، وبخيل، وبخلاء، وظريف، وظرفاء، وما كان بمعنى "مفعل" نحو: سميع بمعنى مسمع وسمعاء، وأليم بمعنى مؤلم وألماء، وما كان بمعنى "مفاعل" نحو: خليط بمعنى مخالط وخلطاء، وجليس بمعنى مجالس وجلساء.

وخرج بالوصف الاسم نحو: قضيب، ونصيب؛ فلا يجمعان هذا الجمع، وخرج بالمذكر المؤنث نحو: رميم، وشريفة؛ فلا يقال: عظام رمماء، ولا نساء شرفاء، وأما خلفاء في جمع خليفة فبطَريق الحمل على المذكر، أي: لأجل أنه لم يقع إلا على مذكر حملوه على المعنى، وصاروا كأنهم جمعوا خليفًا من غير تاء؛ حيث علموا أن التاء لا تثبت في تكسيره، هذا رأي سيبويه.

ويرى الفارسي أنه سمع خليفة وخليف؛ فناسب أن يجمع كل منهما على ما يقتضيه القياس؛ فجمع خليفة على خلائف، وجمع خليف على خلفاء، وقد جمع أوس بن حُجر بينهما، فقال:

إن من القوم موجودًا خليفته ❖ وما خليف أبي وهب بموجود

وخرج بالعاقل غير العاقل نحو: مكان فسيح؛ فلا يقال في جمعه: فسحاء، وخرج بكونه بمعنى فاعل ما كان بمعنى "مفعول" فلا يقال: جريح وجرحاء، وسجين وسجناء، وشذ أسير وأسراء، وقتيل وقتلاء، وخرج بكونه غير مضاعف نحو: شديد، ولبيب، وبكونه غير معتل اللام نحو: غني، وولي؛ فلا يجمع ذلك كله على "فعلاء" قال الناظم:

ولكريم وبخيل فَعلا ❖ كذا لما ضاهاهما قد جعلا

البناء السادس عشر: "أفعِلاء":

بكسر ثالثه، وهو يطرد في وصف على وزن "فَعيل" بمعنى "فاعل" إذا كان مضعفًا، أو معتل اللام؛ فهو ينوب عن الوزن السابق "فُعَلاء" الذي يطرد جمعًا "لفَعِيل" بمعنى "فاعل" أيضًا في غير النوعين المذكورين المضعف، ومعتل اللام.

ومن أمثلة "أفعِلاء" فيهما شديد وأشداء، وعزيز وأعزاء، وولي وأولياء، وغني وأغنياء، وشذ تقي وتُقَواء، والقياس: أتقياء؛ لكونه مضعفًا، كما شذ سخي وسخواء، والقياس: أسخياء؛ لكونه معتل اللام، وشذ "أفعِلاء" في غير المضعف، والمعتل اللام نحو: نصيب وأنصباء، وصديق وأصدقاء، وهين وأهوناء، وأما ظنين وأظناء فشاذ مع أنه مضعف؛ لكونه على وزن "فعيل" بمعنى مفعول؛ لأن ظنين هو المتهم، هذا إذا كان بالظاء المشالة؛ فإن كان بلفظ طنين بالطاء المهملة؛ فلا يجمع هذا الجمع أيضًا؛ لأنه اسم لا صفة؛ إذ الطنين هو صوت الذباب ونحوه، قال الناظم:

وناب عنه أفعلاء في المُعَل ❖ لامًا ومضعف وغير ذاك قل

والضمير في قوله: عنه يعود إلى الوزن السابق "فعلاء".

البناء السابع عشر: وهو "فواعل":

وهو مطرد في سبعة أوزان ثانيها إما ألف زائدة، وإما واو غير ملحقة بخماسي.

وهذه الأوزان السبعة هي:

الأول: "فاعلة" اسما كانت أو صفة، مثل: ﴿ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق: ١٦] فناصية اسم، وكاذبة خاطئة صفتان -فيقال في جمعها-: نواص، وكواذب، وخواطئ.

الثاني: اسم على "فوعل" كجوهر وجواهر، وكوثر وكواثر.

الثالث: اسم على "فوعلة" كصومعة وصوامع، وزوبعة وزوابع، والصومعة بيت النصارى، والزوبعة رئيس من رؤساء الجن، ومنه سمي الإعصار زوبعة، وهي ريح تثير الغبار فيرتفع إلى السماء كأنه عمود.

الرابع: اسم على "فاعَل" بفتح العين كخاتم وخواتم، وقالب وقوالب، وطابع وطوابع.

الخامس: اسم على "فاعِلاء" بكسر العين، والمد نحو: قاصعاء وقواصع، وراهطاء ورواهط، ونافقاء ونوافق، والثلاثة أسماء لجِحَرة اليربوع، فالراهطاء هي التي يخرج منها التراب ويجمعه، والقاصعاء: نقرة يحفرها، ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر؛ لئلا يدخل عليه حية أو دابة، والنافقاء: حفرة يكتمها ويظهر غيرها، ويعدها للفرار منها وقت الحاجة.

السادس: اسم على "فاعل" بكسر العين كجائزة وجوائز، والجائزة هي الخشبة المعترضة بين الحائطين، أو الخشبة التي يحمل عليها سقف البيت، ومثل ذلك كاهل وكواهل، والكاهل مجمع الكتفين.

والسابع: وصف على "فاعل" بكسر العين لمؤنث لا تدخله التاء الفارقة، أو لمذكر لا يعقل فمثال وصف المؤنث حائض وحوائض، وطالق وطوالق، ومثال وصف المذكر غير العاقل: فرس صاهل وأفراس صواهل، وجبل شاهق وجبال شواهق، ونجم طالع ونجوم طوالع، وشذ فواعل جمعًا لوصف على فاعل لمذكر عاقل، ومن ذلك: نواكس في جمع ناكس، قال الفرزدق يمدح يزيد بن المهلب:

وإذا الرجال رأو يزيد رأيتهم ❖ خُضُعَ الرقاب نَوَاكِسَ الأبصار

وقد خرج هذا البيت بتخريجات متعددة فمنهم من حمله على الضرورة، ومنهم من خرجه على جعل الموصوف جماعات الرجال؛ فكأنه: جماعات نواكس، وواحده جماعة ناكسة؛ فيكون جاريًا على القياس كقائلة وقوائل، ومنهم من رأى أنه في أسلوب جرى عندهم مجرى المثل، ومن شأن الأمثال ألا تغير عن أصلها، ومنهم من خرجه على غير ذلك.

وقد ذكر العلامة البغدادي في (خزانة الأدب) الجزء الأول الصفحة الخامسة بعد المائتين وما بعدها هذه التخريجات، كما أورد ألفاظًا أخرى كلها صفات على وزن "فاعل" لمذكر عاقل جمعت على فواعل.

والأسماء أو الصفات التي جاءت على وزن فاعل لمذكر عاقل، وجمعت على فواعل كثيرة، منها فارس وفوارس، وهالك وهوالك، وغائب وغوائب، وشاهد وشواهد، وحارس وحوارس، وحاجب وحواجب من الحجابة، وخاطئ وخواطئ، وحاج بيت الله وحواجه، وداج ودواج، والدواج هم

الأعوان والمكارون، ورافد وروافد، ويزاد عليها أيضًا سابق وسوابق، والذي تطمئن إليه النفس حمل هذه الجموع على أنها جموع لصفات على فاعلة، على تقدير جماعة، أو طائفة هالكة، وجماعات، أو طوائف هوالك، وكذلك الباقي.

وقد أقر ذلك ابن هشام -رحمه الله تعالى- وخرج بكون الألف الثانية فيما يجمع على فواعل زائدة، خرج نحو آدم؛ فإن ألفه عند بعض العلماء غير زائدة، فيقال في جمعه: أوادم بزنة أفاعل لا فواعل، باعتبار أن آدم وزنه أفعل، وأصله أأدم بهمزتين أولاهما محركة بالفتح، والثانية التي هي فاء الكلمة ساكنة، فأبدلت الثانية مدًّا من جنس حركة الأولى، ومن العلماء من رجح كون وزن آدم فاعل؛ لكونه اسمًا أعجميًّا غير مشتق، إذ الأسماء الأعجمية لا يدخل اشتقاق ولا تصريف فيها، قالوا: إن أقرب أمره أن يكون على فاعل بفتح العين، كنظائره آزر، وعازر، وشالخ؛ وعليه فألفه الثانية زائدة وجمعه على فواعل، وخرج بكون الواو الثانية فيما يجمع هذا الجمع غير ملحقة الرباعي بالخماسي، نحو: خورنخ، وهو قصر للنعمان بن المنذر بالحيرة، فواوه الثانية مزيدة للإلحاق بالخماسي سفرجل، فجمعه خوارن أو خوارق، كما سيتبن لاحقًا -إن شاء الله تعالى- ووزنه فعالل لا فواعل. قال الناظم:

فواعل لفوعل وفاعل	❖	وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعلة	❖	وشذ في الفارس مع ما ماثله

البناء الثامن عشر: "فعائل":

ويطرد هذا البناء في جمع كل رباعي مؤنث ثالثه مدّة، سواء أكانت المدّة ألفًا أم ياء أم واوًا وسواء أكانت اسمًا أم كان صفة وسواء أكانت تأنيثه بالتاء أم بالمعنى.

ومن أمثلته سحابة وسحائب، وصحيفة وصحائف، وحلوبة وحلائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة وذوائب والذؤابة: هي الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، وهي: أيضًا طرف العمامة، وطرف السوط أيضًا، ويلاحظ أن الأمثلة الخمسة السابقة مؤنثة بالتاء، ومن أمثلة فعائل في جمع المؤنث بالمعنى -أي: بلا علامة-: شمال وشَمَال بكسر الشين يكون مقابل اليمين، وبفتحها تطلق على ريح تهب من ناحية القطب وجمعها على فتح الشين وكسرها شمائل.

ومن الأمثلة أيضًا عقاب وعقائب، وعجوز وعجائز، وسعيد علم امرأة وسعائد، وشذ دليل ودلائل ووصيد ووصائد، والوصيد من معانيه فناء البيت؛ لكون الاسمين مذكرين، كما شذ أيضًا حُبارى وحبائر، وجلُولاء وهو اسم قرية بناحية فارس، وجلائلُ لكون الاسمين مؤنثين بغير التاء، وشذ كذلك ضرة وضرائر، والضرة: هي إحدى زوجتي الرجل، أو زوجاته، وكنّة وكنائن، والكنة: هي السترة وظنة، وظنائن والظنة: هي التهمة، وحرة وحرائر؛ لأنهن ثلاثيات، قال الناظم:

وبفعائل اجمعن فعالة ❖ وشبهه ذا تاء نوم زاله

(تابع أشهر أبنية الكثرة، واسم الجنس، واسم الجمع، والفرق بينهما)

عناصر الدرس

تابع أشهر أبنية الكثرة

البناء التاسع عشر: "فعالي":

بفتح أوله وكسر رابعه، ويطرد في سبعة أوزان:

أحدها: فَعْلات بفتح فسكون كمومات والمومات، هي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها، وجمعها موامن، قال ذو الرمة:

كم دون مية مومات يهال لها ❖ إذا تيممها الخريت الجلد

يريد أن بينه وبين مية فلاة مرعبة، ولو قصدها الخريت أي: الدليل الحاذق ذو الجلد ذو القوة، وقد فصل الشاعر بين كم وما أضيفت إليه بالضرورة.

الثاني: فِعْلات، بكسر فسكون، كسعلات والسعلات: هي في زعمهم الغول، أو ساحرة الجن وجمعها سعالىً، قال الراجز

لقد رأيت عجبًا مذ أمسى ❖ عجائزًا مثل السعالي خمسًا

الثالث: "فعلية"، بكسر فسكون فكسر، كهبرية، والهبرية هو القشر الذي في شعر الرأس، أو ذرات القطن، أو ذرات الدقيق المتطاير، وجمعها هبار، والرابع الذي يطرد جمعه على فعالي، فعلوة بفتح فسكون فضم، كعرقوة، والعرقوة: هي الخشبة المعترضة على رأس الدلو.

الخامس: ما حذف أول زائديه من نحو: حبنطى وقلنسوة والحبنطى: هو العظيم البطن وهو بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة، والقلنسوة بفتح القاف واللام، وسكون النون وضم السين المهملة، وفتح الواو هي غطاء الرأس، وكل من الحبنطى والقلنسوة اشتمل على زيادتين للإلحاق.

الحبنطى زيدت فيه النون الثالثة، والألف الخامسة للإلحاق، بسفرجل فإذا حذفت أول الحرفين الزائدين منه، وهو حرف النون قيل في جمعه حباط والقلنسوة زيد فيه النون والواو للإلحاق بقمحدوة، والقمحدوة عظمة بارزة في مؤخر الرأس فوق القفا، فإذا حذفت أول الحرفين الزائدين للإلحاق من قلنسوة وهو حرف النون أيضًا، قيل في جمعه قلاس، والاحتراز بحذف أول الزائدين للإلحاق، من حذف ثاني الزائدين وهو الألف في حبنطى والواو في قلنسوة، فإنك لو أبقيت الزائد الأول، وحذفت الزائد الثاني في الجمع لقيل في جمع الكلمتين حبانط وقلانس، ووزن الجمع حينئذ فعالل، خرج عن الوزن الذي نحن فيه.

السادس: فعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسمًا كانت كصحراء وصحار، أو صفة لا مذكر لهاو كعذراء وهي البكر وعذار.

السابع: ما ختم بالألف المقصورة، سواء أكانت للتأنيث كحبلى وحبال، أم كانت للإلحاق كذفرى وذفاري، والذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة: هو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذن، وألفه الرابعة مزيدة للإلحاق، بدرهم وهجرع والهجرع هو الطويل.

البناء العشرون: "فعالى":

بفتح أوله ورابعه، وهذا الوزن يشارك الفعالي بالكسر في الوزنين الأخيرين من الأوزان السبعة السابقة، التي يطرد في جمعها الفعالي بالكسر، وهما الوزنان السادس، والسابع فيطرد في جمعهما فعالى بالفتح كذلك، فيقال في جمع نحو صحراء، وعذراء، وحبلى، وذفرى، صحارى وصحار، وعذارى وعذار، وحبالى وحبال، وذفارى وذفار.

وينفرد فعالي بالكسر عن فعالى بالفتح، باطراد في الأوزان الخمسة التي ذكرت قبل صحراء: وهي مومات وسعلات وهبرية وعرقوة، وذو زيادتي الإلحاق المحذوف أولهما كحبنطى، وقلنسوة، وينفرد فعالى بالفتح عن فعالي بالكسر بوصف على وزن فعلان أو فعلى، بفتح أولهما نحو: سكران وسكرى، وغضبان وغضبى، فيقال: في جمعها سكارى وغضابى، بفتح ما قبل الآخر ولا يصح كسره ويترجح في جمع هذين الوصفين فُعالى، بضم الفاء وفتح اللام نحو سُكارى وغُضابى، قال الناظم:

وبالفعالي والفعالى جمعًا ❖ صحراء والعذراء والقيس اتبع

يعني: أن الفعالي والفعالى يشتركان في جمع ما كان على فعلاء اسمًا كصحراء، أو صفة كعذراء، واتبع القياس على هذين المثالين أي: قس عليهما نظائرهما.

البناء الحادي والعشرين: "فعاليُّ":

بفتح الفاء وتشديد الياء، ويطرد فعالي هذا في جمع كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، ومعنى كون الياء المشددة غير متجددة للنسب، يصدق على أمرين:

الأمر الأول: أن تكون الياء المشددة في آخر الكلمة أصلها لغير النسب، نحو قمري، والقمري وهو طائر مغرد، ونحو كركي والكركي هو أحد الطيور المائية، وبردي والبردي: هو نبات مائي كان قدماء المصريين يكتبون عليه ما يريدون كما نكتب اليوم على الورق، ومنه كذلك كرسي فالياء المشددة التي تقع بعد الأحرف الثلاثة في الكلمات السابقة ليست للنسب.

والأمر الثاني: التي يصدق عليه كون الياء المشددة آخرًا فيه غير متجددة للنسب، أن تكون الياء المشددة في آخر الكلمة في الأصل للنسب الحقيقي، ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيًا منسيًّا، أو كالمنسي فيعامل الاسم حينئذ معاملة ما ليس منسوبًا، كقولهم مهري وأصل المهري: بعير منسوب إلى قبيلة نهرة بن حيدان من قبائل اليمن، قالوا إبل مهرية أي: نجائب تسبق الخيل في العدو، ثم كثر استعماله حتى صار اسمًا للنجيب من الإبل، ومثل المهري البختي فالبختي أصله الجمل المنسوب إلى بخت، وهي إبل خراسانية اشتهرت بقوتها وحسنها ، ثم شاع استعمال البختي في كل جمل قوي جميل من غير نظر إلى نشأته، ولا تفكير في نسبته.

قالوا: إن علامة ياء النسب المتجدد أي: الملاحظ أن يدل اللفظ بعد حذف الياء المشددة على معنى معين معروف ومشعور به، أي: ومعلوم به قبل حذفها، وهو المنسوب إليه، كتركي ومصري وبصري وكوفي، فكل ثلاثي ساكن العين تلي أحرفه الثلاثة ياء مشددة يصدق عليها أنها غير متجددة للنسب، وهما الأمران السابقان يطرد جمعه على فعاليّ، فيقال في جمع قمري وكركي وبردي وكرسي يقال: قماري، وكراكي، وبرادي، وكراسي، كما يقال أيضًا في جمع مهري وبختي مهاري وبخاتي، قال الناظم:

واجعل فعالي لغير ذي نسب ❖ جدد كالكرسي تتبع العرب

وعلى ذلك لا يجمع هذا الجمع نحو عربي، وعجمي؛ لكون العين فيهما محركة ولا نحو مصري وبصري؛ لأن ياءهما متجددة للنسب، ويرى ابن هشام -رحمه الله- أن الياء المشددة في بختي متجددة للنسب؛ وعليه فالبخاتي خارج عن القياس، وخرج عن القياس، كذلك قباطي في جمع قبطي نسبة إلى قبط؛ لكون يائه المتجددة متجددة للنسب أيضًا:

أما أناسي ففيه وجهان:

الوجه الأول: أنه جمع إنسان، والأصل إنسان وأناسيم، فأبدلت النون في الجمع ياء وأدغمت الياء في الياء المبدلة من ألف إنسان، كما قالوا: ظربان وظرابي، وأصله ظرابين فأبدلوا النون ياء، وإبدال النون ياء في أناسي وظرابي ليس بلازم، بدليل أن العرب نطقت بهما على الأصل أيضًا، فقالوا أناسين وظرابين.

الوجه الثاني: أن أناسي جمع إنسي، وأناسين جمع إنسان، وفي كون أناسي جمع إنسي نظر؛ لأن فعالي كما تقدم، إنما يكون جمعًا لما فيه ياء مشددة غير متجددة للنسب، وياء إنسي ملاحظ فيها معنى النسب كجني وتركي، ولو كان أناسي جمع إنسي لقيل في جمع جني وتركي جنناي وتراكي، وفي ختام الحديث عن هذا الوزن نقول: إنه يجوز في يائه المشددة التخفيف فنقول: القماري والكراسي، والمهاري والبخاتي، وقرأ يحيى بن الحارث والكسائي في رواية: ﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ [سورة الفرقان: ٤٩] من الآية التاسعة والأربعين من سورة الفرقان.

البناء الثاني والعشرين: "فعالل":

ويطرد في أربعة أنواع: وهي الرباعي والخماسي مجردين، ومزيدًا فيهما، وذلك على النحو الآتي:

النوع الأول: الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى على وزن "فعلل"، ويكون مكسورهما على وزن فعلل، ويكون مضمومهما على وزن فعلل، فمفتوحهما كجعفر، والجعفر هو النهر الصغير، وجمعه جعافر،

ومكسورهما كزبرج بكسر الزاي وسكون الباء وكسر الراء، ومن معانيه الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة، وجمعه زبارج ومضمومهما كبرثن بالباء الموحدة المضمومة والراء المهملة الساكنة، والثاء المثلثة المضمومة والبرثن: هو مخالب الحيوان المتوحش: وهي تشبه أصابع اليد مع الأظفار وجمعه براثن.

النوع الثاني: مما يطّرد جمعه على "فعالل"، الخماسي المجرد كسفرجل جحمرش، وهي المرأة العجوز والسمجة، وهي بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة، وفتح الميم وكسر الراء، بعدها شين معجمة، وعند جمع الخماسي المجرد على فعالل، يجب حذف خامسه تخفيفًا وتوصلًا إلى بناء فعالل، إذا لم يكن رابع الخماسي شبيهًا بالزائد، وإنما يحذف الخامس دون الرابع في هذه الحالة؛ لكون الخامس طرفًا؛ ولكونه منشأ الثقل، فيقال في جمع سفرجل سفارج، وجحمرش جحامر، ويجوز حذف الحرف الرابع أو الخامس، إن كان رابع الخماسي المجرد شبيهًا بحروف الزيادة العشرة، وهي حروف سألتمونيها، وشابهوه بها إما بكونه أحد لفظ هذه الحروف، وإما من مخرج أحدها، فمثال ما كان رابعه بلفظ أحد حروف الزيادة، خدرنق بفتح الخاء المعجمة، والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعده قاف والخدرنق هو العنكبوت.

قال المتنبي يمدح سيف الدولة:

قواض مواض نسج داود عنده ❖ إذا وقعت فيه كنسج الخدرنق

فالحرف الرابع في الخدرنق هو النون: وهي حرف أصلي؛ لأنه لا يحكم بزيادة النون حشوًا إلا إذا كانت متوسطة بين أربعة أحرف بالسويةً وكانت ساكنة كغضنفر، وعقنقل وهو كثيب الرمل العظيم، وهنا ليست كذلك ولكنها مع أصالتها من لفظ الحروف التي تزاد، ومثل الخماسي المجرد الذي رابعه شبيه

بالزائد؛ لكونه من مخرج الحرف الزائد فرزدق، والفرزدق وهو جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين، والفرزدق لقب همام بن غالب بن صعصعة، الشاعر الأموي المعروف، فإن الحرف الرابع منه هو الدال ليس بلفظ حرف من حروف الزيادة العشرة، ولكنه من مخرج التاء المثناة الفوقية، وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين، وبناء على ما سبق بيانه إذا جمع الخدرنق والخورنق وهو اسم قصر النعمان والفرزدق قيل: الخدارق، والخوارق، والفرازق، بحذف الرابع لكونه شبيهًا بالزائد وقيل أيضًا الخدارن، والخوارم، والفرازد، بحذف الخامس وإبقاء الرابع وهو الأجود؛ لأن الثقل إنما حصل بالخامس وهذا مذهب سيبويه، ومذهب المبرد الحرف الذي تحذفه الحرف الأخير مطلقًا.

قال: وقد يقال في فرزدق فرازق، أي بحذف الرابع، وإبقاء الخامس وليس ذلك بالجيد، هذه عبارة المبرد، والخلاف أيضًا دخل فيه الأخفش والكوفيون فهم يرون حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لماذا؟ لأن ألف الجمع تحل محله فيكون كالحذف لعوض، فيقولون خدانق وخوانق وفرادق، وهذا الخلاف بين سيبويه والمبرد والأخفش والكوفيين في المحذوف من الخماسي المجرد عند جمعه، إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد، فإن كان الخامس شبيهًا بالزائد وجب حذفه قولًا واحدًا، أي سواء أكان الرابع شبيهًا بالزائد أم لا، فيقال في جمع قذعمل: والقذعمل: هو الجمل الشديد قذاعم، وفي جمع سفرجل سفارج.

النوع الثالث: الرباعي المزيد، نحو مدحرج ومتدحرج.

النوع الرابع: الخماسي المزيد نحو قرطبوس، أو قرطبوس بفتح القاف هو الداهية، وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة، ونحو خندريس بفتح الخاء المعجمة، وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء، بعدها ياء مثناة تحتية، فسين مهملة، والخندريس: هي الخمر.

وعند جمع النوعين الأخيرين الثالث والرابع يجب حذف الزائد منهما، ويقتصر على ذلك في الرباعي المزيد، فيقال في جمع مدحرج ومتدحرج: دحارج، بحذف الميم من الأول والميم والتاء من الثاني، وفي مزيد الخماسي لا يكتفى في الجمع بحذف الزائد فقط بل يحذف معه خامس الأصول أيضًا فيقال في جمع قرطبوس بفتح القاف أو كسرها وخندريس قراطب وخنادر، إلا إذا كان الزائد في الرباعي الأصولي لينًا رابعًا قبل الآخر فإنه يبقى، ويجمع على وزن فعاليل، فإن كان اللين ياء بقي كما هو كما في نحو قناديل في جمع قنديل، وإن كان ألفًا أو واوا قلب في الجمع ياء فيقال: في جمع عصفور عصافير، وفي جمع سرداح والسرداح هو المكان اللين، وهو أيضًا الناقة الكثيرة اللحم أو العظيمة، يقال في الجمع سراديح.

البناء الثالث والعشرين: شبه "فعالل":

والمراد بشبه فعالل: ما ماثله عددًا وهيئة، وإن خالفه وزنًا، كمفاعل وفياعل وفواعل وفعاعل وأفاعل، وأمثلتها منابر وصيارف وجواهر وسلالم وأكارم، فليس هذه الأوزان وأمثلتها على وزن فعالل، ولكنها تشبه فعالل في عدد الحروف وفي الهيئة، أي: ضبط الحروف ضبطًا متماثلًا في الحركات والسكون دون التقيد بمقابلة أصلي بأصلي، أو زائد بزائد، وهذا الجمع مقيس في كل لفظ ثلاثي الأصول زيدت عليه أحرف الزيادة بشرط أن يكون هذا الثلاثي المزيد ليس داخلًا تحت حكم جمع من الجموع السابقة، وبهذا الشرط لا يجمع جمعا قياسيًّا على شبه فعالل ما كان مثل أحمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى؛ لأن لهذه الألفاظ ونظائرها جموع تكسير أخرى قياسية قد تقدم بيانها وتفصيل القول فيها، ويجري حكم الثلاثي المزيد عند جمعه على شبه فعالل على النحو الآتي:

أولًا: إن كانت الزيادة فيه حرفًا واحدًا وجب إبقاؤه وعدم حذفه أيا كان هذا الزائد سواء أكان أول الكلمة أم كان في حشو كلمة أم كان في آخرها وسواء أكان زائدًا للإلحاق، أم لغير الإلحاق وسواء أكان عليلًا، أم كان صحيح، ومن أمثلة ذلك أكرم وأكارم ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقا وعلاق فزيادة في الأولين لغير الإلحاق والزيادة في الباقي للإلحاق بجعفر وهي الواو في جوهر والياء في صيرف والألف المقصورة في علقى.

ثانيًا: إن كانت الزيادة متجاوزة الحرف الواحد بأن كانت حرفين أو ثلاثة أحرف بقيت زيادة واحدة وحذف ما زاد عليها، ففي نحو منطلق مما اشتمل على حرفين زائدين يحذف أحدهما وفي نحو: مستخرج ومتذكر مما اشتمل على ثلاثة زوائد يحذف حرفان زائدان ويبقى زائد واحد ويتعين إبقاء الزائد الفاضل على غيره، والمراد بالفاضل الذي له مزية تجعله يفضل على غيره.

قال صاحب (التصريح): يحصل الفضل بواحد من سبعة أمور: التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الأصول وهو كونه للإلحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وألا يؤدي إلى مثال غير موجود وألا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف.

كيفية حذف ما لا مزية له من المزيد الذي يراد جمعه على شبه "فَعَالِل":

ففي (التسهيل) لابن مالك الصفحة التاسعة والسبعين بعد المائتين، حصر ابن مالك -رحمه الله- هذه المزايا في ثلاثة أمور:

المزية من جهة المعنى، والمزية من جهة اللفظ، وألا يغني حذفه عن حذف غيره.

فالمزية من جهة المعنى:

كالميم مطلقًا سواء كان معها حرف مماثل للأصل أم لا، وسواء كان ثاني الزائدين ملحقًا أم لا، ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي، فيقال في جمع منطلق مطالق بحذف النون وإبقاء الميم، ولا يقال نطالق بحذف الميم وإبقاء النون؛ لأن الميم تفضل النون بأمور؛ بدلالتها على اسم الفاعل، وبتصديرها، وبوجوب تحريكها، وباختصاصها بالاسم.

ويقال في جمع مستدع مداع، بحذف السين والتاء معًا؛ لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية على السين والتاء بما تقدم، ولا يقال سداع ولا تداع بحذف الميم، والتاء من الأول؛ لأن ذلك يؤدي إلى وزن غير موجود، وتداع وإن كان بناء موجودًا لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل.

الخلاف بين سيبويه والمبرد في جمع نحو مقعنسس:

والمقعنسس هو من خرج صدره ودخل ظهره خلقة، وهو أيضا من تأخر ورجع إلى الخلف، كما يطلق على الشديد، والسين الأخيرة زائدة للإلحاق بمحرنجم، والميم والنون فيه زائدتان لغير الإلحاق، فسيبويه يكسره أي: يجمعه جمع تكسير بحذف النون والسين الأخيرة وإبقاء الميم، فيقال في جمعه على رأيه مقاعس.

أما المبرد: فيجري الملحقة مجرى الحرف الأصلي، ويقول في جمعه قعاسس، ويحذف الميم والنون مرجحًا مماثل الأصل: وهو الزائد للإلحاق وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه، ذاكرًا أن الذي عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق؛ لأن فيها معنى وليس في الملحق معنى في البناء.

ومن الحروف التي لها مزية من جهة المعنى: الهمزة والياء التحتية المصدرتان في أول الكلمة، كألندد، ويلندد بفتح أولهما وثانيهما وسكون الميم فيهما، وهما بمعنى الألد، والألد هو الشديد الخصومة، ومنه خصم ألد، وفي التنزيل: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] فألندد مزيد بالهمزة والنون للإلحاق بسفرجل ووزنه انفعل، ويلندد مزيد بالياء والنون للإلحاق بسفرجل كذلك، ووزنه يفنعل، ويقال في جمعهما ألاد، ويلادّ بحذف النون وإبقاء الهمزة في الأول، وإبقاء الياء في الثاني؛ لتصدرهما وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالان على معنى، وهو التكلم في الهمزة والغيبة في الياء بخلاف النون، فإنها في موضع لا تدل على معنى أصلًا، والأصل آلاديد ويلاديد، فأدغم أحد المثلين في الآخر، وإنما ذكر العلماء في علة إبقاء الميم، والهمزة والياء في المثل المتقدمة، المزية المعنوية، واقتصروا عليها مع وجود بعض المزايا اللفظية أيضًا، كالتصدر والتحرك؛ لأن المزية المعنوية أقوى؛ فهي أحق بالاعتبار متى وجدت.

الزائد الذي يبقى لمزيته اللفظية:

وذلك كالتاء من استخراج علمًا، يقال في جمعه تخاريج بحذف السين وإبقاء التاء، لماذا؟ لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين؛ لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير؛ لأن تخاريج له نظير موجود في الكلام كتماثيل، بخلاف السين فإنها لو بقيت وحذفت التاء لقيل سخاريج، ولا نظير له؛ لأنه ليس في الكلام سفاعيل، ومن المزية اللفظية أيضًا قولك في جمع مرمريس مراريس، والمرمريس من أوصاف الداهية، يقال داهية مرمريس أي: شديدة، والمرمريس أيضًا الأملس ووزنه فعفعيل بتكرير الفاء والعين، فهو ثلاثي الأصول، وإنما يقال في الجمع مراريس بحذف الميم وإبقاء الراء؛ لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيًّا في الأصل؛ ذلك أن هناك قاعدة تقول إذا لم يكن بين المكررين فاصل كمراريس،

حكم بزيادة أحدهما فيعلم من ذلك أن الأحرف الأصلية المكونة للكلمة هي ميم وراء واحدة وسين، فهو ثلاثي الأصول، أما إذا كان بين المكررين فاصل احتملت أصالتها، وهو مجرد احتمال وبذلك إذا حذفنا الراء وأبقينا الميم.

وقيل في الجمع مراميس وجد بين الميمين والمكررين حرف فاصل وهو الراء فاحتملت الكلمة أن تكون رباعية الأصول، مع أنها ليست كذلك وتحتمل في هذه الحالة أن وزن الجمع فعاليل لا فعافيل.

المزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره:

فإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنيًا عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها، وذلك كياء حيزبون بفتح الحاء وسكون الياء التحتية وفتح الزاي وضم الباء الموحدة وهي العجوز وقد اشتملت هذه الكلمة على ثلاثة أحرف زائدة وهي الياء والواو النون يقال في جمعها: حزابين بحذف الياء وإبقاء الواو التي تنقلب ياء لانكسار ما قبلها وإنا آثرت الواو للبقاء؛ لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ولبقائها رابعة قبل الآخر يفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولو حذفت الواو أولًا لم يغن حذفها عن حذف الياء؛ إذ لو حذفت الواو وقلت: حياذبن بسكون الباء لفاتت صيغة الجمع واحتيج إلى أن تحذف الياء أيضا وتقول: حذابن لصيرورته على مفاعل؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا إذا كان أوسطها ساكنًا معتلًا كمصابيح وقناديل.

جمع الاسم المزيد بزيادتين متكافئتين:

أي: متساويتين في المزايا، وقد حكم العلماء في هذه الظروف على تخيير الحادث في حذف أيهما شاء، وذلك مثل نوني سرندى بفتح السين والراء المهملتين

وسكون النون وفتح الدال المهملة والسرندى وهو الجريء على الأمور والشديد والقوي، وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال، والعلندى هو البعير الضخم، وقيل: هو نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء ألفانهما المقصورتين فإن النون فيهما مرجحة بالتقدم والألف فيهما مرجحة بتقديم الحركة للإلحاق بسفرجل.

وقيل: لا مزية لأحد الزائدين فيهما على الآخر لا مزية للنون على الألف المقصورة، ولا مزية للألف المقصورة على النون؛ لأن كليهما زائد للإلحاق لثبوت التكافؤ بينهما؛ لأنهما زيدا معًا لإلحاق الثلاثي بالخماسي، فإذا اختير حذف الألف وإبقاء النون قيل في جمع سرندى سراند وقيل في جمع علندى علاند؛ لأنه عند حذف الألف يبقى سرند وعلند فينقلان إلى: سرند وعلند كجعفر فيقال في جمعهما: سراند وعلاند كما يقال في جمع جعفر جعافر، وإذا اختير حذف النون وإبقاء الألف قيل في الجمع سراد وعلاد؛ لأنه بعد حذف النون منهما يبقى سرد وعلد فينقلان إلى سردى وعلدى، كأرطى فيقال: في جمعهما سراد وعلاد بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها، ثم تحذف رفعًا وجرًّا ويعوض منها التنوين كجوار وإلى ما يطرد فيه البناءان الأخيران وهما فعالل.

وشبه فعالل أشار الناظم بقوله:

وَبِفَعَالِلَ وَشِبهِهِ انِطقا	❖	فِي جَمعِ مَا فَوقَ الثَّلاثَةِ ارتَقَى
مِن غَيرِ مَا مَضَى وَمِن خُمَاسِي	❖	جُرِّدَ الآخِرَ انفِ بِالقِيَاسِ
وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ قَد	❖	يُحذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدَ
وَزَائِدَ الرباعي احذِفهُ مَا	❖	لَم يَكُ لَيناً اثرَهُ اللَّذ خَتَمَا
وَالسِّينَ وَالتَّا مِن كَمُستَدعٍ أزِل	❖	إِذ بِبِنَا الجَمعِ بَقَاهُمَا مُخِلُّ

وَالمِيمُ أولَى مِن سِوَاهُ بالبَقَا ❖ وَالهَمزُ وَاليَا مِثلُهُ إن سَبَقَا
وَاليَاءِ لاَ الوَاوَ احذِفِ إن جَمَعتَ مَا ❖ كَحَيزَبُونِ فَهوَ حُكمٌ حُتِمَا
وَخَيرُوا فِي زَائِدَي سَرَندا ❖ وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالعَلَندَى

التعويض بالياء من المحذوف في الجمع على "فعالل" وشبهه:

ففي الجمع على فعالل وشبهه يحذف ما يخل بقاؤه ببنية الجمع وحينئذٍ يجوز التعويض من المحذوف بزيادة ياء قبل الطرف سواء أكان المحذوف أصلًا أم كان زائدًا وذلك إن لم يكن قبل الآخر ياء، فيقال في جمع نحو سفرجل ومنطلق وفرزدق ومرتقى: سفارج وسفاريج، ومطالق ومطاليق، وفرازق وفرازيق، ومراقٍ ومراقي، ولا تعويض في نحو لغاغيز في جمع لغيز، ولا في حزابين في جمع حيزبون؛ لاستحقاق الجمع الياء قبل الطرف فيهما بلا تعويض كما سبق بيانه، ولا يجوز عند البصريين زيادة ياء قبل الطرف من غير أن يكون هناك محذوف جاءت الياء عوضًا منه، فلا يقال في جمع جعفر جعافير ولا في جمع المسجد مساجيد إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر وهو الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ❖ نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

وصف الشاعر: وهو الفرزدق ناقته بسرعة السير في الهواجر، وشدة الحر فيقول: إن يديها لشدة وقعها في الحصى ينفيانه فيقرع بعضه بعضًا ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرفي، فنفى رديئها عن جيدها، وخص الفرزدق الهاجر؛ لتعذر السير فيها، والدراهيم جمع درهام وذلك لغة في الدرهم والشاهد في قوله الصياريف، وهو جمع صيرف، وقياس الجمع صيارف لكنه اضطر إلى زيادة الياء في الجمع قبل آخره للمحافظة على الوزن.

وأجاز الكوفيون زيادة الياء فيما كان على مثال مفاعل، وحذفها مما كان على مثال مفاعيل، فيجيزون أن يقال في جعافر جعافير، وأن يقال في عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام الاختياري.

وجعلوا من الأول قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [القيامة: ٢٥] قالوا كأنه جمع معذرة وقد اختلف العلماء في تخريجه على مذهب البصريين، فرأى الزمخشري أنه ليس بجمع معذرة، وإنما هو اسم جمع لها كالمناكير في المنكر، ورأى غيره أنه جمع معذار على القياس والمعذار هو الستر، فمعنى الآية الكريمة عليه ولو أرخى ستوره والمعاذير هي الستور بلغة اليمن قال الزمخشري فإن صح يعني أن المعاذير هي الستور؛ فلأنه يمنع رؤية المحتجب كما تمنع المعذرة عقوبة المذنب.

وجعل الكوفيون من الثاني وهو حذف الياء مما كان على مثال مفاعيل قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩] قالوا: لأن كلمة مفاتح في الآية الكريمة جمع مفتاح فقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء وقد أجيب من قبل البصريين بأنه جمع مفتح بكسر الميم والقصر، والمفتح هو الآلة التي يفتح بها أو هو جمع مفتح بفتح الميم وهو المكان، ويؤيد ذلك تفسير ابن عباس } هي خزائن المطر لكن نقل في جمع مصباح مصابح وفي جمع محراب محارب وفي جمع قرقور وهو السفينة أو الطويلة قراقر وهذا مما يؤيد مذهب الكوفيين في الثاني.

الحديث عن قول الصرفيين: إنه لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكرم، يعنون أن كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم، فبابه جمع التصحيح لا جمع التكسير، لمشابهته الفعل لفظًا ومعنى.

قال: سيبويه في (الكتاب) الجزء الثالث، الصفحة الحادية والأربعين بعد الستمائة: "والمفعول، نحو مضروب يقول: مضروبون غير أنهم قد قالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين ومشئوم ومشائيم ومسلوخة ومساليخ، شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن كما فعل ذلك ببعض ما ذكرنا، فأما مجرى الكلام الأكثر فأن يجمع بالواو والنون والمؤنث بالتاء، وكذلك مُفعل ومفعل، إلا أنهم قد قالوا: منكر ومناكير، ومفطر ومفاطير وموسر ومياسير"، هذا هو كلام سيبويه.

وقال ابن هشام في شرح قصيدة كعب بن زهير > في مدح سيدنا رسول الله ﷺ الصفحة الثالثة والثمانين بعد المائة: وإنما تمتنع الصفة المبدوءة بالميم من التكسير في مسألتين:

أحدهما: أن يكون على وزن مفعول كمضروب، وشذ نحو ملاعين ومشائيم.

والثانية: أن تكون الميم مضمومة كمكرم ومنطلق ويستثنى من هذه مُفْعِلٌ، ومُفْعَلٌ المختصتين بالمؤنث، كمرضع ومكعب، فيجوز تكسيرهما قال الله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ﴾ [القصص: ١٢] وقال أبو ذؤيب:

وإن حديثًا منك لو تبذلينه ❖ جنى النحل في ألبان عوذٍ مطافيل

مطافيل أبكار حديث نتاجها ❖ يشاب بماء مثل ماء المفاصل

وما أورده ابن هشام هنا يكاد يكون ملخصًا لما أورده الرضي في شرحه على (شافية ابن الحاجب) الجزء الثاني في الصفحة الثمانين بعد المائة وما بعدها، وقد ردد هذا الرأي كثير ممن جاءوا بعد ابن هشام، وحكموا بشذوذ ما جمع جمع تكسير مما منعوا جمع تكسيره، بيد أن بعض المحققين المعاصرين نشر بحثًا لغويًا مستقى من الكلام العربي الفصيح، والمعجمات اللغوية الأصيلة، أثبت فيه

صحة جمع مفعول على مفاعيل، قياسًا مطردًا، ومنها فوق ما ذكره سيبويه ميمون وميامين، ومجنون ومجانين، ومملوك ومماليك، ومرجوع ومراجيع، ومتبوع ومتابيع ومستور بمعنى عفيف ومساتير، ومعزول أي: لا سلاح له ومعازيل، وهذه كثرة تقطع بقياسية هذا الجمع وتنفي عنه حكم الشذوذ.

اسم الجنس، واسم الجمع، والفرق بينهما

اسم الجنس:

إن اسم الجنس هو ما دل على الماهية وضعًا، فهو بحسب وضعه يقع على القليل والكثير، فالتمر اسم جنس على التمرة الواحدة والتمرتين والتمرات، فإن أكلت تمرة أو تمرتين، جاز لك أن تقول أكلت التمرة أو أكلت تمرًا، وكالروم فإذا عاملت روميًا أو روميين، جاز لك أن تقول عاملت الروم، ولو كان جمعًا لم يجز لك ذلك، فرجال مثلًا لا يقع على رجل واحد أو رجلين اثنين، وقد عرفت أن جمع التكسير لا بد فيه من الدلالة على أكثر من اثنين أو اثنتين، وأن له أوزانًا مخصوصة للقلة وللكثرة وأن له مفردًا حقيقيًّا، وأن صيغة هذا المفرد تتغير عند جمعه تكسيرًا لفظًا أو تقديرًا، وأن هذا المفرد يشترك في الحروف الأصلية مع جمعه إلا ما اقتضت بنية الجمع حذف شيء منه؛ للمحافظة عليها، أما اسم الجمع فيقع على القليل والكثير بلفظ واحد.

قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين كلفظ الكلم، وذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع؛ ولذلك فإن اسم الجنس بحسب الاستعمال ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الذي يصدق على القليل والكثير، كماء وعسل ولبن وخل وإبل وتراب، ويسمى اسم الجنس الإفرادي.

القسم الثاني: ما يصدق على واحد لا بعينه من اسم الجنس، كأسد ورجل وسماه بعضهم باسم الجنس الأحادي.

القسم الثالث: ما دل على جمع وله واحد من لفظه، ويفرق بينه وبين واحد بالتاء غالبًا كتفاح وتفاحة، وعنب وعنبة، وتمر وتمرة، وبقر وبقرة، وقد تكون التاء في الجمع قليلًا نحو: كمء للواحد، وكمأة للجمع، وفقع للواحد، وفقعة للجمع، وجبء للمفرد، وجبأة للجمع، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء، كترك وتركي، وعرب وعربي، وزنج وزنجي.

والقسم الأخير من اسم الجنس يسمى اسم الجنس الجمعي، وهو عند الكوفيين جمع تكسير وقولهم: هذا فاسد كما قال العلامة الرضي من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى.

أما من حيث اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه، فلو كان جمعًا وهو ليس على صيغة من صيغ جمع القلة؛ لكان يجب رده إلى واحده في التصغير، وأيضًا لغلبة التذكير على المجرد من التاء في هذه الأسماء، نحو تمر طيب ونحو قول الله ﷻ: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ﴾ [القمر: ٢٠] ولا يجوز: رجال فاضل، أي: أن اسم الجنس الغالب في ضميره التذكير؛ مراعاة للفظه، أما الجمع فالغالب في ضميره التأنيث؛ مراعاة لكونه بمعنى الجماعة، كما أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة، وهو يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء ليس غير، بخلاف الجمع الذي له أوزان عديدة كما عرفت، وأما في المعنى فوقوع المجرد من التاء أو الياء على الواحد والمثنى أيضًا، وليس الجمع كذلك.

اسم الجمع:

هو ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه، أو له واحد من لفظه ولكنه هو ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة، فيدخل في اسم الجمع ما له مفرد من معناه فقط، وذلك نحو إبل، وقوم وجماعة، فلهذه الكلمات وأشباهها مفرد من معناها، فمفرد إبل هو جمل أو ناقة، ومفرد قوم وجماعة هو رجل أو امرأة، ويدخل في اسم الجمع أيضًا ما له مفرد من لفظه، ولكن إذا عطف على هذا المفرد مماثلان، أو أكثر اختلف مدلول المتعاطفات عن مدلول اسم الجمع، وذلك نحو قريش فإن مفرده قرشي، فإذا قيل: قرشي وقرشي وقرشي، كان معنى هذه المعطوفات هو جماعة منسوبة إلى قبيلة قريش، فليس مدلول قبيلة قريش مساويًا مدلول جماعة منسوبة إلى قريش.

ويدخل في اسم الجمع كذلك ما لصيغته مفرد من لفظها، ومعناها ولكنها ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق، كركب وراكب وصحب وصاحب، وقال الأخفش: كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فعل وواحده اسم فاعل، كركب وراكب وصحب وصاحب، وشرب وشارب، فهو جمع تكسير واحده ذلك الفاعل. وقال الفراء: كل ما له واحد من تركيبه، فهو جمع وقد رد عليهما بدليلين:

الدليل الأول: على أن اسم الجمع موضوع لمعنى الجمع فقط جواز تذكير ضميره، قال الشاعر:

فعبت غشاشًا ثم مرت كأنها ❖ مع الصبح ركب من أحاضة مجفل

يصف قطاطًا وردت الماء وكان قد سبقها إليه شربت القطاط فضلته، ثم مرت مسرعة، والعب: هو شرب الماء بلا مص، وغشاشًا أي: قليلًا وأحاضة: قبيلة يمنية، وركب مجفل أي: ركب مسرع.

والدليل الثاني : تصغير اسم الجمع على لفظه كقول الراجز :

أخشى ركيبًا أو رجيلًا عاديا

الفرق بين اسم الجنس ، واسم الجمع :

إن الفرق بينهما بحسب الاستعمال يتركز في أمرين :

أحدهما : أن اسم الجنس يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو بالياء ، أما اسم الجمع فربما لا يكون له واحد من لفظه وقد يكون له واحد من لفظه ، ولكنه ليس على وزن من أوزان الجموع.

والثاني : أن اسم الجنس الجمعي واحده من لفظه ، كتمر وتمرة وزنج وزنجي ، أما اسم الجمع فقد يكون واحده هو الغالب من معناه ، كقوم ورهط.

هذا ، وبالله التوفيق.

قائمة المراجع العامة

٠١. (**شذا العرف في فن الصرف**)

أحمد محمد الحملاوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠١م

٠٢. (**التبيان في تصريف الأسماء**)

أحمد حسن كحيل، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٧٨م

٠٣. (**المساعد على تسهيل الفوائد**)

ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، ١٩٨٠م

٠٤. **اللباب من تصريف الأفعال**)

محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٩٨٨م.

٠٥. (**المنصف**)

ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٤م.

٠٦. (**شرح التصريح على التوضيح**)

نور الدين أبو الحسن الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٣م.

٠٧. (**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**)

نور الدين أبو الحسن الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث ١٩٩٣م.

٠٨. (**النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**)

عباس حسن، دار المعارف، ١٩٨٦م.

٠٩. (**شرح الشافية في التصريف**)

مخطوطات مكتبة الملك عبد العزيز ١٣٧٤م.

١٠. (**شرح شافية ابن الحاجب**)

رضي الدين محمد الاستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٤م.

